

الموسوعة الذهبية

في

المنكرات

الجزء الثالث

المنكرات أمام القضاء الجنائي

ومعهاكم الأحوال الشخصية

مقتضى الشروع بأحداث أحكام محكمة النقض

حتى عام ١٩٥٧

١٩٥٧

تأليف

عبدالله هاشم

أحمد هاشم

المطبعة

المطبعة

الطبعة الأولى

١٩٥٧

أول من الشروع في إصدارات القانونية

١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١

١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦

١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧١

محمد رفیع الذہبی
المحامی
۹ میدان عراق - برج الہدایہ

إهداء ٢٠٠٨

المستشار/محمد فرج الذهبي
جمهورية مصر العربية

الموسوعة الذهبية في المذكرات الجزء الثالث

المذكرات أمام القضاء الجنائي
ومحاكم الأحوال الشخصية

معلقاً على الدفوع بأحدث أحكام محكمة النقض حتى عام ٢٠٠٢

السيد عفيفي تأليف سمير عفيفي
المحامى المحامى

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش الشيخ رمضان بجوار وزارة الداخلية

ت : ٧٩٥٩٢٠٠ - موبايل : ٠١٢٢٣٨٧٦١١ - ٠١٢٤٩٠٠٣٣٧

حكمة مأثورة

إني رأيت أنه لا يكتب إنساناً كتاباً في
يومه إلا قال في غداً أو بعد غداً
لو كان غير هذا كان أحسن
ولو زيد كذا كان يستحسن
ولو قدم هذا كان أفضل
ولو ترك هذا كان أجمل

عماد الأصفهاني



مقدمة

سبحانك اللهم خير معلم فقد علمتنا ما لم نكن نعلم وكان فضلك علينا كبيراً ونعمتك جزيلة وعديدة : هذا هو الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية في المذكرات ، ويعتبر هذا الجزء آخر أجزاء الموسوعة ، ويتكون هذا الجزء من كتابين ، الكتاب الأول وعنوانه المذكرات أمام القضاء الجنائي ، ويحوى الكتاب الأول العديد من المذكرات الهامة والدفع المؤثرة أمام القضاء الجنائي في جرائم القذف والسب ، والشيك بدون رصيد ، وخيانة الأمانة ، وتبديد المنقولات الزوجية ، والضرب ، والسرقه ، والتهرب من سداد الضرائب الجمركية ، والبلاغ الكاذب ، والتعدي على الحياة بالقوة ، والتزوير ، والتصرف في المواد التموينية على غير الوجه المقرر والبناء بدون ترخيص والقتل الخطأ ، وتقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار ، وغش الأغذية ، وألقمار ، والدعارة . وذلك مع التعليق عليها بأحدث أحكام محكمة النقض حتى عام ٢٠٠٢ .

وأما الكتاب الثانى من هذا الجزء ، فيحوى العديد من المذكرات الهامة أمام محاكم الأحوال الشخصية فى دعاوى التطليق للضرر للسب والضرب وعدم الإنفاق ، والتطليق للضرر الناتج عن تعدد الخصومات

القضائية ، والتطليق للهجر ، والتطليق للغة ، والتطليق للزواج
بأخرى ، والتطليق لعب في الزوج والتطليق لحبس الزوج ، والخلع ،
ودعوى الاعتراض على إنذار الطاعة وجميع دعاوى النفقة ودعاوى
الضم . وذلك مع التعليق عليها بأحدث أحكام محكمة النقض حتى عام
٢٠٠٢ .

وأخيراً فإننا نسجد لله شاكرين أن وفقنا لإتمام هذا العمل والله نسال أن
يسلقى لدى السادة الزملاء ما نصبو اليه من صدق ونجاح وما يتشدونه من
ضالة وهدي .

" ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير "

المؤلفان

السيد عفيفي ، سمير عفيفي

القاهرة / مارس ٢٠٠٣

ت/ ٢٥٥٣٧٨٦ / ٦٥٠٧٠٢٦ / ٦٥٠٧٨٧٤

محمول / ٠١٠٥٢٢١٩٨٩ / ٠١٠٥٢٥٥١٢٩

فاكس / ٢٥٥٣٧٨٦

البريد الإلكتروني على شبكة الإنترنت:

E-mail : said -afify @hotmail.com

الكتاب الأول

المذكرات

أمام القضاء الجنائي

فى ظلمات الجهل ؟ وإذا لم تكونوا قد صنعتم ذلك وهو واجب عليكم، ألا تشتركون معهم فى الخطأ بالنسبة إلى جرائمهم ! من الذى خولكم سلطة معاقبتهم ؟ أنتم الذين تعاقبونهم طبقاً لتشريعكم وعدالتكم، إنكم ستحاكمون بناءً على تشريع آخر وعدالة أخرى» .

ولما كان المحامون هم أكثر الناس ادراكاً لآمال وآلام أفراد هذا المجتمع لأنهم يعيشون فى نور غامر من ابتسامات الأمل وفى بحر لجى من دموع الباكين المتألمين، لذلك كان لزاماً عليهم الوقوف أمام القضاء الجنائى للمرافعة عن هؤلاء. ولهذا قمنا- فى هذا الكتاب- بالتعرض لعدد من القضايا الهامة التى يتعرض لها رجل القانون سواء كان محامياً أو قاضياً، وقد تناولنا فى كل قضية منها أوجه الدفوع الهامة التى من الممكن أن تثار بشأنها مع التعليق عليها بأحدث أحكام محكمة النقض والدستورية العليا حتى عام ١٩٩٧ .

ورغم ما بذلنا من جهد يعلم الله وحده مداه، فإن القلم حين أخذ على مدى عام يعالج موضوع هذا الكتاب، فإنما أخذ على نفسه عهداً ألا يكتب إلا ما يراه صحيحاً، ويواكب أحدث التشريعات، وأحدث أحكام النقض والدستورية العليا، فإذا وقع فى خطأ هنا أو هناك فشفيعه النية الحسنة. وأكبر أملنا فى وجهه الكريم أن ييسر لم يتفنون الحق لوجه الحق وحده .

وأخيراً فإننا تسجد لله شاكرين أن وفقنا لإتمام هذا العمل، والله نسأل أن يلقى لدى السادة الزملاء ما نصبو إليه من صدق ونجاح وما ينشدونه من ضالة وهدى .

وبالله التوفيق

المؤلفان

السيد عفيفى، سمير عفيفى

القاهرة / فبراير ١٩٩٨



مذكرة
فى
جريمة السب والقذف

محكمة الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

بدفاع السيد / متهم

ضد

السيد / مدع بالحق المدني

في الجلسة رقم لسنة ٢٠٠١

المحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠١

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر ضد المتهم - وهو موظف عام- بوصف أنه في يوم / / ٢٠٠١ ارتكب في حقه جرائم القذف والسب وطلب عقابه بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ مع المطالبة بتعويض مؤقت قدره ٢٠٠١ جنيه لما أصابه من أضرار مادية وأنيية ,

الدفاع

أولاً : الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لإعلان صحيفة الدعوى المباشرة بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ علم المدعى بالحق المدني بالجريمة ومرتكبها بالمخالفة لنص المادة ٣ إجراءات .

تنص المادة ٢/٣ إجراءات على أنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمرتكبها . . . " ولما كانت المادة ١/٢٣٢ إجراءات تنص على أنه " تحال للدعوى إلى محكمة الجنج والمخالفات بناء

على ٠٠٠ لوباء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية. فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذي به يتم الإدعاء المباشر ، وهو الذي نتعقد به الخصومة ويتم به دخول الدعوى فى حوزة المحكمة ، ويترتب عليه كافة الآثار القانونية . وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمةنا العليا فى حالة شبيهة بحالة دعوانا بأنه " يشترط أن تعلن الدعوى المباشرة خلال الثلاثة شهور المنصوص عليها فى المادة ٣ إجراءات ، لأن الدعوى المباشرة لاتعتبر مرفوعة أمام المحكمة إلا بهذا الإجراء . (نقض ١٩٧٩/٣/١٢ -مجموعة الأحكام ١٧٢١ لسنة ٤٠ق) . ولما كان ماسلف تبينه ، وكان المدعى بالحقوق المدنية أعلن دعواه المباشرة للمتهم بعد أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بمضمون الشكوى وبمقدمها ، فإن الدعوى الجنائية تكون غير مقبولة وبالتالي أيضا الدعوى المدنية التابعة لها ، المؤسسة على الضرر الذى يدعى المدعى بالحق المدنى أنه لحقه من الجريمة .

ثانياً : النفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بغير الطريق القانونى تطبيقاً لنص المادتين ٦٣/٣، ٢٣٢ إجراءات .

١-تنص للمادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية -بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢- المشار إليه- فى فقرتها الثالثة على أنه 'وفى عدا الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لايجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . كما تنص المادة ٣/٢٣٢ تأليفاً من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ٧٢ المشار إليه على أنه " لايجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة

بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها فى الحالين الآتيتين : (أولاً:.....
ثانياً: إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال
الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها مالم تكن من الجرائم المشار
إليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات.

٢- الأصل العام أن النيابة هى السلطة المختصة بإقامة الدعوى الجنائية- أى
بتحريكها- وفى بعض الأحيان يشاركها فى هذا الحق بعض جهات أخرى على
سبيل الاستثناء من الأصل العام. وقد أباح المشرع للمضرم من الجريمة الحق
فم. تحريك الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر عن النجحة أو المخالفة التى نجم
عنها الضرر، وذلك استثناء من الأصل العام ويتوافر شروطه. ومفاد نص المادتين
أنفى الذكر، هو أن المشرع ازاء حرصه على حسن أداء الموظفين لأعمالهم
الموكلين بها على الوجه الأكمل، قد أسبغ حماية خاصة لهم مراعاة لحسن سير
العمل، وتمثل تلك الحماية فى قصر الحق فى تحريك الدعوى الجنائية قبلهم
على كل من النائب العام أو رئيس النيابة العامة، وهذا هو مفهوم نص المادة
٣/٦٣ إجراءات، فإذا اقيمت الدعوى على خلاف ما تقضى به المادة سالفه
الذكر كان اتصال المحكمة بها معدوماً، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها، فإن
هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر، ولذا يتعين
عليها أن تقضى بعدم قبولها، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة
وإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى، وبصحة إتصال المحكمة بها (نقض
٨ يونيو سنة ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٠١ ص ٨٥٥، نقض
٧ يناير سنة ١٩٧٣ س ٢٤ رقم ٩ ص ٣٦).

٣- جاءت المادة ٢٣٢ إجراءات بذات المفهوم السابق إذ نصت صراحة على
عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية عن طريق الإدعاء المباشر من قبل المدعى
المدنى إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف عام أو أحد رجال الضبط لجريمة

وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات. ويستخلص من هذا النص أن المشرع قد وضع فيما يتعلق بهذا القيد قاعدة ثم أورد عليها استثناء.

فالقاعدة أن الموظف العام إذا ارتكب جريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها لا يجوز للمضرور من الجريمة تحريك الدعوى الجنائية عن طريق الإدعاء المباشر ولو توافرت جميع الشروط المطلوبة لرفعها. ويتطلب المشرع لتحقيق هذا القيد توافر شرطين.

الشرط الأول: أن يكون المتهم موظفاً عاماً أو أحد رجال الضبط.

الشرط الثانى: أن تكون الواقعة محل التداعى قد تم اقترافها أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها. ولم يستثن المشرع من القيد الوارد على حق المدعى بالحق المدنى فى الإدعاء المباشر ضد الموظف العام عن الجريمة التى يرتكبها أثناء تأدية وظيفته أو بسببها إلا الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ عقوبات، أو إذا كانت الجنحة أو المخالفة التى ارتكبها الموظف العام لم تقع أثناء تأدية وظيفته أو بسببها.

٤- يانزال ما تقدم على واقعة التداعى نجد أن المتهم من الموظفين العموميين، وأن كافة الأفعال التى نسبها المدعى بالحق المدنى إلى المتهم على فرض وقوعها قد وقعت بمناسبة العمل، وأن الوقائع المنسوبة إلى المتهم ليست من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ عقوبات. فلما كان ذلك كذلك وكانت الدعوى قد أقيمت عن طريق الإدعاء المباشر على خلاف ما تقضى به المادة ٣/٦٣ والمادة ٢٣٢ إجراءات، فتكون الدعوى قد رفعت بغير الطريق الذى رسمه القانون ويكون الدفع بعدم القبول فى هذه الحالة من النظام العام ويجوز ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض (جلسة ١٩٧١/٣/١ أحكام النقض س ٢٢ رقم ٤٣ ص ١٧٨).

ويكون الدفع بناء على ما تقدم قد صادف صحيح القانون مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني.

ثالثاً: الدفع بالإعفاء من العقاب لتوافر أسباب الإباحة في جريمة القذف والسب - على افتراض حدوثهما - تطبيقاً لنص المادتين ٢/٣٠٢، ١٨٥ عقوبات.

تنص المادة ٢/٣٠٢ من قانون العقوبات على أنه «ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم الفقرة السابقة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة وبشرط أن يثبت مرتكب الجريمة حقيقة كل فعل أسنده إليه، ولا يخفى عن ذلك إعتقاده صحة هذا الفعل».

كما تنص المادة ١٨٥ من ذات القانون على أنه «..... وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف لارتكبها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب».

١ - مفاد نص المادة ٢/٣٠٢ عقوبات هو أن المشرع قد أباح الطعن في أعمال الموظفين، ومؤدى ذلك أن يقع القذف ضد موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة، أو مكلف بخدمة عامة، وأن تكون الواقعة متعلقة بوظيفته، وأن تكون الواقعة صحيحة وأن يكون الإكاذاف حسن النية.

وقد أيدت محكمة النقض هذا النظر بحكمها الصادر في ١٩٣٩/٥/٢٢ طعن رقم ١٢٢٧ سنة ٩ ق. والذي قرره أن القانون في سبيل تحقيق مصلحة عامة قد إستثنى من جرائم القذف الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص

ذوى الصفة النيابية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه ثلاثة شروط:
الأول: أن يكون الطعن حاصلًا بسلامة نية أى لمجرد خدمة المصلحة العامة مع
الاعتقاد بصحة المطاعن وقت اذاعتها.

الثاني: لا يتعدى الطعن اعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة.
ثالثاً: أن يقوم الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسنده إلى المطعون فيه. وكلما
اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ونجى الطاعن من العقاب.

كما ذهبت محكمتنا العليا فى حكم آخر إلى أن «الدفع بالإعفاء من العقاب
لحسن النية فى جريمة القذف فى حق موظف عام يعد دفعاً جوهرياً لما يترتب
عليه من ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغير وجه الرأى فى الدعوى، لأن
القاذف فى حق الموظفين العموميين يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به
الجننى عليه من جهة وكان من وجهة أخرى حسن النية بأن كان يعتقد صحة
الإنسناد وأنه يقصد منه المصلحة العامة لا إلى شفاء الضغائن والأحقاد الشخصية».

(جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٩٢ ص ٢٧٣)

وبإزالة ما تقدم على واقعة التداعى نجد أن المدعى بالحق المدنى من الموظفين
العموميين وأن الوقائع المنسوبة إليه متعلقة بوظيفته، كما أنها صحيحة كما ثبت
من التحقيقات وكما أثبتتها المتهم بالمستندات، كما أن ما قام به المتهم قد قصد
به الصالح العام ولم يقصد به التشهير أو التجريح.

٢- مفاد نص المادة ١٨٥ من قانون العقوبات والتي أحالت إلى الفقرة الثانية
من المادة ٣٠٢ عقوبات، أن السب مباح حين يوجه إلى موظف عام أو شخص
ذى صفة نيابية عامة، إذا قام الإرباط بينه وبين جريمة قذف ارتكبتها المتهم
بالسب ضد نفس الجننى عليه ومؤدى ذلك أن إياحة السب تتطلب أن تكون
الأمر التى يسند بها الجانى إلى الجننى عليه تتعلق بأعمال الوظيفة أو النيابة ،

وثبوت حسن نيته وإقامة الدليل على صحة هذه الأمور ،وبالإضافة إلى قيام الارتباط بين السب وجريمة القذف ،وبإزالة ما تقدم على واقعة التداعى نجد أن جريمة السب مرتبطة بجريمة القذف المدعى بها،كما أن الشروط السالف بيانها فى معرض حديثنا عن أسباب الإباحة فى جريمة القذف متوافرة أيضاً بشأن جريمة السب .

ومن مجموع ما تقدم يمكن القول بأنه مع الإفتراض الجدلى لتوافر أركان القذف والسب ،وهذا ما يتسلم به . فإن شروط إباحة ارتكاب هذه الأفعال متوافرة طبقاً للقانون وفقاً لما استقرت عليه أحكام محكمة النقض ،ولا تعد الأفعال المنسوبة للمتهم بناء على ما تقدم من الأفعال الخارجة التى جرمها القانون ، مما يتعين معه الحكم ببراءة المتهم مما هو منسوب إليه .

رابعاً : الدفع بإنتفاء ركن العلانية .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أنه يتعين لتوافر جريمة القذف أن يقع الإسناد علناً . وقد أحالت المادة ٣٠٢ عقوبات الى المادة ١٧١ فيما يتعلق بالطرق التى تتحقق بها العلانية ، وتعتبر الكتابة علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس .

وقد قضت محكمة العليا فى حالة شبيهة بحالة دعوانها بأن " الأصل أن مجرد تقديم شكوى فى شأن شخص إلى الموظف المختص لا يحقق علانية الواقعة التى تضمنتها إذ لا يطلع عليها إلا هذا الموظف وعدد محدود من مساعديه عينتهم وظائفهم ، ولا يغير من هذا الحكم أن يكون عند هؤلاء الموظفين كبير ، إذ لا يصدق عليهم أن علمهم بمضمون الشكوى كان بغير تمييز (نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٨١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٩٩ ص ١٨٥) .

كما قضت بأن " ركن العلانية في جريمة القذف مناط توافره أن يكون الجاني قد قصد إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه (طعن رقم ٥٧١٤ لسنة ٢٠٧ق- جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤) .

ومتى كان ماسلف تبينه وكان المتهم لم يقصد الإساءة إلى المدعى بلحق المذني أو إذاعة ما هو مكتوب وكانت الأفعال المنسوب صدورها من المذني لا تشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في مواد الإسناد المذكورة بالصحيفة لعدم توافر أركانها .

فمتى كان ما تقدم وترتباً عليه فإن الإتهام تميم للمتهم وتعييض الإتهام المترتب على مسؤوليته الجنائية ، كلاهما ليس له أساس من الواقع ، ويضحى للمتهم برىء من التهمة المنسوبة إليه .

بناءً عليه

يلتمس المتهم الحكم :

أصلياً : بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بالمخالفة لنص المادة ٣ إجراءات وبغير الطريق القانوني .

وإحتياطياً : براءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية مع إلزام المدعى بالحق المذني بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه .

وكيل المتهم

السيد عيسى

المحامي

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم فى جنحة القذف والسب

أركان الجريمة :

١- القصد الجنائى :

حق المتهم فى دحض القرينة المستخلصة من وضوح ألفاظ القذف وإثبات عدم توافر القصد الجنائى لديه .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن :

القصد الجنائى فى جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده للمقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضرراً مادياً أو أدبياً ، وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة طبقاً للقواعد العامة أن تثبت توافره لدى القاذف إلا أن عبارات القذف ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المفروض علم القاذف بمدلولها وبأنها تمس المجنى عليه فى سمعته أو تستلزم عقابه ، وعندئذ يكون مبنى هذه العبارات حاملاً بنفسه الدليل الكافى على القصد الجنائى ، فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة إلى أن تقدم دليلاً خاصاً على توفّر هذا الركن ، ولكن يبقى للمتهم حق إحضار هذه القرينة المستخلصة من وضوح الفاظ المقال وإثبات عدم توافر القصد الجنائى لديه فيما كتب .

(طعن رقم ١٥١٩ سنة ٤ق. جلسة ١١/٦/١٩٣٤)

قذف ماهية القصد الجنائى فى جريمة القذف تقديره موضوعى .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه :من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ

عن هذه الوقائع لاجرد التشهير للنيل منه. واستظهار ذلك القصد من إختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها في ذلك، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج فإذا كان مفاد ما خلص إليه إنتفاء سوء القصد عن المطلعون ضدهما، وكان هذا الإستخلاص سائفاً وسليماً فإن تكييفه الواقعة بأنها لاتعد قذفاً ليس فيه مخالفة للقانون.

(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣٣ق. جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥ ص ٣٤٣)

٢- العلانية:

مجرد ذكر عبارات القذف في محل عام غير كاف بذاته لتوافر ركن العلانية بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسمعها من يكون في هذا المحل.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لا يكفي لتوافر ركن العلانية أن تكون العبارات المتضمنة للالهانة أو القذف قد قيلت في محل عمومي، بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسمعها من يكون في هذا المحل، أما إذا قيلت بحيث لا يمكن أن يسمعها إلا من القيت إليه فلا علانية.

(طن رقم ٦٨٨ سنة ١٢٠١ق. جلسة ١٩٤٦/٤/٢٧)

إستخلاص الحكم قصد الإذاعة لدى المتهم بالقذف في حق قضاء من تقنيه شكويين إحداهما لوزير العدل والاخرى لرئيس المحكمة- قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا كان كل ما قاله الحكم للتدليل على توافر قصد الإذاعة لدى المتهم

بالقذف فى حق قضاة إحدى الدوائر بإحدى المحاكم وإهانة رجال القضاء بالمحاكم الابتدائية هو أنه قدم شكويين إحداهما لوزير العدل والأخرى لرئيس محكمة مصر وأن هذا منه يدل على قصد الإذاعة إذ أنه يعلم مقدماً بأن هاتين الشكويين ستتداولان بحكم الضرورة بين أيدي الموظفين المختصين، وقد تمت الإذاعة بالفعل، إذ أحال حضرة رئيس محكمة مصر الشكوى المرسلة إليه إلى النيابة العمومية فهذا لا يسوغ القول بتوافر قصد الإذاعة، إذ لا يبين منه أن إحدى العريضتين، وهى المرسلة بالاسم الشخصى لوزير العدل، قد اطلع عليها غير من أرسلت إليه، مما يدل عليه أنه ليس من طبيعة العرائض التى ترسل بهذه الطريقة أن يحصل تداولها. أما تمام الإذاعة فعلاً فقد رتبته الحكم على ما حصل من رئيس المحكمة حين أحال العريضة إلى النيابة العمومية، وإذا كانت هذه الإحالة هى - كما جاء بالحكم - بقصد اتخاذ الإجراءات التأديبية والقضائية ضد المتهم لما اشتملت عليه العريضة من طعن فى رجال القضاء، مما لا يمكن أن يكون المتهم قد رُمى إليه حيث بحث بالعريضة، فإن هذا من الحكم يكون غير سديد.

(طعن رقم ١٧٧٩ سنة ١٦ ق. جلسة ١٩٤٧/٣/١١)

وجوب استظهار الحكم بالإدانة توفر ركن العلانية بعنصريهما.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم فى جريمة القذف قد أقامت ثبوت توفر ركن العلانية على أن البرقية المحتوية للقذف لم ترسل إلى وزارة التموين التابع لها الموظف المقدوف فحسب بل أرسلت صورة منها إلى النائب العام، وأن تداولها بين أيدي المرؤسين بحكم عملهم من شأنه إذاعة ما تحتويه من عبارات القذف

الخ فهذا منها قصور، إذ يجب لتوفر العلانية فى جريمة القذف أن يكون الجانى قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه، وما ذكرته المحكمة ليس فيه ما يدل على أن المحكمة قد استظهرت توفر ذلك القصد.

(طعن رقم ١٤٠٠ سنة ١٩٩٠ ق. جلسة ١٩٥٠/٢/٢٨)

إرسال برقية تتضمن عبارات القذف- تداولها بين ايدى الموظفين بحكم عملهم- عدم كفاية ذلك لتوافر ركن العلانية إلا إذا قصد الجانى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لايكفى لتوافر ركن العلانية فى جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها برقية تداولت بين ايدى الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجانى قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه.

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ م ٨ م ٩١٠)

العلانية فى جريمة القذف متى تحقق.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن العلانية فى جريمة القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين، أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز، والآخر إئتواء الجانى إذاعة ما هو مكتوب. لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه- لا يفيد سوى افتراض علم الطاعنين بتداول

الشهادتين والبلاغ الذى قدمه اولهم إلى لجنة تصفية الاقطاع بين أيدي الموظفين، وكان هذا الذى ذهب إليه الحكم فى هذا الخصوص لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم أن الطاعنين إنتهوا إذاعة ما هو ثابت فى الشهادتين - فإن الحكم يكون قد خلا من استظهار هذا القصد، الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور المستوجب النقص.

(الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤٤ ق. جلسة ١٩٧٥/١/٥ م ٢٦ ص ١)

إستثناءات:

١- حق التبليغ.

لا عقاب على إسناد واقعة جنائية إلى شخص مادام لم يكن القصد منه إلا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

إسناد واقعة جنائية إلى شخص لا يصح العقاب عليه إذا لم يكن القصد منه إلا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة. إذ التبليغ عن الجرائم حق بل فرض على كل فرد. فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم أبلغ النيابة بأن زوجته حملت سفاحاً، وأنها وضعت طفلة ونسبتها إليه زوراً، وكان المتهم قد تسلك بأنه قدم بلاغه ضد زوجته معتقداً صحة ما جاء فيه، وأن العلانية غير متوافرة، ومع ذلك جاء الحكم خلوا من الرد على هذا الدفاع فانه يكون قاصراً.

(طعن رقم ٦٠٠ سنة ١٥ ق. جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦).

الإبلاغ بوقائع معينة إلى جهات الاختصاص - عدم إعتباره قذفاً مادام الشاكي لم يقصد إذاعة ما أبلغ به أو التشهير بالمشكو - تقدير ذلك.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لاجرد التشهير للنيل منه ، وأن إستخلاص توفر ذلك القصد أو إنتفاؤه من وقائع الدعوى وظروفها من إختصاص محكمة الموضوع دون معقب فى ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج .

(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٧٩/٤/٥ م ٣٠ ص ٤٨١)

مجرد تقديم شكوى فى حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً . مادام القصد منه التبليغ عن تلك الوقائع وليس التشهير به . إستخلاص القصد الجنائى فى تلك الجريمة موضوعى .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفاً معاقباً عليه مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لاجرد التشهير للنيل منه ، وإستظهار ذلك القصد من إختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها فى ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج .

(الطعن رقم ١٩٦٤٤ لسنة ٥٩ ق. جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٠)

٢- النقد المباح:

نقد القانون (أو القرار فى ذاته هو من قبيل النقد المباح .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن :

نقد القانون فى ذاته من حيث عدم توافر الضمانات الكافية فى أحكامه هو من

قبيل النقد المباح لتعلقه بما هو مكفول من حرية الرأي لكشف العيوب التشريعية للقوانين.

(طعن رقم ٢٤٩ سنة ٨ ق. جلسة ١٩٣٨/١/١٠)

استعمال عبارات مرة قاسية لاعتقاب عليها ما دامت في الحدود المرسومة في القانون للنقد المباح.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

متى كان الحكم متضمناً ما يفيد أن المتهم كان فيما نسب إليه إلى الجنى عليه في الحدود المرسومة في القانون للنقد الذي لاعتقاب عليه، فلا يقدح في صحته أن كانت العبارات التي استعملها المتهم مرة قاسية.

(طعن رقم ١٧٢٨ سنة ١٨ ق. جلسة ١٩٤٩/١/٤)

النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته.

الدفاع بأن العبارات نقداً مباحاً وليس قذفاً جوهرياً. وجوب بحثه وتمحيصه. إغفال ذلك: قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن النقد المباح هو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته، فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكوناً لجريمة سب أو إهانة أو قذف حسب الأحوال، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه التفت عن دفاع الطاعنين من أن العبارات الواردة في البيان محل الدعوى قد اشتملت على وصف وقائع حدثت من المدعى بالحقوق المدنية وهي بهذه المثابة نقد مباح، وليس قذفاً، وهو دفاع جوهري لم يعن الحكم ببحثه وتمحيصه من هذه الناحية على ضوء ما قدمه الطاعنون من مستندات، وأغفل أيضاً بيان مضمونها إستظهاراً لدى تأييدها

لدفاعهم، وحتى يتضح وجه إستخلاصه أن عبارات البيان محل الإتهام لا تدخل في نطاق النقد المباح، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه والإعادة.

(الطعن رقم ١٨٠٢٨ لسنة ٥٩ ق. جلسة ١٩٩٣/١٠/٢٤)

· لم ينشر بعد

٣- الطعن في أعمال الموظفين:

الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام، دفع جوهري.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام يعد دفعاً جوهرياً لما يترتب عليه من ثبوت أو علم بثبوت صحته من تغير وجه الرأي في الدعوى، لأن القاذف في حق الموظفين العموميين يعفى من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليه من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية بأن كان يعتقد صحة الإسناد وأنه يقصد منه المصلحة العامة لا إلى شفاء الضغائن والأحقاد الشخصية.

(جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ أحكام النقض م ٢١ ق. ٩٢ ص ٢٧٣)

حكم لمحكمة النقض
فى جريمة السب والقذف
جلسة ١٥/١/١٩٩٥

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح بندر المحلة الكبرى قيدت بجدولها برقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٩٠ ضد الطاعن بوصف أنه فى غضون عام ١٩٩٠ بدائرة بندر المحلة الكبرى محافظة الغربية، ارتكب فى حقه جرائم القذف والسب والبلاغ الكاذب. وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدى له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت.

والمحكمة المذكورة قضت غيابيا فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٩٠ عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيهًا لايكاف التنفيذ والزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت.

عارض وقضى فى معارضته فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٩١ بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه، إستأنف وقيد إستئنافه برقم ٦٨٨١ سنة ١٩٩١.

ومحكمة طنطا الابتدائية - مأمورية المحلة الكبرى الإستئنافية - قضت غيابياً فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٩١ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

عارض وقضى فى معارضته فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٩٢ بقبولها شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بحبس المتهم أسبوعاً مع الشغل والنفاذ وتأييده فيما عدا ذلك.

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً.

وحيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون. وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القذف والسب والبلاغ الكاذب قد إنطوى على خطأ فى تطبيق القانون، كما شابه قصور فى التسبيب، ذلك أنه تمسك أمام محكمة ثانى درجة بقيام إرباط بين الجرائم موضوع الدعوى وجرائم أخرى مماثلة مطروحة بالجلسة ذاتها تأسيساً على وحدة النشاط الإجرامى، بيد أن الحكم أغفل الرد على دفاعه، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٩٢ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن أحال فى دفاعه إلى ما سبق أن أبداه من دفاع فى القضية المنظورة تحت رقم ٢٧ مسلسل بالجلسة ذاتها- وهى الجلسة رقم ٧٥٢٣ لسنة ١٩٩١ مستأنف الخلة موضوع الطعن رقم ٣٠٥٧ لسنة ٦٢ق. المنظور مع الطعن المائل بجلسة اليوم- وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية فى تلك الدعوى أن الطاعن أثار دفاعاً مؤداه قيام إرباط بينها وبين دعاوى أخرى مماثلة- من بينها الدعوى المطروحة- منظورة بذات الجلسة التى جرت فيها محاكمته إستناداً إلى وحدة النشاط الإجرامى، وتمسك بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، إلا أن المحكمة قضت فى الدعوى بعقوبة مستقلة دون أن تعرض لهذا الدفاع كى تبين حقيقة الأمر فيه، مع أنه دفاع جوهري لو تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٣٠٥٤ لسنة ٦٢ق. جلسة ١٩٩٥/١/١٥)

* * *

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠٢/٣/١٠

" لم ينشر بعد "

مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح قسم العجوزة (وقدبت بجنولها برقم ٦٤٥٩ سنة ١٩٨٤) ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٩ بدائرة قسم العجوزة محافظة الجيزة قفقه وسبه على النحو المبين بعريضة الدعوى . وطلبت عقابه بالمواد ١٧١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٥ يونية سنة ١٩٩٠ عملاً بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة وواحد جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

إستأنف وقيد إستئنافه برقم ٢٣٣ سنة ١٩٩٠ .

ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً فسى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٩١ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع ببطلان حكم محكمة أول درجة والقضاء مجدداً بتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعنت الأستاذة / منى عبدالحليم رمضان المحامية عن الأستاذ / عبدالحليم رمضان المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١ وقدمت أسباب الطعن فى ذلك للتاريخ موقعاً عليها من المحامى الأخير .

وبجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٩٤ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن (منعقدة فى هيئة غرفة مشورة) وقررت التأجيل لجلسة اليوم وفيها أحالته لنظره بالجلسة وسمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه ذاته بجريمة السب العلنى قد شابه القصور فى التمييز ذلك بأنه لم يعمل فى حق الطاعن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات بمقولة أن عبارة السب محل الإتهام ليست مما يستلزمه الدفاع فى الدعوى المدنية المقامة ضد المطعون ضدهم فى حين أن تلك العبارة فى السياق التى وردت فيه بعريضة للدعوى مألوفة الذكر مما يستلزمه حق الدفاع فيها ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى فيما قال به المدعى بالحقوق المدنية من أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٦٨٢ لسنة ١٩٨٩ مندى كلى جنوب القاهرة ضده وآخرين بطلب الحكم له بإلزامهم بأداء مبلغ ١٠١١٥٠ جنيه تعويض مدنى وقال فى صحيفة تلك الدعوى أن المدعى عليهم من السادس إلى الأخير مسئولون عن إستخدام باقى المدعى عليهم فى

أعمال وظائفهم دون أن يكونوا مؤهلين بأسباب الخدمة فى وظائفهم بالأخلاق والقيم الواجبة دون تقديرهم لمسئولياتها وعدم إستعمالها فى أغراضهم الشخصية وإستغلال نفوذها وسلطانها إستغلالاً لا يمسئ إلى وظائفهم نفسها .

ثم خلاص الحكم أن التهمة ثابتة فى حق الطاعن مما ورد بصورة صحفية الدعوى سائلة الذكر من أنه وجه للمدعى بالحق المدنى هذه العبارات التى من شأنها أن تحط من قدره وتخدش سمعته لدى الغير ، وعرض إلى تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات بقوله " ٠٠٠ أن ذلك لم يكن ضرباً من ضروب الدفاع فى تلك الدعوى التى موضوعها تعويض إتسائف المدعى بالحق المدنى لسور رصيف منزل المتهم . " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التى أسندت من الخصم لخصمه فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المادة ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع الذى يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون إرتباطاً بالضرورة الداعية إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية بياناً كافياً يتضح منه سياق القول الذى إشتمل على عبارات السب ومدى إتصالها بالنزاع القائم أمام المحكمة عند نظر الدعوى وما إذا كان قد إستلزمها حق الدفاع أو أنها تخرج عن مقتضياته المقرر الذى تقتضيه مرافعة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه إستخلاص الحكم أن عبارة السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع فى هذا النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه والإعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده المصروفات المدنية .

(طعن رقم ١٨٤٨٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٠)



مذكرة

فى

جريمة إصدار شيك

لايقابله رصيد قائم

وقابل للسحب

محكمة الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

بلفاع السيد / متهم •

ضد

السيد / مدع بالحق المدنى •

فى القضية رقم لسنة ١٩٩٠ •

جلسة / / ١٩٩٠ •

واقعة الإتهام

تتحصل وقائع الدعوى فى أن المدعى بالحق المدنى أقامها بطريق الإدعاء المباشر بعريضة أورد فيها أن المتهم أصدر له شيكاً بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه مسحوباً على بنك الإسكندرية فرع مستحق الوفاء فى ولما تقدم به إلى البنك لصرف قيمته أفاد بالرجوع على الساحب لعدم مطابقة التوقيع—الأمر الذى يكون فى حق المتهم الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وطلب عقابه بما مع الزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، مقابل الضرر الذى لحق به من جراء تلك الجريمة .

الدفاع

أولاً : الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى

إعمالاً لنص المادة ٢١٧ إجراءات •

الاختصاص المكانى للدعاوى الجنائية حددته المادة ٢١٧ إجراءات جنائية

بقولها (يتعين الإختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة، أو الذى يقيم به المتهم، أو الذى يقضى عليه فيه). فهذا النوع من الإختصاص يتحدد بواحد من أمور ثلاث: مكان وقوع الجريمة- أو محل إقامة المتهم- أو مكان ضبطه. فالمكان الذى تقع فيه الجريمة هو الذى يتحدد به الإختصاص الطبيعى عادة، لأنه الذى إختل فيه الأمن-، فضلاً عن أن المكان الجريمة أثره فى سهولة تحقيقها للوصول إلى الأدلة وإيجاز كافة إجراءات الدعوى الجنائية.

* ومن المسلم به أن قاعدة الإختصاص المحلى المكان، تتعلق بالنظام العام. ذلك أنه أريد به تحقيق مصلحة عامة. وقد أيدت محكمة النقض هذا النظر بحكمها الصادر فى ١٩٥٠/٥/١٧ والمنشور بمجموعة المكتب الفنى- السنة الأولى- قاعدة ٢١٧ والذى يقرره إن إختصاص المحاكم الجنائية من جهة المكان من مسائل النظام العام التى يجوز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى. ولذا فإن المدعى بالحق المدنى إذا أقام دعواه المباشرة لابد أن يتقيد بهذا الإختصاص.

* كما لايجوز أن ينال المدعى بالحق المدنى من الحقوق أكثر مما هو مقرر للنيابة العامة، فرغم أن النيابة العامة هى صاحبة الدعوى الجنائية إلا أنها مقيدة دائماً بقواعد الإختصاص المحلى، فمن باب أولى يجب أن يتقيد المدعى بالحق المدنى بما تقتيد به النيابة، خاصة وأنه يستعمل طريقاً استثنائياً قرره القانون له، وهو إقامة الجثة مباشرة أمام المحكمة الجنائية.

* وفى جريمة الشيك بلا رصيد المنصوص عنها فى المادة ٣٣٧ عقوبات، تقع هذه الجريمة فى المكان الذى أعطى فيه الشيك وإعطاء الشيك هو طرحه للتداول بتسليمه للمستفيد على وجه يتخلى فيه الساحب نهائياً عن حيازته للشيك. والمكان الذى يتم فيه فعل الإعطاء هو الذى يحدد المحكمة المختصة.

* وقد أيدت محكمة النقض هذا النظر بحكمها الصادر فى ١٩٧٤/٢/١٤ فى الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق. ص ٢٣ ص ١٤٢ والذى يقرر أنه يتعين

الإختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه، وهذه الأماكن قسائم متساوية فى القانون لانفاضل بينها، ويعتبر مكان وقوع جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد هو المكان الذى حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه. وتطبيق القانون على واقعة الدعوى تجدد عدالة المحكمة من مطالعة صحيفة الإدعاء أن المتهم مقيم فى مدينة القاهرة وأن المدعى المدنى مقيم بمدينة بنها محافظة القليوبية. ومن ثم فإنه يكون واضحاً أن الشيك موضوع التداعى قد صدر إما فى محل إقامة الساحب أو فى محل إقامة المستفيد وليس فى مدينة أبو حماد.

* فلما كان ذلك كذلك وكان مكان وقوع الجريمة- على فرض وقوعها- هو مدينة القاهرة أو مدينة بنها. وكان نص المادة ٢١٧ إجراءات لا يعتد بمكان البنك المسحوب عليه الشيك فى تحديد المحكمة المختصة، وإنما بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم، أو الذى يقبض عليه فيه، لذلك يضحى الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً- مكانياً- بنظر الدعوى قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون.

ثانياً: الدفع بعدم توافر أركان جريمة الشيك:

١- إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وجرت عليه أحكام محكمة النقض، أنه يلزم للحكم بالإدانة فى جريمة إصدار شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، توافر سوء نية المتهم، مع تخلف الرصيد الكافى للوفاء بقيمة الشيك، أو كون الرصيد أقل من قيمة الشيك، أو سحب- بعد إعطاء الشيك- كل الرصيد أو بعضه، بحيث يصبح الباقى لايفى بقيمة الشيك، أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع. وحسبنا فى ذلك حكم محكمتنا العليا الصادر بجلسة ١٩٧٣/٢/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٨ صفحة ٢٢٠، والذى قضى بأنه يتعين على الحكم بالإدانة فى جريمة الشيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد

فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف، بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالاً للأوضاع المصرفية- كرفض البنك الصرف عند التشكك فى صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه، لأنه لايسار إلى بحث القصد الملايس إلا بعد ثبوت الفعل نفسه.

٢- وحيث أنه لما كان ذلك- وكان الثابت من شهادة البنك المسحوب عليه، أن رصيد المتهم وقت السحب كان كافياً للوفاء بالرصيد، وظل كذلك حتى إقامة الذمى المطروحة، ولم يثبت وجود ثمة أمر من المتهم الساحب للبنك المسحوب عليه بعدم الدفع، ومن ثم لم تتحقق أى صورة من صور الجريمة، وأن السبب فى عدم صرف قيمة الشيك هو إختلاف توقيع الساحب، وهو سبب لا يقطع بسوء نية المتهم، لأن الساحب يودع لدى المسحوب عليه نموذجاً لتوقيعه، وعلى أساس هذا النموذج يجرى المسحوب عليه عملية المضاهاه بينه وبين التوقيع الثابت على الشيك المطلوب صرفه، فإذا تبين المطابقة بين التوقيعين صرف قيمة الشيك، وإن تبين إختلاف بينهما إمتنع عن صرف قيمته، إذ أن واجبات الإلتزام تقضى من المسحوب عليه إجراء هذه المضاهاه للتأكد من صدور الشيك من الساحب ولاتنهض المسؤولية الجنائية قبل الساحب حتى لو تعمد التوقيع بما يخالف النموذج، كما لاتنهض فى الأحوال الأخرى التى يكون فيها الامتناع عن الدفع متعلقاً تعلقاً كلياً بالمسحوب عليه وحده ولا دخل للساحب بهذا الإمتناع. الأمر الذى يبدو معه أركان الجريمة غير متوافرة فى حق المتهم.

ثالثاً: الدفع بوجود تاريخين للشيك.

١- إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وجرت عليه أحكام محكمة النقض أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تقتضى أن يتوافر فى الشيك عناصره المقررة فى القانون التجارى، ومن بينها أن يكون ذا تاريخ واحد وإلا فقد مقوماته كأداة وفاء تجرى مجرد النقود وانقلب إلى أداة إلتمان، فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به

قانوناً، ومن ثم فإن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهرى ينبغى معه على المحكمة تمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما بدفعه.

٢- وحسبنا فى ذلك ما ذهبت إليه محكمتنا العليا فى واحد من أحدث أحكامها التى صدرت بجلسة ١٩٩٤/٢/١ فى الطعن رقم ٧٢٤٢ لسنة ٦١ ق. من أنه من المقرر أن طبيعة الشيك كأداة وفاء تقتضى أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه بفض النظر عن وقت تحريره، وإذا كانت الورقة تحمل تاريخين فقدت بذلك مقوماتها كأداة وفاء تجرى مجرى النقود وانقلبت إلى أداة إئتمان، فخرجت بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تسبغ حمايتها على الشيك بمغناه المعروف به قانوناً، وكان دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهرى لوصح لتغير وجه الرأى فى الدعوى، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدى إلى إطراره، أما وهى لم تفعل واكتفت بإطراح الدفع بأسباب غير سائغة لا يفهم منها ما إذا كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً أو أكثر مع ما لذلك من أثر فى الوقوف على توافر أو عدم توافر هذه التهمة، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة.

ولما كان البين لأول وهلة بالإطلاع على الشيك محل الإتهام أنه صدر بتاريخ / / ١٩٩٩ على أن يكون مستحق الدفع بتاريخ / / ١٩٩٩ فلا يصح عده شيكاً معاقباً على إصداره ويخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات.

بناءً عليه

يلتمس المتهم الحكم:

أصلية بعدم إختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى.

وإحتياطية ببراءة المتهم مما هو منسوب إليه ورفض الدعوى المدنية مع الزام رافعها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه.

وكيل المتهم

السيد عفيفي

المحامي

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم فى جريمة إصدار الشيك بدون رصيد

الإختصاص المكاني بنظر الدعوى :

مكان وقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذى

حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه :

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه :

نصت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يتعين الإختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم به المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، وهذه الأماكن قسائم متساوية فى القانون لاتفاضل بينها ، ويعتبر مكان وقوع جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد هو المكان الذى حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .

(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ من ٢٣ ص ١٤٢)

الإرتباط فى إصدار عدة شيكات :

متى توافرت شروط المادة ٣٢ عقوبات فإنه يتعين إعمال حكمها

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : متى كانت الوقائع كما أثبتتها المحكمة أن المتهم أصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد فى يوم واحد وأنه جعل إستحقاق كل منها فى تاريخ معين ، وكان ماثبت بالحكمين من ذلك قاطع فى أن ما وقع من المتهم إنما كان وليد نشاط إجرامى واحد يتحقق به الإرتباط الذى لايقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعاً

فإنه يتعين إعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبه واحدة عن الواقعتين وتنقضى الدعوى الجنائية عنها بحكم واحد بالإدانة أو بالبراءة.

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ق. جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ س ٩ ص ٥٨٢)

إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد عن دين واحد يكون نشاطاً إجرامياً واحداً لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها- إنقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعاً بصدور حكم نهائى واحد بالإدانة أو البراءة في إصدار أى شيك منها.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

جرى قضاء محكمة النقض على أن إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد عن دين واحد وإن تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنها جميعاً بصدور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى إصدار أى شيك منها.

(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ق. جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ س ٢٣ ص ٦٢٧)

ما يشترط لتحقيق أركان جريمة إصدار شيك بدون رصيد

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

مفاد ما جاء بنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ومذكرتها الإيضاحية أنه يشترط لتحقيق جريمة إصدار شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هى إصدار ورقة تتضمن التزاماً حرقياً معيناً هى الشيك، وإعطاؤه أو مناولته للمستفيد وتخلف الرصيد الكافى القابل للصرف أو تجميده ثم سوء النية، ولا جريمة فى الأمر مادام للساحب عند إصدار الشيك فى ذمة المسحوب عليه رصيد سابق، محقق المقدار خال النزاع كاف للوفاء بقيمة الشيك، قابل للصرف، وأن يظل ذلك الرصيد خالياً من التجميد الذى يحصل بأمر لاحق من قبل الساحب بعدم

الدفع، ومتى أصدر الساحب الشيك مستوفياً شرائطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء تقوم مقام النقود، تعين البحث بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للمصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته إستغلالاً للأوضاع المصرفية كرفض البنك الصرف عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبحث ابتداءً أمر رصيد الطاعن في المصرف وجوداً وعدماً ولم يعن بتمحيص ما إذا كان الحجز قد وقع على هذا الرصيد قبل إصدار الشيك ودون أمر من قبل الطاعن أم أن توقيعه كان لاحقاً على إصدار الشيك المذكور، بل أطلق القول بتوافر الجريمة في حق الطاعن بمجرد إفادة البنك بامتناعه عن الصرف لعدم مطابقة التوقيع وللحجز على الرصيد فإن الحكم يكون قاصراً.

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٤ق. جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ ص ٢٦ ص ١٦٢)

المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك- حالاتها:

تفليس حامل الشيك- سبب مشروع للمعارضة في صرف قيمته- دفاع جوهرى. وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

تفليس حامل الشيك من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته بغير حاجة إلى دعوى، ولذلك أضحي الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق- المؤتم بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات قيداً وارداً على نص من نصوص التجريم وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لإستناده إذا ما صدر بنية سليمة إلى حق مقرر بمقتضى القانون- ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات، أن الطاعن أسس دفاعه على أنه إنما أصدر أمره إلى البنك بعدم صرف قيمة الشيك لأن المطعون ضده كان في حالة إفلاس واقعى، وقدم مستندات لتأييد دفاعه ومنها صورة دعوى رفعت ضده من آخر يطلب إشهار إفلاسه من قبل تاريخ إستحقاق الشيك مما كان يتعين معه على المحكمة مواجهة ما أبداه الطاعن من دفاع في هذا الخصوص وتحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم، إذ هو دفاع جوهرى

من شأنه أن صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى. أما وقد خلا حكمها من إيراد هذا الدفاع الجوهرى ولم يتناوله بالتمحيص، فإنه يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبب مما يبيحه ويطله ويتمين نقضه والإحالة. (الطن رقم ١٧٧٤ لسنة ٣٥ ق. جلسة ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ ص ٢٣٠)

شيك بدون رصيد- المعارضة فى الوفاء بقيمة الشيك- السرقة والحصول على الشيك بطريقة التهديد (أو النصب) تأخذ جميعاً حكم الضياع.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المسلم به أنه يدخل فى حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب من حيث حق المعارضة فى الوفاء بقيمته، فهى بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة، وهذا القيد لا يمس الأصل الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة فى تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات، وإنما يضع استثناء يقوم على سبب الإباحة، فمجال الأخذ بهذا الاستثناء أن يكون الشيك قد وجد فى التداول عن طريق جريمة من جرائم سلب المال سالف الذكر.

(الطن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق. جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ ص ٢٧٨)

الأمر بوقف صرف الشيك- الدفع بأن الشيك تم عن طريق مشوب بجريمة نصب- دفاع جوهرى

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لما كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار فى مذكراته المقدمة منه فى المعارضة أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة ثانى درجة أن تحرير الشيك- موضوع الدعوى- قد تم عن طريق مشوب

بجريمة نصب. ذلك أن الطاعن حرر الشيك بمبلغ ٣٤٠٠ جنيه مقدماً ثمن شراء قطعتي أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الأراضي وبناء المساكن، ثم تبين له أن المدعية بالحقوق المدنية عضو مجلس إدارة الجمعية وزوجها مدير الجمعية يبيعان أرضاً لا يملكانها وليس لهما حق التصرف فيها وقد عجزا عن تسجيلها باسم الجمعية فاضطر حماية لماله أن يوقف صرف الشيك، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي دان الطاعن أخذاً بأسبابه دون أن يعرض أيهما لما أبداه الطاعن في مذكراته، وكان دفاع الطاعن أنف البيان الذي ضمنه المذكرات سالفه الذكر يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتأت اطراحه، أما وقد أمسكت عن ذلك، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع.

(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ق. جلسة ١٩٧٩/١١/٨ م ٣٠ ص ٨٠٥)

الركن المادى فى جريمة الشيك بدون رصيد مناط تحقيقه: بتخلى الساحب ارادياً عن حيازته.

سرقة الشيك او فقده او تزويره لا يترتب على اى منها تحقق هذا الركن.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن إعطاء الشيك بتسليمه للمستفيد إنما يكون على وجه يتخلى فيه الساحب نهائياً عن حيازته، بحيث تنصرف إرادة الساحب إلى التخلي عن حيازة الشيك، فإذا انتفت تلك الإرادة لسرقة الشيك أو فقده أو تزويره عليه انهيار الركن المادى للجريمة وهو فعل الإعطاء.

(الطعن رقم ٢١٢٢٣ لسنة ٥٩ق. جلسة ١٩٩٤/١/٣)

ضياع الشيك أو سرقة أو تبديده أو الحصول عليه بطريق النصب تبين
للساحب المعارضة في صرف قيمته. شرط ذلك؟

دفاع الطاعن المؤيد بالمستندات بأن الشيك تم تحريره عن طريق مشوب
بجريمة خيانة امانة. هاما وجوهريا على المحكمة تقيصه الإمساك عن
ذلك إخلال بحق الدفاع.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للساحب
المعارضة في صرف قيمته إذا ما آتاه بنية سليمة صيانة لماله، ويلحق بذلك حالنا
تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب من حيث إباحة حق المعارضة في
الوفاء بقيمته، فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال وأن
الورقة فيها متحصلة من جريمة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم
يعرض لما أبداه الطاعن من دفاع، وكان دفاع الطاعن آنف البيان يعد في
خصوصية الدعوى المطروحة- هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد
المسؤولية الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له إستقلا وتمحص
عناصره كشفاً لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن إرتأت إطراره، أما وقد
أمسكت عن ذلك، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبب فضلا عن
الإخلال بحق الدفاع.

(الطعن رقم ١٦٤١٥ لسنة ٦٦ق. جلسة ١٩٩٤/٣/٩)

الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب:

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بأن الورقة محل المحاكمة خالية من التاريخ مما لا يمكن معه عدّها شيكاً، وأن حقيقتها كمبيالة رفعت بشأنها دعوى تجارية، وطلب التأجيل لتقديم مستندات فأجلت القضية لهذا السبب، ثم صدر الحكم الإستئنافى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ودون رد على هذا الدفاع المهم لتسلفه بركن من أركان الجريمة لانقوم دون نوافره، فانه يكون قاصر البيان واجباً نقضه.

(نقض ١٩٤٧/٤/٢٨، مجموعة القواعد جـ ص ٣٣٣)

كما قضت بأن:

الدفع بالتوقيع على الشيك تحت تأثير التهديد أو الإكراه دفع جوهري، فعلى المحكمة تحقيقه، وأن تعرض له فى حكمها، وتمحصه وترد عليه إن إرتأت اطراحه، وإلا كان حكمها معيباً بما يطله. ويستوى الإكراه المادى مع الأدبى - لأن القانون يسوى بين الاثنين فى الأثر، متى وصل الإكراه الأدبى إلى حد تعطيل الإرادة أو الإنقاص منها نقصاً له أثره الذى يعادل أثر الإكراه المادى أو يقترب منه.

(نقض: ١٩٦٧/٤/١٧ أحكام النقض ص ١٨ رقم ١٠٠ ص ٥٢٤)

إثبات تاريخين للشيك

تعرضت محكمة النقض لهذه المشكلة فى أحكام عديدة ومنها:

أن الشيك الذى تقصده المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعاقبة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستكمل الشرائط المبينة فيها إنما هو الشيك بمعناه الصحيح، أى الذى يكون أداة وفاء توفى به الديون فى المعاملات كما توفى

بالنقد تماماً مما يقتضاه أن يكون مستحق الوفاء لدى الإطلاع دائماً، فإذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ ما على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر وكانت تحمل هذين التاريخين، فلا يصح عدّها شيكاً معاقباً على إصداره وذلك لأنها لا تكون أداة وفاء وإنما هي أداة ائتمان، وأنها في ذاتها تحمل ما يحول دون التعامل بها بغير صفتها هذه.

(طعن رقم ١٨٦٧ لسنة ١١ ق. جلسة ١٩٤١/١٢/١)

الشيك كأداة وفاء. وجوب اشتماله على تاريخ واحد. وجود تاريخين يفقد الورقة طبيعتها كأداة وفاء.

دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل تاريخين جوهرى الالتفات عنه إخلال بحق الدفاع.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن طبيعة الشيك كأداة وفاء تقتضى أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء، بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره، وإذا كانت الورقة تحمل تاريخين فقد فقدت بذلك مقوماتها كأداة وفاء تجرى مجرد النقود وانقلبت إلى أداة ائتمان، فخرجت بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانوناً، وكان دفاع الطاعن بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهرى لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه كان لازماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدى إلى إطراره، أما وهى لم تفعل واكتفت بإطراح الدفع بأسباب غير سائغة لا يفهم منها ما إذا كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً أو أكثر مع ما لذلك من أثر فى الوقوف على توافر أو عدم توافر هذه التهمة. فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة.

(الطعن رقم ٧٢٤٢ لسنة ١١ ق. جلسة ١٩٩٤/٢/١)



حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١/١/١٨

" لم ينشر بعد "

المجنى عليه ولو كيله الخاص - فى جريمة إعطاء شيك بدون
رصيد - أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال
وفى أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات صلحه مع المتهم ويترتب
على الصلح إنقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق
الإدعاء المباشر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

من حيث إن الطعن يستوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد
المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وكان القانون رقم ١٧
لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة قد صدر بعد هذا الحكم ونص فى فقرته
الأولى من المادة ٥٣٤ على أن يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين
الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال -١-
إصدار شيك ليس له مقابل وفاء قابل للصرف ، كما نصت الفقرة الرابعة من
المادة السالفة على أنه " للمجنى عليه ولو كيله الخاص فى الجرائم المنصوص
عليها فى هذه المادة أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال

وفى أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات صلحه مع المتهم ويترتب على الصلح إنقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر " وإذا كان الثابت من محضر جلسة ١٧/١٠/١٩٩٣ أن محامى الطاعن قدم إنذار عرض يفيد إستلام المدعى بالحق المبنى قيمة الشيك مما يفيد نصالح مع المتهم عن الجريمة التى دين بها فإن القانون الجديد يكون هو الأصلح للمتهم وقد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات وهو الواجب للتطبيق ولمحكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسها عملا بما هو مخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بإلغاء الحكم المستأنف وإنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح .

(طعن رقم ١٩١٩٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٨/١/٢٠٠١)
(لم ينشر بعد)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ١٣ / ١ / ٢٠٠١

" لم ينشر بعد "

قانون التجارة الجديد - وقد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة - هو القانون الأصلح للمتهم من قانون العقوبات الذي كان ينص على عقوبة الحبس فقط وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح العطارين (قينت بجدولها برقم ٤٨٩٢ لسنة ١٩٩٣) ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٤ من يولية سنة ١٩٩٣ بدائرة قسم العطارين محافظة الإسكندرية :- أعطاه شيكا لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك . وطلب عقابه بالمادتين ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت غيابيا في ٤ من يناير سنة ١٩٩٣ بحبسه سنة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

عارض وقضى في معارضته في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف وقيد برقم ٢٨٦٨ لسنة ١٩٩٤ .

ومحكمة الإسكندرية الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضوريا فى ٥ من مارس سنة ١٩٩٤ بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبسه ستة أشهر مع الشغل .

فطعن الأستاذ / محمد إسماعيل ندا المحامى بصفته وكلاء عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٤ من مايو سنة ١٩٩٤ وأودعت أسباب الطعن فى ذات التاريخ موقعا عليها منه .

وبجلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٩٧ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة للطعن (منعقدة فى هيئة غرفة مشورة) وقررت التأجيل لجلسة اليوم وفيها أحالته لسنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

حيث إن الطعن قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه بطريق الإدعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أصدر له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلب عقابه بالمادتين ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وإلزامه بأن يؤدى له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل المؤقت .

ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بحبس المتهم سنة مع الشغل وإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية التعويض المبنى المؤقت ، كما قضت فى معارضة المتهم بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . وإذ إستأنف الطاعن هذا القضاء قضت المحكمة الإستئنافية حضورياً بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل .

لما كان ذلك ، وكان قد صدر قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ٢٠٠٠ نشر بالجريدة الرسمية في ١٧ من مايو سنة ١٩٩٩ ونصت المادتان الأولى والثالثة من مواد إصدار هذا القانون على إلغاء المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات الخاصة بجرائم الشيك إعتباراً من أول أكتوبر سنة ٢٠٠١ وعلى العمل بهذا القانون من أكتوبر سنة ١٩٩٩ عدا الأحكام الخاصة بالشيك فيعمل بها إعتباراً من أول أكتوبر سنة ٢٠٠١ وقد نصت المادة ٥٣٤ من قانون التجارة على أن : " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال الآتية :- " أ " إصدار شيك ليس له مقابل وفاء قابل للصرف " . . . " لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تعاقب بالحبس طبقاً للمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب ومن ثم فإن قانون التجارة الجديد وقد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة فإنه يكون القانون الأصلح للمتهم من قانون العقوبات لأذى كان ينص على عقوبة الحبس فقط وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ولا يغير من ذلك للنص في القانون الجديد على العمل به في تاريخ لاحق على تاريخ صدوره إذ يعتبر من تاريخ صدوره - لا من تاريخ العمل به - القانون الأصلح طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل تخول لهذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصح يسرى على واقعة الدعوى . ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم الممنوع فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص

قاضي الموضوع فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإعادة دون حاجة إلى
بحث وجه الطعن

(طعن رقم ٢٢١٣٣ لسنة ٦٤٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٣)

(لم ينشر بعد)



مذكرة
فى
جريمة النصب

محكمة الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

بدفاع السيد/.....متهم

ضد

النيابة العامة/.....سلطة اتهام

في القضية رقم لسنة ١٩٩

المحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩

واقعة الاتهام

طالبت النيابة العامة بمعاينة المتهم بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات لأنه في يوم / / ١٩٩٦ بدائرة قسم.....

أولاً: توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على السيارات الثلاث المبينة بالمحضر المملوكة ل..... وكان ذلك باستعمال طرق إحتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة.

ثانياً: أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وذلك لصالح..... بمبلغ..... جنيه على بنك..... فرع..... وذلك مع علمه بذلك على التحو المبين بالأوراق.

الدفاع

لحرص حثيث من الدفاع على ثمين وقت عدالة المحكمة الموقرة فإنه يقتصر دفاعه على مجرد الرد على أقوال واهية حوتها الأوراق، وقد شرفتنا الجنحة

المطروحة على المحكمة الموقرة بالمثل أمام عدالة المحكمة، لننعم بسعة صدرها وتنضوى تحت لواء عدلها من خلال مراقبة شفوية أتاحتها لنا، وعسانا لا نرد أنفسنا أو نكرر ذاتنا، عندما نعيد ما قلناه من خلال مراقبتنا الشفوية ونصر عليه الآن من خلال هذه المرافعة المكتوبة وذلك على التفصيل الآتي بيانه:

أولاً: عدم توافر أركان جريمة النصب.

إن لمن المستقر عليه فقها وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن النصب أو التدليس الجنائي لا يمكن أن يكون مجرد أكاذيب شفوية أو مكتوبة بالغاً ما بلغ قدر هذه أو تلك من الجسامة، بل يجب أن تكون على درجة من الخطورة تتمثل في أن تتخذ هذه الأكاذيب أحد المظاهر التي نص عليها القانون. وقد حددت المادة ٣٣٦ عقوبات ثلاث مظاهر تولد عنها جريمة النصب، وهي واردة على سبيل الحصر لا المثال بقولها أن النصب يكون باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور وهذه هي الطرق التي ينبغي أن يقع بإحداها فعل الاحتيال وإلا فلا جريمة.

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا في حكمها الصادر بجلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٩ في الطعن رقم ١٨٦٠ سنة ٣٨ ق م ٢٢ ص ١٨٣، بأن جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله، فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر

باستعماله طرق احتيالية أو باتخاذ إسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف.

ومن جماع ما تقدم، ولما كان البين من مطالعة أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها- وبإقرار المجنى عليه- أن المتهم يمتلك بالفعل معرضاً للسيارات، وكان المتهم لم يستعمل حيال المجنى عليه أياً من الطرق الاحتيالية التي حددتها المادة ٣٣٦ عقوبات على سبيل الحصر، وكان الأمر لا يعدو مجرد واقعة إصدار شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، فلما كان ذلك كله، يضحى طلب المتهم القضاء ببراءته من تهمة النصب والاحتيال قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون.

ثانياً: الدفع بوحدة النشاط الإجرامي وتطبيق نص المادة ٣٢ عقوبات على اعتبار الجريمة الأشد

بالرغم من أن موضوع التهمة الأولى ليس له أساس من الصحة، فإننا نجد دفاعاً قانونياً يفرض نفسه علينا ويدفعنا دفعا إلى ابدائه محمولاً على مجرد الفرض والفرض غير الواقع. ذلك أنه لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت في فقرتها الثانية على أنه «إذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم». وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات، أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض، فتكونت فيها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها المشرع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة (نقض ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ١١٥ ص ٥٥١).

ولما كان من المقرر أنه إذا ثبت وحدة الغرض والارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجرائم وجب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم جسامة لما كان ذلك وكانت الجريمتين - على فرض وقوعهما - وهو ما لا نسلم به - قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكاملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما يوجب الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها.

بغاء عليه

يلتمس المتهم الحكم.

أصلياً: ببراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه مع رفض الدعوى المدنية والزام المدعى بالحق المدنى بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

وإحتياطياً: إعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات على إعتبار الجريمة الأشد...

وكيل المتهم

السيد عفيفي

المحامي

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم

في جنحة النصب

أركان جريمة النصب

الفرع الأول - الإحتيال

أولاً : استعمال طرق إحتيالية:

الكذب المجرد من أى مظهر خارجى يؤيده لايتوافر به ركن الإحتيال .
فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم
هى أن المتهم صانف المجنى عليهما فى الطريق للعام وعرض عليهما شراء
تذكرتين من تذاكر الملاهى بإعتبار أنهما صالحتان للإستعمال مع أنهما سبق
إستعمالهما وكان كل ما وقع منه فى سبيل التأثير فيهما لشراء التذكرتين
لايعدو الكذب المجرد من أى مظهر خارجى يؤيده ، فلا عقاب . وخصوصاً
إذا كانت التذكرتان لم يحصل فيهما أى تغيير بعد إستعمالهما ، والمكان الذى
حصل فيه بيعهما لم يكن من شأنه أن يلقى فى روع المشتري ثقة خاصة فى
البائع .

ر (طعن رقم ١٥٥، متبنة: ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/٦/١١) .

الطرق الإحتيالية التى تستعمل مع المجنى عليه يجب أن يكون قوامها
الكذب .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : يجب فى جريمة النصب
أن تكون الطرق الإحتيالية التى استعملت مع المجنى عليه قوامها الكذب .
وإن فإذا كانت المحكمة قد إعتبرت ما وقع من المتهمين نصباً بناء على
أنهما توصلا إلى الإستيلاء على المال من المجنى عليها عن طريق

إيهامها باحتمال مهاجمة اللصوص لها وسلب أموالها، والاستعانة في ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرقات التي وقعت في الجهة : وكانت قد قالت في حكمها ما يفيد أن الحادث المشار إليه وقع فعلا وأن المجنى عليها كانت تعلم بوقوعه وقت أن ذكره لها المتهمان، فذلك لا تتوافر به الطرق الاحتمالية كما هي معرفة به في القانون.

(طعن رقم ١٤٢٢ سنة ١٦ ق. جلسة ١٩٤٦/٦/١٧)

استعمال الطرق الاحتمالية يجب أن يكون لغرض معين من الأغراض التي بيّنتها المادة ٣٣٦ ع على سبيل الحصر.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

القانون قد نص على أن الطرق الاحتمالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبتينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات. فما دامت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه وحصل من أجله على المال هو مشروع حقيقي جدى فإن أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة.

(طعن رقم ١٣٦٥ سنة ٢٢ ق. جلسة ١٩٥٣/٤/١٤)

جريمة النصب- أركانها

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعماله

طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في ملك الغير ممن لا يملك التصرف.

(طعن رقم ١٨٦٠ سنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ من ٢٢ من ١٨٣)

الطرق الاحتيالية كوسيلة نصب- شروطها

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

وإن كانت الطرق الاحتيالية تعد من وسائل النصب إلا أنه يجب لتحقيق جريمة النصب بهذه الوسيلة أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات، ومادامت محكمة الموضوع في الدعوى المطروحة قد استخلصت في حدود سلطتها وبأسباب سائفة أن المشروع الذي عرضه المطعون ضده الأول على الطاعن وعاوناه المطعون ضده الثاني في اتمامه- وهو صفقة شراء الطاعن للعقار- والذي من أجله حصل المطعون ضده الأول من الطاعن على شيك بمبلغ خمسة آلاف جنيه كسمسرة هو مشروع حقيقي جدى، فإن أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة.

(طعن رقم ٦٧٠ سنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)

ثانياً: اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة

نصب- زوال صفة الوكالة ليست كذلك

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لما كان الثابت من التحقيقات ومن المستندات المقدمة أن صفة الوكالة عن شركة مصر للتجارة الخارجية، كانت ثابتة للمدعى عليه الأول ولأخيه المرحوم..... وقت أن أبرما عقد بيع السيارة مع المدعية بالحق المدني وهو مالم

تجده هذه الأخيرة. وكان مباشرة المدعى عليه الأول وورثة أخيه للإجراءات القضائية بعد زوال تلك الصفة لا يوفر بذاته جريمة وإن ترتب عليها قانوناً عدم قبول تلك الإجراءات شكلاً لرفعها من غير ذى صفة فإن جريمة النصب المدعى بها تكون متفية.

(طعن رقم ١٥٦ سنة ٤٤٤ ق. جلسة ١٩٧٥/١/١٩ م ٢٦ م ٤١)

ثالثاً: التصرف فى مال ليس ملكاً للمتصرف

متى يكون البيع الثانى مكوناً لجريمة النصب؟

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لأجل أن يكون البيع الثانى مكوناً لجريمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلاً مانعاً من التصرف مرة أخرى، إذ بهذا التسجيل وحده الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل تزول أو تنقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل.

(طعن رقم ٢٠٦٣ سنة ٣ ق. جلسة ١٩٣٣/١١/٢٠)

وجوب وقف الدعوى العمومية التى رفعت على المتهم لتصرفه فى عقار للمرة الثانية حتى يتم الفصل نهائياً فى الدعوى المدنية المرفوعة بشأن صحة البيع الأول.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

الأحكام المقررة للحقوق العينية أو المنشقة لها التى أوجب القانون تسجيلها لى تكون حجة قبل الغير هى الأحكام النهائية أى التى تكون حائزة لقوة الشىء المقضى به بحسب النص الفرنسى *En Force de chose jugée jugement passe* فتحويل الحكم المطعون فيه على تسجيل حكم غيابى قابل للطعن (وفى هذه القضية مطعون فيه فعلاً بطريق المعارضة) وصادر بأثبات صحة التعاقد الحاصل

بين المتعاقدين بمقتضى عقد البيع الابتدائي وعد ذلك الحكم كافياً فى نقل الملكية وفى منع البائع من التصرف مرة أخرى هو فى غير محله وسابق لأوانه. وعلة ذلك أنه كما يجوز أن يقضى فى النهاية بتأييده ويكون مفعوله من وقت تسجيله يجوز كذلك أن يقضى لمصلحة الطاعن ويعتبر التصرف الثانى الحاصل منه تصرفاً صحيحاً لا غبار عليه وتكون النتيجة والحالة هذه أن الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ إذ هو لم يقترب ما يستحق عليه العقاب. فإذا رفعت الدعوى العمومية على شخص لاتهامه بالتصرف فى مال ثابت ليس ملكاً له بأن باعه إلى شخص بعقد عرفى ورفع المشتري المذكور ضد البائع دعوى لاثبات صحة التعاقد وحكم له غيائياً بذلك وسجل الحكم وبعد حصول التسجيل باع المتهم العين نفسها إلى شخص آخر بعقد مسجل فلا يجوز للمحكمة أن تعتبر التصرف الأول بيعاً بائناً ناقلاً للملكية بالتسجيل وأن تحكم فى الدعوى الجنائية على هذا الأساس بل الواجب عليها فى مثل هذه الصورة، أن توقف الحكم فى الدعوى العمومية حتى يتم الفصل نهائياً فى الدعوى المدنية التى هى أساس لها والتى هى مرفوعة من قبل أمام المحكمة المدنية، وعندئذ فقط يكون للمحكمة الجنائية حق تقدير ما وقع من المتهم على أساس صحيح ثابت.

(طعن رقم ٢٠٦٣ ق. ج. جلسة ١٩٢٣/١١/٢٠)

متى تتحقق جريمة النصب بالتصرف فى مال ثابت ليس ملكاً للمتصرف.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

عدم النص فى وصف التهمة على استيفاء الشروط التى تقوم عليها الجريمة كاف بذاته لهدم تلك الجريمة. فجريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف فى مال ثابت ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه لا تتحقق الا باجتماع شرطين (الأول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف (والثانى) ألا يكون للمتصرف حق التصرف فى ذلك العقار. وإذن فالاعتصار فى

وصف التهمة على القول بأن زيدا ارتكب نصباً بأن تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه لايجعل من التهمة جريمة معاقباً عليها قانوناً.

(طعن رقم ٧٨٦ سنة ٤٤٠٠. جلسة ١٩٢٤/٢/١٩)

عدم تحقق جريمة النصب بطريق التصرف في ملك ليس للمتصرف حق التصرف فيه إذا كان المشتري واقفاً على الحقيقة.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

يشترط للعقاب في جريمة النصب بطريق التصرف في ملك ليس للمتصرف حق التصرف فيه أن يكون المتهم قد حصل على المال بطريق الاحتيال لسلب الثروة. فإذا لم يكن هناك احتيال بل كان تسليم المال ممن سلمه عن بينة بحقيقة الأمر فلا جريمة. وإذاً فإذا اكتفى الحكم في الادانة بالقول بأن المتهم تصرف بالبيع مع أنه لا يملك في المبيع إلا حصة يسيرة ولم يورد - مع اعتباره المشتري مجنيا عليه وهو لم يكن مدعياً بحق مدنى في الدعوى - الظروف التي لا يست الصفقة لمعرفة ما إذا كان هذا المشتري لم يدفع الثمن إلا مخدوعاً معتقداً أن البائع مالك لما باعه أو أنه دفعه وهو واقف على الحقيقة فإن قصوره هذا يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح ويتعين نقضه.

(طعن رقم ٥٤٨ سنة ١١٠٠. جلسة ١٩٤١/١/٢٠)

عدم تحقق جريمة النصب بطريق التصرف في ملك ليس للمتصرف حق التصرف فيه إذا كان المشتري واقفاً على الحقيقة.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال. والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب أن تكون موجهة إلى المجنى

عليه لخدعه وغشه، وإلا فلا جريمة وإذن فإذا كان دفاع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الاحتيال في الدعوى لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك لما تعاقد معه عليه. فإن الحكم إذ أدانته في جريمة النصب على أساس «أن التصرف في مال لا يملك المتهم التصرف فيه هو طريق من طرق النصب قائماً بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية» - هذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها. إذ أن ما قاله لا ينهض رداً على الدفاع الذي تمسك به المتهم.

(طعن رقم ١٢٩١ سنة ١٤٠١. جلسة ١٩٤٤/١٢/١١)

ركن الاحتيال في جريمة النصب - مثال.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا كان يكفي لتكوين ركن الاحتيال في جريمة النصب بطريق التصرف في الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي أجراه، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له، إلا أنه لا تصح ادانة غير المتصرف - والوسيط كذلك - إلا إذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدبير سابق بينه وبين المتصرف مع علمه بأنه يتصرف فيما لا يملكه وليس له حق التصرف فيه حتى تصح مساوئته سواء بصفته فاعلاً أو شريكاً.

(طعن رقم ١٨٦٠ سنة ١٣٨٠. جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ من ٢٢ ص ١٨٣)

الفرع الثاني - التسليم

تسليم المجنى عليه للمتهم المال تحت تأثير حاجته الملحة إلى النقود وتهديد المتهم بشكواه لا يتحقق به جريمة النصب مادام المتهم لم يستعن في سبيل تأييد مزاعمه بأعمال مادية (أو مظاهر خارجية) تحمله على الاعتقاد بصحتها.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

جريمة النصب لا تحقق بمجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة ولو كان قائلها قد بالغ فى تأكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه، بل يجب أن يكون الكذب قد اصطحب بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته. فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم أقرض المجنى عليه مائتى قرش أعطاه منها مائة وخمسين واحتجز الخمسين الباقية فائدة عن مبلغ المائتى قرش لمدة شهر واحد وتسلم من المجنى عليه شيكاً على بنك مصر بمائتى قرش مستحق الدفع فى تاريخ معين، ولأمر ما رأى المجنى عليه أن يوقف صرف الشيك ففعل، فجاءه المتهم مهدداً متوعداً بإبلاغ الأمر إلى النيابة ولم يزل به حتى ترضاه بكتابة شيك آخر بثلاثة جنيهات عوضاً عن الشيك الأول وعند محاولة قبضه حصل أيضاً التوقف عن الدفع، فأعاد المتهم الكرة عليه وكان فى ظروف قاسية فخارت قواه تحت ضغط الحاجة الملحة وتأثير الوعيد والتهديد بالشكوى للنيابة فرضى بما أوهمه به من أن يقرضه أئتى عشر جنيهاً بفائدة ثلاثة جنيهات على أن يحتسب منها الثلاثة جنيهات قيمة الشيك الأخير وعلى أن يكون المبلغ بضمان زوجته، ورضى هو وزوجته أن يوقعا على كميالة باستلامهما مبلغ الخمسة عشر جنيهاً، وقبل المجنى عليه أن يكتب للمتهم خمسة شيكات كل منها بثلاثة جنيهات وفاء للخمسة عشر جنيهاً، وقبل الرجل وزوجته كل ما طلبه المتهم منهما رضوخاً لوعيده وندافع الحاجة واتقاء الفضيحة، وكان يلوح لهما بأنه سيعطيهما مبلغ القرض عقب التوقيع على الورق فوراً، فلما وقعا على الأوراق ووضعه فى جيبه افهمهما أن المبلغ موجود فى بيته ثم أخذ يراوغ ويماطل ولم يحصل منه المجنى عليه على هذا المبلغ، فإن هذه الواقعة لا تعتبر نصباً إذا المجنى عليه قبل التوقيع على السندات والشيكات التى سلمها للمتهم تحت تأثير حاجته الملحة إلى النقود وتهديد المتهم له بشكواه للنيابة ولا اعتقاده بأن النقود موجودة فى جيبه، وليس فيما أورده الحكم ما يدل على أن المتهم قد

استعان فى سبيل تأييد مزاعمه بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمله على الاعتقاد بصحتها.

(طعن رقم ٤٢٣ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤)

تسبب الاحكام

بما لا يكفى لتأنييم مسلك الوسيط (السمسار):

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لا يكفى لتأنييم مسلك الوسيط أن يكون قد أيد البائع فيما زعمه من ادعاء الملك إذا كان هو فى الحقيقة يجهل الواقع من أمره أو كان يعتقد بحسن نية أنه مالك للقدر الذى تصرف فيه. ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن سمسار وله بهذه المثابة أن يجمع بين طرفى العقد ويقتضى أجر الوساطة بينهما، ولا يكلف مؤونة التثبت من ملكية البائع أو بحث مستنداته، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه دون أن يبين ما وقع منه مما يعد فى صحيح القانون احتيالا، يكون قاصرا عن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة طبقاً لما افترضته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، معيبا بما يطله ويوجب نقضه.

(طعن رقم ١٨٦٠ سنة ٣٨ ق. جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ س ٢٢ م ١٨٣)

وجوب استظهار حكم الادانة فى جريمة النصب- الصلة بين الطرق الاحتيالية التى استخدمها المتهم وبين استلامه المبلغ موضوع الجريمة- القضاء بالادانة- دون ايراد هذا البيان الجوهرى- قصور.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

متى كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة النصب لم يعرض لبيان العناصر المكونة ولم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتيالية التى استخدمها الطاعن

وبين تسليم النقود له وهل سلمها المجنى عليه له كرسوم دخول أم تحت تأثير طرق احتيالية قام بها. وهو بيان جوهري يجب إيرادُه حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور.

(طعن رقم ١٣٤٩ سنة ١٤١٠ ق. جلسة ١٩٧٢/١/٣ م ٢٣ من ٢٠)

* * *

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١/١/١١

" لم ينشر بعد "

جريمة النصب بطريق الإحتيال القائم على التصرف في مال ثابت ليس مملوكاً للمتصرف ولأنه حق التصرف فيه لا يتحقق إلا بإجتماع شرطين هما أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف وأن لا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كل من ١- ----- ٢- ----- " طاعن " في قضية الجلحة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٩ العامرية . بأنهما في يوم ٢٢ من يونية سنة ١٩٨٦ بدائرة قسم العامرية محافظة الاسكندرية :- أولاً :- إستوليا على المبالغ النقدية المحددة بالأوراق والمملوكة ل----- وكان ذلك بإستعمال طرق إحتيالية من شأنها سلب ثروة المجنى عليه بأن قاما بالتصرف في قطعة أرض ليست ملكهما وليس لهما حق التصرف فيها وبوصلا بهذه الطريقة إلى الإستيلاء على المبلغ المذكور . ثانياً :- تعديا على أرض فضاء مملوكة لأحد الأشخاص الاعتبارية وهو جهاز الإصلاح الزراعي بأن قاما ببيعها للمجنى عليه ----- وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالتحقيقات . وطلبت عقابهما بالمادتين ١/٣٣٦ ، ١/٣٧٢ مكرراً من قانون العقوبات .

وإدعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهمين بإلزامهما بأن يؤديا له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنح الدقهلية قضت حضورياً في ٢٧ من إبريل سنة ١٩٩١ عملاً بمادتي الإتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل عما نسب إليهما وكفالة خمسمائة جنيه لكل منهما لوقف التنفيذ وإلزامهما برد للعقار المختصب مع إزالة ما عليه من أشياء على نفقتهما ودفع قيمة ما عاد عليهما من منفعة وإلزامهما متضامنين بأن يؤديا للجمعية المدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

إستئنافاً وقيد إستئنافهما برقم ٤٧٤٦ لسنة ١٩٩١ .

ومحكمة الإسكندرية الابتدائية " بهيئة إستئنافية " قضت حضورياً في ٢٣ من مارس سنة ١٩٩٤ بقبول الإستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بتغريم كل من المتهمين ألفين جنيه وتأييده فيما عدا ذلك وإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية .

فطن الأستاذ / محمد عبد اللطيف حجر المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه ----- في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٥ من مايو سنة ١٩٩٤ وأودعت أسباب الطعن في التاريخ موقعاً عليها منه .

وبجلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٩٧ وما تلاهما من جلسات نظرت المحكمة للطعن معقودة في هيئة " غرفة مشورة " ثم قررت تأجيله لجلسة اليوم وفيها أحالته لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطعن إستوفى الشكل للمقرر قانوناً .

حيث إن مما يستعاض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه وآخر بجريمته النصيب والتعدي على أرض مملوكة للدولة قد شابه القصور في

التسبب ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبين أركان الجريمتين اللتين دانه عنهما رغم أنه يمتلك القدر المبيع بالثراء بعقد بيع عرفي كما أنه يضع اليد على أرض مملوكة للإصلاح الزراعي بصفته حائزاً لها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث أنه من المقرر أن جريمة النصب بطريق الإحتيال القائم على التصرف في مال ثابت ليس مملوكاً للمتصرف ولأنه حق التصرف فيه لا يتحقق إلا بإجماع شرطين هما أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف وأن لا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار وأنه يجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في هذه الحالة ببيان توافر تحقق الشرطين سالفى الذكر معاً وإذ كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على مجرد كونه غير مالك للعقار المبيع ودون أن يستظهر ما إذا كان له حق التصرف فيه من عدمه إستناداً إلى عقد شرائه العرفي له من ورثة ----- والتي آلت إليهم ملكية هذا العقار بعقود مسجلة كما لم يعرض لدفاع الطاعن بإنتفاء عنصر الإحتيال كما أن أفعال التعدي الواقعة على العقارات المملوكة للدولة والواردة حصراً بالمادة ٣٧٢ مكرراً من قانون العقوبات والمضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ يجب أن تكون قائمة على غصب تلك العقارات أما إذا كانت أفعال التعدي قد وقعت ممن يحوز تلك العقارات فإنه لا يعد غاصباً ولا تسرى في شأنه أحكام المادة ٣٧٢ مكرراً ولا يعد ما وقع منه من أفعال إلا مخالفة لشروط حيازتها وهي بهذه المثابة ليست إلا إخلالاً بالتزام مدني يطبق في شأنه القواعد المقررة في القانون المدني وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه قد قصر في إستظهار ما سلف فإنه يكون معيباً بالقصور ويتعين نقضه والإعادة نون حاجة إلى بحث باقى لوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات المدنية بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر -

----- ولو لم يقرر بالطعن بالنقض لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة إذ أنه
كان طرفاً في الخصومة الإستئنافية فيمتد أثر النقض إليه .
(طعن رقم ١٤٤٩٣ لسنة ٦٤ ق- جلسة ٢٠٠١/١/١١)
" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١/١/٢٥

" لم ينشر بعد "

جريمة النصب تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة إحتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والإستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الإحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق إحتيالية أو بإتخاذ إسم كاذب أو إنتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ٣٨٤٥ لسنة ١٩٩٣ تلا بأنه في يوم ٣ من يوليو سنة ١٩٩٣ بدائرة مركز تلا محافظة المنوفية :-
توصل إلى الإستيلاء على النقود المبيعة للقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليها ----- وذلك بأن إستعمل طرق إحتيالية من شأنها إيهامها بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات .

ومحكمة جرح مركز تلا قضت حضورياً في ٢٥ من مايو سنة ١٩٩٤ عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرين وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ .
إستأنف وقيد إستئنافه برقم ١٣٢٧٨ لسنة ١٩٩٤ .

ومحكمة شبين الكوم الابتدائية " بهيئة إستئنافية " قضت حضورياً في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ بقبول الإستئناف شكلاً ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

قطعن الأستاذ / عبد المنعم الصاوى المحامى عن الأستاذ / شكرى الفيومى المحامى بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ ولودعت أسباب الطعن فى التاريخ ذاته موقعاً عليها من الأستاذ / محمد شكرى كامل المحامى .

وبجلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٧ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن معقودة فى هيئة " غرفة مشورة " ثم قررت تأجيله لجلسة اليوم وفيها أحواله لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن مما للطعن إستوفى للشكل للمقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينهض للطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة النصب قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأن لم يستظهر الطرق الإحتيالية التى كان من شأنها التأثير على المجنى عليها وحملها على تسليم مالها للطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى بيان واقعة الدعوى والدليل على ثبوتها فى حق الطاعن على مجرد قوله إن واقعة الدعوى تخلص فيما أبلغت به المجنى عليها من أن المتهم يعمل مائتق وقد أوهمها بأن تخصص بدعى ---- لديه غلال وحصل منها على مبلغ ألفين جنيه وإتضح لها أن المتهم قد نصب عليها ، وقد أيد المجنى عليها فى أقوالها الشاهد ---- كما إعترف المتهم بذلك) . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان لواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التى دان المتهم بها

والظروف التى وقعت فيها ، والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وكانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة إحتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والإستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الإحتيال الذى يتوافر بإستعمال طرق إحتيالية أو بإتخاذ إسم كاذب أو إنتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف . وقد نص القانون على أن الطرق الإحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى تأكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الإحتيالية ، بل يجب لتحقيق هذه الطرق فى جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحصل المجنى عليه على الإعتقاد بصحته ، وكان الحكم لم يبين الطريق الإحتيالية التى إستخدمها الطاعن والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليها المبلغ موضوع الإتهام فإنه يكون مشوباً بالقصور فى إستظهار أركان جريمة النصب التى دان الطاعن بإرتكابها مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٩٤٢ لسنة ٦٥ فى جلسة ٢٥/١/٢٠٠١)

" لم ينشر بعد "



مذكرة
فى
جريمة خيانة الأمانة

محكمة الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

بدفاع السيد / متهم .

ضد

السيد / مدع بالحق المدق .

في الجلسة رقم لسنة ١٩٩٩ .

المحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩٩ .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوقي المدنية دعواه بطريق الإداء المباشر ضد المتهم بوصف أنه في يوم / / ١٩٩٩ بدائرة محافظة القاهرة ، بدد الماكينات المملوكة له والسلمة إليه على سبيل إصلاحها فاختلسها لنفسه إضراراً به ، وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه أن يؤدي إليه مبلغ ٢٠٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

الدفاع

أولاً : الدفع بالحق في حبس المنقولات محل الإتهام :

النص في المادة ٢٤٦ من القانون المدني على أنه " لكل من التزم بأداء شئ أن يمتنع عن الوفاء به ، مادام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب إلزام المدين ومرتبطة به ، أو مادام الدائن لم يقدم تأمين كاف للوفاء بالتزامه

هذا، ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محزره، إذا هو أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة، فإن له أن يتمتع عن رد هذا الشيء حتى يستوفى ما هو مستحق له، إلا أن يكون الإلتزام بالرد ناشئاً عن عمل غير مشروع، فمن المسلم به أن للمتهم بجريمة خيانة الأمانة أن يدفع بحق حبس الشيء الذى يحوزه لحساب المجنى عليه حتى يحصل على حقه قبله، فإذا ثبت ذلك فرفضه رد الشيء لا يعد خيانة أمانة وإنما يعد استعمالاً لحق قرره القانون له (المادة ٦٠ من قانون العقوبات). تطبيقاً لذلك فإن من تسلم الشيء لإصلاحه له أن يحبسه حتى يؤدي إليه أجر إصلاحه. (شرح قانون العقوبات القسم الخاص - طبعة ١٩٨٨ للدكتور محمود نجيب حسنى ١١٤٩، ١١٥٠).

وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمة النقض بأنه إذا قام دفاع الطاعن على أن الآلة المسلمة إليه موجودة ولم تبدد وأنه طلب أولاً مهلة لإستكمال إصلاحها ثم أبدى بعد ذلك استعداده لتسليمها للشركة المجنى عليها بعد أن يتقاضى باقى أجره المتفق عليه لإصلاحها، وإذا كان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الإمتناع عن رد الشيء (الآلة موضوع الجريمة) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه وهو ما من شأنه - إن صح وحسنت نيته - إنعدام مسؤوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات، فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد - وهو دفاع جوهرى من شأنه أن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - ولم يستظهر مدى جدية ولم يرد عليه بما يدفعه وإجترأ فى إدانته بمجرد القول بأنه تسلم الآلة لإصلاحها ثم لم يردّها، يكون معيباً بالقصور بما يطله ويوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ من ٢٣ ص ١٠٦٧)

فلما كان ذلك كذلك وكان المتهم قد إمتنع عن رد الماكينات المسلمة إليه على سبيل إصلاحها حتى يستوفى ما هو مستحق من أجر إصلاحها قبل المدعى بالحق المدنى إعمالاً لنص المادة ٢٤٦ من القانون المدنى مما تنتفى معه

مسئوليته الجنائية إعمالاً لنص المادة ٦٠ من قانون العقوبات، لذلك يضحى هذا الدفع قائماً على أساس سليم ويوافق صحيح القانون.

ثانياً: الدفع بانتفاء القصد الجنائي:

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً واستقرت عليه أحكام محكمة النقض أن خيانة الأمانة جريمة عمدية ومن ثم يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي، وأهمية تطلب القصد في خيانة الأمانة أنها لا تقوم عند إنتفائه ولو توافر لدى المتهم خطأ جسيم.

وجرت محكمة النقض على تعريف القصد الجنائي في خيانة الأمانة بأنه لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الجاني تصرف في الشيء المسلم إليه كما لو كان مالكا له، مع تعمد ذلك التصرف وأن هذا التصرف قد حصل منه إضراراً بحقوق المالك بهذا الشيء.

وفي ذلك ذهبت محكمتنا العليا إلى أنه لا يكفي لإعتبار المتهم مبدداً مجرد إمتناعه عن رد المنقولات التي تسلمها لإصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الأجرة وعدم الوفاء بباقيه ومع ما أبداه المتهم من إستعداده لردها عند إستلام ما يستحقه من الأجرة، بل لابد من ثبوت سوء نيته.

(نقض ١٠٤ لسنة ٢٧ق. جلسة ١٩٥٧/٤/٢)

بناءً عليه

يلتمس المتهم الحكم ببرأته من الإتهام المسند إليه مع رفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ومكيل المتهم

السيد عفيفي

المجاهد



مذكرة

في

جريمة تبديد

المنقولات الزوجية

محكمة --- الجزئية

دائرة الجنج

منكرة

بدفاع / ----- متهم

ضد

السيدة / ----- مدعية بالحق المدنى

فى القضية رقم --- لسنة ٢٠٠٠

المحدد لتظرها جلسة / / ٢٠٠٠

الوقائع

اقامت للمدعية بالحق المدنى دعواها بطريق الإدعاء المباشر ضد المتهم بوصف أنه فى يوم / / ٢٠٠٠ بدائرة --- محافظة --- بدد المنقولات المملوكة لها والمسلمة إليه على سبيل الأمانة ، فاختمتها لنفسه إضراراً بها وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وإلزامه بأن يؤدى إليها مبلغ ٢٠٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت لما أصابها من أضرار مادية وأدبية .

الدفاع

الدفع بانتفاء أركان جريمة خيانة الأمانة لإنتفاء ركن التسليم .
بمطالبة نص المادة ٣٤١ عقوبات نجد أنها تتطلب ثمة شروطاً يتطلبها الشارع فى موضوع خيانة الأمانة وهى :-
أولاً : موضوع الجريمة ويشترط فيه أن يكون مالاً منقولاً مملوكاً للغير .

ثانياً : إستلام الجنائي للمال على وجه من أوجه الأمانة تنبئ عن نيتها عمداً
ع ٣٤١ .

ثالثاً : الركن المادى للجريمة وهو الإختلاس أو التبييد أو الإستعمال .

رابعاً : الركن المعنوى وهو القصد الجنائى

خامساً : ركن الضرر .

وبالنسبة للركن الثانى من أركان الجريمة وهو التسليم - فإن التسليم ركن من
أركان جريمة خيانة الأمانة ، بضم توافره لا نقوم لهذه الجريمة قائمة
(الممبشار مصطفى مجدى هرجه - التطبيق على قانون العقوبات المجلد
الثانى - الطبعة الثالثة ١٩٩٩ ص ٩٦٣ ، ٩٦٤)

وأما عن أهمية التسليم فى تحديد عناصر جريمة خيانة الأمانة فقد صرح
الشارع بهذا الشرط فخص على أن (الأشياء المذكورة لم تسلم له (أى المتهم)
إلا على سبيل الوديعة ٠٠) وأهمية التسليم فى خيانة الأمانة أن الفعل الذى
تقوم به وهو خيانة الثقة فى شأن شئ مملوك للغير ، لا يتصور إلا إذا كان
فى حيازة المتهم قبل ارتكابه فعله ، وهو لا يكون فى حيازته إلا إذا كان قد
سلم إليه . فلا يتصور أن يعتدى شخص على ملكية غيره إلا إذا كان المال
موضوع هذه الملكية فى حيازته قبل ارتكابه فعله . فالمتهم لا تنسب إليه خيانة
الثقة إلا إذا كان إذا كان يحوز الشئ بعد إستلامه من صاحب الحق عليه ثم تنكر
لهذه الصفة . (شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الدكتور / محمود
نجيب حسنى طبعة ١٩٨٨ ص ١١٤٠) وحسبنا فى ذلك ما قضت به
محكمة النقض بأنه لا يصح إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع
القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر فى
المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة فى القول بثبوت عقد من هذه

العقود فى صند توقيع العقاب إنما هى بالواقع ، إذ لا يصح تأنيب إنسان ولسو بناء على إقراره بلسانه أو كتابته متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .

(١٩٦٢/١٢/١٨ من ١٣ق ٠٨ ص ٨٦٣) ، (١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ق ٢٣٣ ص ١١٧٦) (١٩٨١/٣/١٩ أحكام النقض من ٣٢ق ٤٥ ص ٢٦٨)
وهناك أحكام عديدة فى هذا المعنى . وعلى هدى ماسلف ومتى كان ماتقدم وكانت المحكمة قد أحالت الدعوى للتحقيق ، وكان الثابت على لسان للشهود بالمحضر المنضم - وكذلك بالتحقيق - أن للمدعية بالحق المدنى لم تقم بتسليم المتهم أية منقولات ، وأن هذا للتسليم ليس إلا تسليمًا صورياً ليس له وجود فى الأساس .

ومتى كان ماتقدم ، وكان التسليم ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، بعدم توافره لا تقوم لهذه الجريمة قائمة - على النحو السالف بيانه - الأمر الذى يضحى معه الدفع بإنتفاء أركان جريمة خيانة الأمانة لإنتفاء ركن التسليم - قائماً على سند سليم ويصانف صحيح للقانون .

بنساء عليه

يلتمس المتهم من عدالة المحكمة الموقرة :

: التفضل بالحكم ببراءة المتهم من الإتهام المسند إليه ورفض الدعوى

المدنية .

وكيل المتهم

السيد عفيفى

المحامى

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جنحة التبديد

التسليم بمقتضى عقد من عقود الأمانة .

الشرط الأساسى فى عقد الوديعة ما هيته :

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الشرط الأساسى فى عقد الوديعة كما هو معرف به فى القانون المدنى هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع . وإذن فمتى كان الثابت فى الحكم أن المتهم والمجنى عليه قد إتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما ، وأن تسلم أولهما ساعة للثانى كان تنفيذاً لهذا الإتفاق ، فإن التسليم على هذه الصورة يكون مبنياً على عقد معاوضة ، وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ويكون للحكم إذ دان المتهم بجريمة للتبديد قد خالف القانون .
(الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٩٥٤/٥/٤)

الإدانة فى جريمة التبديد من شروطها :

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه :

من المقرر أنه لاتصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لايصح تأثيم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة .

(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/١٨)

كون الشيء المبدد قد سلم للمتهم بمقتضى عقد من عقود الإئتمان -
شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لما كان يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم إلى
المتهم بمقتضى عقد من عقود الإئتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات،
وكان المتهم على ما يبين من مدونات الحكم قد دفع التهمة بأن العلاقة بينه
وبين الشركة المجنى عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية، فإن الحكم
المطعون فيه إذا لم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفين يكون قاصر البيان.
(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق. جلسة ١٩٦٨/٦/٣ م ١٩ ص ٦٣٢)

جريمة خيانة الأمانة - أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال قد تم
بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة حصراً فى المادة ٣٤١ عقوبات - العبرة
فى تحديد ماهية العقد بحقيقة الواقع .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لأنقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من
عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات
والعبرة فى تحديد ماهية العقد هى بحقيقة الواقع، ولما كان الثابت من الأوراق أن
حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى المدنى علاقة مدنية بحتة فإن الحكم المطعون
فيه إذ دان الطاعن بجريمة خيانة الأمانة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما
يوجب نقضه وتصحيحه والحكم ببراءة الطاعن مما أسند إليه .

(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ ق. جلسة ١٩٧٠/٣/٢ م ٢١ ص ٣٢٥)

تحقق جريمة خيانة الأمانة- رهن بإرتكاب الفعل المكون لها إضراراً بالمجنى عليه- بقصد حرمانه منه- ثبوت عدم إستلام الوكيل للثمن الشيء الذى باعه- لحساب الموكل- عدم قيام جريمة التبيد فى حقه.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

جريمة خيانة الأمانة لا تتحقق إلا إذا كان الجانى قد إرتكب الفعل المكون لها إضراراً بالمجنى عليه ونية حرمانه من الشيء المسلم، وهذه العناصر لا يوجد ثمة دليل فى الأوراق على توافرها فى حق المتهم، وذلك بأن البضائع موضوع التهمة قد بيعت وسلمت بالفعل إلى المشتري الذى لم يثبت أنه سدد للمتهم شيئاً لإزعم أن الثمن يدفع عادة فور إستلام البضاعة، فى حين تبين- على نقيض ذلك- من شهادة والد المجنى عليه أن الثمن لم يدفع للمتهم يوم الإستلام، وإلا لما وعدت زوجة المشتري المتهم أمام هذا الشاهد بعد خمسة أو ستة أيام من ذلك الإستلام بسداد الثمن بعد يومين وهو ما يظهر دفاع المتهم بأن المقابلة التى تمت بينه وبين زوجة المشتري فى المحل العام- قبل مضى أسبوعين على إستلام البضاعة- إنما اتفق عليها لإيجاز ذلك الوعد، بل أن سلامة طوية المتهم قد تكشف مما تبين من شهادة شاهد الإيصال من أنه بالرغم من أن هذا الإيصال لم يكن قد حرر وقت إستلام البضائع، فإن المتهم هو الذى أبدى إستعداده للتوقيع عليه، كى يضمن المجنى عليه حقه معتذراً بتخلف المشتري عن سداد الثمن، وحيث أنه لما تقدم، تكون التهمة المستندة إلى المعارض على غير سند بما يوجب القضاء فى الموضوع بإلغاء الحكم الغيابى الإستثنائى المعارض فيه وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية.

(الطنن رقم ١٩٧٩ لسنة ٤٥ق. جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ ص ٢٧ ص ٦٥٣)

القصد الجنائي:

مجرد قيام المتهم بتسليم الشيء المؤمن عليه إلى غيره، لا يكفي لإعتباره مبدداً مالم يثبت أنه قصد من وراء ذلك، التصرف فيه.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

مجرد تسليم الشيء المؤمن عليه إلى غيره، لا يكفي لإعتباره مبدداً مالم يثبت أنه قصد من وراء ذلك، التصرف فيه.

(الطن رقم ٥١٩ لسنة ٢٧ق. جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ ص ٧٧٣)

تسبب الاحكام:

عدم تعرض الحكم بالإدانة لدفاع المتهم بالتبديد بما يفنده قصور :

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا كانت المحكمة أدانت المتهم في جريمة خيانة الأمانة وقالت في حكمها عن دفاعه، بأن الماشية المنسوب إليه تبديدها قد سرقت منه، أنه دفاع لم يسفر التحقيق عما يقطع بصحته، كان حكمها قاصر التسبب واجباً نقضه، لأنه لم يقطع بأن هذا الدفاع غير صحيح والحكم بالإدانة يجب أن يبنى على اليقين.

(الطن رقم ١٨٩٦ لسنة ١٦ق. جلسة ١٩٤٦/١١/١٨)

إعتماد الحكم بالإدانة على مجرد إمتناع المتهم عن رد الشيء دون ثبوت سوء نيته - قصور

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في تبديد أشياء تسلمها من المجنى عليه بناء على مجرد قوله أن المتهم تسلم هذه الأشياء ثم لم يردّها، ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم وهو إنصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه، فذلك قصور يستوجب نقضه.

(طمن رقم ١١٦٠ سنة ٢٢ق. جلسة ١٩٥٣/١/٦)

وجوب إستظهار الحُكم بالإدانة العلاقة المدنية بين المجنى عليه والمتهم وإن تسلم الأشياء المبددة كان حاصلًا بناءً على تلك العلاقة.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المتهم دفع تهمة التبديد بأن الواقعة ليست وكالة بل أن المبلغ المدون بالإيصال هو عن معاملة مدنية بين الطرفين، وأنه إستدل على ذلك بأن الإيصال حسبما هو واضح من الحكم مؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أن يدفع المبلغ يوم ٢٥ منه مما يتنافى مع كون الواقعة وكالة كلف الطاعن فيها بتوصيل المبلغ إلى صاحبه، متى كان ذلك وكان الحكم لم يعن بإستظهار حقيقة الواقع والعلاقة التي جعلت المجنى عليه يكلف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع ما هو ظاهر من بيان الحكم هل أن هذه المبالغ نتيجة معاملة بينهما، ولماذا يؤجل توصيل المبالغ من يوم ٨ نوفمبر إلى ٢٥ منه فإنه يكون قاصراً متعمناً نقضه.

(طمن رقم ١١٥١ سنة ٢٢ق. جلسة ١٩٥٣/٢/١٠)

تسكك المتهم بتحديد البيع ببلدة أخرى خلاف التي توقع الحجز بها وأنه غير مكلف بنقل المحجوزات- عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم- قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

مضى دفع المتهم بتبديد محجوزات أمام محكمة ثاني درجة بأن الحجز توقع ببلدة القصير وأنه تخدد للبيع بلدة القوصية مشيراً بذلك إلى أنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى المكان الذي تخدد للبيع، الأمر الذي يجعله غير مسؤول عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تكن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته ووجوب تمحيصه والرد عليه، فإن حكمها يكون قاصراً.

(الطعن رقم ١٠٥٠ سنة ٢٦ق. جلسة ١٩٥٦/١١/٢٦ من ٧ ص ١١٨٠)

حق الحبس طبقاً للمادة ٢٤٦ مدني يبيح الإمتناع عن رد الشيء حتى إستيفاء ما هو مستحق من أجر إصلاحه. الدفع به من شأنه إن صح وحسنت النية. إنعدام المسؤولية الجنائية طبقاً للمادة ٦٠ عقوبات- دفاع جوهرى إغفاله وعدم الرد عليه بما يدفعه- قصور- مثال فى تبديد .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا قام دفاع الطاعن على أن الآلة المسلمة إليه موجودة ولم تبدد وأنه طلب أولاً مهلة لإستكمال إصلاحها ثم أبدى بعد ذلك إستعداده لتسليمها للشركة المجنى عليها بعد أن يتقاضى باقى أجره المتفق عليه لإصلاحها، وإذا كان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الإمتناع عن رد الشيء (الآلة موضوع الجريمة) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه وهو هنا من شأنه إن صح وحسنت نية- إنعدام مسؤوليته الجنائية- بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد- وهو دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ولم يستظهر مدى جدية ولم يرد عليه بما يدفعه واجترأ فى إدانته بمجرد القول بأنه تسلم الآلة لإصلاحها ثم لم يرددها، يكون معيباً بالقصور بما يبطله وينوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ق. جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ من ٢٣ ص ١٠٦٧)

التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكاً بدلائلها على إنتفاء مسؤوليته في جريمة التبييد - قصور يوجب النقص والإحالة .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقص بأنه:

لما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن قدم بإحدى جلسات المحاكمة حافظة مستندات إشتملت على صورة أمر نقل المحجوزات وصورة من الخطاب وإيصال التسجيل المرسل منه إلى الدائن يخطر فيه بأن المحجوزات المعلن عليها حارساً قد سجز عليها من آخر وعين عليها حارس جديد قام بإستصدار أمر بنقل هذه المحجوزات وصورة محضر إيقاف بيع لوجود أمر النقل، وقد تمسك الطاعن بدلالة هذه المستندات على إنتفاء مسؤوليته، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن تلك المستندات ولم يقل كلمته فيها ولم يعن بحثها وتمحيص الدفاع المؤسس عليها، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يطله ويوجب نقضه والإحالة .

(العلم رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٣، جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ من ٢٤ ص ٥٤٩)

مناط العقاب على جريمة تبديد محجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً يقينياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ. إعلان المتهم باليوم الذي تاجل إليه البيع في مواجهة تابع له لا يكفي للقطع بثبوت علمه به .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقص بأنه:

من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ولا يكفي في إثبات العلم بيوم البيع إستناد الحكم إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن

طريق اليقين، إذ أن مثل هذه الإعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية، فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخضته بمقتضاها، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على توافر علم الطاعن باليوم الذى تأجل إليه البيع بما هو ثابت فى محضر تأجيل البيع، من أن مندوب الحجز تخاطب فى محل المحجوزات مع عامل المحل بصفته تابعاً للطاعن، ومن إعتراف الأخير فى المذكرة المقدمة بدفاعه بتبعية هذا العامل له ورتب على هذا الإعلان توافر علمه باليوم المحدد للبيع، دون أن يدلل على علم الطاعن علماً يقينياً بهذا اليوم وذلك باستجلاء قيام مستلزم الإعلان بإخبار الطاعن به، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور فى البيان بما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ق. جلسة ١٩٧٤/٣/٣ م ٢٥ ص ٢١١)

الدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينة- وإن كان لايتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفع الجهرية- يجب على محكمة الموضوع ان تعرض له وترد عليه مادام الدفاع قد تمسك به قبل البدء فى سماع الشهود- عرض الدفع دون العناية بالرد عليه قصور وخطأ فى تطبيق القانون.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدنى، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الإئتمان الذى خلص الحكم إلى أن المال قد سلم إلى الطاعن بمقتضاه يجاوز النصاب القانونى للإثبات بالبينة، وقد دفع محامى الطاعن- قبل سماع الشهود- بعدم جواز اثبات عقد الإئتمان بالبينة، ولم يعن أى من الحكمين الابتدائى والمطعون فيه بالرد عليه، وقد تساند الحكم الابتدائى إلى

أقوال الشهود فى إثبات عقد الإئتمان الذى يجب فى الدعوى المطروحة- نظراً لقيمتة- أن يثبت بالكتابة، مادام الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة، لما كان ذلك وكان الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام، إلا أنه من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه مادام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء فى سماع أقوال الشهود كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة- وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن عرض للدفع المشار إليه، إلا أنه لم يعن بالرد عليه؛ كما أغفل كذلك، أيضاً الحكم المطعون فيه، ومن ثم يكون قد تعيب بالفصوص فى البيان والخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة.

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ م ٢٤ م ٤٩٩)

مجرد الإمتناع عن رد المال المدعى إختلاسه- لا يكفي لتحقيق جريمة التبيد متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

متى كان دفاع الطاعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه إنما يقوم على وجود حساب لم يصف بعد بينه وبين المدعيات بالحقوق المدنية، وهو دفاع جدى تشهد به الأوراق ويظهره تقرير الخبير المنتدب حسبما أورد الحكم، وكان مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس فى هذه الحالة لا تتحقق به جريمة الإختلاس مادام أن سبب الإمتناع راجع إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين، إذ لا يكفي فى جريمة التبيد مجرد التأخير فى الوفاء بل يجب أن يقترن ذلك بإصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه وإختلاسه لنفسه لإضراراً بصاحبه، مما كان يقتضى من المحكمة- حتى يستقيم قضاؤها- أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة بالإدانة أو البراءة أو تعيد المأمورية للخبير وتكلفه بمباشرة تصفية الحساب فى جميع سنى النزاع

المتداخلة وتقديم تقرير لها يخضع رأيه لتقديرها، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيياً بالقصور والإخلال بحق الدفاع متعيناً نقضه.

(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ق. جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ من ٢٠ ص ٩٣٣)

تسلم المال بعقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات- شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة.

وهي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا نصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا إقنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الإئتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة في القول بشبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع بحيث لا يصح تأليم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بمدينة العلاقة التي تربطه بالمدعى بالحق المدني، وكان هذا الدفاع يعد جوهرية لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأي فيها، فإن المحكمة إذا لم تفلن لفحواه ونقصه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيياً بالقصور مما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

(الطعن رقم ١٥٨٠٣ لسنة ٦٢ق. جلسة ١٩٩٥/١/٨)

* * *

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١ / ٢ / ١٥

" لم ينشر بعد "

للمجنى عليه أو لوكيله الخاص في الجنحة المنصوص عليها في المادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال إثبات صلحه مع المتهم ، ويترتب على الصلح إنقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر ولا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ٩٤٢٩ لسنة ١٩٩١ قسم مدينة نصر بوصف أنه في يوم ٥ يونية سنة ١٩٩١ بدائرة قسم مدينة نصر محافظة القاهرة بدد المبلغ النقدي المبين بالأوراق والمسلمة إليه بصفة أمانة لتوصيله إلى ---- فاختمه لنفسه وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

ومحكمة جناح قسم مدينة نصر قضت غيابياً في الثاني من ديسمبر سنة ١٩٩٢ عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع النفاذ وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ .

عارض وقضى في معارضته في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .
استأنف وقيد استئنافه برقم ٧٣٩٤ لسنة ١٩٩٣ .

ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت غيابياً فى الثانى من ديسمبر سنة ١٩٩٣ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم الممتأنف .

عارض وقضى فى معارضته فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ ولودعت أسباب الطعن فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ موقعاً عليها من الأستاذ / فايق إبراهيم المحامى .

وبجلسنى الثانى من أكتوبر سنة ١٩٩٧ و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٨ وما تلاهما من جلسات نظرت المحكمة الطعن معقودة فى هيئة " غرفة مشورة " ثم قررت تأجيله لجلسة اليوم حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن إستوفى للشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن البين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن قد دين بجريمة التبديد ، وكان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الصادر بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات نص فى مادته الثانية على إضافة المادة ١٨ مكرراً (أ) إلى قانون الإجراءات الجنائية التى أجازت للمجنى عليه أو لوكيله الخاص فى اللجنة المنصوص عليها فى المادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات (السئى دين بها الطاعن) أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال إثبات صلحه مع المتهم ، ويترتب على الصلح

إنقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر وأنه لا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعن قد تصالح مع المجنى عليه وسدد الدين موضوع جريمة التبييد فإن القانون الجديد والذي صدر بعد وقوع الجريمة وتبين صدور حكم بات فيها يكون هو الواجب التطبيق ، ولمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بحقها المخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات، وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح .

(طعن رقم ١٦٠٩٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٧ / ٧ / ٢٠٠٢

" لم ينشر بعد "

مجرد التأخير في رد الشيء أو الإمتناع عن رده لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما لم يكن مقروناً بانتصاف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحب الحق فيه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة للطاعن في قضية الجثة رقم ٢٢٣٠ لسنة ١٩ منيا القمح بأنه في غضون شهر أبريل سنة ١٩٨٤ بدائرة مركز منيا القمح محافظة الشرقية .

بدد المبلغ النقدي المبين قديراً بالأوراق والمملوك للمجنى عليه ---- والمسلمة له على سبيل الوديعة لتوصلهم إلى ----- فاختلصه لنفسه إضراراً بالمجنى عليه مالف الذكر . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

وإدعى المجنى عليه مندياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جرح مركز منيا القمح قضت حضورياً في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ عملاً بمادتي الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائتي جنيه لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

إستأنف وقيد إستئنافه برقم ٢٣٩٠ لسنة ١٩٩٠ .

ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً فى ١٨ من مارس سنة ١٩٩٢ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٩١ وقدمت أسباب الطعن فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٩١ موقعا عليها من الأستاذ / محمد زكى الدمرداش المحامى .

بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٩٤ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن (منعقدة فى هيئة غرفة مشورة) وقررت التأجيل لجلسة اليوم وفيها أحوالته للنظر بذات الجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة التهديد قد شابه القصور فى التسبب ذلك أنه لم يبدل على توافر الركن المعنوى للجريمة التى دان الطاعن بها تدليلاً كافياً مما يعيبه ويستوجب نقضه وحيث إن الحكم الابتدائى الذى إعتق الحكم المطعون فيه أسبابه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن المتهم تسلم من المجنى عليه المبلغ النقدي الثابت بالإبصال لتوصيله آخر ولكنه إختلسه لنفسه إضراراً به . وبنى على ما تقدم قضاءه بالإدانة فى جريمة التهديد وإلزامه بالتعويض المدنى المؤقت عنها . لما كان ذلك ، وكان مجرد التأخير فى رد الشئ أو الإمتناع عن رده لا

يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما لم يكن مقروناً بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تعلمه إلى ملكه وإختمه لنفسه إضراراً بصاحب الحق فيه .

وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يمتظهر هذا الركن الأساسي في مدوناته . وإتخذ من مجرد إمتناع الطاعن عن توصيل المبلغ المسلم له أورده دليلاً على تحقق الجريمة التي دانه بها بأركانها القانونية كافة ومنها القصد الجنائي ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب قصوراً يعيبه ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٤٧٧ لسنة ٦١ قى جلسة ٢٠٠٢/٧/٧)

(لم ينشر بعد)



مذكرة

في

جريمة الضرب

والجرح

محكمة الجزئية

دائرة الجنح

مذكرة

بدفاع السيد/.....منهم.

ضيد

١- النيابة العامة..... سلطة إتهام.

٢- السيد/..... مجنى عليه ومدعى بالحق بالمدنى.

فى الجنحة رقم..... لسنة ١٩٩

المحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩

الوقائع

أقامت النيابة العامة الجنحة رقم..... لسنة ١٩٩ جنح.... ضد المتهم بطلب عقابه بالمادة ٢٤٢ عقوبات فقرة ٣,١ لأنه فى يوم / / ١٩٩ قد أحدث عمداً بالمجنى عليه الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفقة والتى أعجزته عن أداء أشغاله الشخصية مدة لاتزيد عن عشرين يوماً. ولحرص حثيث من الدفاع على ثمين وقت عدالة المحكمة الموقرة فإنه يحيل بشأن الوقائع إلى مدونات الأوراق، عن يقين بأن الهيئة الموقرة ممحصنة للأوراق مدققة لها، كاشفة للغث من الثمين، وصولاً إلى وجه الحق فى الدعوى، ببصيرة ينيرها الحق سبحانه وتعالى.

الدفاع

جرباً على ذات الواقعة المتقدمة عن يقين حرص من الدفاع على جهد

ووقت عدالة المحكمة الموقرة، فإنه يقصر دفاعه على مجرد الرد على أقوال واهية حوتها الأوراق، وقد شرفتنا الجئحة المطروحة على المحكمة الموقرة بالمثل أمام عدالة المحكمة، لننعم بسعة صدرها وتنضوى تحت لواء عدلها من خلال مرافعة شفوية أتاحتها لنا، وعسانا لا نردد أنفسنا أو نكرر ذاتنا، عندما نعيد ما قلناه من خلال مرافعتنا الشفوية ونصر عليه الآن من خلال هذه المرافعة المكتوبة، وذلك على التفصيل الآتي بيانه.

اولاً: الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها بغير الطريق القانوني تطبيقاً لنص المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية:

١- تنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢- المشار إليه في فقرتها الثالثة على أنه «وفيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة، رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها».

٢- إن لمن المستقر عليه فقها وقانوناً وجرت عليه أحكام محكمة النقض أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد أى موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها، ويترتب على مخالفة ذلك البطلان. فإذا أقيمت الدعوى على خلاف ما تقضي به المادة ٦٣ كان اتصال المحكمة بها معدوماً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها، فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر، ولذا يتعين عليها أن تقضى بعدم قبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى، وبصحة اتصال المحكمة بها.

٣- لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية تسبغ

الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بالنسبة إلى الموظفين لما يرتكبه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها على النحو المار بيانه، ولما كان المجنى عليه قد ادعى أن المتهم قد تعرض له بالضرب واحداث اصابته الواردة بالتقرير الطبي أثناء تردد المجنى عليه على المتهم - وهو مدرس - بالمدرسة التي يعمل بها وقت أداء الأخير لعمله وبسببه، وكان السيد/ وكيل النيابة هو الذى أمر بتقديم المتهم وهو موظف عام للمحاكمة دون الحصول على إذن من رئيس النيابة المختصة، فلما كان ذلك كذلك وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت من لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ سالفه الذكر، فإن إتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها، بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بعدم قبول الدعوى، إلى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها.

ثانياً: وفي الموضوع

١- التناقض بين الدليل القولى والدليل الفنى

قرر المجنى عليه عندما سئل من محدث اصابتك وبأى شىء أحدثها.. بأن المدعو/..... تعدى عليه بمطواه فأحدث ما به من إصابات.

ويستبين لعدالة المحكمة - ولأول وهلة - من مطالعة التقرير الطبى وما جاء بأقوال المجنى عليه مدى التناقض الفاضح والصارخ بين ما أورى التقرير الطبى من وجود سحجة برقبة المجنى عليه، وما جاء بأقوال المجنى عليه من التمدى عليه بمطواه. فمن المعارف العامة التى لا تحتاج إلى خيرة خاصة أن الإعتداء بمطواه لا يحدث سحجات فالسحجات تحدث نتيجة احتكاك جسم صلب راض خشن كالسقوط على الأرض أو الإحتكاك بالحايط، وقد يحدث بواسطة الضغط بالأظافر، أما استعمال المطواه فيحدث جرح قطعى نتيجة إنفصال الجلد والنسيج

الخلوى، وهذا ما لم يرد بالتقرير الطبى سالف الإشارة إليه. وبهذا يضحى الدفع بالتناقض بين الدليل القولى والدليل الفنى قائم على أساس سليم ويصادف صحيح القانون.

٢- كيدية الإتهام وتلفيقه:

يؤكد الدفع بكيدية الإتهام وتلفيقه وجود خلافات قائمة بين إينة المجنى عليه وزوجها- المتهم- حيث أقامت جنة تديد ضد المتهم قيدت برقم..... لسنة ١٩٩ ودعوى تطبيق قيدت برقم ... لسنة ١٩٩ شرعى كلى، لذلك مالبث المجنى عليه أن هداه تفكيره وزين له شيطانه وشيطان مستشاريه من أهل سوء أن يصطنع هذه الإصابة. ويؤكد كيدية الإتهام وتلفيقه أيضاً ما جاء على لسان الشهود من أن سبب هذا الإتهام الكيدى هو الخلافات القائمة بين الطرفين وأن الأمر لم يتعد مجرد المشادة الكلامية بينهما.

ولما كان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق، ولذلك يضحى الدفع بكيدية الإتهام وتلفيقه قائم على أساس سليم سواء من الواقع أو القانون.

٣- عدم وجود شاهد واحد لإثبات الواقعة:

لما كان المجنى عليه لم يأت بشاهد واحد لإثبات التعمد المزعوم وإحداث ما به من إصابات، ولا يوجد بالأوراق سوى أقوال المجنى عليه.

ولما كان من المسلم به أنه لا يؤخذ من قول المرء دليلاً لنفسه وجاء بالحديث الشريف أنه «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى أناس دماء رجال وأموالهم».

لذلك

فإن الدفاع وقد إستشعر أنه قد افتأت على وقت عدالة المحكمة الموقرة فانه يدعو الله أن يكون قد وفق إلى إظهار كيدية البلاغ وتلفيقه. الأمر الذى يدعو وصدق إل طلب الحكم.

أصلية: بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها بغير الطريق القانونى.

وإحتياطية: ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه مع رفض الدعوى المدنية والزام رافعها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه.

وكيل المتهم

السيد عفيفي

المحامى

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم فى جنحة الضرب

إرتكاب المتهم جريمة إحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب دون ترخيص بفعل واحد وجوب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة إحداث الجرح باعتبارها الأشد .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : متى كانت جريمة إحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص قد وقعت بفعل واحد هو إجراء عملية الحقن وإن تعددت أوصافه القانونية فإن ذلك يقتضى اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد الحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفترة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهى هنا عقوبة إحداث الجرح .

(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧)
إغفال بيان تحقيق النتيجة التى يستقيم بها إنزال حكم المادة ٢٤١ عقوبات يعيب الحكم بالقصور .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه :إذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد فى أسبابه ما يفيد تحقيق النتيجة التى يستقيم بها إنزال حكم المادة ٢٤١ من قانون العقوبات على واقعة الادعى ، فإنه يكون قاصراً عن بيان شرط تطبيق حكم المادة المذكورة .

(الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٣/١ س ١١ ص ١٩٩)
ضرب حكم تسمييه معيب .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون الممرض أو العجز عن

الأشغال الشخصية الذي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوماً. وأنه وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٣٢ من القانون المشار إليه أن تبين أثر الإصابات أو درجة جسامتها، على إعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً. إلا أنه يجب عليها فى مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفه البيان أن تبين أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها. ولما كان الحكم المطعون فيه - إذ استند إلى التقارير الطبية ضمن أدلة الإدانة - قد اقتصر على الإشارة إلى نتائج تلك التقارير دون أن يبين مضمونها من وصف الإصابات وعددها ونوعيتها من جسم المجنى عليه حتى يمكن التحقق من مدى مواعمتها لأدلة الدعوى، فإنه يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه.

(الطنن رقم ١٩٢ لسنة ٣٧ق. جلسة ١٩٦٧/٣/٦ ص ١٨ ص ٣٣١)

الدفع بقيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى - دفاع جوهرى - سكوت الحكم عن الرد عليه قصور.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

متى كان يبين من الإطلاع على المفردات أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن المجنى عليه لم يصب إلا بإصابة واحدة. وكان ما نقله الحكم من تقرير الصفة التشريحية وأورده من أن المجنى عليه أصيب بإصابات رضية - بصيغة الجمع - وهو ما يفيد تعدد إصابات المجنى عليه، وإنما يخالف الثابت بتقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه أصيب بإصابة واحدة. وإذا ما كان هذا الخطأ مؤثراً بحيث لا يعرف رأى المحكمة لو أنها فطنت إليه، وكان ما أثاره الدفاع من قيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى يعد جوهرياً، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تورد فى حكمها ما يفيد أنها عندما قضت فى الدعوى كانت على بينة منه وترد عليه بما يزيل هذا التعارض، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

(الطنن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٦ق. جلسة ١٩٦٧/٤/٣ ص ١٨ ص ٤٧٢)

عدم جواز ملاخضة المتهم عن واقعة غير تلك التي رفعت بها الدعوى-
مثال في ضرب.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أنه متى استبعدت المحكمة إصابة الماعة لعدم حصولها من المتهم، فلا يصح لها أن تسند إليه أحداث إصابات أخرى بالجنى عليه وأخذه بالقدر المتيقن في حقه، وذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة، هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه، وهو مالم يتوافر في هذه الدعوى، إذ أن مفاد ما أورده الحكم أنه استبعد أن الماطعون ضده هو الذي أحدث الإصابة التي نجمت عنها الماعة، وأسند إليه إحداث إصابات أخرى بالجنى عليه لم ترفع بها الدعوى أو تدور المرافعة عليها، ومن ثم فإن الحكم الماطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه.

(الطن رقم ٨٠ لسنة ٤١ ق. جلسة ١٩٧١/٤/١١ م ٢٢ ص ٣٥٦)

الحكم الصادر بالإدانة- في جريمة ضرب- يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها وأن يذكر مؤداه- مخالفة ذلك- اثره.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها، وأن يذكر مؤداه، حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار الثبات في الحكم- لما كان ذلك- وكان الحكم الابتدائي المويده لأسبابه بالحكم الماطعون فيه حين دان الطاعن طبقاً للمادة ٢٤١ من قانون العقوبات، واستند في قضائه ضمن ما استند إليه من أدلة إلى التقرير الطبي قد إكتفى بالإشارة إلى أن إصابات الجنى عليه هي جرح طعني نافذ بالجهة اليسرى من البطن وجرح قطعي

بالأذن اليسرى من ضربة سكين، دون أن يبين المدة اللازمة لعلاجها من واقع التقرير الفنى، وكان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون الممرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوماً، وأنه وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن تبين الاصابات أو درجة جسامتها على إعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً، إلا أنه يجب عليها فى مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفه البيان أن تبين أثر الجروح والضرربات ودرجة جسامتها، فإن الحكم المطلق فيه إذا لم يبين مدى أثر الإصابات التى أحدثها الطاعن بالجنح على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٥ ق. جلسة ١٩٧٥/٤/٦ ص ٢٦ ص ٣٠٤)

* * *

حكم لمحكمة النقض

فى جريمة الضرب

جلسة ١٣/٢/١٩٩٥

شروط تطبيق المادة ٢٤١ عقوبات: أن يكون المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوماً.

وجوب أن تبين المحكمة عند تطبيقها لتلك المادة أثر الضربات والجروح ومدى جسامتها، إغفال ذلك يعيب حكمها.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذي نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوماً مما يتعين معه على المحكمة عند تطبيق تلك المادة أن تبين أثر الضربات والجروح ومدى جسامتها، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات قد إستند فى قضائه بذلك إلى ما جاء بمحضر الضبط دون إيراد مضمونه وبيّن وجه إستدلاله به على ثبوت التهمة بمعاصرها القانونية ودون أن يبين أثر الإصابات التي أحيلتها الطاعن - والآخر - بالمجنى عليه ومبلغ جسامتها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإعاده.

(الطعن رقم ٥٦٨٣ لسنة ٦٢ ق. جلسة ١٣/٢/١٩٩٥)

* * *

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١/٢/٥

" لم ينشر بعد "

كل حكم بالإدانة فى جريمة الضرب يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وإلا كان قاصراً .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين فى قضية الجثة رقم ١٩ لسنة ١٩٩٤ مركز المنصورة بوصف أنهم فى يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ بدائرة مركز المنصورة محافظة القهيلية :- أحدثوا عمداً بـ ----- الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً وكان ذلك باستخدام أداة . وطلبت عقابهم بالمادة ٣٠١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

وإدعى للمجنى عليه مدنياً قبل المتهمين بالإزامهم أن يؤدوا له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جناح مركز المنصورة قضت حضورياً فى ٣ من إبريل سنة ١٩٩٤ عملاً بمادة الإتهام بحبس كل متهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً وإلزامهم بأن يؤدوا للدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

إستأنفوا وقيد إستئنافهم برقم ٩١٥٦ لسنة ١٩٩٤ س . المنصورة .

ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة إستئنافية قضت حضورياً فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس كل متهم أسبوعاً والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / توفيق على حشيش المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ وقدمت أسباب للطعن فى ذات التاريخ موقفاً عليها منه .

وبجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٧ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن منعقدة فى هيئة (غرفة المشورة) ثم قرر إحالته بجلسة اليوم حيث سمعت المرافعة على النحو المبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة قانوناً .

من حيث إن الطعن إستوفى للشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة الضرب البسيط قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى وأدلتها بيانا كافيا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه اقتصر فى بيان واقعة الدعوى على قوله " وحيث تخلص واقعة الدعوى فيما أبلغ وقرره المجنى عليه من أن المتهم اعتدى عليه بالضرب فأحدث إصاباتة الموصوفة بالتقرير الطبى " ثم خلاص الحكم إلى إدانة الطاعنين فى قوله :

وحيث إن التهمة ثابتة فى حق المتهم ثبوتاً كافياً وذلك حسبما قرر المجنى عليه وبالتقرير الطبى الذى تأيدت به أقواله الأمر الذى يتعين معه عقاب المتهم قانوناً طبقاً لمادة الإتهام " لما كان ذلك ، وكان القانون أوجب فى كل

حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به
أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها
المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي
استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا
كان قاصرا . وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ذلك على أقوال المجنى
عليه والتقرير الطبى دون أن يورد مؤدى التقرير وما شهد به المجنى عليه
في شأن كل متهم ووجه استدلاله بهما على الجريمة التى دان الطاعنين بها ،
فإنه يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث
بأقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٦٥ قى جلسة ٢٠٠١/٢/٥)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ١٢ / ٥ / ٢٠٠٢

" لم ينشر بعد "

التشاجر بين فريقين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من عداوة حيث تنقضي مظنة الدفاع الشرعي عن النفس وإما أن يكون مبادله بعدوان فريق ورداً له من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع الشرعي عن النفس .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلاً من (١) ---- (٢) ---- (طاعن) في قضية اللجنة رقم ٤٩٣٥ لسنة ١٩٩٠ للنزعة بأنهما في يوم ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٠ بدائرة قسم النزعة محافظة القاهرة : تضاربا فأحدثا كل منهما بالآخر الإصابات المبنية بالتقريرين الطبيين والتي أعجزتهما عن أشغالهما الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوماً وكان ذلك حال إستخدامهما أداة . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٣ / ٢٠١ من قانون العقوبات وإدع المتهم قبل المتهم الثاني مدنياً بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنح قسم النزعة قضت غيابياً في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ عملاً بمادة الإتهام بحبس كل منهما ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسون جنيهاً .

عارضاً وقضى في معارضتهما في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٩١ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المعارض فيه وإلزام المتهم الأول مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

إستأنفا وقيد إستئنافهما برقم ٧٠٩٥ لسنة ١٩٩١ .

ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً لأول وغيباً للثاني فى ٦ مارس سنة ١٩٩٣ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بتغريم المتهم الأول خمسين جنيهاً والتأييد فيما عدا ذلك وغيباً للثاني بقبول الإستئناف وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم للمستأنف .

فطعن الأستاذ / أحمد أبو النجار المحامى نيابة عن المحكوم عليه للثاني فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٤ من مايو سنة ١٩٩٣ وقدمت أسباب الطعن فى ذات التاريخ مرفعاً عليها من المحامى المقرر .

وبجلسى ١٠ من أبريل سنة ١٩٩٦ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن (منعقدة فى هيئة غرفة مشورة) وقررت التأجيل لجلسة اليوم وفيها أحواله لنظره بالجلسة وسمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون .
ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب البسيط قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال ذلك بأنه رد على دفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى بما لا يصلح رداً حيث لم يعرض لإصابته ولم يستظهر الصلة بين الإعتداء الذى وقع عليه والإعتداء الذى وقع منه وأثر ذلك فى قيام حالة الدفاع الشرعى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى وصف التهمة التى نسبتها النيابة العامة

إلى الطاعن والمتهم الآخر في الدعوى وإلى طلبها معاقبتهما بالمادة ٢/٢٤٢
 ١، من قانون العقوبات إقتصر في بيانه لواقعة للدعوى على قوله : "وحيث
 إن الواقعة تخلص فيما أبلغ به وقرره المتهمان من أن المتهمين قد ارتكبا
 جريمة التعدى على بعضهما بالضرب وأحدث كلاً منهما بالآخر الإصابات
 المبينة بالتقريرين الطبيين ، وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهمين من أقوالهما
 والتقارير الطبية المرفقة ومحضر الشرطة التى تطمئن إليه المحكمة ولذلك
 يتعين عقابهما بمواد الإتهام والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية "
 وأضاف الحكم المطعون فيه قوله " وحيث إن المحكمة تطمئن إلى واقعة
 تعدى المتهم الأول بالضرب على المتهم الثانى إلا أنها تستبعد حدوث ذلك
 باستخدام أداة ، أما بشأن دفاع المتهم من أنه فى حالة دفاع شرعى حال
 تعديه بالضرب على المتهم الأول فإنه لم يقدّم دليل فى الأوراق على صحة
 ذلك ، الأمر الذى يضحى هذا الدفع على غير سبب متعينا رفضه " . ولما
 كان ذلك ، وكان من المقرر أن التشاجر بين فريقين إما أن يكون إعتداء من
 كليهما ليس فيه من مدافعة حيث تنتفى مظنة الدفاع الشرعى عن النفس وأما
 أن يكون مبادئة بعدوان فريق ورداً له من الفريق الآخر فتصدق فى حقّه
 حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وكان ما قاله الحكم فيما تقدم لا يصلح ردّاً
 لنفى ما أثاره الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ذلك بأن
 الحكم لم يعرض إبتداء لإستظهار الصلة بين الإعتداء الذى وقع على الطاعن
 والإعتداء الذى وقع منه وأى الاعتدائين كان الأسبق وأثر ذلك فى قيام أو
 عدم قيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يوجب
 نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

(طعن رقم ٩٦٥٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/١٢)

" لم ينشر بعد "



مذكرة
فى
جريمة السرقة

محكمة ----- الجزئية

دائرة الجنح

مذكرة

بدفاع السيد /----- متهم

ضد

في القضية رقم ----- لسنة ١٩٩٩

والمحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩٩

الوقائع

إثمت النيابة العامة المتهم بأنه في يوم // ١٩٩٩ بدائرة قسم --- محافظة -- سرق الآلة للبيئة وصفاً وقيمة بالأوراق المملوكة لـ --- على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

الدفاع

اولاً : الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى تطبيقاً لنص

المادة ١٢٢ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل .

(تنص المادة ٩٥ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل على أنه مع مراعاة حكم المادة ١١٢ من هذا القانون تسرى الأحكام الواردة في هذا الباب على من لم يبلغ سنه ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للإضراف ...) . فقد أوجب القانون إختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحادث عند إقامته في الجرائم وعند

تعرضه للإخفاف . وقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها . وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمة النقض أن " المقرر أن القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ - المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦ - في شأن الأحداث المعمول به اعتباراً من ١٦/٥/١٩٧٤ قد نسخ الأحكام الإجرائية والموضوعية الواردة في قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات في صدد محاكم الأحداث ومعاقبتهم ، ومن بين ما أورده ما نص عليه في مادته الأولى من أن " يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنة ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة " وفي المادة ٢٩ منه على أن " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند إتهامه في الجرائم وعند تعرضه للإخفاف " فقد دل بذلك على أن الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها ، وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدفع بعدم الاختصاص رغم جوهرية وتعلقه بالنظام العام إيراداً ورداً عليه فإنه يكون معيياً بالقصور ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة " .

(طعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٩ ق. جلسة ١٩٩٣/١/٢٧)

فلما كان ذلك كذلك ، وكان سن المتهم وقت ارتكاب الجريمة لم يتجاوز ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة ، لذلك ينعقد الاختصاص لمحكمة الأحداث ويضحى الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

ثانية: وفي الموضوع.

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وإستقرت عليه أحكام محكمة النقض، أن السرقة جريمة عمدية، ومن ثم يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي، والقصد الذى تتطلبه السرقة قصد خاص قوامه نية تملك المال موضوع السرقة، وهذه النية تعنى إرادة مباشرة السلطات التى ينطوى عليها حق الملكية، وتعنى نية التملك إرادة الظهور على الشيء بمظهر المالك، أى إرادة السلوك تجاهه كما يسلط المالك لزاء ملكه.

وتنتفى نية التملك إذا كان المتهم - على الرغم من أخذه الشيء الذى يعلم أنه مملوك لغيره الذى لم يرضى بأخذه له - يعترف بحق ماله وينوى تمكينه من مباشرة سلطاته عليه، ومن ثم كان عازماً على رده إليه، وتنتفى نية التملك إذا إنجذبت إرادة المتهم إلى إكتساب اليد العارضة على الشيء أو إنجذبت إلى إكتساب حيازته الناقصة.

فإذا تناول المتهم الشيء المملوك لغيره ليستعمله أو ينتفع به ثم يرده فلا تتوافر لديه نية تملكه ولو فعل ذلك ضد إرادة المالك، ذلك أنه يعترف بسلطات المالك على الشيء، فهو لا يحدد حقه، وهو من ناحية ثانية لا يدعى لنفسه سلطة التصرف فى الشيء، وهى سلطة ترتبط بملكية الشيء وتطبيقاً لذلك فإن من يأخذ حيوان جاره ليستعين به فى حرث أرض عازماً على رده لا تتوافر لديه نية تجلبه، ولا تتوافر عليه النية كذلك لدى العامل الذى يأخذ أدوات العمل لزميل رغمًا عنه ليستعين بها فى عمل كلف به عازماً على ردها إليه بعد ذلك. (الدكتور محمود نجيب حسنى. شرح قانون العقوبات. القسم الخاص ص ٨٦٥، ٨٦٦، طبعة ١٩٨٨). وحسبنا فى ذلك ما ذهبت إليه محكمتنا العليا حينما قضت فى الطعن رقم ١٤٤٨ سنة ١٣١٣ ق الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بأن القصد الجنائي فى السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكاب فعله، بأنه

يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضاء مالكه بنية إمتلاكه، فإذا كان الحكم مع تسليمه بأن المتهم لم يستول على أدوات الطباخة إلا بقصد الإستعانة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة والقذف فى حقه، قد إعتبر عناصر جريمة السرقة متوافرة بمقولة أن القصد الجنائى فيه يتحقق بإستيلاء الجانى على مال يعلم أنه غير مملوك له بنية حرمان صاحبه منه ولو مؤقتاً فإنه يكون قد أخطأ، لأن الإستيلاء المؤقت لا يكفى فى القصد الجنائى، إذ لابد فيه من وجود نية التملك.

وقد حرصنا على الإشارة إلى هذا الحكم بالذات لصدوره فى حالة مشابهة لحالة دعوانا وهناك أحكام عديدة فى هذا المعنى. ولما كان ذلك، وكان المتهم لم يأخذ الآلة المملوكة للمجنى عليه- وهو صاحب الورشة التى يعمل بها المتهم- إلا بقصد الإستعانة بها على تصنيع بعض المنقولات كما جاء بأقوال المجنى عليه ذاته وبشهادة الشهود، فلا تتوافر لديه نية تملكها.

ومتى كان ما تقدم وترتيباً عليه، فإن الإتهام المسند للمتهم وتعويض الضرر المترتب على مسعولته الجنائية- كلاهما ليس له أساس من الواقع. ويضحى المتهم برىء من التهمة المنسوبة إليه.

لذلك

وبناء على ما سلف يصمم المتهم على طلباته الواردة فى هذه المذكرة:

أصلياً: بقبول الدفع بعدم إختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى.

إحتياطياً: الحكم ببراءة المتهم من الإتهام المسند إليه ورفض الدعوى المدنية وفى الحالتين إلزام المدعى المدنى بالمصروفات القضائية ومقابل أتعاب المحامى.

ويكيل المتهم

السيد عفيفى

المحامي

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم

فى جنحة السرقة

اركان الجريمة

أولاً : الإختلاس :

التسليم المانع من وقوع الإختلاس فى السرقة :

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن التسليم الذى ينتفى به ركن الإختلاس فى السرقة يجب أن يكون برضاء حقيقى من واضع اليد مقصوداً به التخلّى عن الحيازة الحقيقية ، فإن كان عن طريق التغافل بقصد إيقاع المتهم وضبطه فإنه لا يعد صلباً عن رضاء صحيح وكل ما هناك أن الإختلاس فى هذه الحالة يكون حاصلأ بعلم المجنى عليه لإبناء على رضاء منه ، وعدم الرضاء لاعم العلم هو الذى يهم فى جريمة السرقة .

(طعن رقم ٢٩٧ سنة ١٢٠٢ ق. جلسة ١٩٤٢/١/١٢)

الإختلاس فى جريمة السرقة- يتم بإنتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه كل إتصال لاحق للجانى بالمسروق يعتبر أثراً من آثار السوقة وليس سرقة جديدة مادام سلطانه ظل مبسوطاً عليه .

وفى هذا الشأن قضيت محكمة النقض بأن :

الإختلاس فى جريمة السرقة يتم بإنتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه . فإذا تم له ذلك ، كان كل إتصال لاحق للجانى بالمسروق يعتبر أثراً من آثار السرقة وليس سرقة جديدة مادام سلطانه ظل عند البحث عنه وإختفاؤه على مقربة منه لضبط من يحاول نقله ، لا يخرج المسروق من حيازة الجانى ، ولا يعيده إلى حيازة المجنى عليه الذى لم يسترده فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موضعه الذى أخفى فيه سرقة

جديدة، ذلك بأن السرقة تمت في الليلة السابقة ولا يمكن أن تتكرر عند محاولة نقل جزء من المسروق من مكان إلى آخر بعد ذلك. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن وآخرين عن الواقعة التي تمت في الليلة التالية للسرقة باعتبارهم قد ارتكبوا سرقة جديدة، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الآخرين اللذين لم يطعنا في الحكم لوحدة الواقعة.

(طعن رقم ١٧٨٤ سنة ٣١ ق. جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ م ١٣ ص ٤٢٧)

ثانياً: ملكية الغير للمال المسروق:

إختلاس تقرير - مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان - ثبت عدم جديته لا بعد سرقة.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لا بعد سرقة ولا خيانة أمانة إختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جدية ذات حرمة ولا يمكن إعتبارها متاعاً للحزب يحرص عليه وأنها أنشئت لغرض خاص لا إرتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أثر خدعة وأداة غش ألبيست ثوب ورقة لها شأن.

(طعن رقم ١٤٤٠ سنة ٢ ق. جلسة ١٩٣٢/٣/٣١)

عدم الرد في الحكم بالإدانة على ما دفع به المتهم من أن الأشياء موضوع التهمة من الأموال المباعة - قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: «لما كانت جريمة السرقة بحسب التعريف بها الوارد في نص المادة ٣١ من قانون العقوبات (سابقاً) - لا تتحقق إلا إذا وقعت على أموال مملوكة لما يقتضيه حق أصحابها فيها من ضرورة وضع عقاب لحمايتهم مما يكون من شأنه الإضرار بهم عن طريق الإعتداء على ملكهم، ولا يتصور وقوعها على الأموال المباعة التي لا مالك لها، فإن الحكم

يكون قاصراً قصوراً بعيه إذا دان المتهم فى هذه الجريمة دون أن يرد على ما دفع به من أن الأخشاب موضوع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه من الأموال المباحة.

(طن رقم ٣٢٧ سنة ١٥ ث جلسة ١٩٤٥/٢/٥)

عدم الرد فى حكم بالإدانة على ما دفع به المتهم من أن الأشياء موضوع التهمة من الأموال المباحة - قصور.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : إذا تمسك المتهم بأن الأوراق محل دعوى السرقة هى من المتروكات (الدشت) ولم يعد لها مالك بعد أن تخلت الحكومة عنها، ثم أدانته المحكمة بسرقتها دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليها، فحكمها بذلك يكون معيباً لقصوره فى البيان ولا يقلل من هذا أن تكون لتلك الأوراق قيمة إذ يمكن بيعها بالمزاد لحساب الخزنة العامة فانه لا يشترط فى الشيء المتروك أن يكون معدوم القيمة، بل يجوز فى القانون أن يعد الشيء متروكاً فلا يعتبر من يستولى عليه سارقاً ولو كانت له قيمة تذكر.

(طن رقم ١٧٨٢ سنة ١٦ ق. جلسة ١٩٤٦/١٠/٢١)

عدم تحدث الحكم بالإدانة عن ملكية الشيء المسروق قصور.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى سرقة براميل عائمة فى البحر قد اكتفى بالقول بأنه ساهم مع آخرين فى إخراجها من البحر إلى الشاطئ للإستيلاء عليها دون أن يتحدث عن ملكيتها حتى يمكن معرفة أنها مملوكة لأحد فتتوافر شروط الجريمة، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه.

(طن رقم ١٣٧٩ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٠/٧)

الشيء المتروك المشار إليه في المادة ٨٧١ مدني: هو الذي يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته بنية إنهاء ملكيته.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: الشيء المتروك - على ما أشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدني: في فقرتها الأولى - هو الذي يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنية إنهاء ما كان له من ملكية عليه فيغدو بذلك ولا مالك له، فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقاً، ولا جريمة في الإستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد.

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٥٩/٤/٢٧ م ١٠ ص ٤٩٥)

القصد الجنائي

الإستيلاء بقصد الإستعمال المؤقت لا يكفي لتوفر القصد الجنائي.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: القصد الجنائي في السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكاب فعله، بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه. فإذا كان الحكم مع تسليمه بأن المتهم لم يستول على أدوات الطباعة إلا بقصد الإستعمانة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة والقذف في حقّه، قد إعتبر عناصر جريمة السرقة متوافرة بمقولة أن القصد الجنائي فيها يتحقق بإستيلاء الجنائي على مال يعلم أنه غير مملوك له بنية حرمان صاحبه منه ولو مؤقتاً، فإنه يكون قد أخطأ لأن الإستيلاء بقصد الإستعمال المؤقت لا يكفي في القصد الجنائي، إذ لا بد فيه من وجود نية التملك.

(الطعن رقم ١٤٤٨ سنة ١٣٠١ ق. جلسة ١٩٤٣/١٠/١٨)

متى يجب التحدث في الحكم بالإدانة عن نية السرقة إستقلاً:

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: إذا رفعت الدعوى على

متهم بسرقة تيار كهربائى فتمسك فى دفاعه بأنه كلف كهربائياً عمل زينة على لافتة محله فركب له بعض المصابيح وأوصلها بغير علمه بسلك المجلس البلدى مباشرة بحيث يصل إليها التيار الكهربائى دون أن يمر بالعداد الركب فى محله، بأخذت محكمة الدرجة الأولى بدفاعه وبرأته، فاستأنفت النيابة، فتمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بهذا الدفاع ولكنها أدانته قولاً منها بأن دفاعه لم يقم عليه دليل فضلاً عن أنه من غير المعقول أن تجرى هذه العملية بمحله وتحت بصره بغير إرادته ومشاركته، فهذا قصور فى حكمها إذ أن ما أورده فى ذلك لا يكفي بناته لإثبات أن المتهم لاشك ضالغ فى السرقة وأنه ساهم مع الكهربائى فى توصيل المصابيح بالتيار الكهربائى مباشرة دون أن يمر بالعداد.

(طعن رقم ٢١٨٦ سنة ١٧ ق. جلسة ١٩٤٨/١/٦)

متى يجب التحدث فى الحكم بالإدانة عن نية السرقة إستقلاً.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: «إذا كان المتهم - كما هو ثابت بالحكم - لم يقدم على أخذ الأثرية المدعاة سرقتها إلا بناء على بيع صادر له من آخر على إعتبار أنه مالك، فلا يكفي فى إدانته بسرقتها ثبوت ملكية هذه الأثرية فصلحة الآثار بل يتعين لمسألتة جنائياً عن سرقتها أن تبين المحكمة أنه كان وقت إتيلائه عليها يعلم أن ما باعه إياها لا يملكها وليس له حق التصرف فيها، فإذا لم يبين الحكم ذلك كان قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه».

(طعن رقم ١٧١٣ سنة ١٨ ق. جلسة ١٩٤٨/١/٨)

متى يجب التحدث فى الحكم بالإدانة عن نية السرقة إستقلاً.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: «إذا كان الحكم المطعون فيه قد إقتصّر فى بيان الفعل الذى وقع من الطاعن على القول بأنه نقل الأشياء (التي أتهم بسرقتها) من محل حجزها دون أن يبين قصده من هذا النقل، وهل كان

بنيته تملكها أم كان تحقيقاً لغرض آخر ثم دانه في جريمة السرقة فانه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه» .

(طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٢ق. جلسة ١٩٥٢/١١/٣)

تلتزم المحكمة بالتحدث عن نية التملك في جريمة السرقة إذا نازع المتهم في توافرها- مثال.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: «استقر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن نية التملك في جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع، ولكن متى كان المتهم قد نازع في توفر هذا الركن وقال أنه ما قصد السرقة وإنما الإلتفاف بالشئ بعض الوقت ورده ثانية إلى صاحبه، كان واجباً على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائي فتقيم الدليل على توافره، فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصراً يعيبه ويستوجب نقضه» .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٢٥ق. جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ م ٨ ص ١٩٣)

القصد الجنائي في جريمة السرقة- ماهيته.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: «القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير بدون رضا مالكه بنية إمتلاكه» .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٥ق. جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ م ٢٦ ص ٢٧٤)

الشروع في السرقة

عدم بيان الحكم بالإدانة في جريمة الشروع في السرقة ما يفيد توافر البدء في تنفيذ جريمة الشروع في السرقة وقصد السرقة- قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقص بأنه: «يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة إلى المتهم والدليل على توافرها في حقه، فإذا كان الحكم قد أدين المتهم في جريمة الشروع في سرقة إطار من سيارة ولم يقل في ذلك إلا «أنه حاول أن يركب سيارة النقل من الخلف» فإنه يكون معيباً إذ هو لم يأت بما يفيد توافر البدء في التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التي لا تقوم جريمة الشروع في السرقة إلا بها».

(طعن رقم ٢١٧٦ سنة ١٧٠١. جلسة ١٩٤٨/١/٦)

* * *

حكم لمحكمة النقض

فى جريمة السرقة

جلسة ١٩٩٥/٣/٢٠

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعة فى قضية الجحة رقم ١٤٤٩ لسنة ١٩٨٧ الأربعين بأنها فى يوم ١٠ من مارس سنة ١٩٨٧ بدائرة قسم الأربعين محافظة السويس سرقت الأشياء المبينة وصفاً بقيمة بالأوراق المملوكة لـ..... على النحو المبين بالتحقيقات. وطلبت عقابها بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات.

وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهمه بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح الأربعين قضت حضورياً فى ١٨ أبريل سنة ١٩٨٧ عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهمه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وفى الدعوى المدنية بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة.

إستأنفت المحكوم عليها وقيد إستئنافها برقم ٦٠١ لسنة ١٩٨٧. ومحكمة السويس الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن الأستاذ/..... الختامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ وقدمت أسباب الطعن فى ذات التاريخ موقفاً عليها من الهامى الأخير.

وبجلسى ٤ نوفمبر سنة ١٩٩١، ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ نظرت المحكمة الطعن (منعقدة فى هيئة غرفة المشورة) ثم قررت إحالته لنظره بجلسة اليوم حيث سمعت المرافعة على النحو المبين بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

من حيث أن الطعن قد إستوفى الأوضاع المقررة فى القانون ومن حيث أنه مما تنمى الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة السرقة قد جاء خاطئاً فى تطبيق القانون وذلك أنها أثارت أمام درجتى التقاضى دفاعاً مؤداه إنتفاء ركن الإختلاس، إذ التسليم تم برضاء المجنى عليه، إلا أن الحكم أخطأ الرد على هذا الدفع أوقعه فى خطأ تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه. ومن حيث أنه من المقرر أن تسليم الشئ من صاحب الحق فيه إلى المتهم تسليمياً مقيداً بشرط واجب التنفيذ فى الحال لا يمنع من إعتبار إختلاسه سرقة متى كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنفيذه فى ذات وقت التسليم وتحت إشراف صاحب الشئ ومراقبته حتى يكون فى إستمرار متابعتة ماله ورعايته إياه بحواسه، مما يدل بذاته على أنه لم ينزل ولم يخطر له أن ينزل عن سيطرته وهيمته مادياً فتبقى له حيازته بعناصرها القانونية ولا تكون يد المتسلم عليه إلا يداً عارضة مجردة، أما إذا كان التسليم ملحوظاً فيه الإبتعاد بالشئ عن صاحبه فترة من الزمن، طالت أم قصرت، فانه فى هذه الحالة تنتقل به الحيازة للمتسلم ولا يتصور معه فى حق المتسلم وقوع الإختلاس على معنى السرقة، إذ الإختلاس بهذا المعنى لا يتوافر قانوناً إلا إذا حصل ضد إرادة المجنى عليه أو عن غير علم منه. فإذا سلم شخص إلى آخر شيئاً ورضى المسلم أن ينصرف عنه المتسلم بما تسلمه بعيداً عن مكان التسليم، فإن رضاه هذا يفيد تنازله عن كل رقابة له على المال المسلم منه، ويجعل يد المتسلم بعد أن كانت عارضة، يد حيازة قانونية لا يصح معها إعتباره مرتكباً للسرقة إذا ما حدثته نفسه أن يمتلك ما تحت يده، فإن القانون فى باب السرقة لا يحصى المال الذى يفرط فيه صاحبه على هذا النحو فى حيازته، لما

كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وقد إستظهر الواقعة على أن المتهمة تسلمت المنقولات الذهبية من المجنى عليه لتذهب بها وتعرضها على والدتها لتختار منها ما تشاء، إلا أنه إحتفظت بها لنفسها ولم تدفع ثمنها فادانها بجرمة السرقة على سند من القول أن تسلم الطاعة لتلك المشغولات من المجنى عليه غير ناقل للحيازة لأنه ليس فيه أى معنى للتخلي عن حيازتها ويد الطاعة عليها يد عارضة.

لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه أخطأ التكييف القانوني الصحيح لزراعة الدعوى وقد حجب هذا الخطأ المحكمة عن بحث مدى نوافر أركان الجريمة التي ترشح لها واقعة الدعوى وهى جريمة التهديد المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ عقوبات ومن ثم تعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

(طعن رقم ٢٨٨٠ لسنة ٥٩ ق.، جلسة ١٩٩٥/٣/٢٠)

* * *

حكم لمحكم النقض

فى جريمة السرقة

جلسة ١٩٩٦/٣/٢٦

الوقائع

اتهمت النيابة الطاعنين فى قضية الجثة رقم ٦٤٠٧ لسنة ٨٨ التزها بأنهم فى ليلة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ بدائرة قسم التزها محافظة القاهرة سرقوا الأشياء المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والملوكة ل..... من الشركة خاصته هو وآخرين بطريق الكسر على النحو المبين بالمحضر والأوراق.

وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٦ مكرر ثالثاً فقرة ثانياً من قانون العقوبات.

وادعى المجنى عليه مدنيا بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت، ومحكمة جنح التزها قضت حضوريا فى ١٢ من يناير سنة ١٩٨٩ عملاً بمادة الاتهام بحبس كل منهم مدة سنتان مع الشغل والنفاذ وألزمهم بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيها كتعويض مؤقت.

استأنف المحكوم عليهم وقيد استئنافهم برقم ٨٨٧ لسنة ١٩٨٩.

ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية- قضت حضوريا فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة المتهمين والاكتفاء بحبس كل متهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ. فطعن المحكوم عليه.... فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٨٩.

وطعن الأستاذة/..... المحامية عن الأستاذ/..... المحامى عن المحكوم عليه.... فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٩ وقدمت مذكرة بأسباب الطعن فى ذات التاريخ موقعاً عليها من المحامى الأخير. كما طعن المحكوم

عليه..... فى هذا الحكم بطريق النقض فى الأول من أبريل سنة ١٩٨٩
وقدمت مذكرة بأسباب الطعن فى ٤ من مايو سنة ١٩٨٩ موقعا عليها من
الأستاذ/.....الحامى.

وبجلىستى ١٨ من فبراير سنة ١٩٩٢، ١٧ من يناير سنة ١٩٩٥ نظرت
المحكمة الطعن «منعقدة فى هيئة غرفة مشورة» وفيها قررت استمراره لنظره بجلسة
اليوم وفيها أحالته لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على النحو المبين بالمحضر.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة قانونا.

من حيث أن المحكوم عليه الأول قد قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم
أسباباً لطعنه، كما أن الحامى الذى قرر بالطعن نيابة عن المحكوم عليه الثانى لم
يقدم أصل التوكيل الذى يخوله هذا الحق بل قدم صورة ضوئية غير رسمية منه
ومن ثم فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منهما شكلاً.

ومن حيث أن الطعن المقدم من الطاعن الثالث استوفى الشكل المقرر فى
القانون. ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن فى الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة
السرقه قد شابه القصور فى التسبب، ذلك بأنه إلتفت إيراداً ورداً عن دفاعه
ببطلان اعترافه بمحضر الشرطة لكونه وليد إكراه مما يعنيه ويستوجب نقضه. ومن
حيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة التى صدر فيها الحكم
المطعون فيه أن الطاعن الثالث أنكر التهمة وتمسك بأن الاعتراف المعزور إليه
بمحضر الشرطة كان وليد إكراه، وكان الحكم المطعون فيه الذى اعتنق أسباب
حكم أول درجة الذى استند فى إدانة الطاعن - ضمن ما استند إليه - إلى اعترافه.
لم يعرض إلى ما أثير بشأن الاعتراف المذكور أو يرد عليه. لما كان ذلك، وكان

الأصل في الاعتراف الذي يعول عليه أن يكون اختيارياً وهو مالا يعتبر كذلك أو يكون صادقاً إذا صدر أثر ضغط أو إكراه كائناً ما كان قدره، وكان من المقرر أن الدفع يبطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة ثانی درجة مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على هذا الاعتراف وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعن على اعترافه بمحض الشرطة ولم يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب ولا يغني عن ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى؛ ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي. بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تضر التعريف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة للطاعن الثالث وللطاعنين الآخرين اللذين لم يقبل طعنهما شكلاً وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن.

(طعن رقم ٤٤٩٥٦ لسنة ٥٩ ق. جلسة ١٩٩٦/٣/٢٦)

* * *

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٧ / ٧ / ٢٠٠٢

" لم ينشر بعد "

تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء وإفراغه في عبارات عامة
معماة أو وضعه في صورة مجهلة لا يحقق الغرض الذي قصده
الشارع من إستيجاب تسييب الأحكام .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كل من (١) ----- (٢) ----- (طاعن) (٣) ---
(طاعن) (٤) ----- (طاعن) في قضية الجحة رقم ٥٦٠٧ لسنة ١٩٩٠
بولاى الذكور بأنهم فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٩٠ بدائرة قسم بولاى
الذكور محافظة الجيزة سرقوا الأشياء للمبينة الوصف والقيمة بالأوراق
والمملوكة لـ ----- وكان ذلك بواسطة الكسر . وطلبت عقابهم بالمادة
٣١٦ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح قسم بولاى الذكور قضت حضورياً فى ٢ من يونيسة سنة
١٩٩٠ عملاً بمادة الإتهام بحبس كل متهم سنة مع الشغل وللنفاذ .
إستأنفوا وقيد إستئنافهم برقم ١١٧٣٥ لسنة ١٩٩٠ .

ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً فى ٢٨ من يناير
سنة ١٩٩١ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف
والإكتفاء بحبس كل متهم سنة أشهر مع الشغل .

قطع الأستاذ / الشاذلى أحمد الشاذلى المحامى نيابة عن المحكوم عليهم
الثانى والثالث والرابع فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٧ من مارس سنة

١٩٩١ وقدمت أسباب الطعن فى ٩ من مارس سنة ١٩٩١ موقعا عليها من المحامى المقرر .

وبجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٤ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن (منعقدة فى هيئة غرفة مشورة) وقررت التأجيل لجلسة اليوم وفيها أحالته للنظر بذات الجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة السرقة قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إنما حرر على نموذج مطبوع وجاءت عباراته عامة مجملة وخلا من بيان واقعة الدعوى ومؤدى أدلة الإدانة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه أن أغلب أسبابه غير مقروءة وأن عبارات عديدة منه يكتنفها الغموض والإبهام فى غير ما إتصال يؤدى إلى معنى مفهوم . لما كان ذلك وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً ، والمراد بالتسبب المعبر تحرير الأسانيد والحجج التى بنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقف على مسوغات ما قضى به ، أما تحرير

مدونات الحكم بخط غير مقروء وإفراغة في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده المشرع من إستيجاب تسييب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم ، وكان الحكم قد خلا فعلاً من بيان الواقعة ومؤدى أدلة الإدانة لإستحالة قراءة أغلب عبارته ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل أسباباً والإ بطلت ، لفقدتها مقوماً من مقومات وجودها قانوناً ، وكان هذا الذى شاب الحكم المطعون فيه من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على واقعة الدعى والتقرير برأى فيما يثيره الطاعنون بطعنهم ، بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه اللطعن .

(طعن رقم ١٢٩١٥ لسنة ٦١ قى جلسة ٢٠٠٢/٧/٧)

" لم ينشر بعد "



مذكرة

فى جريمة التهرب من
سداد الضرائب
الجفركية

محكمة الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

بدفاع السيد/..... متهم

ضد

١- النيابة العامة/..... سلطة إتهام

٢- السيد/ وزير المالية بصفته..... مدع بالحقوق المدنية

فى القضية رقم لسنة ١٩٩

والمحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه فى يوم / / ١٩ بدائرة قسم..... محافظة.....
تهرب من سداد الضرائب الجمركية المقررة بأن حاز البضائع الأجنبية المبينة
بالمحضر بقصد الإلتجار دون أن يقدم المستندات الدالة على سداد الضرائب
الجمركية المستحقة عليها وطلبت عقابة بالمواد ١٢١، ١٢٢، ١٢٤ مكرراً من
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ .

وإدعى وزير المالية بصفته قبل المتهم بمبلغ..... جنيهاً على سبيل التعويض
النهائى.

الدفاع

أولاً: الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل صدور طلب من وزير المالية
عملاً بنص المادة ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠:

تنص المادة ١٢٤ مكرر المضافة إلى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ على أنه «..... وإستثناء من أحكام المادة ١٢٤
من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى العمومية في الجرائم المنصوص عليها في
الفقرة السابقة إلا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينييه.....».

ومفاد ذلك عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من
إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من
وزير المالية أو من ينييه فى هذه النوعية من الجرائم.

وبيان ذلك أن الدعوى العمومية لا تحرك إلا بمعرفة النيابة ولا يجوز فى هذه
النوعية من الجرائم أن يتم تحريكها إلا بناء على طلب من وزير المالية. وهذا القيد
يقيد النيابة العامة فى نوعية معينة من الجرائم ليتوقف فيها إتخاذ أى إجراء من
إجراءات التحقيق على طلب من وزير المالية.

فأحوال صدور الطلب هى من القيود التى ترد على حق النيابة العامة إستثناء
من أصل مقرر وأن أمر الطلب هو رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم
الأصل فى الإطلاع.

(نقض ٦٩/٦/٢ من ٢٠، ١٥٨ من ٧٨٧، ١٠/١٢/٧٣/٢٤ ص ٢٤٤)

فإن رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون وقع
ذلك الإجراء باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم

لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة إتصال المحكمة بالواقعة، ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها.

(نقض ١٩٧٢/١٢/٢٤ أحكام النقض م ٢٢٣ ق ٢٥ م ١٨٦)

ومن جماع ما تقدم ومن المبادئ التي أقرتها محكمة النقض تطبيقاً للقانون، فإنه لا يجوز للنياية العامة تحريك الدعوى العمومية قبل المتهم إلا بعد صدور طلب من وزير المالية. فلما كان ذلك، وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن تحريك الدعوى الجنائية قد تم بناء على طلب من الجهة المنوط بها إصداره، لما كان ذلك كذلك، يضحى الدفع بعدم قبول الدعوى قائماً على أساس سليم وبصادف صحيح القانون.

ثانية: وفي الموضوع.

لما كانت المادة ٢/١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على أن يعتبر في حكم التهرب حيابة البضائع الأجنبية بقصد الإجتار مع العلم بأنها مهربة، ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الإجتار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية.... وكان النص سالف البيان قد أورد قرينة قانونية مؤداها إفتراض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه البضائع بقصد الإجتار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية، لما كان ذلك وكان قد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢ من فبراير سنة ١٩٩٢ فى القضية رقم ١٣ لسنة ١٢ قضائية دستورية وقضت بعدم دستورية نص المادة ١٢١ من قانون الجمارك سالف البيان، وذلك فيما تضمنته فقرتها الثانية من إفتراض العلم بالتهريب إذا لم يقدم من وجدت في حيازته البضائع الأجنبية بقصد الإجتار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية المقررة وجرى نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٩٢،

لما كان ذلك، وكان نص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد جرى على أن «أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها فى الفقرة السابقة فى الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها، وترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم.....».

لما كان ذلك وكان نص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك بادى الذكر- الذى قضى بعدم دستوريته- كان يفترض قرينة تحكيمية هى واقعة علم المتهم بتهرب البضائع الأجنبية التى يحوزها بقصد الإحتجار فيها، ونقل عبء نفيها إلى المتهم خروجاً على الأصل العام من إفتراض براءته إلى أن تثبت النية العامة إدانته فى محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه، وكان قضاء المحكمة الدستورية المشار إليه واجب التطبيق على المتهم عملاً بنص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية المار ذكره، لما كان ذلك كذلك، وكانت الأوراق لا يوجد فيها من دليل سوى هذه القرينة، الأمر الذى يتعين معه الحكم ببراءة المتهم من الإتهام المسند إليه.

لذلك

نلتزم من عدالة المحكمة الحكم:

أصلياً: بعدم قبول الدعوين الجنائية والمدنية.

إحتياطياً ببراءة المتهم من الإتهام المسند إليه ورفض الدعوى المدنية.

وكيل المتهم

السيد عفيفي

المحامي

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم فى جنحة التهريب الجمركى

تهريب جمركى - صلح - دعوى جنائية - إنقضاؤها بالتصالح .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن :مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب فى جميع الأحوال سواء تم التصالح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد للفصل فيها بحكم بات ،ويترتب عليه إنقضاء الدعوى الجنائية .أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد فى حدود تطبيق هذا القانون ، بمثابة نزول من الهيئة الإجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون ، مما يقتضى من المحكمة إذا تراخى إلى ما بعد الفصل فى الدعوى فإنه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها، وقد كشف المشرع عن هذا النظر فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ (المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠) بإصدار قانون الجمارك والذى ألغى للقانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدوره فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون بالقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٣ ق. جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ من ١٣ ص ٩٢٧)

التهريب الجمركى إخفاء بضاعة إخفاء سبائك ذهبية .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن : " المراد بإخفاء البضاعة فى

معنى التهريب الجمركي هو حجبها من المهرب لها- فاعلاً كان أو شريكاً- عن أعين الموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك إقتضاء الرسم أو مباشرة المنع. يزيد هذا المعنى وضوحاً أن المادة الثانية من لائحة الجمارك كانت قد أتت بقاعدة عامة، هي أنه يجوز فيما وراء حدود الرقابة الجمركية نقل البضائع بحرية وذلك افتراضاً من الشارع أن البضائع الموجودة خارج هذه الدائرة تعتبر حيازتها ممن لاصلة له بتهريبها أمراً مباحاً، وإذا كان القانون قد أقام هذه القرينة في حق من قد يكون هو المهرب للبضاعة حتى يثبت العكس فذلك على تقدير أنه لا يؤثم فعل الحائز أو الخفي للبضاعة وراء الدائرة لتجمركية ولا يخاطبه بأحكامه. ولما كان ما نسب إلى المطعون ضده أنه أخفى السبائك الذهبية بطريق حيازتها لبيعها لحساب المهرب دون أن يشترك معه فيما نسب إليه من تهريب، فإن فعله يخرج حتماً من نطاق التأثيم والعقاب.

(العلم رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٣٦. جلسة ١٩٦٧/٣/٧ من ١٨ ص ٣٣٤)

الضريبة الجمركية- تهريب- الجريمة التامة- إخفاء بضاعة.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: «ينقسم التهريب الجمركي من جهة محله- وهو الحق المعتدى عليه- إلى نوعين: نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها، ونوع يرد على منع بعض السلع التي لا يجوز إستيرادها أو تصديرها وذلك بقصد حرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن وفي كلا النوعين، إما أن يتم التهريب فعلاً بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه، وإما أن يقع حكماً إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد إجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع إعتباراً بأن من شأن هذه الأفعال المؤتممة أن تجعل لإحتمال إدخال البضاعة أو إخراجها قريب الوقوع في الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم

الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد. وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال ومنها إخفاء البضاعة عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية. يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة التعريف والخاصة بالتهريب الحمكى معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعلى، نالية لها فى الحكم مرتبطة بها فى المعنى، بحيث لا يصح أن تستقل كل فقرة منها بحكمها دون أن يجمع بينهما معيار مشترك، ولو صح أن التهريب الحمكى هو ما يقع فى أى مكان ولو بعد اجتياز الحظر الجمركى لما كان بالشارع حاجة إلى النص على التهريب الفعلى. ومن ثم فإن تجريم إخفاء البضائع بوصفه تهريباً لا يتصور إلا عند إدخالها أو إخراجها من تلك الدائرة الجمركية، ولو أراد الشارع تجريم فعل الإخفاء فى أى مكان يقع لما فاته النص على ذلك صراحة كما فعل مثلاً بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ وكذلك فى القوانين الأخرى المشار إليها فى ديباجته بشأن الأدخنة المنوعة.

(الطنن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ق. جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ص ٣٣٤)

تهريب جمركى - إخفاء أشياء متحصلة من جريمة.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: «جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن المراد بالتهريب الجمركى هو إدخال البضاعة فى إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو لا يقع فعلاً أو حكماً إلا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية وعلى ذلك فإن حيازة السلعة فيما وراء هذه الدائرة - من غير المهرب لها فاعلاً كان أو شريكاً - لا يعد فى القانون تهريباً، كما لا يعد إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة فى حكم المادة ٤٤ مكر من قانون العقوبات لأن البين من نص المادة المذكور ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعى أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه، فيكون المال

المتزاع حصيلة للجريمة، ولا كذلك جريمة التهريب، ومن ثم فإن حيازة البضاعة مجردة وراء الدائرة الجمركية لاجريمة فيه ولا عقاب عليه.

(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٧ ق. جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠ من ١٨ إلى ١٠٤٣)

عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه في ذلك- الفقرة الأولى من الملاحظة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يبين ذلك من أبيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم- جزاء إغفاله بطلان الحكم- ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يغني عن النص عليه بالحكم.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: «مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه «لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه» هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه في ذلك. وإذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية، فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغني عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الإختصاص».

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٣ إلى ٧٧١)

(والطعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨١/٤/٢٦)

تبخ- تهريب جمركي- قانون «تفسيره» جمارك.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: «قضاء محكمة النقض قد

جرى فى تفسيره قوانين التهريب الجمركى بعامه، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لاتعد حيازة السلعة من غير المهرب لها- فاعلاً كان أو شريكاً- وراء الدائرة الجمركية تهريباً إلا إذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ لإحدى حالات التهريب الحكى المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون المذكور، وأن الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونياً بإثباته.

(العلن رقم ١٤٢٨ سنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٨١/٥/٤)

إرتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان. هما إستيراد سبائك ذهبية على خلاف القانون وتهريبها. وجوب تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الأشد وهى الإستيراد. وتوقيع عقوبتها المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ دون عقوبة التهريب الجمركي.

تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض جمركي. خطأ فى تأويل القانون وتطبيقه. علة ذلك؟

القضاء بتصحيح الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة التعويض الجمركي لاينج من نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك. علة ذلك؟

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: «لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت فى فقرتها الأولى على أنه «إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها» فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الحالة التى يكون فيها الفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التى تمخص عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخص

عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد، إذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة التالية من المادة ٣٢ سالف الذكر، إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم فالعقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها، يؤكد هذا النظر تبين صياغة الفقرتين: إذ أردف الشارع عبارة «الحكم بعقوبة الجريمة الأشد» بعبارة «دون غيرها» في الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المنوي بينما أسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي، ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتها بعبارة واحدة وعلى نسق واحد، ولما كانت ثمة حاجة إلى أفراد فقرة لكليهما.

لما كان ذلك، وكان الفعل الذي قارفه الطاعن بتداوله وصفان قانونيان: إستيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والأوضاع المقررة للإستيراد من الخارج، وبتهريب هذه السبائك بإدخالها إلى البلاد وتعمد إخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها، مما يقتضى - إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات، إعتبار الجريمة التي تمنح عنها الوصف الأشد - وهى جريمة الإستيراد و الحكم بعقوبتها المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى دون عقوبة التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أصلية كانت أو تكميلية، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض جمركى يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقاً لأشدهما مما لاسند له من القانون وبما يتنافر مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ سالف الذكر، وهو ما يكون معه قد أخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه

بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من تعويض جمركى قدره ٤٤٧٠٢ جنيه و٦٦٠ مليم، ودون حاجة إلى بحث السبب الثانى من سببى الطعن المتصل بجريمة التهريب لإنتفاء الجدوى من إستبعاد عقوبتها، ولايمنع من ذلك أن يكون الشارع فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك قد وصف هذه العقوبة بأنها «تعويض» طالما قد حدد مقدار هذا التعويض تحليداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها، وضاعفه فى حالة العود، وهو ما يتأدى منه أنه لايجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية، والحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المساهمين فى الجريمة فاعلين أو شركاء دون سواهم، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية، وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون، وأخيراً فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يتبع حتماً علم الإستمرار فى الإجراءات والحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية. ولايغير من هذا النظر أنه أجاز فى العمل - على سبيل الإستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض والطعن فيما يصدر بشأنها من أحكام، ذلك بأن هذا التدخل، وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصف مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجمركى ذاتها، رأى الشارع أن يكمل بها عقوبتها الأصلية تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر، وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرف التى ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية.

(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١١)

تهريب التبغ - إعتبار المشرع الوزن أساساً لتقدير التعويض الذى يؤدي إلى مصلحة الجمارك... مؤدى ذلك:

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: «لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه «يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بالتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي: (أ) (ب) (ج) (د) خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه عن الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كاملة أو غير كاملة النمو، موزقة أو منزوعة الورق، وكذلك ورق التبغ الأخضر» وكان البين من نص المادة الثالثة سالف البيان من صريح عبارته وواضح دلالاته أن الفقرة (د) قد تناولت حالة ضبط التبغ منزوعاً من الأرض وأن الشارع اعتبر الوزن أساساً لتقدير التعويض في هذه الحالة، وهو ما يقتضي من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان موضوع الجريمة مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الموهب لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وقد قضى بإلزام الطاعنين بالتعويض قدره ١٦٦٤٦ جنيهاً لم يبين كمية الدخان المضبوط الذي حكم على أساسه بالتعويض، الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار إليها في الحكم، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه في معرض تحصيله لأقوال الطاعن الأول من أن الدخان المضبوط يبلغ وزنه نحو ٨١٥ كيلو جراماً إذا ما لوحظ أن التعويض المقضى به لا يستقيم مع التطبيق السليم لأحكام المادة الثالثة آنفة البيان، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً - في شقة الخاص بالتعويض - بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن ويتمين لذلك نقضه» .

(العلم رقم ٦٩٢٥ لسنة ٥٢ق. جلسة ١٩٨٣/٥/٣١)

الغاية من التفتيش الذى تجزیه الجمارك وفقاً لاحكام المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣- لم يتطلب المشرع توافر صفة مأمور الضبط القضائى فيمن يجرى التفتيش من موظفي الجمارك- قصر حق التفتيش المنصوص عليه فى المادة ٢٦ المذكورة على موظفي الجمارك وحدهم- مؤدى ذلك- إجراء التفتيش بمعرفة ضابط بمطار القاهرة دون إستصدار أمر قضائى ودون قيام حالة تلبس- بطلان- مظاهر الإرتباك مهما بلغت لاتكفى لإعتبار المتهم فى حالة تلبس:

وهى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: «من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لأشخص مرتكبها، وكان مؤدى الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه لاينبىء عن أن الطاعن شوهد فى حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، وليس صحيحاً فى القانون ما ساقه الحكم المطعون فيه- تدليلاً على قيام حالة التلبس- من أن مظاهر الإرتباك التى بدت على الطاعن عندما رأى الضابط بصالة السفر تكفى كدلائل على وجود إتهام يرر القبض عليه وتفتيشه ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ليس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وإرتباك مهما بلغا ما يمكن إعتباره دلائل كافية على وجود إتهام يرر القبض عليه وتفتيشه، لما كان ذلك وكان المشرع إذ نص فى المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن «الموظف الجمارك الحق فى تفتيش الأماكن والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفى الأماكن والمستودعات الخاضعة لإشراف الجمارك، وللجمارك أن تتخذ التدابير التى تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية» قد أفصح عن أن الغاية من التفتيش الذى تجزیه الجمارك وفقاً لأحكام هذه المادة هو منع التهريب داخل الدائرة الجمركية، وأنه تفتيش مع نوع خاص لايتقيد بقيود القبض والتفتيش المنظمة بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وبما توجبه المادة ٤١ من الدستور من إستصدار أمر قضائى فى غير حالة التلبس، كما لم يتطلب المشرع توافر صفة مأمور الضبط القضائى فيمن

يجرى التفتيش من موظفى الجمارك، لما كان ذلك وكان المشرع قد قصر حق إجراء التفتيش المنصوص عليه فى المادة ٢٦ المشار إليها على موظفى الجمارك وحدهم دون أن يرخص بإجرائه لمن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى على غرار النص فى المادة ٢٩ من ذات القانون على أن «لموظفى الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى حق مطاردة البضائع المهربة، ولهم أن يتابعوا ذلك عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية ولهم أيضاً حق المعاينة والتفتيش على القوافل المارة فى الصحراء عند الإشتباه فى مخالفتها لأحكام القانون ولهم فى هذه الأحوال حق ضبط الأشخاص والبضائع ووسائل النقل واقتيادهم إلى أقرب فرع للجمارك».

لما كان ذلك وكانت مواد قانون الجمارك قد خلت من نص يخول مأمورى الضبط القضائى من غير موظفى الجمارك حق تفتيش الأشخاص داخل الدائرة الجمركية وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ المتعلق بضمان حريات المواطنين لامتياز لمأمورى الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائى - إعمالاً للمادة ٤٦ إجراءات جنائية - إلا فى أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها، وكان الثابت فى مدونات الحكم المطعون فيه أن من أجرى تفتيس الطاعن ضابط بإدارة البحث الجنائية بمطار القاهرة الدولى وكان قد أجراه دون إستصدار أمر قضائى ودون قيام حالة من حالات التلبس، فإن ما وقع على الطاعن هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وكان ما أورده تبريراً لأطراحه دفع الطاعن ببطالان إجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع صحيح القانون، ولا يؤدى إلى ما رتبته عليه، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون».

(الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩)

جريمة تهريب بضائع أجنبية بقصد الإحتجار وإستيرادها على غير النظم والقواعد المقررة وإستعمالها فى غير الغرض الذى رخص له - خلو حكم الإدانة من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية رفعت بناء على طلب كتابى من وزيرى المالية والتجارة أو من أنابه فى ذلك- بطلان- مالا يرفع- مثال:

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: «حيث أن مما ينمى الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجرائم تهريب بضائع أجنبية بقصد الإحتجار وإستيرادها على غير النظم والقواعد المقررة وإستعمالها فى غير الغرض الذى رخص له - قد شابه البطلان ذلك بأنه لم يشر فى مدوناته إلى أن الدعوى الجنائية رفعت بناء على طلب كتابى من وزيرى المالية والتجارة أو من أنابه فى ذلك، وهو بيان جوهرى يترتب على إغفاله البطلان. وحيث أن الجرائم التى دى بها الطاعنان هى أنهما هربا بقصد الإحتجار بضائع أجنبية واستوردوها على غير النظم والقواعد المقررة واستعملها الطاعن الأول بصفته مستثمراً فى غير الغرض الذى رخص له به. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٢٤ مكرر المضافة إلى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإحتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الإحتجار مع العلم بأنها مهربة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه، وتطبق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها فى المادة (١٢٢) وفى حالة العود يجب الحكم بمثل العقوبة والتعويض وإستثناء من أحكام المادة ١٢٤ من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة السابقة إلا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينيبه» كما تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الإستيراد والتصدير فى الفقرة الرابعة منها على أنه «لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ أى إجراء فى الجرائم المذكورة - جرائم

استيراد بضائع أجنبية على غير النظم والقواعد المقررة - إلا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يفوضه، وإذ كان مؤدى نص المادة ١٢٤ مكرر من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة إلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة تهريب البضائع الأجنبية بقصد الإيجار إلا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينيبه كما أن مؤدى نص المادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الإستيراد والتصدير هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة إستيراد بضائع أجنبية على غير النظم والقواعد المقررة إلا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يفوضه، وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم، ولا يبنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص. لما كان ما تقدم، وكان كلا الحكمين الابتدائي والمطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت عن الجريمة الأولى التى دين الطاعنان بها بطلب من وزير المالية وعن الجريمة الثانية بطلب كتابي من وزير التجارة، أو أن من طلب إقامة الدعوى عن كل من الجريمتين كان مفوضاً بذلك من الوزير المختص، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان ولا يرفع هذا العوار عن الحكم ما أورده الحكم الابتدائي فى مدوناته من أن رئيس هيئة الرقابة الإدارية أحال مذكرة عضو الرقابة إلى الوزراء المختصين فطلب كل منهم - فى حدود إختصاصه - إقامة الدعوى - ذلك أن هذا البيان جاء مجهلاً لا يبين منه أن كلا من وزير المالية ووزير التجارة كانا من بين الوزراء الذين أشار إليهم الحكم وهو ما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون، ومن ثم فإن البيان كما ورد

بالحكم لا يحقق غرض الشارع من تسبيب الأحكام، كما أنه لا يرفع عوار الحكم - كذلك - ما ورد بملونات الحكم الابتدائي من أن كلا من رئيس مصلحة الجمارك ومدير عام الإدارة العامة للتجارة الخارجية بوزارة التجارة قد طلبا إقامة الدعوى الجنائية ضد الطاعنين مادام الحكم لم يشر إلى أن أولهما كان مفوضا بذلك من وزير المالية وأن الثاني كان مفوضاً - فيما طلب - من وزير التجارة. لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة لكلا الطاعنين لوحدة الواقعة واتصال العيب الذي شاب الحكم بالطاعن الثاني، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى ما أثاره الطاعنان بأوجه الطعن.....».

(الطعن رقم ٦٢٦٤ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٥/٣/٥)





مذكرة

فى

جريمة البلاغ الكاذب

محكمة الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

بدفاع السيد / منهم .

ضد

السيد / مدع بالحق المدنى .

فى اللجنة رقم لسنة ١٩٩٠ .

المحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩٠ .

الوقائع

تخلص واقعات هذه الدعوى فى أن المدعى بالحق المدنى أقام دعواه الماثلة بطريق الإدعاء المباشر ، وقال شرحاً لدعواه أن المتهم فى هذه الدعوى قد أبلغ كذباً ضد المدعى بالحق المدنى بقيام الأخير بإتلاف بعض ممتلكات ذلك المتهم وتحرر عن ذلك اغضبر رقم لسنة ١٩٩٥ جنج وقد قضى ببراءة المتهم - المدعى بالحق المدنى فى هذه الدعوى - وقد أصبح هذا الحكم باتاً .

وأردف المدعى أن ما أسنده إليه المتهم على نحو ما سلف يكون جريمة البلاغ الكاذب المؤثمة بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ، حيث أبلغ كذباً مع سوء القصد بواقعة لو ثبت صحتها لإسوجب عقابه . وأنهى المدعى بالحق المدنى أقواله بأنه قد أصابه من جراء فعل المتهم - على نحو ما سلف - أضراراً مادية وأدبية ، وهو ما حداه إلى رفع دعواه الماثلة بطلب الحكم بمعاينة المتهم عن ما هو مسند إليه والمؤثم بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ، مع إلزامه بأن يؤدى له مبلغ ٢٠٠١

جنيه كتعويض مؤقت عن ما أصابه من أضرار نتيجة ذلك وإلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة.

الدفاع

حق الإبلاغ عن الجرائم حق كفله القانون بل وواجبه في ذات الوقت.

إن لمن المقرر وإستقرت عليه أحكام محكمة النقض أن عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها يؤخذ دليلاً على كذبها ليس صحيحاً على إطلاقه، لأن التبليغ عن الجرائم من الحقوق المخولة للأفراد، بل هو من الواجبات المفروضة عليهم.

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بأن: « التبليغ عن الجرائم حق بل واجب على الناس كافة، فلا يجوز العقاب عليه إلا إذا كان مقروناً بالكذب وسوء النية، أو إذا كان المقصود منه جعله علنياً لمجرد التشهير بالمبلغ في حقه، فإذا كان الحكم قد أدان المتهم بالكذب في حق المجنى عليه وعائلته في بلاغ نسب إليه فيه أنه يدير منزلاً للدعارة السرية وأن زوجته مشبوهة مستنداً في ذلك إلى أن الشاهد الذي سئل بالبوليس في هذا البلاغ كذب مقدمه وإلى أن التحقيق الذي يحصل أمام البوليس وتسمع فيه شهود يعتبر علنياً، فإنه يكون قاصراً لعدم إستظهاره أن المتهم إنما كان يقصد ببلاغه مجرد التشهير بالمبلغ في حقه.

· (نقض ١٩٤٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٦٨٢ ص ٦٤٤) وقد نصت المادة ٣٠٤ ع على أنه «لا يحكم بعقوبة ما على من يخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله» وتحقيق البلاغات والبحث عن صحتها وكذبها من شأن السلطة الموكل إليها إجراء التحقيقات الجنائية. وقد نصت المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنايات على أنه «إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد حال الضبط أو من أي إخبار وصل إليها، وقوع جريمة فعليها أن تشرع في

إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة بناء على أوامر تصدرها إليهم بذلك.....».

وتلك السلطة مقرر لها في سبيل التحقيق أن تفتش المنازل والأشخاص وأن تعاین الأمكنة وتجمع الأدلة المادية وتندب الخبراء وتستجوب المتهم فتحصل منهم على أدلة لهم أو عليهم، وبالبداية أن مقدم البلاغ ليس هو وحده المطالب بالإثبات وإن كان لا مانع عن سؤاله أثناء عملية التحقيق عما يكون لديه من أدلة على صحة بلاغه فيها، وإلا عبت الواقعة التي قام الإبلاغ عنها غير ثابتة، لا على أساس أن المبلغ عجز عن إثبات بلاغه، بل على أساس أنها هي لم توفق إلى الإثبات من واقع الأدلة التي حصلت عليها، ومنها ما أمكن المبلغ أن يتقدم به. ولذلك فانه في الشرائع الأخرى لا ترفع دعوى البلاغ الكاذب على المبلغ إلا إذا ثبت عدم صحة البلاغ بقرار أو حكم قضائي يصدر بناء على تحقيق أو دعوى في خصوص الجريمة المبلغ عنها، وهذا القرار أو الحكم لا يمكن بداهة أن يكون أساسه عجز المبلغ عن إثبات بلاغه وإنما أساسه أن سلطة الإتهام لم تتوصل إلى إثبات وقوع الواقعة من المتهم.

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمة النقض من أن: «عجز المبلغ عن إثبات الوقائع المبلغ عنها لا يؤخذ إطلاقاً دليلاً على كذبها، لأن التبليغ عن الجرائم من الحقوق المخولة للأفراد بل من الواجبات المفروضة عليهم، وليس مقدم البلاغ هو المطالب وحده بالإثبات، بل تحقيق البلاغات والبحث في صحتها أو كذبها من شأن السلطة المؤكولة إليها إجراءات التحقيق الجنائية، ولأجل ثبوت جريمة البلاغ الكاذب يجب أن يثبت بعد التحقيق كذب الوقائع الواردة في البلاغ».

(نقض ١٩٤٢/١/٨ المجموعة الرسمية ص ٤٦ رقم٦)

وإذن فإن المحكمة إذا رأت من الأدلة القائمة في الدعوى والتي فصلتها في حكمها أن لا تستطيع القطع بكذب الوقائع التي تضمنها البلاغ، وأن عجز المبلغ

عن إثباتها لاسبس - بدلاً على كذبها وبناء على ذلك برأته من تهمة البلاغ الكاذب فلا يصح أن ينعى عليها أى خطأ.

(الطن رقم ١٥٩٤ سنة ١٤٠١ ق. جلسة ١٩٤٥/١/٨)

هذا ويضاف إلى ما تقدم ما هو مقرر في دعوى البلاغ الكاذب أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب، وهى لا تنقيد فى هذا الشأن بقرار الحفظ الذى تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى بل عليها أن تفصل فى الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهى إليه تحقيقها لها.

(الطن رقم ٢٠٣٢ لسنة ١٣٣٠ ق. جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥ ص ٣٤٣)

ولما كان من المقرر أيضاً فى جريمة البلاغ الكاذب أنه لا بد أن يعلم المبلغ علماً يقينياً لا يخالطه شك أن الواقعة المبلغ بها مكذوبة وأن المتهم برىء منها، وأن المبلغ انتوى السوء والإضرار بالمبلغ ضده، فإذا كان المبلغ يعتقد أو يرجح صحة ما أبلغ به ولو كان البلاغ نتيجة تسرع أو خطأ فلا تقوم الجريمة، وأن عجز المبلغ عن إثبات بلاغه لا ينهض وحده دليلاً كافياً على كذب بلاغه يسوغ إدانته بل تجوز تبرئته رغم ذلك.

لما كان ما تقدم، وكانت الأدلة القائمة فى الدعوى لا تستطيع القطع بكذب الوقائع التى تضمنها بلاغ المتهم، وأن عجزه عن إثباتها لا ينهض دليلاً على كذبها قدر ما هو عدم توفيق من الجهة القائمة على التحقيقات إلى إثبات الواقعة من واقع الأدلة التى حصلت عليها.

ولما كان أيضاً ما تقدم وكانت الواقعة المبلغ عنها قد قضى فيها ببراءة المتهم لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال المجنى عليه - المبلغ - كما هو ثابت من صورة

حكم البراءة، ومن ثم ينتفى من الأوراق سوى النية من جانب المبلغ- المتهم-
وينهار بالتالى أحد أركان جريمة البلاغ الكاذب ويتمين الحال كذلك الحكم
ببراءة المتهم.

بناءً عليه

يلتمس المتهم الحكم بالبراءة مما هو منسوب إليه ورفض الدعوى المدنية مع
إلزام رافعها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وكيل المتهم

السيد عفيفي

المحامي

أحكام محكمة النقص الخاصة بالمتهم

فى جنحة البلاغ الكاذب

عدم تقيد المحكمة عند نظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الذى تصدره النيابة. وفى هذا الشأن قضت محكمة النقص بأن:

المحكمة فى نظرها دعوى البلاغ الكاذب لا تتقيد بأمر الحفظ الصادر لعدم معرفة الفاعل بل أن عليها أن تفصل فى الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهى إليه تحقيقها لها.

(طنن رقم ٧٣ سنة ٢٢ ق. جلسة ١٩٥٢/٢/١٩)

تشكك المحكمة فى صحة البلاغ يكفى للبراءة.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقص بأن:

ثبوت كذب الواقعة المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب للحكم بالإدانة أن يثبت كذب البلاغ. وإذن فمتى رأت المحكمة أن البلاغ قد يكون صحيحاً فإن حكمها بالبراءة يكون صحيحاً. ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن الإثبات فإن بلاغه يعتبر كاذباً، إذ العبرة فى كذب البلاغ أوصحه هى بحقيقة الواقع، والأحكام الجنائية إنما تبنى على الحقائق لاعلى الاعتبارات المجردة.

(طنن رقم ٥٩٦ سنة ١٥ ق. جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦)

تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع- عدم تقيدها بقرار الحفظ الذى تصدره النيابة العامة (أو الهيئات الأخرى- عليها أن تفصل فى الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهى إليه تحقيقها لها.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب، وهى لانتقيد فى هذا الشأن بقرار الحفظ الذى تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى بل عليها أن تفصل فى الواقعة المطروحة أمامها حسبما ينتهى إليه تحقيقها لها.

(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ق. جلسة ١٩٦٤/٥/١١ م ١٥ ص ٣٤٣)

الحكم الصادر فى جريمة من الجرائم - تقييده المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

الحكم الجنائى الصادر فى جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه.

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ق. جلسة ١٩٧٠/٤/٥ م ٢١ ص ٥١٤)

أركان جريمة البلاغ الكاذب.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجنائى عالماً يكذبها ومتوياً بالسوء والاضرار بالجنئى عليه.

(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ق. جلسة ١٩٧٤/٤/١ م ٢٥ ص ٣٥٥)

ما يشترط لصحة تسبيب الحكم بالإدانة بتهمة البلاغ الكاذب.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وإتوآؤه الإضرار بمن أبلغ في حقه، وليس في قيام أحد هذين العنصرين ما يفيد قيام الآخر حتماً، فإذا اكتفى الحكم بإثبات توافر نية الإضرار لدى المبلغ، فهذا لا يكفي في إثبات قيام القصد الجنائي لديه، بل لابد من أن يعنى الحكم أيضاً بإثبات أن المبلغ كان يعلم وقت التبليغ أن ما اشتمل عليه بلاغه من الوقائع مكذوب، وإلا كان الحكم مشوباً بالقصور ووجب نقضه.

(طعن رقم ١٠٠٨ سنة ٩ ق. جلسة ١٩٣٩/٥/١)

عدم تحث الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب لا يتحقق إلا بثبوت علم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وإتوآؤه السوء بالمنجي عليه والإضرار به، فإذا لم يمن الحكم ببيان القصد الجنائي على تلك الصورة ولم يقم الدليل عليه فإنه يكون قاصراً متعيناً نقضه.

(طعن رقم ١٣١٣ سنة ٢٠ ق. جلسة ١٩٥٠/١٢/١١)

بلاغ كاذب - طلب إتهمهم هم قضايا بها مستندات للتدليل على إنتفاء القصد الجنائي لديه - طلب جوهرى - إغفاله - إخلال بحق الدفاع - لا يغنى عنه وجود صور رسمية من الاحكام الصادرة فى تلك القضايا.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رفض ضم

القضايا التي طلب المتهم ضمها اكتفاء بوجود صور رسمية من الحكم الصادر في القضية رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٧ مدني تلاً، وهو لا يغني عن ضم مفردات القضايا مما تحويه من أوراق ومستندات استند إليها الطاعن إثباتاً لحسن نيته وتحقيقاً لدفاعه بإنتفاء توافر القصد الجنائي لجريمة البلاغ الكاذب في حقه، كما أن الحكم المطعون فيه لم يواجه كلية طلب ضم قضيتي الإصلاح الزراعي الذي تمسك به الطاعن أمام محكمة ثاني درجة تحقيقاً لهذا الدفاع، وكان هذا الطلب يعد دفاعاً جوهرياً في الدعوى لتعلقه بتوافر أو إنتفاء ركن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب التي دين بها فضلاً عن تأثيره في مصير جريمة الشهادة الزور المتعلقة بالواقعة ذاتها والتي دانه الحكم بها أيضاً. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يستجب إلى طلب ضم القضايا السالف الإشارة إليها ولم يرد عليها بما يفنده، يكون فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع قد شابه قصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ق. جلسة ١٩٧٧/١/٢٨ ص ٦٣)

* * *



"مذكرة أولى"

فى

جريمة دخول عقار

بقصد منع حيازته

بالقوة

محكمة الجزئية

مذكرة

بدفاع السيد/ متهم.

ضد

١- النيابة العامة/ سلطة إنهام

٢- السيد/ مدع بالحق المدني.

فى الدعوى رقم لسنة ١٩٩

المحدد لتظرها جلسة / / ١٩٩

الوقائع

قدمت النيابة العامة المتهم للمحاكمة الجنائية مسندة إليه أنه فى يوم / / ١٩ بدائرة قسم.... دخل عقاراً فى حيازة.... بقصد منع حيازته بالقوة على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٦٩ من قانون العقوبات. وإدعى المجنى عليه قبل المتهم بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت.

الدفاع

إن لمن المستقر عليه فقها وقانوناً وإستقرت عليه أحكام محكمة النقض أن الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ يتطلب لقيامها توافر ركنين الأول الركن المادى للجريمة وهو الدخول أو البقاء فى عقار فى حيازة شخص آخر، وقد عرفت محكمة النقض الدخول بقولها «أن الدخول المكون للركن المادى فى جريمة دخول عقار فى

حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة لفظ إصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضاً مادياً للغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الإفتئات عليها بالقوة. (نقض ١٩٧٩/٤/٨ مجموعة أحكام النقض ٣٠-٤٥-٩٥).

وقد سوى المشرع بين حالة دخول العقار غير المشروع أى بغير وجه قانونى وبين حالة الدخول المشروع أى بوجه قانونى ثم البقاء فيه رغم إرادة حائزه، فضلاً عن إستلزام أن يكون الدخول أو البقاء لعقار وفى حيازة شخص آخر ويشترط أن تكون حيازته للعقار حيازة صحيحة أى خالية من العيوب أى أن تكون حيازة مستمرة وظاهرة وهادئة وواضحة بدون لبس، ولا تشترط الحيازة القانونية، أما الركن الثانى للجريمة وهو الركن المعنوى للجريمة، وهو يتخذ إحدى صورتين، فيتعين أن يقصد الجانى من دخول العقار تحقيق إحدهما حتى يحق عليه العقاب عملاً بالمادة ٣٦٩ عقوبات، الصورة الأولى قصد منع حيازة العقار بالقوة، والصورة الثانية قصد إرتكاب جريمة فيه، وقد قضت محكمتنا العليا بأنه «يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة، فإذا لم يثبت أن إستعمال وسائل القوة فى منع الحيازة كان ملحوظاً لديه فلا جريمة، وتكون الواقعة مجرد تعرض مدنى (نقض ١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٤٠٠ ص ٦٥٧) ويلاحظ أن المقصود بالقوة فى جريمة الإعتداء على الحيازة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء وعلى ذلك تواترت أحكام محكمة النقض. فقد قضت محكمتنا العليا بأن «القوة فى جريمة المادة ٣٦٩ عقوبات هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء» (١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض س ٧ ق ١٩٤ ص ٦٩٣). كما قضت بأن «قطع الجانى أسلاكاً تحيط بالعقار أو مجرد كسر السور لا يكون ركن القوة المشترط فى هذه الجريمة».

(نقض ١٩٧٩/٥/٢ مجلة المحاماه ٩- ٥٦٢)

ولا يشترط أن توجه القوة لشخص حائز العقار بل يكفي أن توجه إلى من كان يحول دون دخول المتعرض، إلا أنه يجب إثبات قصد منع حيازة العقار بالقوة، فجريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة لا تتحقق إلا إذا كان المتهم قد قصد إستعمال القوة حين دخل العقار، ويتعين على المحكمة أن تتحدث في حكمها عن هذا الركن وتذكر الأدلة على ثبوت توافره.

(نقض ١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ في ١٤١ ص ١٢٥)

والصورة الثانية من صورتى الركن المعنوى للجريمة، أن يكون الدخول أو البقاء فى العقار بقصد ارتكاب جريمة فيه، وقد جاء النص عاماً فلم يشترط جريمة من نوع خاص. وبناءً على ما تقدم، ولما كان البين من مطالعة أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها أنها خلّت من قيام المتهم بأى أفعال يمكن أن تندرج تحت النص التجريمى المنصوص عليه بالمادة ٣٦٩ عقوبات المعدلة، وتشكل جريمة الإعتداء على الحيازة بركبتها المادى والمعنوى على النحو سالف البيان، حيث أنه على إعتبار أن ما جاء بمعاينة الشرطة من وجود سور متهدم حول أرض النزاع والقيام بقطع بعض المفروسات تشكل الركن المادى للجريمة المبينة بالمادة ٣٦٩ عقوبات على النحو سالف البيان، إلا أن الركن المعنوى متفق تماماً بالنسبة للمتهم، حيث لم يصدر عن المتهم ثمة مظاهر إستعمال القوة للمدعى بالحق المدنى أو لأتباعه أو للغير على وجه العموم، ولانية إستعمالها حتى يمكن القول بتوافر الجريمة قبله، وكذلك لم يثبت بالأوراق قصده من منع الحيازة لارتكاب جريمة.

فلما كان ذلك كذلك، وكانت محكمتا العليا قد جرت على أنه فى جريمة إنتهاك حرمة ملك الغير يجب أن ثبت فى الحكم ركننا الجريمة وهما حيازة المبنى عليه للعقار حيازة فعلية، ودخول المتهم العقار بقصد منع الحيازة بالقوة (١٩٢١/١٢/٢٧ المحاماة ص ٢ ص ٤٤٦) فمتى كان ما تقدم وترتيباً

عليه فإن الإتهام المسند للمتهم وتعميـض الضرر المترتب على مسؤوليته الجنائية كلاهما ليس له أساس من الواقع، ويضحى المتهم بـرىء من التهمة المنسوبة إليه.

بناءً عليه

نلتـمس الحكم ببراءة المتهم من الإتهام المسند إليه مع رفض الدعوى المدنية.

وكيل المتهم

السيد عفيقي

المحامي



"مذكرة ثانية"

فى جريمة دخول
عقار فى حيازة الغير
لمنع حيازته
بالقوة

محكمة الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

بدفاع السيد/ متهم

ضد

١- النيابة العامة/ سلطة إتهام

٢- السيد/ مدع بالحق المدني

في الدعوى رقم لسنة ١٩٩

والمحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩

الوقائع

قدمت النيابة العامة المتهم للمحاكمة الجنائية مسندة إليه أنه في يوم / / ١٩ بدائرة قسم دخل بيتاً مسكوناً في حيازة بقصد منع حيازته بالقوة على النحو المبين بالأوراق، وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٦٩، ٣٧٠ من قانون العقوبات وإدعى المجنى عليه قبل المتهم بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التمييز الموقت.

الدفاع

المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات قد جرى نصها على أن «كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معد للسكن أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال، وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك منع

حيازته بالقوة أو إرتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانونى وبقي فيها بقصد إرتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه.

وتلك المادة مع صراحة نصها ووضوح عباراتها تدل بجلاء على أن الجاني فى هذه الجريمة يجب أن يكون من غير حائزى المكان أو المشاركين فى حيازته وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزى المكان الواحد أو المشاركين فيه إذا توافرت لكل منهم شروط الحيازة الجديرة بالحماية.

لما كان ذلك وكان مناط التأثيم فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقاً للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الإنشاء عليها ومنع حيازته لها بالقوة، وأن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء، وقد قضت محكمة النقض بأنه «يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة (نقض ١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٥ ق ٤٠٠ ص ٦٥٧) فإذا لم يثبت أن إستعمال وسائل القوة فى منع الحيازة كان أمراً ملحوظاً فلا جريمة وتكون الواقعة مجرد تعرض مدنى للحيازة لم يلبس النزاع حوله ثوب الجريمة (نقض ١٩٤٤/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ١-٢٩٦-٢٢) ولذا لا يلاحظ أن المقصود بالقوة فى جريمة الإعتداء على الحيازة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء (نقض ١٩٨٠/٥/١٩ مجموعة أحكام النقض ٣١-٦٤٧-١٢٦).

ولما كان الثابت من الأوراق أن ملكية الشقة محل النزاع شائعة بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم وكذلك المنقولات الموجودة بها، وأنه قد توافرت لكل منهما شروط الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية، ومن ثم فإن النزاع بينهما

ولما كان الثابت من الأوراق أن ملكية الشقة محل النزاع شائعة بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم وكذلك المنقولات الموجودة بها، وأنه قد توافرت لكل منهما شروط الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية، ومن ثم فإن النزاع بينهما على تلك الحيازة، وهو ما تمثل في منع المدعى بالحق المدني من دخول الشقة - لا يعدو تعرضاً مديناً لا تتوافر به أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات سالفه الذكر، خاصة وأن الفعل المادى الذى قارفه المتهم لا يتدرج تحت أى وصف قانونى آخر يجرمه القانون.

ولما كان من المقرر أنه بكفى أن يتشكك القاضى فى ثبوت الإتهام لى يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ المرجع فى ذلك إلى ما يطعن إليه من تقدير الدليل مادام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

ولما كان الثابت والبين من الأوراق عدم توافر سوء القصد لدى المتهم فى دخول العقار لثبوت ملكيته لحصة على الشيوع بشقة النزاع، وتوافرت له شروط الحيازة الفعلية الجديرة بالحماية، فضلاً عن عدم إستعمال المتهم القوة قبل المدعى بالحقوق المدنية لعدم وجود الأخير وقت وقوع الفعل المادى، فمتى كان ما تقدم وترتيباً عليه، فإن الإتهام المسند للمتهم وتعويض الضرر المترتب على مسؤوليته الجنائية كلاهما ليس له أساس من الواقع، ويضحق المتهم برىء من التهمة المنسوبة إليه.

بناء عليه

نتلمس الحكم ببراءة المتهم من الإتهام المسند إليه مع رفض الدعوى المدنية.

ويكيل المتهم

السيد عفيفى

المحامي

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم فى جريمة دخول العقار بقصد منع حيازته بالقوة

إشترط الحيازة الفعلية للمجنى عليه بغض النظر عن الحق فى وضع اليد .
فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : " يكفى فى جريمة التعرض للغير
فى حيازته لعقار أن تكون حيازته لهذا العقار حيازة فعلية ، فلا يشترط أن
تكون الحيازة شرعية مستندة إلى سند صحيح ولا يهم أن يكون الحائز مالكاً
العقار أو غير مالك . (طعن رقم ٢٣٢٦ سنة ٨ ق . جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٣٨)
وجوب بيان الحكم بإدانة المتهم أنه كان يقصد استعمال القوة فى سبيل
تنفيذ مقصده .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : " يجب فى جريمة التعرض فى
الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد
المتهم من دخول العقار هو منع وإضعاف اليد بالقوة من الحيازة فإذا لم يثبت أن
استعمال وسائل القوة فى منع الحيازة كان ملحوظاً لديه فلا جريمة ، وتكون
الواقعة مجرد تعرض مدنى ، وإن فإذا كان ما أثبتته الحكم هو أن المتهم بعد
أن حكم بمنع تعرض زوجته للمدعى بالحق المدنى فى العقار ، ثم برفض
تثبيت ملكيتها له ، هدم للجائى باب العقار ورفع وأخذ لنفسه ، وسد هذا
الباب ببنيان جديد ، فهذا كله لا يكفى فى بيان توافر هذا الركن لأنه لا يتضمن
ما يدل على أن المتهم كان يقصد استعمال القوة فى سبيل تنفيذ مقصده .

(طعن رقم ١٢٠٣ سنة ١٢ ق . جلسة ٤ / ٥ / ١٩٤٢)

التسليم الحاصل بمقتضى محضر تسليم ينقل الحيازة بالفعل .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : إذا كان الحكم قد قضى

ببراءة المتهم بدخول أرض في حيازة غيره بالقوة إستناداً إلى ما ثبت من وقائع الدعوى والأدلة المقدمة فيها من أن الأرض لم تكن في حيازة غيره بل في حيازته هو بوصف كونه مستأجراً من البنك الذى كان قد تسلمها بمقتضى محضر تسليم رسمى عمل بحضور مدعى الحيازة فإنه لا يكون قد أخطأ، لأن محضر التسليم الذى يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل، إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم من نقل الحيازة فى المال الذى حصل تسليمه نقلاً فعلياً.

(طعن رقم ١٤٣٩ سنة ١٣٠١. جلسة ١٩٤٣/٦/٧)

إشتراط الحيازة الفعلية للمجنى عليه بغض النظر عن الحق فى وضع اليد.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: « إذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم بأن المتهمين من وقت أن تعرضا لمورث المدعية بالحقوق المدنية ومنعا المستأجرة من دخول المنزل موضوع النزاع، ذلك التعرض الذى عوقبا عليه جنائياً، قد ظلا شاغلين هذا المنزل حتى اليوم الذى أراد من إستأجره من المدعية بالحقوق المدنية دخوله للسكن فيه فمنعه هذان المتهمان، مما مفاده أن المنزل كان فى ذلك اليوم (وهو التاريخ المبين بوصف التهمة) فى حيازة المتهمين لا المدعية بالحقوق المدنية، فإنه لاتصح معاقبتهم على إعتبار أنهما دخلا عقاراً فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة، ولايغير من ذلك أن المدعية بالحقوق المدنية هى الحائزة الشرعية للمنزل، لأن الغرض من العقاب فى المادة ٣٧٠ ع- كما يؤخذ من تعليقات الحقائق على قانون العقوبات- هو حماية الحيازة الفعلية بقطع النظر عن الملكية أو الحيازة الشرعية.

(طعن رقم ٤٧٥ سنة ١٤٠١. جلسة ١٩٤٤/٣/٢٠)

إشتراط الحيازة الفعلية للمجنى عليه بغض النظر عن الحق فى وضع اليد.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: «وإن كان صحيحاً أنه لا محل لحماية الحيابة الفعلية إذا كانت قائمة على الغضب والقوة، وأن من يتسلم عقاراً على يد محضر تنفيذاً لحكم قضائى تكون له حيابة فعلية واجبة الاحترام فى حق خصمه المحكوم عليه، إلا أن هذا محله ألا يكون متسلم العقار قد تخلى عن حيابته وتركها لخصمه، أما إذا كان الثابت بالحكم أن المدعية بالحقوق المدنية بعد أن قضى على المتهمين بالعقوبة من أجل واقعة التعرض لها فى المنزل الذى كان فيه يدها، قد تركتهما مقيمين به فظل سنين يشغلانه إلى أن ذهب من إستأجره منها للسكن فيه فمنعاه، فلا تصح معاقبتها على أساس أنهما دخلا منزلاً فى حيابتهما، لأن سكورتها على ذلك أكثر من ثلاث سنين يعتبر تخلياً منها عن الحيابة التى حصلت لها عند تنفيذ حكم الإخلاء.

(طعن رقم ٤٧٥ سنة ١٤١٠ ق. جلسة ١٩٤٤/٣/٢٠)

إشتراط الحيابة الفعلية للمجنى عليه بغض النظر عن الحق فى وضع اليد.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: القانون إذ نص فى المادتين ٣٦٩، ٣٧٠ عقوبات على معاقبة «كل من دخل عقاراً فى حيابة آخر بقصد منع حيابته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر» إنما قصد أن يحمى حائز العقار من إعتداء الغير على هذه الحيابة ولو كانت لا تستند إلى حق متى كانت معتبرة قانوناً. فإذا دخل شخص عقاراً وبقي فيه مدة من الزمن طالت أو قصرت بحيث يصح فى القانون عده أنه حاز العقار، فإن حيابته تكون واجبة احترامها، ولا سبيل إلى رفع يده بغير حكم قضائى. وامتناع مثل هذا الحائز عن الخروج من العقار لا يصح فى القانون اعتباره تعدياً على حيابة الغير، بل هو منه عدم تفريط فى حيابته التى اكتسبها، وبناء على ذلك فإنه إذا دخل شخص منزلاً وبقي فيه شهراً

بحجة أنه اشتراه فامتاعه عن ترك المنزل لا يصح القول عنه بأنه قصد به منع
حيازة آخر، لأن الحيازة لم تكن لآخر بل هى له هو.

(طعن رقم ١٢٩٤ سنة ١٤ قى. جلسة ١٢/٢٥/١٩٤٤)

**وجوب بيان الحكم بادانة المتهم انه كان يقصد استعمال القوة فى سبيل
تنفيذ مقصده.**

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض: « بأنه إذا كان الحكم قد قال أن
الأرض التى دخلها المتهمون كانت قد سلمت إلى أحدهم قبل الحادث بيقظة
أيام بمقتضى محضر تسليم رسمى تنفيذاً لحكم نهائى صدر لمصلحة البائنة له،
وأن الاعتداء على المجنى عليهم لم يحصل الا عقب تدخلهم واصرارهم على
الوقوف فى وجه المتهمين وهم يحرقون تلك الأرض، ومع ذلك قضى بادانة
المتهمين فى جريمة الدخول فى المقار على أساس أن المجنى عليهم كانوا هم
الواضعين اليد فعلاً على الأرض المتنازع عليها، فإنه يكون متناقضاً تناقضاً
يعيبه، مادامت الأرض قد سلمت إلى المتهمين فإنه يكون من حقهم دخولها
ومنع كل اعتداء يكون الغرض منه منع حيازتهم لها.

(طعن رقم ٨٩١ سنة ١٦ قى. جلسة ٥/٢٧/١٩٤٦)

**وجوب بيان الحكم بادانة المتهم انه كان يقصد استعمال القوة فى سبيل
تنفيذ مقصده.**

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض: « بأنه إذا كان الحكم قد اجتزأ فى
بيان ركن قصد منع الحيازة بالقوة بما قاله من أن المتهم الثانى منع حيازة المجنى
عليهما بالقوة إذ أجبرهما قهراً على عدم حراثة الأرض فإن هذا القول على ما
به من إجمال لا يكشف عما وقع من الطاعنين من أفعال يعدها القانون
استعمالاً للقوة أو تتم بذاتها على أنهما قصدا إستعمالها، ومن ثم يكون الحكم

معياً بالقصور مما يستوجب نقضه.

(طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٠/١٠)

القوة فى جريمة المادة ٣٦٩ عقوبات هى ما يقع على الأشخاص لاعلى الاشياء.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: القوة فى جريمة المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هى ما يقع على الأشخاص لاعلى الاشياء.

(طعن رقم ٥١ لسنة ٢٦ ق. جلسة ١٩٥٦/٥/١ ص ٧ ص ٦٩٣)

حماية القانون حيازة العقار ولو كانت لاتستند إلى حق مادامت معتبرة قانوناً- نقل حيازة العقار بناء على حكم واجب الإحترام قبل الكافة.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: قانون العقوبات إذ نص فى المادة ٣٦٩ على معاقبة كل من دخل عقاراً فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة- إنما قصد أن يحمى حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لاتستند إلى حق مادامت معتبرة قانوناً. ولفظ الحيازة إذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعلياً، فإن محضر التسليم واجب لإحترامه بوصف كونه عملاً رسمياً خاصاً بتنفيذ الأحكام، والتسليم الذى يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة فى المال الذى حصل تسليمه نقلاً فعلياً ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر فى غير مواجهة مدعى الحيازة. ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه- وقد أثبت أن المطعون ضدهم قد تسلموا العين بموجب محضر تسليم على يد محضر تنفيذاً لحكم قضائى قائم- قد خالف القانون فى شيء إذ انتهى إلى انتفاء جرميتى اغتصاب الحيازة والسرقة فى حق المطعون ضدهم.

(طعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٨ ق. جلسة ١٩٦٨/١١/٤ ص ١٩ ص ٩٠٨)

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة- جريمة- (إركانها- قصد جنائى).

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

مناطق التأثيم فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقاً للمادة ٣٦٩ عقوبات هو ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الاقتحام عليها ومنع حيازته بالقوة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ظروف الدعوى وملابساتها أسس براءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه ورفضه الدعوى المدنية قبله على عدم اطمئنان المحكمة التى توافر سوء القصد لديه لثبوت شرائه أرض النزاع بمقد بيع عرفى مما يصح معه أن يكون قد دخلها اعتقاداً منه بأنه أصبح مالكا لها، فإنه يكون سائغاً.

(ملعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٤٨ ق. جلسة ١٩٧٩/٤/٨ م ٣٠ ص ٤٥٠)

جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ ع - القوة فيها هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء - لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة - ما دام قد اقيم على دعائمه أخرى تكفى وحدها لحمله.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة وأن القوة فى هذه الجرائم هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببرائة المطعون ضده على أنه لم يقع منه ما يعد استعماراً للقوة ضد الأشخاص وأورد على ذلك تدليلاً سائغاً مستقى من أوراق الدعوى ومن شأنه أن يؤدى إلى مارتبه عليه الحكم فى هذا الصدد فإنه لا يجدى الطاعن تخطئة الحكم فى دعائمه الأخرى بالنسبة لما قضى به فى تلك التهمة من أنه أخطأ فى نفى توفر الحيازة الفعلية لأن تعيب الحكم فى ذلك

على فرض صحته يكون غير منتج طالما أنه قد تساند إلى دعامة أخرى صحيحة تكفى لحمله، إذ من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى متعددة تكفى وحدها لحمله.

(طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ - س ٣١ ص ٦٤٧)

وجوب أن يكون قصد المتهم في جريمة التعرض في الحيازة من دخول العقار منتج واضح اليد من الحيازة. المادة ٣٦٩ عقوبات.

- القوة في جريمة التعرض في الحيازة؟

خلو الحكم المطعون فيه من استظهار عنصر القوة بالمفهوم الذي عناه الشارع وبيان ما وقع فيه الطاعن من أفعال يعدها القانون استعمالاً للقوة أو تتم بذاتها عن انتوائها قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: يجب لتوافر أركان جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضح اليد من الحيازة، ولا يتوافر عنصر القوة إلا إذا كان واقعاً على الأشخاص لاعلى الأشياء، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار توافر عنصر القوة بالمفهوم الذي عناه الشارع في هذا الخصوص بأن اقتصر على مجرد القول بأن الطاعن قد استخدم القوة لمنع المجنى عليه من حيازة المثل دون بيان ما وقع من الطاعن من أفعال يعدها القانون استعمالاً للقوة أو تتم بذاتها عن انتوائها، فإنه يكون معيباً بالقصور مما يطله ويوجب نقضه وإعادة.

(الطعن رقم ٢٠٩٠٩ لسنة ٥٩ ق. جلسة ١٩٩٤/٣/٦)

* * *

حكم لمحكمة النقض فى جريمة دخول

عقار بقصد منع حيازته بالقوة

جلسة ١٩٩٥/٣/٢٠

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجنية رقم ١١٩٤٤ سنة ١٩٨٧ بولاق الدكرور بأنه فى يوم ١٠ من أبريل سنة ١٩٨٧ بدائرة قسم بولاق الدكرور محافظة الجيزة: دخل عقاراً فى حيازة كل من، بقصد منع حيازتهما بالقوة. وطلبت عقابه بالمادتين ٣٦٩، ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات.

وادعى الجنى عليهما مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح بولاق الدكرور قضت حضوريا فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٨ عملاً بمادتي الاتهام بتغريم المتهم مائتى جنيه وتأييد قرار قاضى الحيازة الصادر فى ١٩٨٧/١١/٥ وبالزامه بأن يؤدى للمدعين بالحق المدنى مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت استأنف وقيد استئنافه برقم ٨٧٣٩ لسنة ١٩٨٨.

ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية- قضت حضوريا فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطن الأستاذ/..... المحامى عن الأستاذ/..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٤ من يناير سنة ١٩٨٩ وقدمت أسباب الطعن فى ذات التاريخ موقعا عليها من المحامى الأخير.

وبجلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨١ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن (منعقدة فى هيئة غرفة مشورة) ثم قررت إحالته لنظره بجلسة اليوم وفيها سمعت المرافعة على النحر المبين بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدافعة.

حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون.

حيث أن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة قد شابه قصور فى التسبب ذلك بأنه لم يستظهر ركن القوة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن يستأجر من المجنى عليهما شقة مملوكة لهما ولأخواتهما وبعد فترة من استئجار الشقة سمح للطاعن باستغلال حجرة ودورة مياه بالشقة المجاورة للشقة استجاره، وأن بهذه الشقة حجرة مغلقة وبها بعض متعلقات المجنى عليهما، وأنهما فوجئا بالمشكو فى حقه بقتحم هذه الحجرة وبلغى بمحتوياتها خارجها ومنعهما من دخولها، فلما كان ذلك، وكان يجب لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع وضع اليد بالقوة من الحيازة، ولا توافر عنصر القوة إلا إذا كان واقعا على الأشخاص لاعلى الأشياء. وإذا كان الحكم قد خلا من استظهار توافر عنصر القوة بالمفهوم الذى عناه الشارع فى هذا الخصوص، فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يطله ويوجب نقضه والأعاده فيما قضى به فى الدعوى الجنائية وفى منازعة الحيازة وذلك لما للحكم الجنائى من أثر على عقيدة المحكمة فى الإجراء الوقتى الذى استنته الشارع وخوله للقاضى الجنائى بتأييد قرار القاضى الجزئى أو الغائه. مع إلزام المدعين بالحق المدنى بالمصاريف المدنية.

(طعن رقم ٤١١٨٧ لسنة ٥٩ ق. جلسة ١٩٩٥/٣/٢٠)

* * *

حكم لمحكمة النقض فى جريمة دخول

عقار بقصد منع حيازته بالقوة

جلسة ١٩٩٧/٢/١٧

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة فى قضية الجثة رقم ٤٧٩٨ لسنة ١٩٨٨ المطربة بأنها فى يوم ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٨ بدائرة قسم المطربة محافظة القاهرة: دخلت عقاراً «شقة» فى حيازة.... بقصد منع حيازته بالقوة على النحو المبين بالمحضر. وطلبت عقابها بالمادتين ٣٧٢، ٣٧٣ من قانون العقوبات.

وأدعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمه بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض الموقت.

ومحكمة جنح المطربة- قضت حضورياً لإعتبارها فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ عملاً بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات بتفريم المتهمه ثلاثمائة جنيه. وإلزامها بأن تدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها كتعويض مؤقت وإلغاء قرار قاضى الحيازة الصادر فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٨٨.

استأنفت المحكوم عليها وقيد إستئنافها برقم ١٥٥٦ لسنة ١٩٨٩.

ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية- بهيئة استئنافية- قضت حضورياً فى ٦ من يونيه سنة ١٩٨٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

فطعن الاستاذ/..... المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١١ من يوليه سنة ١٩٨٩ وقدمت أسباب الطعن بذات التاريخ موقفاً عليها من المحامى المذكور.

وبجلستى ١١ من مايو سنة ١٩٩٢ و١٣ من مارس سنة ١٩٩٥ نظرت المحكمة الطعن (منعقدة فى هيئة غرفة مشورة) وقررت تأجيله لجلسه اليوم وفيها أحواله لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على النحو المبين بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة دخول مسكن بقصد منع حيازته بالقوة قد شابه قصور فى التسبب، ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التى دانها بها ولم يورد مضمون أدلة الثبوت التى أقام عليها قضاءه. مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى وصف التهمة التى نسبتها النيابة العامة إلى الطاعنة حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المدعى بالحقوق المدنية يستأجر الشقة محل النزاع من الطاعنة، وأنها إستولت على تلك الشقة وبها بعض المنقولات الخاصة بالمدعى بالحقوق المدنية رغم أن الثابت بالأوراق حيازته لها. ثم خلص إلى معاقبة الطاعنة بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات. لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من إعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم، وإلا كان قاصراً. ولما كان المقرر كذلك. أنه يجب لتوافر أركان جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول المقار هو منع واضح اليد بالقوة من الحيازة. ولا يتوافر عنصر القوة إلا إذا كان واقعاً على الأشخاص لا على الأشياء. وإذ كان هذا الذى أجمله الحكم

المطعون فيه. فيما تقدم لا يكفي بياناً لواقعة الدعوى على الوجه الذى تطلبه القانون. إذ أنه لم يكشف عن الظروف التى وقعت فيها، وخلا من بيان الأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعة للجريمة التى دانها بها، كما لم يبين ما وقع من الطاعة من أفعال يعدها القانون إستعمالاً للقوة أو تتم بذاتها عن انتوائها استعمالها لمنع واضع اليد على الشقة من حيازتها فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يطلبه ويوجب نقضه والإعادة، دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(طعن رقم ٦٢٦١٨ لسنة ٥٩ ق. جلسة ١٩٩٧/٢/١٧)

* * *



مذكرة

فى

جنته تزوير مباشرة

ضد محام

محكمة الجزئية

دائرة الجنح

مذكرة

بدفاع السيد / متهم

ضد

١- النيابة العامة / سلطة إتمام

٢- السيد / مدع بالحقوق المدنية .

في الجلسة رقم لسنة ١٩٩٠ .

اتحدد نظرها جلسة / / ١٩٩٠ .

الوقائع

تتحصل وقائع هذه الدعوى ، في أن المدعى بالحق المدني أقامها بطريق الإدعاء المباشر ضد المتهم - وهو محام - مستنداً إليه أنه في يوم / / ١٩٩٠ بدائرة قسم ارتكب تزويراً في محرر عوفي هو عقد البيع المؤرخ في / / ١٩٧٨ والنسوب صدوره للمدعى بالحق المدني ، وكان ذلك بطريق الإصطناع يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن قام بتحرير بيانات العقد وذيله يتوقع منسوب صدوره للمجنى عليه ، واستعمله بأن قدمه إلى أمين سر الدائرة بمحكمة الابتدائية - أثناء انعقادها - للاحتجاج بصحته مع علمه بتزويره ، وطلب عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات مع إلزامه بصعويض مؤقت قدره ٢٠٠١ جنيه لما أصابه من أضرار مادية وأدبية والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه .

الدفاع

أولاً: الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية إعمالاً لنص المادة ٥٠ من قانون المحاماة.

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون المحاماة على أنه واستثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانون المرافعات والإجراءات الجنائية إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه إخلال بنظام الجلسة أو أى أمر يستدعى ممانسته نقابياً أو جنائياً، يأمر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها إلى النيابة العامة ويخطر النقابة الفرعية المختصة بذلك.

كما تنص الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من القانون ذاته على أنه «فى الحالات المبينة بالمادة السابقة لايجوز القبض على المحامي أو حبسه إحتياطياً، ولاترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين الأول».

ومؤدى النصين مجتمعين أن المدعى بالحقوق المدنية لايملك الحق فى تحريك الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر بالنسبة لما يتركبه المحامي من جرائم أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه، وأن المشرع قصر حق تحريك الدعوى فى هذه الحالة على النيابة العامة وحدها بشرط صدور أمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين الأول.

لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم ممن لايملك رفعها قانوناً، كان إتصال المحكمة بها معدوماً، ولايحق لها أن تتعرض لموضوعها، فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر، ولذا يتعين عليها أن تقضى بعدم قبولها، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة وإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى، وبصحة إتصال المحكمة بها.

ولما كان الثابت بالأوراق أن الجريمة التي أسندتها المدعى بالحق المدني للمتهم - وهو محام - ندّعت منه - على فرض إرتكابها وهو مالا نسلم به - أثناء وجوده بالجلسة أمام إحدى الدوائر المدنية لأداء واجبه وبسببه، فلما كان ذلك، وكان المدعى بالحق المدني قد رفع دعواه بطريق الإدعاء المباشر على خلاف ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون المحاماة، فإن إتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها، بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بعدم قبول الدعوى.

ثانية: وفي الموضوع

١- إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض، أن جرائم التزوير في المحررات جرائم عمدية، ومن ثم يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي، وهذا القصد خاص. يفترض أولاً: توافر القصد العام الذي يقوم بعلم المتهم بأركان الجريمة واتجاه إرادته إلى الفعل المكون لها ونتيجته، ويفترض ثانياً نية يقوم بها القصد الخاص في التزوير.

ويتطلب القصد العام في التزوير في المقام الأول علماً محيطاً بتوافر جميع أركان التزوير، فيجب أن يعلم المتهم أنه يغير الحقيقة، وأن فعله ينصب على محرر، وأنه يرتكب إحدى الطرق التي حددها القانون، وأنه يترتب عليه ضرر حال وإحتمالي.

(نقض أول مايو سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٢٢ ص ١٧٤، ٢٦ يونية سنة ١٩٣٣ ج ٣ رقم ١٤٩ ص ١٩٨)

٢- إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وجرت عليه أحكام محكمة النقض أيضاً، أن جريمة إستعمال المحرر المزور جريمة عمدية، ولذلك يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي. وقوام هذا القصد علم المستعمل بتزوير المحرر واتجاه إرادته إلى دفعه لتحقيق غرض من شأنه أن يحققه. ويجب أن يثبت العلم اليقيني لديه،

بالتزوير، فلا يغنى عنه مجرد تمسكه بالورقة المزورة واحتجاجه بها. فإن إنتفى العلم بالتزوير لدى المستعمل فقد إنتفى القصد لديه. فمن المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي فى ثبوت العلم بتزويرها مادام لم يتم الدليل على أن المتهم هو الذى قارف التزوير أو إشتراك فى ارتكابه.

وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمة النقض فى واحد من أحدث أحكامها بأنه: « من المقرر أن جريمة إستعمال الورقة المزورة لاتقوم إلا بثبوت علم من إستعملها بأنها مزورة ولايكفى مجرد تمسكه بها أمام الجهة التى قدمت له مادام أنه لا يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك فى هذا الفعل ».

(الطعن رقم ٥٣١٨ لسنة ٦٣ ق. جلسة ١٩٩٥/٣/٧)

لما كان ما تقدم، وعلى هدى ما سلف وكانت أوراق الدعوى وتقرير الطب الشرعى قد خلا من لمة ما يشر إن المتهم هو الذى قارف هذا التزوير، ومتى كان ما تقدم وترتبها عليه، فإن الإتهام المسند للمتهم وتعويض الضرر المترتب على مسؤوليته الجنائية كلاهما ليس له أساس الواقع، ويضحي الحكم ببراءة المتهم قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون.

بناءً عليه

يلتمس المتهم الحكم:

أصلياً: بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية.

وإحتياطياً: ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه مع رفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه.

وكيل المتهم

السيد عفيفى

المحامي

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم فى جنحة التزوير

أركان جريمة التزوير .

١- تغيير الحقيقة فى محرر .

تسمى إمراة بإسم أخرى يراد عقد زواجها أمام طبيب - إعطائها شهادة بسنها وتوقيعها على الشهادة المطلوبة لايعد تزويراً .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه :

إذا حضرت إمراة أمام طبيب وعرضت نفسها عليه متسمية بإسم أخرى يراد عقد زواجها وطلبت إليه إعطاءها شهادة بسنها توصلأ لإثبات أن سن المراءة المنتحل إسمها أكثر من ست عشرة سنة حتى يمكن عقد زواجها وإنخدع الطبيب وأعطاهما للشهادة المطلوبة ووقعت هى على هذه الشهادة ببصمة أصبعها فهذه الشهادة لاتزوير فيها مطلقاً لامادياً ولامعنوياً ، لأنها ليست سنداً على أحد ولاتضر أحداً ، فهى لاتضر الطبيب لأنه أثبت فيها ما شاهده تماماً ولا المرأة التى كان مراد عقد زواجها لأن التزوير كان لمصلحتها .

(طعن رقم ١٤ لسنة ٢ ق . جلسة ١٩٣١/١٠/٩)

البيان المتعلق بمحل إقامة المطن إليه هو من قبيل الإقرار الفردى مغايرة هذا البيان للحقيقة لاخفاف متى كان هذا البيان لايعدوا أن يكون خبراً يحتمل الصدق والكذب أو كان من ضروب الدفاع .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : ليس كل تغيير للحقيقة فى محرر يعتبر تزويراً ، إذا ما تعلق ببيان صادر من طرف ولحد ومن غير موظف مختص مما يمكن أن يأخذ حكم الإقرارات الفردية،

فإنه لاعتقاب إذا ما كان هذا البيان لا يعدلوا أن يكون خبراً يحتمل الصدق أو الكذب، أو كان من ضروب الدفاع التي يلجأ إليها الخصوم، مما يكون عرضه للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجته- والبيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه هو مما تصدق عليه هذه الأوصاف.

(طعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ق. جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ م ١٠ ص ٤٦٢)

مناط توافر جريمة التزوير وقوع تغيير الحقيقة على جزء من أجزاء المحرر الجهورية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته.

لا يكفي للعتاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجهورية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته.

(طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ق. جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ م ١٠ ص ٥١٢)

توافر العلم بالتزوير من إرتكاب التزوير ذاته.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

متى ثبت وقوع تزوير المحرر من الجاني فإنه يلزم عن ذلك أن يتوافر في حقه ركن العلم بتزويره واستعماله.

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٩ق. جلسة ١٩٧٠/٣/٢٠ م ٢١ ص ٤٩٤)

إثبات إقامة التابع مع متبوعه- في الإعلان الذي تسلمه التابع نيابة عنه- نافذة- لا يترتب على ورودها في الإعلان أو إغفالها- صحته أو بطلانه.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أنه لا يكفي للعتاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجهورية التي

من أجلها أعد المحرر لإثباته، وكان القرار المطعون فيه قد إلتم هذا النظر إذ اعتبر أن العبارة الواردة بالإعلان المدعى تزويره بشأن إقامة المطعون ضده الأول - التابع - مع الطاعن يفرض عدم صحتها ليست بياناً جوهرياً فى خصوص هذا الإعلان، بل هى من نافلة القول لا يترتب على ورودها أو إغفالها صحتة أو بطلانه، فانه النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون، يكون غير سديد.

(الطنن رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٤٤. جلسة ١٩٧٤/١٢/٨ م ٢٥ م ٨٣٠)

٢- الضرر.

فى هذا الشأن قضى بأنه:

يشترط لجريمة التزوير حصول الضرر منه أو لإحتمال حصوله فإن لم يكن للمزور ضده فلوارثاء.

(١٨٩٨/٥/٧ الحقوق م ١٣ ق ٧٧ م ٢٣٩)

عدم توافر ركن الضرر إذا كان التغيير الحاصل فى ورقة عرفية من شأنه ان يعدم ذاتية الورقة وقيمتها.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا كان التغيير الحاصل فى ورقة عرفية مدعى بتزويرها من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقيمتها فهذا التغيير لا يصح إعتباره تزويراً مستوجباً للعقاب، إذ لا يمكن أن يترتب عليه ضرر ما.

(الطنن رقم ٢٧٠ سنة ١٩٣٣. جلسة ١٩٣٣/٢/٢٧)

إنعدام الضرر إذا كان التزوير فى المحرر ظاهراً بحيث لا يخدع به أحد وكان فوق هذا واقعاً على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن التزوير فى المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد وكان فوق هذا واقعا على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه لانعدام الضرر فى هذه الحالة، فإذا اتهم شخص بتزوير فى عقد بيع بإضافة عبارة إليه وكانت العبارة المزیدة ظاهراً تزويرها بحيث لا يمكن أن تجوز على من أراد خدعهم بها، وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى فى الواقع إذ لم يكن فى الإمكان أن تزيد فى قيمته شيئاً من حيث جعله صالحاً لإثبات الواقعة المزورة فمثل هذا التزوير المفضوح من جهة والعديم الجدوى من جهة أخرى لا عقاب عليه.

(طعن رقم ١٨٦١ سنة ٣ ق. جلسة ١٩٣٣/١/١٣)

٣- القصد الجنائى.

القصد الجنائى فى جريمة التزوير- متى يتحقق.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

القصد الجنائى فى جريمة التزوير ينحصر مبدئياً فى أمرين: الأول علم الجانى بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها التى تتكون منها، أى إدراكه أنه يغير الحقيقة فى محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً، وأن من شأن هذا التغيير للحقيقة- لو أن المحرر استعمل- أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام، والثانى إقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله.

(طعن رقم ١٨٦٥ سنة ٣ ق. جلسة ١٩٣٣/٦/٢٦)

مجرد الإهمال فى تحرى الحقيقة مهما كانت درجته لا يتحقق به القصد الجنائى.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة للاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة. فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريكها، مهما كانت درجته، لا يتحقق به هذا الركن. وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن شيخ البلد الذي وقع على الشهادة المحررة عن تاريخ وفاة ليس هو شيخ حصة المتوفي ولا قريباً له، وأنه وقع على الشهادة المذكورة لثقتة بشيخ الحصة وأخيه الموقعين عليها قبله، فلا تصح إدانته في جريمة التزوير على أساس مجرد القول بأنه لم يمن بتعرف تاريخ الوفاة والتحرى عن حقيقته مع ما كان لديه من الوسائل التي توصله إلى ذلك، وأن هذا منه إهمال متعمد يجعل التزوير داخلاً في قصده الاحتمالي.

(طعن رقم ٩٥٠ سنة ١٢ ق. جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣)

لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما مقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما مقتضاه أن يكون عالماً بتحقيق الواقعة المزورة، وأن يقصد تغييرها في المحرر. وإذا كان الحكم وهو بسبيل إقامة الدليل على تهمة الإشتراك في التزوير المسندة إلى الطاعن قد قال «وحيث أن المتهمين الثالث (الطاعن) والرابع قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتها شاهدين وعالمين بحقيقة تزويره، إذ أصرّا على أن التي وقعت بصفتها بائعة هي المجنى عليها في حين أنها لم تباع ولم تضع الختم المزور الموقع به على

عقدى البيع والتنازل ولم توقع به أمامها كما ذكرت» فإذا ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهم التي وقعت على العقد بصفتها بالعمة.

(الطن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٥ق. جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ م ٧ ص ١٩٨)

مجرد الإهمال في تحرى الحقيقة مهما بلغت درجته لا يتحقق به القصد الجنائي.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

مجرد إهمال العمدة أو شيخ البلد في تحرى الحقيقة في الورقة المزورة مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير.

(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ق. جلسة ١٩٥٦/١٠/١ م ٧ ص ٩٦٠)

ما يعدم القصد الجنائي - الجهل بالواقع المختلط بقاعدة مقررة في غير قانون العقوبات - إعتبار الجهل في جملته جهلا بالواقع ينتفى به القصد الجنائي - مثال في الجهل بأحكام قانون الأحوال الشخصية في شأن موانع الزواج.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو عمل مشروع في ذاته - قررا بسلامة نية أمام المأذون - وهو يثبت لهما - عدم وجود مانع من موانعه كانا في الواقع يجهلان وجرده، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها - قد إطمأنت إلى هذا الدفاع وعندئها معذورين يجهلان وجود ذلك المانع، وأن جهلهما في هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات، وإنما هو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا - في المسائل

الجنائية- إعتباره فى جملة جهلاً بالواقع ، وكان الحكم قد إعتبر الظروف والملايسات التى أحاطت بهذا العذر دليلاً قاطعاً على صحة ما إعتقدته المتهمان من أنهما كانا ياشران عملاً مشروعاً- للأسباب المعقولة التى تبرر لديهما هذا الإعتقاد- مما ينتفى معه القصد الجنائى الواجب توافره فى جريمة التزوير، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً.

(الطن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٩ق. جلسة ١٩٥٩/١١/٣ من ١٠ ص ٨٤٤)

إهمال المتهم فى تحرى الحقيقة- مهما كانت درجته- لايتحقق به القصد الجنائى فى جريمة التزوير.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة فى الورقة المزورة بنية إستعمالها فيما زورت من أجله والإحتجاج بها على إعتبار أنها صحيحة، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل، فإن مجرد إهماله فى تحريها مهما كانت درجته لايتحقق به هذا الركن؛

(الطن رقم ٦٦ لسنة ٢٨ق. جلسة ١٩٦٨/٦/٢٦ من ١٩ ص ٢٨٠)

القصد الجنائى فى جريمة التزوير- شرط توافره؟ مجرد توقيع المتهم كشاهد على توكيل مزور- لايقطع بعلمه بحقيقة شخصية المتهمه صاحبة هذا التوكيل- إهماله تحرى الحقيقة قبل التوقيع مهما بلغت درجته- لايتحقق به لكن العلم.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة فى الورقة المزورة، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله فى تحريها مهما

كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن. ولما كان الحكم قد خلا مما يبرر إقتناعه بأن الطاعن إتفق مع المتهمة الأصلية على التزوير، وبالتالي على ما يدل على علمه بتزوير المحرر، ذلك بأن ما أورده لا يؤدي إلى علم الطاعن بتحقيق شخصية المتهمة صاحبة التوكيل، ولا هو كاف للرد على دفاع الطاعن في هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين صادق على شخصيتها، إذ أن مجرد توقيعه على التوكيل لا يقطع بعلمه بالحقيقة، وإهماله تحريها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تميز بالقصور في السبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٤٠ ق. جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ص ٢١ من ١١١٥)

تسبب الأحكام بالنسبة لأركان التزوير. فساد الاستدلال.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا كانت أسباب الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في حكمها فهي أسباب مشوبة بالقصور والحكم المبني عليها باطل واجب نقضه، فإذا دلت المحكمة على وقوع التزوير باختلاف بصمات الختم الموقع به على الأوراق المطعون فيها بالتزوير مع بصمة ختم المجنى عليه المعترف به، ولم يتعرض للكلام في صحة نسبة فعل التزوير إلى المتهمين فإن التدليل بهذا الاختلاف لا يؤدي وحده إلى الحكم بإدانة المتهمين، بل الواجب على المحكمة أن تتحرى ما إذا كانت هذه المغايرة بين البصمات سببها أن المتهمين هم الذي إقترفوا التزوير لغرض من الأغراض أرادوا تحقيقه بارتكاب التزوير أم هم أجانب عنه لا يدرون عنه شيئاً.

(طعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٠ ق. جلسة ١٩٣٤/١/٢٢)

وجوب بيان الحكم بالإدانة فى جريمة التزوير توافر القصد الجنائى لدى المتهم.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا أدانت المحكمة شخصا فى تزوير ما دون بوثيقة زواج خاصاً بخلو الزوجية من الحمل وغيره من الموانع الشرعية فلا بد لها من أن تبين فى حكمها بياناً صريحاً وجه إقتناعها بتوافر القصد الجنائى فى فعلته هذه. ذلك بأن الحمل أمر متعلق بلبات الزوجة زمن الجائر أن يجهله الزوج وقت تحرير الوثيقة فعلم إشتغال الحكم على الدليل المثبت لتوافر هذا العلم لدى الزوج عيب جوهري يوجب نقض الحكم.

(طعن رقم ١٣٨٠ سنة ٢٤. جلسة ١٩٣٤/٦/٤)

إستخلاص المحكمة تزوير عقد إستناداً إلى تزوير ورقة قدمها المتهم ليستدل بها على صحة العقد- قصور.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا كان المتهم قد قدم ورقة ليستدل بها على صحة عقد بيع مدعى بتزويره، فاكتفت المحكمة فى القول بتزوير هذه الورقة بقرائن ذكرتها دون أن تعرض للورقة وتبحث الكتابة ذاتها المدونة فيها بنفسها أو بواسطة رجال الفن، ثم بنت بصفة أصلية قولها بتزوير الورقة على ما قالت أنه رأيها فى صدد عقد البيع، وناء على ذلك حكمت بتزوير الورقة وعقد البيع، فحكمها هذا يكون معيباً لقصوره وفساد منطقته.

(طعن رقم ١٩٣٩ سنة ١٦. جلسة ١٩٤٦/١٠/١٤)

عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع المتهم بجريمة التزوير من أن التغيير كان بمعرفة المجنى عليه وبخطه- قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

إذا كان دفاع المتهم مبنياً على أن التغير الذي وقع في صلب السند وأجرى في غير مجلس العقد إنما كان بمعرفة المجنى عليه وبخطه تصحيحاً لخطأ أدركه المتهم وأقره عليه المجنى عليه فالرد على هذا الدفاع بمجرد قول المحكمة أن التغير لم يحصل في مجلس العقد مع ذكرها أن الخبير قرر أن التغير حصل بخط المجنى عليه - ذلك لا يستقيم ولا يكفي بل كان الواجب إقامة الدليل على أن هذا التغير حصل على غير علم المجنى عليه.

(طعن رقم ٢٧٤ سنة ١٨٠١. جلسة ١٩٤٨/٣/١)

حكم نهائى برد وبطلان الورقة المزورة - إنقضاء الدعوى الجنائية - الإخلال بحق الدفاع - مايوفره.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائى القاضى برد وبطلان الورقة المزورة، مع ما لهذا البيان من أثر هام فى تحديد بدء إنقضاء الدعوى الجنائية، كما فات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التى إنقضت بين الحكم النهائى وبدء تلك المحاكمة، مما يجعل محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم، هذا بالإضافة إلى قصوره فى إستظهار أركان جريمة التزوير. وعلم الطاعن به واكتفائه فى هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير، دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية، إذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي فى ثبوت هذا العلم، مادام الحكم لم يقيم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك فى ارتكابه، فضلاً عما إنطوى عليه الحكم من إخلال بحق الطاعن فى الدفاع بالتفاته عن تحقيق ما أثاره فى صدد تحويل المحرر

إليه من الغير، وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسؤوليته الجنائية. فإن هذا العوار الذى أصاب الحكم يكفى لنقضه.

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ق. جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ م ١٤ م ٥٠١)

قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان محرر تزويره- رفع دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية- تأسيس حكمها على سرد وقائع الدعوى المدنية- قصور يستوجب النقض.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية ومثلها المحكمة الجنائية، فعلى هذه المحكمة أن تقوم هى يبحث جميع الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها فى الدعوى، أما إذا هى اكتفت بسرد وقائع دعوى الأحوال الشخصية وبتت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة- كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة- فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور مما يعيبه بما يوجب نقضه.

(طن رقم ٦٢٦ لسنة ٥٣ق. جلسة ١٩٨٣/٥/١٠)

التحريات وحدها لا تكفى للإدانة بجريمة التزوير.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

وحيث أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول فى إدانة الطاعنة على ما أكدته تحريات رئيس مباحث مرور الاسكندرية من إشراكها مع المتهم الأول- الذى إنقضت الدعوى الجنائية بالنسبة إليه لوفاته- فى تزوير المحرر ودمه بملف الطاعن الآخر بإدارة المرور حيث تعمل- وكان من المقرر أنه- ولئن كان للمحكمة أن تعمل فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة، إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلاً بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة

المراد إثباتها، وإذا كانت المحكمة قد كونت أساس إقتناعها بإدانة الطاعنة على مجرد تحريات رئيس مباحث المرور، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة.

(طعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٣/١٢/١١)

القصد الجنائي في جريمة تزوير محرر عرفي واستعماله المنصوص عليها في المادة ٢١٥ عقوبات مناطه أن يقصد المتهم تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية إستعمالها مع علمه بحقيقتها. مجرد إهماله في تحري الحقيقة مهما كانت درجته لا يحقق به هذا القصد.

مثال لتسبيب معيب لحكم بالإدانة في جريمة تزوير محرر عرفي واستعماله.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان من المقرر أنه يجب في جريمة إرتكاب تزوير في محرر عرفي واستعماله المنصوص عليها في المادة ٢١٥ عقوبات توافر القصد الجنائي الذي يتمثل في أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية إستعمالها فيما زورت من أجله ولاجتاح بها على إعتبار أنها صحيحة فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن.

وإذ كان هذا الذي حصله الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا يكفي بيانا لواقعة الدعوى على الوجه الذي يتطلبه القانون، إذ أنه لم يكشف عن الظروف التي وقعت منها وخلا من بيان مضمون الأدلة التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التي دانت به، كما لم يبين أن المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية إستعمالها فيما زورت من أجله والإحتجاج بها على الغير باعتبار أنها صحيحة فإنه يكون معيبا بالقصور.

(طعن رقم ١٧٣٣٨ لسنة ٥٩ ق. جلسة ١٩٩٥/١٢/٣٠)

جريمة التزوير وقتية بدء سقوطها من يوم وقوع التزوير. إعتبار يوم ظهور التزوير تاريخاً للجريمة رهن بعدم ثبوت وقوعها فى تاريخ سابق.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع التزوير فى محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون. ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت، وإعتبار يوم ظهور التزوير تاريخاً للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق.

(الطن رقم ٦٥٣٧ لسنة ٦٢ ق. جلسة ١٩٩٥/٢/١٣)

جريمة إستعمال الورقة المزورة قيامها. بثبوت علم من استعملها بأنها مزورة مجرد التمسك بها أمام الجهة التى قدمت لها لايكفى. مادام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك فى هذا الفعل.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن جريمة إستعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من إستعملها بأنها مزورة، ولايكفى مجرد تمسكه بها أمام الجهة التى قدمت لها مادام أنه لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك فى هذا الفعل.

(الطن رقم ٥٣١٨ لسنة ٦٣ ق، جلسة ١٩٩٥/٣/٧)

* * *

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٦/ ٩ / ٢٠٠٢

" لم ينشر بعد "

مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها
مادام الحكم ثم يقيم الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير
أو إشتراك فيه .

الوقائع

أقام المدعون بالحقوق المدنية دعواهم بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة
جنت مركز الواسطي (وقيد بجدولها برقم ٤٨٢١ لسنة ١٩٩٠) ضد
الطاعون بوصف أنهم في يوم ٢٤ من مايو سنة ١٩٩٠ بدائرة الواسطي
محافظتي بنى سويف ارتكبوا تزويراً في محرر عرفى (عقد بيع) وطلبوا
عقابهم بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وإلزامهم بأن يؤدوا لهم مبلغ واحد
 وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت غيابياً في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ عملاً بمادة
الإتهام بحبس للمتهم ثلاثة أشهر مع الشغل لكل وكفالة عشرين جنيهاً
وإلزامهم بأن يؤدوا للمدعين بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على
سبيل التعويض المؤقت .

إستأنف وقيد إستئنافه برقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ .

ومحكمة بنى سويف الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً في ٢٤ من
أبريل سنة ١٩٩١ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / محمود يونس المحامى عن الأستاذ / محمود طه الديناوى المحامى نيابة عن المحكوم عليهم الأول والثانى والثالث والرابع من مايو سنة ١٩٩١ وقدمت أسباب للطعن فى ذلك التاريخ موقعاً عليها من الأستاذ / محمود طه الديناوى المحامى .

وبجلمتى ١٠ من مارس سنة ١٩٩٤ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن (منعقدة فى هيئة غرفة مشورة) وقررت التأجيل لجلسة اليوم وفيها أحواله لينظره بالجلسة ومنعجت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المنحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطاعة السادسة / ----- إستأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة القاضى بحبسها ثلاثة أشهر عن تهمة إستعمال محرر عرقى مزور ولم تحضر بجلمتى المحاكمة الإستئنافية ، فأصدرت محكمة ثانى درجة حكمها المطعون فيه موضوعاً بأنه حضورى بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم الممنأف . لما كان ذلك وكانت العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى المنطوق فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر فى حقيقة الأمر غيابياً قابلاً للمعارضة وإن وصفته المحكمة بأنه حضورى . ولما كان البين من مطالعة كتاب نيابة النقض الجنائى المرفق والمؤرخ التاسع من يونيه سنة ٢٠٠٢ أن المحكوم عليها المذكورة لم تعلن بعد بهذا الحكم ولم تطعن فيه بالمعارضة فإن باب المعارضة فى هذا الحكم بالنسبة لها- يظل مفتوحاً ، ويكون الطعن المقدم منها بطريق النقض فى هذا الحكم غير جائز مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعة / --

-- ومن حيث إن الطعن المقدم من باقى الطاعنين قد إستوفى الشكل المقصور فى القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه إذ دأنهم بجريمة إستعمال محرر عرقى مزور مع علمهم بتزويره قد شأابه القصور فى التمسبب والفساد فى الإستدلال ذلك بأن الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر أركان الجريمة وعلم الطاعنين بالتزوير وأغفـ' بانتفاء هذا العلم مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الإبتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إقتصر على سرد وقائع الدعوى المدنية وما إنتهت إليه من القضاء برد وبطلان عقد البيع المطعون فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما خلص إليه تقرير قسم أبحاث التزيبف والتزوير فى تلك الدعوى الذى إنتهى إلى أن التوقيع المذيل به ذلك العقد ليس توقيع (البائع) مورث المدعين بالحقوق المدنية ، وعول الحكم على أوراق الدعوى المدنية سائلة البيان فى إثبات جريمة إستعمال المحرر المزور المسندة إلى الطاعنين ، ثم تحدث عن علم الطاعنين بتزوير هذا المحرر فى قوله : " . . . ولما كان الثابت من إطلاع المحكمة على العقد المذكور تبين أنه مؤرخ عام ١٩٣٦ المنسوب صدوره لمورث المدعى بالحق المدنى لصالح مورث المتهمين وإذا كان المتهمين لم يقوموا بتحرير هذا العقد لصدوره عام ١٩٣٦ إلا أنه من ظروف الحال والواقع أن المتهمين على علم بأن هذا العقد غير صادر من مورث المدعين بالحق المدنى إذ لو كان صادرا منه لقام مورث المتهمين بتسجيله وصدور حكم بصحته ونفاذه أو إستلامه الأرض موضوع العقد لتملكه بوضع اليد المكسب لتملكه لمرور تلك الأعوام من يوم صدوره وحتى لجوء المتهمين باستخدامه وإستصدار حكم بصحته ونفاذه وأن باستعمال المتهمين لهذا العقد

وتقديمه للمحكمة يكون معه قد ٠٠٠ من وجدان المحكمة أن المتهمين قد
استعملوا المحرر المزور عقد البيع المؤرخ في ١٤/١/١٩٣٦ مع علمهم
بتزويره . لما كان ذلك ، وكان الذي أوردته الحكم يعد قاصراً في إستظهار
أركان جريمة إستعمال المحرر المزور وعلم الطاعنين ولم يعن ببحث
موضوعه من الوجهة الجنائية ، إذ لا يكفي في هذا الشأن سرد الحكم
للإجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمونه تقرير قسم أبحاث
التزيف والتزوير ومؤداه ، لما هو مقرر من أنه إذ قضت المحكمة المدنية
برد وبطلان مستند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية
فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبنى عليها عقيدتها في
الدعوى ، أما إذا هي إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنّت حكمها على
ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة كما هو الشأن في الدعوى
المطروحة فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب وكان مجرد التمسك
بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها ما دام الحكم لم يقم الدليل
على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو إشتراك فيه . ولما الحكم المطعون
فيه لم يورد الدليل على نسبة التزوير أو الإشتراك فيه إلى الطاعنين وإكتفى
باستخلاص علم الطاعنين بتزوير المحرر من تقديمه في الدعوى المدنية ومن
مجرد قوله بأنهم كانوا على علم بأن هذا المحرر غير صادر من مورث
المدعين بالحقوق المدنية ويأنه لو كان صادراً منه لقام بتسجيله أو إستصدار
حكم بصحته ونفاذه أو إستلامه الأرض موضوع العقد لتملكه بوضع اليد
المكسب للملكية لمرور فترة زمنية كبيرة منذ تحريره وحتى تمسك الطاعنين
به لإستصدار حكم بصحته ونفاذه ، ومن ثم فإن ما أوردته الحكم لا يؤدي إلى
علم الطاعنين بتزوير هذا المحرر ولا هو كاف للرد على دفاعهم بانتفاء هذا
العلم إذ ليس فيه ما يدل دلالة قاطعة على قيام علم الطاعنين بحقيقة هذا العقد

كما أن إهمالهم في تحريمهم عن هذه الحقيقة قبل استعماله مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإعادة مع إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات المدنية وذلك بغير حاجة إلى بحث بلقي ما يثيره الطاعنون في أسباب الطعن .

(طعن رقم ٢٠٨٦٨ لسنة ٦١ قى جلسة ٢٠٠٢/٦/٩)

" تم ينشر بعد "



مذكرة

فى

جريمة التصرف فى

المواد التموينية على

غير الوجه المقرر

محكمة..... الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

بدفاع السيد / متهم

ضد

النائب سلطة اتهام

في الجنحة رقم لسنة ١٩٩

المحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم أنه في يوم / / ١٩٩ بدائرة قسم.....

١- وهو من البدالين التموينيين تصرف في المواد التموينية على غير الوجه المقرر.

٢- لم يعلن في مكان ظاهر عن مقررات الفرد الواحد والسعر المقرر. وطلبت عقابه بمواد الاتهام.

الدفاع

أولاً: إن لمن المستقر عليه فقها وقانونا وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن جريمة التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين تتحقق كلما ثبت وجود عجز في المواد التموينية الواردة الى التاجر لصرفها، يكشف عن تصرفه فيها بأى نوع من أنواع التصرفات لغير المستهلكين المخصصة لهم وبالمقادير المقررة لكل منهم.

ولما كان ذلك، وكان دفاع المتهم قد طلب من عدالة المحكمة ضم سجل الرهط لمقارنة البيانات الثابتة به بتلك الواردة بمحضر الضبط وكان الثابت من تلك المقارنة عدم صحة البيانات الواردة بالمحضر بما يضحى معه عدم صحة الاتهام الموجه الى المتهم بأنه قد تصرف في المواد التمنية على غير الوجه المقرر. فلما كان ذلك كذلك، يضحى طلب المتهم القضاء ببراءته من هذه التهمة قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون

ثانياً : الدفع بوحدة النشاط الاجزائي وتطبيق نص المادة ٣٢ عقوبات على اعتبار الجريمة الأشد

بالرغم من أن موضوع التهمة الأولى ليس له أساس من الصحة، فإننا نجد دفاعاً قانونياً يفرض نفسه علينا ويدفعنا دفْعاً إلى ابدائه محمولاً على مجرد الفرض والفرض غير الواقع، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت في فقرتها الثانية على أنه «إذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم».

ولما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات، أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض، فتكونت فيها مجموعة الوحدة الاجرامية التي عنها المشرع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة (نقض ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ١١٥ ص ٥٥١).

ولما كان من المقرر أنه إذا ثبت وحدة الفرض والارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم وجب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم جسامة، ولما كان ما تقدم، وكانت كل من جريمتي التصرف في مواد التموين لغير المستهلكين وعدم الاعلان عن مقررات الفرد الواحد والسعر المحدد لها على فرض وقوعهما-

-وهو ما لا نسلم به- قد انتظمت لهما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما يوجب الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى.

بناءً عليه

يلتمس المتهم الحكم:

أصلياً: ببراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه

واحتياطياً: إعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات على اعتبار الجريمة الأشد.

ويكيل المتهم

السيد عفيفي

المحامي

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم

في جرائم التزوير

جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: متى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذى يحاكم المتهم على مقتضاه خاصاً بالعلبة كاملة (حقن مورفين) ولم يرد به شيء عن ثمن الوحدة فذلك مفاده أن واضع الجدول لم يرد اختضاع الوحدة لثمن مسعر - كما جرى عليه فى بعض الأحوال من وضع ثمن للعلبة وحدها دون الوحدة أو العكس أو وضع ثمن للعلبة وللوحدة كل على حدة. وبناء على ذلك فالحكم الذى يعاقب صاحب صيدلية على بيعه حقنة مورفين بثمان أعلى من سعر العلبة مقسوماً على عدد الحقنات التى بداخلها يكون مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون.

(طعن رقم ١٢٨٨ سنة ٢٠ ق. جلسة ١٩٥١/٣/٢٠)

توافر الارتباط غير القابل للتجزئة بين جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين وجريمة بيعها بسعر يزيد عليه. وجوب اعمال حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: إذا كان ما أورده الحكم فى بيان واقعة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين وبيعه اياها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا بفرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالمقوية المقررة لأشدها، فإن الحكم إذ قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين الى الطاعن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يمتنع معه نقضه وتصحيحه.

(طعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ من ١٠ ص ٦٧)

عدم جواز دفع مسؤولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الاشراف- اندفاع المسؤولية المفترضة بالاسباب المانعة للمسئولية- دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بالزبد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب اجنبى لايد له فيه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسة البيع فيه حال غيابه- دفاع جوهرى فى خصوص الدعوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسؤوليته الجنائية- وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتمحيصه كشفا عن مدى صدقه- الثقاتها عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل- قصور وإخلال بحق الدفاع.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لئن كان لايجوز لصاحب المحل أن يدفع مسؤوليته بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الاشراف التى فرضها عليه القانون، إلا أن له بطبيعة الحال أن يدفعها بالأسباب العامة للمسئولية. وإذا كان ما تقدم، وكان مؤدى دفاع الطاعن الذى أثبت الحكم تمسكه به، من شأنه أن يعدل نسبة الخطأ اليه لتدخل سبب اجنبى لم يكن للطاعن يد فيه، هو الفعل الذى قارفه المتهم الأول بفتحه المحل بغير علم الطاعن ورضاه وممارسته البيع فى غيابه، وكان هذا الدفاع يعد فى خصوصية الدعوى المطروحة، دفاعاً هاماً وجوهرياً لأنه يترتب عليه إذا صح أن تندفع به المسؤولية الجنائية للطاعن بصفته صاحب المحل، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه، أما وقد سكنت عن ذلك مكتفية بالعبارة العامة القاصرة المشار إليها فى الحكم «وهى أن التهمة ثابتة قبله باعتباره صاحب المحل والمسئول عما يقع فيه من الجرائم التعمينية» فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع بما يطله ويوجب نقضه.

(طعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق. جلسة ١٩٧٠/٥/١١ من ٢١ ص ٧٠٠)

**إدانة المتهم فى جريمة بيع سلعة مسعرة دون رد على دفاعه
الجوهري- قصور.**

وفى هذا الشأن قصت محكمة النقض بأنه: إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه باع زيتا بثمن يزيد على الثمن المحدد فى جدول الأسعار الجبرى فتتمسك أمام المحكمة بأن الزيت المضبوط هو زيت سمسم لايسرى عليه التسعير الجبرى وأن التحليل الذى أجرى أمام محكمة الدرجة الأولى لايصح التعميل عليه فى إدانة لأنه لم يحصل إلا بعد أن بيع الزيت إلى مشتر قرر فى التحقيقات أنه وضعه فى براميل كان بها زيت بذرة القطن فلا دليل جازماً على أن الزيت الذى حلل هو الذى ضبط، وفضلاً عن ذلك فإن التحليل أظهر أن الزيت الذى حلل وجد خليطاً من زيت السمسم وزيت بذرة القطن ومع هذا فإن المحكمة أدانته بمقولة أن الواضح من أقوال الشهود أن الزيت الذى انعقدت عليه الصفقة هو زيت بذرة قطن وأنه ثابت من الفواتير المقدمة من المتهم أنه يستورده وأن تقرير التحليل يتضمن أن الزيت المضبوط خليط من زيت بذرة القطن وزيت السمسم دون بيان لنسبة كل منهما الى الآخر، فهذا لايكفى، بل كان يجب لإدانته أن يثبت أن ما باعه هو بالفعل من زيت بذرة القطن المحدد ثمنه فى جدول الأسعار الجبرى.

(طنن رقم ١٦٤٧ سنة ١٧٠٢. جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢)

**إدانة المتهم فى جريمة بيع سلعة مسعرة دون رد على دفاعه
الجوهري- قصور.**

وفى هذا الشأن قصت محكمة النقض بأن: إيجاب وضع الأثمان على السلع، محله أن تكون السلع معروضة للبيع. فإذا كان المتهم قد تمسك بأن الأحذية المقول بأن السعر لم يكن موضوعاً عليها لم تكن معروضة للبيع بل كانت موجودة بمحله على ذمة أصحابها، وطلب تحقيق هذا الدفاع فأجابته

المحكمة إلى طلبه واستدعت مفتش التموين فجاءت أقواله مؤيدة له، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع أو تشير إلى شهادة هذا الشاهد، فهذا قصور في البيان يستوجب نقض الحكم.

(طن رقم ١٦٣٠ سنة ١٨ ق. جلسة ١٩٤٨/١٢/٦)

قيام ارتباط بين جريمتي عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر - وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما - مخالفة الحكم هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: متى كان ما أورده الحكم في بيان الواقعة يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات، لأن الجريمتين (عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر) وقتاً لفرض واحد وكائناً مرتبطين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما، وكان الحكم قد قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين إلى الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك قبول هذا الوجه ونقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفق القانون واعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الثاني الذي لم يقدم طبعنا لاتصال هذا الوجه الذي بنى عليه النقض به، وذلك عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

(طن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق. جلسة ١٩٧٠/٥/٣ م ٢١ م ٦٤٠)

تخيير القاضى بين عقوبتي الحبس والغرامة معا (أو الاكتفاء بتوقيع احدهما دون الاخرى بعد أن كان القضاء بكليتهما وجوبياً يتحقق به معنى

القانون الاصلح للمتهم. حق محكمة النقض في نقض الحكم لصالح المتهم في هذه الحالة- مثال في جريمة بيع سلعة مسعرة جبريا بازيد من السعر القانوني.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢/٤/١٩٨١، ودان الطاعن بالتطبيق للمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي كانت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ على أن «يساقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا... بسعر يزيد على السعر... المحدد» وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للمتهم، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات بما استحدثته من تخيير القاضى بين توقيع عقوبتى الحبس والغرامة معا أو الإكتفاء بتوقيع إحدهما دون الأخرى، بعد أن كان القضاء بكتليهما وجوبيا، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه.

(طعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٦)

الدفع بعدم خضوع السلعة للتسعير الجبرى- دفاع جوهرى- اغفال الرد عليه- قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بأن الزجاج المبيع مستورد ولا يخضع للتسعير الجبرى وطلب للتدليل على ذلك سماع

شاهد الاثبات الذى يبع له الزجاج كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يتناول أيهما دفاع الطاعن المشار إليه أو يبين نوع الزجاج المبيع رغم جوهرية ذلك وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها عما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فيها، وإذ التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون فوق ماران عليه من القصور قد جاء مشوباً بالإخلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يستوجب نقضه.

(طعن رقم ٥٨١١ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

عدم بيان الحكم المطعون فيه وفى بيانه لواقعة الدعوى. نوع السلعة التى باعها الطاعن وما إذا كانت مسعرة جبرياً من عدمه. أثره. قصور الحكم.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التى أقام عليها قضاءه على قوله «وحيث أن وجيز الواقعة يتحصل فيما أثبتته السيد مفتش التسمين فى محضره المؤرخ ١٩٨٠/٦/٢٤ من أنه أثناء قيامه ضمن حملة تفتيشية توجه إلى محل المتهم وأجرى محاولة لشراء شيكارة أسمنت فباعها له بـ ٧٥٠ قرشاً المخالفة ٤٣٠ قرشاً فأجرى ضبطه كما ضبط الأشياء المخالفة ويسأله فيما نسب إليه اعترف وحيث أن المتهم لم يحضر بالجلسة لإبداء ماعسى أن يكون لديه من دفاع أو دفع. وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من محضر الضبط ومن عدم دفعه لها بأى دفاع مقبول ومن ثم يتمين عقابه بمواد الاتهام... لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى لا يبين منه نوع السلعة التى باعها الطاعن وما إذا كانت من الأنواع المسعرة جبرياً من عدمه رغم ما لهذا البيان فى خصوصية الدعوى من أهمية لتعرف حقيقة الواقعة ولتمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون عليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعنيه ويوجب نقضه.

(طعن رقم ٦٥١٣ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

جريمة عدم توريد أرز الشعير في الميعاد القانوني الوارد بالمادة ٩ من قرار وزير التموين رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٩ - حكم الإدانة - خلوه من بيانات كمية الأرز - قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كانت المادة التاسعة من قرار وزير التموين رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن يعاقب كل حائز بفرامة مقدارها عشرون جنيها عن طن الأرز الشعير الذي يقصر في توريده ويحد أقصى ٥٠٠ جنيه، وبالنسبة لكسور الطن تحتسب الغرامة بواقع ٢٠ مليما عن كل كجم لم يتم توريده، وكان الحكم الابتدائي - الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - قد دخلت مدوناته من بيان كمية الأرز التي قصر المطعون ضده في توريدها والتي يلزم الوقوف على حقيقتها لتطبيق القانون تطبيقا سليما فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون، فإنه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

(طعن رقم ٢٧١٨ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)

جريمة التوقف عن انتاج الخبز بدون ترخيص واستعمال الحصاة المقررة من الدقيق في غير الغرض المخصص له - نعى المتهم على الحكم المطعون فيه بعدم توافر أركان هاتين الجريمتين - خلو الحكم من بيان الواقعة والدليل عليها - يعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها في شأن ما يشيره المتهم الطاعن.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن اقتصر بيانه لواقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله «حيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم - الطاعن - ثبوتا كافيا أخذاً بما أثبتته محرر المحضر الأمر الذي يتعين معه عقابه طبقا لمواد الاتهام». لما كان ذلك، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة

٣١٠ منه أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها والإمكان قاصراً فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى في بيان الدليل بالإحالة التي ما أثبتته محرر المحضر ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمتين المسندتين للطاعن بعناصرهما القانونية كافة فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسيب الذي له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بالخطأ في القانون وهو يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يشير الطاعن بوجه الطعن. لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

(طعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٩٨٤/١٢/٣)

شهر ملخص الحكم

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما يتعلق بالعقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها على الطاعن وهي ستة أشهر وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل بحروف كبيرة لمدة سنتين، وكانت المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشعور التموين توجب شهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الخس المحكوم بها، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بقصر عقوبة شهر ملخص الحكم على مدة ستة أشهر، وذلك عملاً بالحق المحول لهذه المحكمة بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولولم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن.

(طعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٢/١٠/١٣)

استناد الحكم في إدانة الطاعن عن جرمي- عدم الإعلان عن المخزن وعدم عرض كميات من السلع الموجودة به في متجره على ما جاء بمحضر ضبط الواقعة دون بيان الأدلة الكافية التي استند عليها الحكم بالإدانة يجعل الحكم معيبا بالقصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان من المقرر أنه يجب في كل حكم بالإدانة أن يورد ما استند إليه من أدلة الثبوت، وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه وجه استدلاله بها، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمي عدم الإعلان عن المخزن، وعدم عرض كميات من السلع الموجودة به في متجره قد استند إلى ما جاء بمحضر ضبط الواقعة وأقوال القائم بالضبط دون أن يورد في بيانه لهما ما يدل على قيام هاتين الجريمتين، وهو مالا يغنى عنه ما أورده الحكم من أن المتهم الثاني- الذي انتهى الحكم إلى أن وجوده بالخل كان بصفة عارضة- قد نفى وجود أسمنت بالخل، وأن تفتيش المخزن- الذي أرشد عنه الأهالي- قد أسفر عن ضبط كمية من الأسمنت به، إذ أن ذلك لا يدل بطريق اللزوم العقلي على أنه لم يكن بالمتجر اعلان عن المخزن كما لا يقطع بأن المتجر كان خاليا من الأسمنت، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال.

(طعن رقم ١٦٧١ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٣/١١/١٥)

بقال تامين- ارتكابه لجريمة عدم الانتظام في القيد بالسجل الخاص بالمقررات التمييزية- اقتصار حكم الادانة في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط- قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الواقعة والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله «حيث أن الواقعة تخلص فيما أثبتته محرر المحضر في

محضره المؤرخ فى ١٩٨٠/٧/٢٣ من أن المتهم لم ينتظم فى القيد بالسجل الخاص بالمقررات التمييزية وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم حضور المتهم بالجلسة ليدفع التهمة عن نفسه بشمة دفاع ويتعين لذلك عقابه بمواد الاتهام. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية توجب أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه الاستدلال به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة، الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسيب بما يوجب نقضه.

(طنن رقم ٣٩٢٩ لسنة ٥٤ جلسة ١٩٨٤/١٠/٣٠)

جريمة حيازة ميزان غير صحيح - حكم الإدانة - خلوه من بيان الواقعة واقتضاره فى بيان الدليل على الإحالة إلى محضر الضبط - قصور.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى أنه بعد أن أورد وصف التهمة الذى أضفته النيابة على الواقعة ومواد القيد التى طلبت معاقبة الطاعن بها اقتصر على قوله «أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً وذلك لما جاء بالمحضر الذى حرره السيد مفتش الأغذية والذى تضمن إسناده هذه التهمة إليه». لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة

التي استخلصت منها المحكمة لإدانة حتى يتضح معه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة وإلا كان قاصراً، وإذ كان الحكم المطعون فيه فيما أخذ به من أسباب بالحكم الابتدائي وما أضافه إليها في صدد تعديل العقوبة المقضى بها لم يبين واقعة الدعوى على وجه يكشف عن استحتمال العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واكتفى في بيان الدليل بالأحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله بما جاء في هذا المحضر على لبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون معيباً بالقصور.

(طعن رقم ٣٩٦٦ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١٣/١١/١٩٨٤)

* * *

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١/١/١٥

" لم ينشر بعد "

الحكم الصادر بالإدانة في جريمة عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة للبيع - يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وإلا كان قاصراً .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ٢٩٩٧ سنة ١٩٩٣ مركز أبو حمص بوصف أنه في يوم ٥ من مايو سنة ١٩٩٣ بدائرة مركز أبو حمص - محافظة البحيرة : - عرض للبيع لحوماً مذبوحة خارج السلخانة . وطلبت عقابه بالمادتين ١٣٧ / ١، ١٤٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل .

ومحكمة جناح مركز أبو حمص قضت حضوريا فى ١٠ من أكتوبر
سنة ١٩٩٣ عملا بمادة الإتهام بتغريم المتهم مائتى جنيه والغلق
لمدة ثلاثة أشهر

إستأنف وقيد إستئنافه برقم ١٥٥٨٤ لسنة ١٩٩٣ س . دمنهور .
ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت غيابيا فى ٩
من نوفمبر سنة ١٩٩٣ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع
برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

عارض وقضى فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٩٤ بقبول المعارضة
شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المعارض فيه .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٦ من
سبتمبر سنة ١٩٩٤ وقدمت أسباب الطعن فى ٢٢ من أكتوبر سنة
١٩٩٤ موقعا عليها من الأستاذ / محمد عبد العزيز غيبينه المحامى
وبجلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٩٧ وما تلاها من جلسات نظرت
المحكمة الطعن منعقدة فى هيئة (غرفة المشورة) ثم قررت إحالته
لمنظره بجلسة اليوم حيث سمعت المرافعة على النحو المبين
بمخضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .
ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه
بجريمة عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة للبيع شابه الخطأ فى
تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة لم تفتن إلى أن الواقعة المسندة
لطاعن لا تخضع للتأثيم لحصولها بقرية ليس بها مجزر عام مما
يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية
قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها
والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم
وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً ، وكان البين من الحكم الابتدائى
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إقتصر على قوله " وحيث
أن السهمة ثابتة فى حق المتهم من محضر الضبط متضمناً ما جاء
بوصف السنيابة - وحيث أن المتهم حضر بوكيل ولم يدفع التهمة
بندفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الإتهام بالمادة ٥٠٠ وعملاً
بالمادة ٣٠٤/٢ ج. " ولم يبين واقعة الدعوى ولا الظروف التى
وقعت فيها ولا الأدلة التى إستدل بها على ثبوت التهمة بعناصرها
القانونية كافة ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذى له الصدارة على
وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه
الطعن - ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق

القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(طعن رقم ٢٥١١٧ لسنة ٦٤ - جلسة ٢٠٠١/١/١٥)

" لم ينشر بعد "



مذكرة
فى
جريمة البناء بدون
ترخيص

محكمة الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

دفاع السيد/ متهم

ضد

النيابة العامة سلطة إتهام

في القضية رقم لسنة ١٩٩

المحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم أنه في يوم / / ١٩٩ بدائرة قسم محافظة
..... أقام بناء بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه على النحو المبين
بالأوراق.

الدفاع

أولاً: الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة.

تنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «تنقضى الدعوى
الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة، وفي مواد
الجنح بمضى ثلاث سنين، وفي مواد المخالفات بمضى سنة مالم ينص القانون
على خلاف ذلك».

ومفاد ذلك أنه تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنين

من يوم وقوع الجريمة. فيترتب على مضي المدة المار ذكرها انقضاء الدعوى الجنائية، وكذلك جميع نتائجها، فليس لأية جهة أخرى أن تحركها، وإذا كانت قد تحركت أمام النيابة أو أمام القضاء ثم تبين هذا الانقضاء، فليس للنيابة أن تباشرها أو أن تترافع فيها إلا توصلاً إلى الحكم بانقضائها، وإذا أغفلت النيابة ذلك، فعلى المحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها وفي أية حالة كانت عليها الدعوى.

والقاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها. (طعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٨ق. جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ من ٤٤٧).

ولما كان ذلك ومن جماع ما تقدم، وكان الثابت أنه قد مضى ما يزيد على ثلاث سنين من تاريخ إقامة المبني، كما جاء بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى، وكما هو مبين من فواتير استهلاك الكهرباء، وذلك دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة، فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة وفقاً لنص المادة ١٥ لإجراءات ويتمين لذلك القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة.

ثانياً: الدفع بعدم اعلان قرار الايقاف.

تنص المادة ١٥ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ على أن «توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال، ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الإداري، فإذا تعذر الإعلان لشخصه لأى سبب، يتم الإعلان بإيداع نسخة من القرار بمقر الوحدة المحلية المختصة أو قسم الشرطة أو نقطة الشرطة الواقع في دائرتها العقار ويخطر بذلك الايداع بكتاب موصى عليه، وفي جميع الأحوال تلصق نسخة من القرار بموقع العقار موضوع المخالفة».

والمستفاد من نص المادة بادية الذكر أنه لا يكفي مجرد صدور قرار إداري بإيقاف الأعمال المخالفة، وإنما لابد من إعلان هذا القرار إلى ذوى الشأن، فليس من العدل فى شىء أن يعاقب شخص عن مخالفة قرار لم يتصل علمه به، لذلك اشترط المشرع ضرورة إعلان المخالف بقرار الإيقاف، وحدد الطرق التى يتم بها الاعلان بحيث يضمن إتصال علم المخالف بالقرار على نحو لا يمتس له عذراً فى مخالفته بعد ذلك، (شرح قانون المباني الجديد للمستشار محمود عبد الحكيم عبد الرسول طبعة ١٩٩٤ ص ٢٤) ولما كان ما تقدم، وكان البين من مطالعة أوراق الدعوى، خلوها مما يفيد اعلان المتهم بقرار الإيقاف وفقاً للقانون، خلافاً لما ذكره محرر محضر الضب، بما تنتفى معه التهمة فى حق المتهم، ويضحى الدفع بعدم اعلان قرار الإيقاف قائماً على أساس سليم ويصاف صحيح القانون.

ثالثاً: وفى الموضوع:

١- إن لمن المستقر عليه فقها وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أنه لا يجوز تأليم الفعل بقانون لاحق، لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التى لم تكن مؤثمة قبل إصدارها. فمن المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات، أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتنفيذ القانون الذى ينص عليها، والذى لا ينفذ- بنص الدستور- قبل نشره فى الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه، وليس للقانون الجنائى أثر رجعى ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه، وهى قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب.

(نقض ١٩٦٩/٢/١٧ أحكام النقض من ٢٠ ق ٥٩ ص ٢٧١)

٢- من المقرر أن كل عمل من الأعمال المتعلقة بالبناء- أياً ما كان نوعه- إنما هو موقوف بطبيعته وإن كان يقبل الامتداد، إلا أن الجريمة التى ترد عليه وقتية.

ولما كان من المقرر أنه لاعتقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليه، وأنه يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها، ومن ثم فإن تتابع العمليات المستقلة على المبنى الواحد- أيا كانت- لا يجعلها خاضعة لحكم القانون الذى يؤتمها فيما تم منها قبل نفاذه.

ولما كان ذلك وكان المبنى محل الإنهاام قد تم بناؤه قبل نفاذ أمر نائب الحاكم العسكرى رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ وأن البياض والتشطيب الداخلى هما اللذان وقعا فى ظله، وقد ثبت ذلك مما جاء على لسان محرر المحضر، الذى شهد فى جلسة المحاكمة بأنه لا يعرف تاريخ إقامة المبنى، وقد ثبت ذلك أيضا من واقع الشهادة المقدمة من قسم الحصر فى المديرية، ومما جاء أيضا بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى.

فلما كان ذلك كله، يضحى طلب المتهم الحكم ببراءته قائما على سند صحيح من القانون

بناء عليه

ياتمس المتهم الحكم

أصليا: بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة

واحتماليا: براءة المتهم من التهمة المسندة إليه.

وكيل المتهم

السيد عفيفى

المحامى

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم

فى جريمة البناء بدون ترخيص

أولاً : جريمة البناء بدون ترخيص .

بناء جريمة إقامة بناء بدون ترخيص جريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر مرسوم بتقسيمها وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : لما كانت جريمة إقامة بناء بدون ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر مرسوم بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منها تقوم على عناصر موضوعية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو " إقامة البناء " سواء تم على أرض غير مقسمة أم أقيم عليها بدون ترخيص . وهو عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى للوقعة ولتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٣/٦ من ١٢ ص ٣١٥)

جريمة البناء بدون ترخيص . جريمة متتابعة الأفعال حكم بالجزاء أثره بالنسبة للأفعال المتتابعة .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : من المقرر قانوناً أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هى إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، إذ هى حينئذ تقوم على نشاط . وإن لفترت فى أزمنة متوالية إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى واحد والإعتماد فيه مملط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزممتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الإتصال الذى يجعل منها وحدة إجرامية فى نظر القانون بمعنى أنه إذا صدر للحكم فى أى منها يكون

جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم.

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣١ ق. جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٣ من ١٥٨)

حكم- تسبیب معیب- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى، قد اقتصر على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها- إقامة بناء مخالف للرسومات والمستندات التي منح على أساسها الترخيص وعدم مراعاته الاشتراطات القانونية- وخلص الى أنه ثمة مغايرة بين هذه الأفعال والانتهاك المسند للطاعن في الدعوى المطروحة دون أن يفصح عن أساس هذه المغايرة وكيف انتهى من واقع الأوراق إلى أن هذه الأفعال غير التي سبق محاكمته عنها، وخاصة أن من بين هذه الأعمال ما قد يندرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية مما يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٣٢ ق. جلسة ١٩٦٣/٤/١ من ١٤ من ٢٨٠)

المتهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده- بناء.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لا يصبح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده. ولما كانت العقوبة المقررة بها بالحكم الابتدائي لم تتضمن إلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالنسبة إلى جريمة إقامة البناء بدون ترخيص على الرغم من وجوب ذلك طبقاً لما تقضى به المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة

١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني ، فإنه وقد سككت النياية العامة عن استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة- ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية وقد انتهت الى ادانة المطعون ضده بتلك الجريمة أن تصحح هذا الخطأ.

(الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ ق. جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣ من ١٧ ص ١٢٥٣)

مثال لإخلال بدفاع جوهرى فى جريمة إقامة بناء ترخيص.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بانقطاع صلته بالمبنى كلية وقدم ما يشهد لذلك من مستندات، وطلب تحقيقه بضم «ملف البلدية» وندب خبير هندسى لاثبات وتحقيق ملكية هذا العقار واسم مالكه، إلا أن المحكمة سككت عن هذا الدفاع ايراداً له ورداً عليه، مع كونه دفاعاً جوهرياً لأن من شأنه إن صح أن يندفع به التهم المسندة إليه وأن يتغير وجه الرأى فى الدعوى. ومن ثم يكون حكمها قاصراً البيان واجب النقض.

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق. جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ من ٢٠ ص ٥١٧)

جريمة البناء بغير ترخيص- جريمة متتابعة الأفعال. وتشكل وحدة إجرامية فى نظر القانون- مناط ذلك. وعلته.
فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن جريمة البناء بغير ترخيص هى من الجرائم المتتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هى يحتل تقوم على نشاط- وإن اقتراف فى أزمنة متوالية- إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى واحد، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمتهات وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة

إجرامية فى نظر القانون، بمعنى أنه إذا صدر الحكم فى أى منها يكون جزء لكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم.

(الطعن رقم ٦٩٥٦ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

ثانية: جريمة البناء المخالف للقانون.

الحكم بإزالة البناء المخالف للقانون - عقوبة - اثر ذلك:

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قصدت إلى أنه كلما أريد تنفيذ الأحكام المالية الصادرة من المحاكم الجنائية على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية المقررة للحجز على المنقول أو نزع ملكية العقار وقام نزاع من غير المحكوم عليه بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها كأن ادعى ملكيتها فإن النزاع يكون من اختصاص المحاكم المدنية ويرفع إليها طبقاً لأحكام قانون المرافعات، والمقصود بالأحكام المالية الصادرة بالفرامة أو بما يجب رده أو التعويضات والمصاريف مما يراد تحصيله عن طريق التنفيذ على أموال المحكوم عليه، وهو التنفيذ الذى ينتهى الى بيع الأموال المنفذ عليها للحصول منها على قيمة الأحكام المالية المنفذ بها، أما الحكم بإزالة البناء القائم بالمخالفة لأحكام القانون فليس من الأحكام المالية المشار إليها بل هو عقوبة جنائية مقصود بها محو المظهر الذى أحدثته الجريمة وتنفيذ الحكم الصادر بها إنما يكون بإزالة الأثر الناشئ عن مخالفة القانون حتى يرفع ضرر الجريمة عن المجتمع وعلى ذلك فلا تختص المحكمة بنظر النزاع القائم بشأن تنفيذ هذا الحكم.

(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٢ ق. جلسة ١٩٥٧/٦/١٤)

مخالفة البناء للقانون- إقامة البناء بدون ترخيص- واقعة واحدة- اثر ذلك.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لما كان من المقرر أن واقعة مخالفة البناء لأحكام القانون لا تعتبر واقعة مستقلة عن إقامة البناء ذاته بدون ترخيص، وكان من واجب المحكمة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء عقوبة هدم الأعمال المخالفة- وهى العقوبة المقررة لجريمة إقامة البناء على خلاف القانون التى تضمنها وصف التهمة المطروحة عليها بمقولة أن المتهم (المطعون ضدها) لم تنشئ التقسيم الذى أقيم عليه البناء، يكون مخطئاً فى تطبيق القانون متعيناً نقضه. ولما كانت المحكمة لم تتعرض لما إذا كان البناء قد تم وفق الأوضاع المقررة فى القانون من عدمه فإنه يتعين مع نقض الحكم الإحالة.

(الطن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٣٢ق. جلسة ١٩٧٨/٢/١١ م ١٤)

ثالثاً: جريمة البناء على أرض غير مقسمة.

إقامة بناء بغير ترخيص-إقامته على أرض غير مقسمة- مخالفتان تجمعهما واقعة مادية واحدة- اثر ذلك.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

...من واجب محكمة الموضوع أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجرته بالجلسة وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، وكل ما تلتزم به فى هذا النطاق هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور. ولما كانت إقامة البناء بغير ترخيص وإقامته على أرض غير مقسمة طبقاً للقانون تجمعهما واقعة مادية واحدة هى فعل البناء، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تصدرى لجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها- التى

تتحملها الواقعة الجنائية المرفوعة عنها الدعوى كما وردت بأمر الإحالة، ولا يغير من ذلك أن يكون الوصف الذى أعطته النيابة العامة للأوراق لم يتضمن تهمة إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها.

(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٧ ق. جلسة ١٩٦٧/٤/١٠ ص ١٨ ص ٥١٢)

رابعة جريمة هدم بناء أو تعديله أو ترميمه بغير موافقة أو ترخيص.

هدم البناء بدون ترخيص - بيان العقوبة.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن - عن تهمة هدم البناء دون تصريح من اللجنة المختصة - عقوبة الغرامة التى تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم، دون أن يحدد قدر الغرامة المقضى بها أو يبين فى مدوناته قيمة هذا المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التى نص عليها القانون. فإن الحكم يكون قد شابه قصور فى بيان عقوبة الغرامة المقضى بها مما يبطله ويوجب نقضه - ولا يقدح فى ذلك أن تكون قيمة المبنى مقدرة فى محضر مهندس التنظيم، ذلك لأنه يشترط أن يكون الحكم منبأ بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك أى بيان آخر خارج عنه.

(الطن رقم ١٩٦٩ لسنة ٣٤ ق. جلسة ١٩٦٥/٣/٢٢ ص ١٦ ص ٢٦٤)

على الحكم الصادر بالادانة فى جريمة هدم بناء دون الحصول على تصريح بالهدم ان يبين قيمة البناء الذى ألزم المتهم بثلاثة أمثاله غرامة وإلا كان معيبا بما يوجب نقضه.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين قيمة المبانى التى ألزم الطاعن بثلاثة أمثالها غرامة، فإنه يكون قد جهل العقوبة التى أوقعها مما يقتضى نقضه.

(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ ق. جلسة ١٩٦٦/١/١٧ ص ١٧ ص ٦٤)

المراد بالمبنى والمقصود من الهدم فى خصوص تنظيم وهدم المباني.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

المراد بالمبنى فى خصوص تنظيم وهدم المباني كل عقار مبنى يكون محلاً للانتفاع والاستغلال أيا كان نوعه، والمقصود بالهدم ازالته كله أو بعضه على وجه يصير الجزء المهدم غير صالح للاستعمال فيما أعد له. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر بداءة ما إذا كان هناك مبنى بالمعنى الذى عناه القانون بالدور الثانى وما إذا كان الطاعن قد أزاله كله أو بعضه، وكان هدم السور وبعض الحوائط لا يمتحق به هذا المعنى، فإنه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى البيان مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فيه بما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن والمتهم الأول الذى لم يقرر بالظن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة.

(الطن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ من ٢١ ص ١٢٨)

جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون تصريح من السلطة القائمة على شئون التنظيم. قوام الفعل المادى المكون لهما واحد وإن تميزت كل منهما بعناصر مختلفة.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

جريمة هدم البناء بدون تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وجريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على شئون التنظيم - وإن كانت كل منهما تتميز بعناصر مختلفة إلا أن قوام الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو هدم البناء على وجه مخالف للقانون، وإذا كانت الواقعة المادية التى رفعت بها التهمة الأولى على المطعون ضدها قد ترتب عنها جريمتا هدم البناء بغير تصريح من لجنة تنظيم أعمال الهدم وهدم البناء بدون ترخيص من السلطة المختصة بشئون التنظيم وكان توافر أركان الجريمة الأولى ما يقتضى - طبقا للمادة الخامسة من

القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ - قيام الجريمة الثانية، فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تفصل في الدعوى على هذا الأساس وتنزل عليها حكم القانون، وليس في هذا إضافة لواقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ابتداء مادامت الواقعة المادية المتخذة أساساً لها بين الجريمتين هي - كما تقدم القول - بذاتها التي أقيمت بها الدعوى، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن جريمة هدم البناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه.

(طعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ ق. جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ص ٢٤ من ٢٩٣)

الأصل أن من يشترك في أعمال البناء والهدم لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي - مؤدي ذلك - أن صاحب البناء لا يسأل عن الأضرار الناتجة من تلك الأعمال إلا إذا كانت جارية تحت إشرافه الخاص - قيام مقال مختص بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته مؤداه أنه الذي يسأل عن نتائج خطئه فيه «مثال لتسبب غير معيب».

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن:

الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخص، فصاحب البناء لا يعتبر مسؤولاً جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص فإذا عهد به كله أو بعضه إلى مقال مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائفة التي أوردتها أن أعمال الترميمات في العقار محل الحادث كانت تحت إشراف وملاحظة المهندس المحكوم عليه وانتهى إلى مساءلته وحده دون باقى المطعون ضدهم (ملاك العقار) وقضى برفض الدعوى المدنية قبلهم تبعاً لعدم مسؤوليتهم فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق. جلسة ١٩٧٤/٢/٣ ص ٢٥ من ٨٠)

هدم بناء- دفاع جوهري- مثال.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

متى كان يبين من مراقبة الدفاع بالجلسة الأخيرة أمام المحكمة الاستئنافية أن دفاع الطاعن كان يقوم على أنه لم يهدم المنزل وأنه قام بترميمه فحسب، وطلب ندب خبير لمعاينته، وكان يبين مما أدلى به مهندس التنظيم أمام محكمة أول درجة أن لدى الطاعن ترخيصا بترميم المنزل- وكانت المحكمة على الرغم من ذلك قد اقتصرت فى حكمها على مجرد القول بثبوت التهمة (هدم منزل داخل المدينة وغير آيل للسقوط بدون تصريح) مما أثبتته مهندس التنظيم دون أن تعرض لهذا الدفاع سواء بتحقيقه أو ابداء الرأى فيه، وكان هذا الدفاع جوهريا ومن شأنه- لو صح- أن يؤثر فى مركز الطاعن من الإنهام، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى البيان.

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٥ فى جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ص ١٧٢)

* * *

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠٠/١/٤

" لم ينشر بعد "

الركن المادى فى جريمة البناء بغير ترخيص هو إنشاء
البناء أو إجراء العمل - خلو الحكم من بيان هذا الركن من
أركان الجريمة يصم الحكم بالقصور .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجنحة رقم ٨٥٣٧ لسنة ١٩٩٢ جنح
المنيا - بأنه فى يوم ٢٣ من يونيه سنة ١٩٩٢ بدائرة قسم المنيا محافظتها :
أقام بناء بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٠١ من القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ .
ومحكمة جنح المنيا قضت غيابياً فى ٦ من يناير سنة ١٩٩٣ عملاً بمادتى
الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنينها لوقف التنفيذ
والإزامه بقيمة الأعمال المخالفة والإزالة .
عارض وقضى فى معارضته فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ بقبولها شكلاً
وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المعارض فيه .
استأنف وقيد إستئنافه برقم ١١٧٦٨ لسنة ١٩٩٣ .

ومحكمة المنيا الابتدائية بهيئة إستئنافية قضت حضورياً في ١٨ من يناير سنة ١٩٩٤ بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإيقاف عقوبة الحبس فقط لمدة ثلاث سنوات .

قطعن الأستاذ / ----- المحامي عن الأستاذ / ----- المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٧ من فبراير سنة ١٩٩٤ وقدمت أسباب الطعن في التاريخ ذاته موقعاً عليها من المحامي الأخير .

وبجلستي ١٤ من يناير سنة ١٩٩٧ ، ١٠ من مارس سنة ١٩٩٨ نظرت المحكمة الطعن (منعقدة في هيئة غرفة المشورة) حيث قررت التأجيل لجلسة اليوم وفيها قررت إحالته لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة قلنونا .

وحيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة البناء بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه خلا من بيان واقعة الدعوى والأدلة على مقارفة الطاعن لها ، مما يعيبه بما يسوجب نقضه ومن حيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إقتصر في بيان واقعة الدعوى على قوله " وحيث إن الثابت من مطالعة الأوراق أن المتهم قد قارف للواقعة آتفة البيان وكان المتهم لم يدفع للدعوى بأى دفع أو دفاع مقبول الأمر الذى يصبح معه الإتهام ثابتاً قبل المتهم ثبوتاً كافياً تظمن إليه للمحكمة ومن ثم تقضى بعقابه وفقاً لمواد الإتهام وعملاً

بنص المادة ٢/٣٠٤ إ.ج . " لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى دين الطاعن بموجبه قد نص على أن الركن المادى فى جريمة البناء بغير ترخيص هو إنشاء البناء أو إجراء العمل وقد خلا الحكم المطعون فيه من بيان هذا الركن من أركان الجريمة بإسناده إلى مقارفه منلولاً عليه بما يثبت فى حقه وذلك بعد ما أغفل كلية بيان واقعة الدعوى وسلوك الطاعن طبقاً لما أوجبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى كل حكم بالإدانة من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة على وقوعها ممن نسبت إليه مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور الموجب لنقضه والإعادة دون حاجة للنظر فى سائر أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٦٩٠٢ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ١٩ / ٦ / ٢٠٠٢

" لم ينشر بعد "

عقوبة الإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو إستكمالها لا يجب الحكم بها إلا إذا كان البناء أقيم على خلاف أحكام القانون ، أما إذا كانت المخالفة تتعلق بمبان مقامة بدون ترخيص ولم يتقرر إزالتها تعين الحكم بغرامة إضافية تعادل قيمة الأعمال المخالفة تؤول إلى حساب تمويل مشروعات الإسكان الإقتصادي بالمحافظة

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر/ والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاها للطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دلالة بجريمة بناء بغير ترخيص من الجهة المختصة قد شابها الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بعقوبة الإزالة على الرغم من صدور قرار محافظ الجيزة رقم ١٣٥٨ لسنة ١٩٩٠ بالتجاوز عن إزالة المباني التى أقيمت بدون ترخيص ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتكليف على ثبوتها فى حق الطاعن على ما مفاده " أن محرر محضر الضبط أثبت بمحضره للمؤرخ ١٩٨٨/١١/٦ أن المتهم قام ببناء دورين بالأرضى هيكلا خرسانى دون تشطيب وسور على سطح مائتى متر بتكاليف فى حدود سنة

عشرة ألف جنية ٠٠٠ وإنتهى للخبير في تقريره إلى أن العين موضوع المخالفة عبارة عن مباني هيكل خرساني بارتراف دورين بالأرضى يحيط به سور بحديقة وأن المباني محل المخالفة أقيمت بدون ترخيص سنة ١٩٨٧ وتم الإنتهاء منها سنة ١٩٨٨ ٠٠٠ وبعد أن أطرأ الحكم للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لمابقة للفصل فيها عرض للتليل على ثبوت الإتهام قبل الطاعن فى قوله : وحيث أنه لما كان ما تقدم ويتطابق ماسلف على واقعات دعوانا الماثلة وفى أخذ الحكم بما جاء بمحضر الضبط وبقرار الخبر الذين نطمئن المحكمة إليهما كدليل ثبوت فى الدعوى فإن التهمة ثابتة قبل المتهم مما يتعين معه معاقبته بمواد الإتهام . وحيث إن حكم أول درجة قد قضى بعقوبة تدخل فى حدود تلك المقررة للجريمة المنسوبة إلى المتهم طبقاً لمواد الإتهام الأمر الذى يتعين معه على المحكمة تأييد الحكم المستأنف * . لما كان ذلك ، وكان المستأنف من نص المادة ٢٢ مكرراً من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء المضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أن عقوبة الإزالة أو تصحيح الأعمال المخالفة أو إستكمالها لا يجب الحكم بها إلا إذا كان البناء قد أقيم على خلاف أحكام القانون ، أما إذا كانت المخالفة تتعلق بمبانى مقامة بدون ترخيص ولم يتقرر إزالتها تعين الحكم بغرامة إضافية تعادل قيمة الأعمال المخالفة تؤول إلى حساب تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى بالمحافظة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالإزالة دون أن تفصح مدوناته عما إذا كانت أعمال البناء قد أقيمت بالمخالفة لأحكام القانون من عدمه ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها

بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كانت أعمال البناء التي أقيمت بغير ترخيص قد أقيمت على خلاف أحكام القانون فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون بشأن العقوبة التكميلية الواجب إنزالها على واقعة الدعوى مما يتسع له وجه الطعن ويوجب نقض الحكم المطعون فيه وإعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٣٩١٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٢/٦/١٩)

" لم ينشر بعد "



مذكرة
فى
جريمة القتل الخطأ

محكمة الجزئية

دائرة الجنح

مذكرة

بدفاع السيد / متهم

ضد

١- النيابة العامة سلطة إتهام

٢- السيد / مدعى بالحق المدني

في القضية رقم لسنة ١٩٩

المحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم أنه في يوم / / ١٩٩ بدائرة قسم

أولاً: تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعوثته وعدم إحترازه وعدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح، بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فصدم سيارة المجنى عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته. ثانياً: قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر، وطلبت محاكمته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ والمواد ١، ٣، ٤، ٧، ١/٦٣، ٦٧، ٦/٧٤، ٧٧، ٧٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ٢، ١١٦ من اللائحة.

السد فاع

اولاً: الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها بغير الطريق القانوني تطبيقاً لنص المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

١- تنص المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢- المشار إليه- فى فقرتها الثالثة على أنه «وفيما عدا الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة، رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها» .

ومفاد نص المادة سالفه الذكر، هو أن المشرع إزاء حرصه على حسن أداء الموظفين لأعمالهم الموكلين بها على الوجه الأكمل، قد أسبغ حماية خاصة لهم مراعاة لحسن سير العمل، وتمثل تلك الحماية فى قصر الحق فى تحريك الدعوى الجنائية قبلهم على كل من النائب العام أو رئيس النيابة العامة، وإذا أقيمت الدعوى على خلاف ما تقضى به المادة سالفه الذكر كان إتصال المحكمة بها معدوماً، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها، فإن هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر، ولذا يتعين عليها أن تقضى بعدم قبولها، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى، وبصحة إتصال المحكمة بها.

ولما كان المتهم موظفاً عاماً، وكان الفعل المنسوب ارتكابه إلى المتهم قد وقع أثناء ومناسبة تأدية عمله، لذلك يضحى الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون.

(إذا كان المتهم موظفاً عاماً يمكن التمسك بهذا الدفع ويراجع ما قلناه تفصيلاً بصدد هذا الدفع فى المذكرة الخاصة بجنة الضرب ص ١٠١، ١٠٢)

ثانياً وفي الموضوع:

عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية.

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم، ومن ثم فلا بد من توافر الخطأ فى جانب المتهم. كما أنه لا بد من توافر رابطة السببية بين ذلك الخطأ وبين النتيجة المعاقب عليها. ورابطة السببية فى جريمة القتل الخطأ تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل لإتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ.

وينتفى الخطأ بانتفاء أحد عناصره، فإذا ثبت أن المتهم لم يخل بواجبات الحيلة والحذر التى يفرضها القانون وأن الشخص المعتاد لو كان فى مثل ظروفه لتصرف على ذات النحو الذى تصرف به فلأوجه لنسبة الخطأ إليه. وثمة أسباب يؤثران بصفة خاصة على عناصر الخطأ، هما خطأ المجنى عليه والخطأ المشترك بين المتهم وغيره.

فالقاعدة أن خطأ المجنى عليه لا ينفى لذاته خطأ المتهم، ولكن إذا كان خطأ المجنى عليه فاحشاً إلى درجة يتلاشى معها خطأ الجانى ولا يكاد يذكر فإنه يجب خطأ الجانى بما يستوجب إنتفاء المسئوليتين الجنائية والمدنية معاً.

وحيث أنه إذا كان خطأ المجنى عليه من الغرابة والشذوذ والجسامة على نحو لا يستطيع معه المتهم توقعه، يترتب عليه بالضرورة انتفاء الخطأ فى جانب المتهم وحيث أنه لما كان ما تقدم وكان المجنى عليه يقود سيارته الأجرة بسرعة شديدة وانحرف بها فجأة إلى اليسار فإصطدم بالسيارة النقل قيادة المتهم، مما أدى إلى انقلاب السيارة الأولى فى التربة ووفاة المجنى عليه باسفكسيا الفرق، ولما كان من

المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا، وتقدير رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة، أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب، مادام تقديرها سائغا، مستقلا إلى أدلة مقبولة، ولها أصلها في الأوراق. ولما كان الثابت من أقوال شهود الحادث عدم ثبوت ركن الخطأ في حق المتهم، ولما كانت رابطة السببية لاملح لبحثها إلا عند القول أولا بتوافر الخطأ. ولما كان ذلك كله وكان خطأ المجنى عليه- من الغرابة والشذوذ والجناسمة على نحو لا يستطيع منعه المتهم توقعه، مما يضحى معه، طلب الحكم ببراءة المتهم، قائما على أساس سليم ويصادف صحيح القانون.

بناءً عليه

نلتمس الحكم أصليا : بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها بغير الطريق القانونى تطبيقا لنص المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

واحتماليا: براءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه ورفض الدعوى المدنية .

وتكيل المتهم

السيد عفيفي

المحامى

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم فى جنحة القتل الخطأ

أولاً : ركن الخطأ

إنهاء الحكم فى منطق سليم إلى أن المتهم فى جريمة القتل الخطأ لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده كفاية ذلك للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه :

مضى كان الحكم قد إنتهى فى منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده ، فإن ذلك يكفى بذاته للقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك لأن مناط المسؤولية المدنية قبل الأخير كما أتى نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى هو الأ يكون للضرر راجعاً لسبب أجنبى لايد للحارس فيه .

(طعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٧ق. جلسة ١٠/٣/١٩٥٨ س ٨ ص ٢٦٧)

الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم للحكم بالإدانة.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن : الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ،ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة التى إعتد عليها فى ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

٢ طعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣، . جلسة ٢٧/١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٩٢)

أركان جريمة القتل الخطأ طبقاً للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

تقتضى جريمة القتل الخطأ حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لادانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذى قارفه ورابطة السببية بين الخطأ وبين القتل، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ. ولما كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التى نسبت إلى الطاعنين بما ينحسم به أمرها، ولم يحققها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها، كما لم يبين علاقة السببية أيضاً بالاستناد إلى الدليل الفنى المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحتة، فإنه يكون واجب النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث، وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثانى ولو أنه لم يقرر بالطعن وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة.

(طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ق. جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ من ٢٠ ص ٣٩٣)

ثانية: علاقة السببية:

رابطة السببية كركن فى جريمة القتل الخطأ - اثبات قيامها:

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن رابطة السببية كركن فى جريمة القتل الخطأ تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل لإتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ومن المتعين على الحكم اثبات قيامها استناداً إلى دليل فنى لكونها من الأمور الفنية البحتة، وعليه أن يستظهر فى مدوناته ماهية الاصابات وعلاقتها بالوفاة لأنه من البيانات الجوهرية وإلا كان معيباً بالقصور، ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان اصابات المجنى عليه التى

نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت إلى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير الطبي فإنه يكون معيياً بقصور يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٨١/٥/١٧ الطعن رقم ٣٦١١ لسنة ٥٠ ق.ج.)

رابطة السببية- ماهيتها.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة القتل أو الاصابة الخطأ أن يبين - فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة- عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردود إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق، كما أن رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب اسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير المعادى للأمر، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين عنصر الخطأ الذي وقع من الطاعن، ذلك أن مجرد الانحراف بالسيارة من جانب إلى جانب آخر من الطريق لا يعد خطأ مالم يكن الانحراف قد حصل بغير مبرر وهو مالم يوضحه الحكم، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن أثار في دفاعه أن انحرافه بالسيارة كان لتفادى دابة ظهرت أمامه فجأة وهو دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن عن الحادث، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع رغم ما أورده في مدوناته من أن المعاينة أثبتت وجود دابة نافقة في مكان الحادث وأن أحد الشهود قد أيد الطاعن فيما ذكره من أن هذه الدابة قد ظهرت أمامه فجأة وأن شاهد آخر قال باحتمال اعتراض هذه الدابة لطريقه فإن الحكم يكون معيياً بالقصور مما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٢/٣/٩- الطعن رقم ٥٧٥٥ لسنة ٥١ ق.ج.)

ماهية رابطة السببية في جريمة الاصابة والقتل الخطأ- وجوب اثباتها
بدليل فني:

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني لكونه من الأمور الفنية البحتة. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه ويوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٣/١٠/١١- الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ق.)

ثالثاً العقوبة:

قتل خطأ- النزول بالعقوبة عن الحد الأدنى لها- خطأ في تطبيق
القانون من حق محكمة النقض تصحيح الحكم لمصلحة القانون.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات قد جعلت الحد الأدنى لمعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة أشهر، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع المعقوبة بل قضى بأقل منه، فإنه يكون قد خالف القانون، لما كان ذلك، وكان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم، فإنه يتعين وفقاً للقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح هذه المحكمة

الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بجعل عقوبة الحبس المقتضى بها ستة شهور مع الشغل.

(نقض ١٩٨٤/١٠/١٧ - الطعن ٢٥٢٤ لسنة ٢٠٥٤).

رابعة: تسبب الاحكام:

مثال لتسبب معيب للإخلال بحق الدفاع.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن تشغيل مفتاح إدارة السيارة والطاعن خارجها هو الذى أدى إلى تحركها واصطدامها بالجنى عليه وهى مسألة فنية قد يختلف الرأى فيها، وإذا كانت المحكمة قد أرجعت خطأ الطاعن إلى هذه المسألة الفنية التى تصدت لها دون تحقيق مادفع به الطاعن من استحالة تحرك السيارة بمجرد تشغيل مفتاح الإدارة أو الرد على هذا الدفاع من واقع دليل فنى لأنه- فى خصوص الدعوى المطروحة- دفاع جوهرى من شأنه- لو صح- أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

(نقض ١٩٨٣/٣/١٠ - الطعن ٤٤٧٣ لسنة ٢٠٥٢).

جريمة الاصابة والقتل الخطأ- مثال لتسبب معيب فى تحصيل رابطة السببية بين الخطأ والضرر.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: من المقرر أن رابطة السببية ركن فى جريمة الاصابة والقتل الخطأ وهى تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً

بالحرج أو القتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل
بغير قيام هذا الخطأ مما يضمن إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فنى لكونه من الأمور
الفنية البحتة - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان فى استظهار رابطة
السببية بين الخطأ والضرر - مما يعيبه ويوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٣/٦/١٤ - الطعن ١١٠٤ لسنة ٥٣ ق.)

**عدم بيان الحكم للاصابات التى أحدثها المتهم بالمجنى عليهما وكيف
أدت إلى وفاة أحدهما - قصور فى التسبيب.**

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان يبين من الحكم
المطعون فيه أنه وإن كان قد دلت على أن السيارة قيادة الطاعن اصطدمت من
الخلف بالموتوسيكل الذى كان المجنى عليه الأول يستقله خلف قائدة حين
حاول الطاعن أن يتخطاه دون أن ينبه قائد الموتوسيكل إلى ذلك مما ترتب عليه
إصابة هذا الأخير ووفاته المجنى عليه الآخر، إلا أنه فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن
لم يذكر شيئاً عن بيان الاصابات التى أحدثها بالمجنى عليهما وكيفية وقوعها
وكيف أدت إلى وفاة أولهما وذلك من واقع الدليل الفنى « وهو التقرير الطبى »
مما يعيب الحكم بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ويتمين لذلك نقض الحكم
المطعون فيه.

(نقض ١٩٨٤/٧/٢٨ - الطعن رقم ٦٧٢٥ لسنة ٥٣ ق.)

**يتعين على المحكمة التى أصدرت حكم الإدانة فى جريمة القتل الخطأ
إظهار رابطة السببية بين الإصابة وحدوث القتل.**

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان يبين من الحكم
المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد عرض لسبب وفاة المجنى

عليه فأورد أنه توفي نتيجة الاصابات المبينة بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق دون أى بيان لماهية هذه الاصابات، لما كان ذلك وكان من المقرر أن رابطة السببية كركن فى جريمة القتل الخطأ تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ، ومن المتعين على الحكم اثبات قيامها استناداً إلى دليل فنى لكونها من الأمور الفنية البحتة وعليه أن يستظهر فى مدوناته ماهية الاصابات وعلاقتها بالوفاة لأنه من البيانات الجوهرية، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان اصابات المجنى عليه نقلاً عن التقرير الطبي وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير فإنه يكون قاصر البيان فى استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه ويوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٩ - الطعن رقم ٦٢٠١ لسنة ٥٣ ق.)

جريمة القتل الخطأ - خلو حكم الإدانة من بيان دليل الثبوت اكتفاء بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة - قصور.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

وحيث أن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد شابه قصور فى التسبب، ذلك بأنه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مضمون الأدلة التى استخلص منها الإدانة مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله «وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً بما جاء بمحضر الضبط وعدم دفع المتهم الاتهام المسند إليه بتهمة دفع أو دفاع مقبول ومن ثم يتعين معاقبته طبقاً لمواد الاتهام» ولما كان ذلك، وكانت

المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيانه الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم، ومن ثم فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة.

(نقض ١٩٨٤/١٠/٢٣ - الطعن رقم ٦٥١٦ لسنة ٥٣ ق.)

يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الاصابة الخطأ ان يبين عنصر الخطأ المرتكب وان يورد الدليل عليه - مثال لحكم قاصر البيان.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه:

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله «وحيث أن الواقعة تخلص فيما جاء بمحضر الشرطة من أن المتهم صدم المجنى عليه بالسيارة قيادته والتي أسفرت عن إصابته بالإصابات المبينة بالتقرير الطبي المرفق ومن إتهام النيابة العامة» ثم خلص إلى إدانة الطاعن في قوله «وحيث أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة في حقه ثبوتاً كافياً أخذاً مما جاء بمحضر الشرطة ومن عدم دفاع المتهم بأي دفاع، الأمر الذي يتعين القضاء بمؤاخذته بموجب مواد الاتهام وعملاً بنص المادة ٣٠٤ ج. لما كان ذلك، وكان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة

التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق. ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته لايين منه عنصر الخطأ الذي وقع من الطاعن، ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ، فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادته السيارة ولم يبين موقف المجنى عليه ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي اصابة المجنى عليه. وألغى ذلك كله على قيام رابطة السببية أو إنتفائها. هذا وقد أغفل الحكم كلية الإشارة إلى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه وبهذا خلا أيضاً من أى بيان عن الإصابات التي شوهدت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قاصر البيان واجبا نقضه والإحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن.

(نقض ١٩٨٤/١١/٦ - الطعن ٢٠٠٧ لسنة ٥٤ق)

* * *

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ١٤ / ١ / ٢٠٠٢

" لم ينشر بعد "

ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب
إسلامة القضاء بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين الحكم كنه
الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل
بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة للطاعن في قضية الجثة رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٩١ مركز
إمبابية بأنه في يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٠ بدائرة مركز إمبابية محافظة
الجزيرة تسبب بخطئه في موت ---- وكان ذلك ناشئاً عن إهماله
ورعونه وعدم احترازه بأن أطلق عياراً نارياً دون تبصر ودون إتخاذ
الحيلة فأصاب المجنى عليه سالف الذكر وأحدث به الإصابات الموصوفة
بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون
العقوبات .

ومحكمة جرح مركز إمبابية قضت غيابياً في ٦ من مارس سنة ١٩٩١ عملاً
بمادة الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاف
التفويض .

عارض وقضى في معارضته في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٩١ بقولها شكلاً
وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم للمعارض فيه .
إستأنف وقيد إستئنافه برقم ١٠٦٥٩ لسنة ١٩٩١ .

ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة إستئنافية قضت حضورياً فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٩٢ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / محمد شقوير المحامى نيابة عن للمحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٢ وقدمت أسباب الطعن بذات التاريخ موقعاً عليها من الأستاذ / عادل غياشى المحامى .

وبجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٩٥ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن (منعقدة فى هيئة غرفة المشورة) وقررت تأجيله لجلسة اليوم وفيها أحالته لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر قانوناً .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد شابه القصور والتناقض فى التسبب ذلك أنه حصر على نموذج مطبوع وتناقضت أدلة الدعوى مع وقائعها . كما خلا من بيان الإصابات التى حدثت، بالمجنى عليه وأدت إلى وفاته مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يقتصر فى بيان واقعة الدعوى والتكليل على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله " وحيث إن وقائع الدعوى فيما أبلغ به وإعتراف المتهم من أن المجنى عليه كان متواجداً برفقة المتهم بمسكنه أثناء مولاته وذلك أثناء عبث المتهم بسلحة النارية

وأحضره معه لغرض الحراسة فانطلق منه عياراً نارياً أصاب المجنى عليه
والتي أودت بحياته طبقاً لما جاء بالتقرير الطبى المرفق بالأوراق .

وحيث إن الأوراق طويت على تقرير طبى صادر من مستشفى ٠٠٠٠
ومؤرخ بتاريخ الواقعة متضمناً أنه بتوقيع الكشف الطبى على المجنى عليه
تبين ٠٠٠٠ " ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن فى قوله " لما كان ذلك وكان
المتهم قد إنحرف بمسلوكه عن مسلك الشخص المعتاد بأن خرج بفعله عن
نطاق التبصر والحيطة ٠٠ فى سلوكه واتخذ ذلك صورة الخطأ غير العمدى
فى مخالفته واجبات الحيطة والحذر ومخالفة القوانين وللوائح المتعلقة بقانون
المرور مما نتج عنه إصابة المجنى عليه بالإصابات الموصوفة بالتقرير
الطبى المرفق بالأوراق وقد إرتبطت هذه الإصابة بمسلك للمتهم إرتباط
السبب بالمسبب مما تظمن معه المحكمة من ملازمات الدعوى لإدانة المتهم
وتقاضى بمعاقبته عملاً بمواد الإتهام والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات
الجنائية " لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف
التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من
المتهم ومودى تلك الأدلة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة مأخذها
تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة للتطبيق القانونى على الواقعة كما
صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً . وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو
العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة
فى جريمة القتل الخطأ حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون
العقوبات أن يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين
الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . وكانت رابطة
السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى

ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والمسير العادى للأمر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إتخذ من مجرد ما قال به من إنحراف الطاعن بسلوكه عن مسلك الشخص المعتاد ومخالفته واجبات الحيطة والحذر والقوانين واللوائح ، ما يوفر الخطأ فى جانبه دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وموقف المجنى عليه لثناء وقوعه ودون إيضاح لمسلك الشخص المعتاد فى مثل هذه الظروف وكيف أنه كان من شأن إنحراف الطاعن بسلوكه عن هذا المسلك قد تسبب فى الحادث وأوجه الحيطة والحذر التى قعد الطاعن فى إتخاذها للقوانين واللوائح التى خالفها ووجه مخالفتها ويورد الدليل على كلى ذلك مردوداً إلى أصل ثابت فى الأوراق . فضلاً عن أنه خلا من الإشارة إلى بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنه أدت إلى وفاته وأن يورد مسؤدى التقرير الطبى الموقع عليه فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً يمكن محكمة للنقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٧٢٤٣ لسنة ٦٢ فى جلسة ١٤/١/٢٠٠٢)

" لم ينشر بعد "



مذكرة

فى

جريمة تقاضى مبالغ

خارج نطاق عقد

الإيجار

محكمة الجزئية

مذكرة

بدفاع السيد / متهم

ضد

النيابة العامة سلطة اتهام

في القضية رقم لسنة ١٩٩٠

المحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩٠

الوقائع

طالبت النيابة بعقاب المتهم بمقتضى مواد القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بوصف أنه فى يوم / ١٩٩٧ بدائرة قسم وهو مؤجر للعقار تقاضى المبالغ المبينة بالأوراق خارج نطاق عقد الإيجار على النحر المبين بالأوراق.

الدفاع

الدفع بتطبيق القانون الاتصلح للمتهم اعمالا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات.

رجعية القوانين الموضوعية الأصلح للمتهم تناولتها المادة الخامسة من قانون العقوبات حيث تنص المادة المار ذكرها على أنه «يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها، ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره. وإذا صدر قانون

بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه
يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية.

والمستفاد من نص المادة سالفه الذكر أن المشرع وإن كان لا يطبق مبدأ عدم
الرجعية بصفة مطلقة، إلا أن القانون الجنائى الموضوعى يطبق بأثر رجعى متى
كان أصلح للمتهم ويقصد بالقانون الأصلح فى حكم هذه الفقرة القانون الذى
ينشئ للمتهم مركزاً ووضعاً أصلح له من القانون القديم (نقض ٩ أكتوبر سنة
١٩٥٣ طسن رقم ٨٥٩ سنة ٢٣ ق).

فإذا صدر قانون جديد يلغى تجريماً سابقاً ويجعل الفعل مباحاً، فإن اعتبارات
العدالة تأبى أن يخضع المتهم لتنفيذ عقوبة عن فعل لم يعد يكون جريمة، لهذا
فقد أضافت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة عقوبات حكماً ينظم حالة ما إذا
صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير
معاقب عليه، فيحذف يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية.

وحسبنا فى ذلك كله ما قضت به محكمتنا العليا فى الحكم الصادر بجلسة
١٩٣٨/٣/١٤ مجموعة القواعد القانونية جـ ٤ ق. ١٧٩ ص ١٦٦) والذى
جاء به «أن العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت
ارتكابها إلا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائى فى الدعوى قانون أصلح
للمتهم فإنه هو الذى يتبع دون غيره».

وقد زادت محكمتنا العليا هذا المبدأ إفصاحاً حينما قضت بأنه من المقرر أنه
متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم
فإنه يكون هو الواجب التطبيق. (١٩٧٦/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق
١٧٧ ص ٧٨٠)

وقد أيدت المحكمة الدستورية العليا هذا المبدأ بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ فى الطعن رقم ١٢ لسنة ١٣ ق. دستورية والذي يقرر أنه ولئن كان الدستور لا يتضمن بين أحكام مبدأ رجعية القوانين الأصلح للمتهم، إلا أن القاعدة التى يركز عليها هذا المبدأ تفرضها المادة ٤١ منه، والتى تقرر أن الحرية الشخصية حق طبيعى وأنها مصونة لا تمس، ذلك أن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وما اتصل به من عدم جواز تقرير رجعية النصوص العقابية، غاية حماية الحرية الفردية وصونها من العدوان عليها فى إطار الموازنة بين موجباتها من ناحية، وما يعتبر لازماً لحماية مصلحة الجماعة والتحوط لنظامها العام من ناحية أخرى. وفى إطار هذه الموازنة وعلى ضوءها، تكون رجعية القوانين الأصلح للمتهم ضرورة حتمية تقتضيها صون الحرية الفردية بما يرد عنها كل قيد غدا تقريره مفتقراً إلى أية مصلحة اجتماعية ويتحقق ذلك بوجه خاص حين ينتقل القانون الجديد بالفعل كلية من منطقة التجريم إلى دائرة الإباحة - وهى الأصل - مقرر أن ما كان مؤثماً لم يعد كذلك، وأن الفلسفة التى كان القانون القديم ينطلق منها معاقباً على كل فعل يناقضها، قد أسقطتها فلسفة جديدة اعتنقتها الجماعة فى واحد من أطوار تقدمها، بما مؤدها إنتفاء الضرورة الاجتماعية الكامنة وراء إنفاذ أحكامه، ويتعين بالتالى - وكلما صدر قانون جديد يعيد الأوضاع إلى حالها قبل التجريم - أن ترد إلى أصحابها الحرية التى كان القانون القديم ينال منها، وأن يرتد هذا القانون بالتالى على عقبيه اعلاء لقيم القانون الجديد.

كما أيدت المحكمة الدستورية هذا المبدأ أيضاً فى واحد من أحدث أحكامها الذى صدر بجلسته ١٩٩٧/٣/٢٧ فى الدعوى رقم ٨٤ لسنة ١٧ قضائية دستورية، والذي قرر أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ أعاد من جديد تنظيم جريمة

خلو الرجل فى شأن الأماكن التى حددتها مادته الأولى، مقررأ سريان قواعد القانون المدنى- دون غيرها- عند تأجيرها واستغلالها، وملغيا كل قاعدة على خلافها، مؤكداً بذلك استئثار أصحابها بها، لتخرج هذه الأماكن بذلك من نطاق التدابير الاستثنائية التى درج المشرع على فرضها فى مجال العلائق الإيجارية، فلا يكون تأجيرها إلا وفق الشروط التى تنطبق بشأنها إرادة مؤجرها مع من يتقدمون لطلبها، ولو كان من بينها تقاضى المؤجر لمبالغ خارج نطاق عقد الإيجار، أيا كان وصفها أو مقدارها أو سببها. وهو ما يعنى أن الضرورة الاجتماعية التى انطلق منها الجزء المقرر بالقوانين السابقة فى شأن هذه الجريمة قد اسقطتها فلسفة جديدة تبتتها الجماعة فى واحد من أطوار تقدمها، قوامها حرية التعاقد، فلا يكون الجزء الجنائى- وقد لابس القيود التى فرضتها هذه القوانين على تلك الحرية- إلا منهجاً بعد العمل بالقانون الجديد..... وحيث أن قضاء هذه المحكمة باعتبار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ أصح للمتهم، وقد انبنى على التطبيق المباشر للقواعد الدستورية التى تناولتها على النحو المتقدم، فإن حكمها باعتبار هذا القانون كذلك، يكون متمتماً بالحجية المطلقة التى أسبغها المشرع على أحكامها الصادرة فى المسائل الدستورية، وملزماً بالتالى للناس كافة وكل سلطة فى الدولة، بما فى ذلك جهات القضاء على اختلافها.

وقد زادت محكمة النقض هذا المبدأ إفصاحاً- حينما قضت بأنه: لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة التهم من تلقاء نفسها، إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والصادر فى ٢٧ من يولية سنة

١٩٨١ بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه من أنه «ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من يادر إلى رد ما تقاضاه بالخالفه لأحكام القانون إلى صاحب الشأن وأداء مثليه إلى صندوق تمويل الإسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائياً فى الدعوى» بعد قانوناً أصلى للمحكوم عليها إذ أنشأ لها مركزاً قانونياً أصلى بما اشتملت عليه أحكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة إليها إذا ما توافرت موجباته فيكون هو القانون الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات، لما كان ذلك، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة حتى تتاح للمتهمة فرصة محاكمتها من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر.

(نقض ١٩٨٣/٦/١٤ - الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٥٣ ق.)

لما كان ذلك، وكان الفعل المنسوب اقترافه إلى المتهم يعاقب عليه بمقتضى المواد ١/٢٦، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادتين ١/٦، ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - الذى حدثت الواقعة فى ظله - وكان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ فى شأن تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين الصادر بتاريخ ١٩٩٦/١/٣٠ قد نص فى مادته الأولى على عدم سريان أحكام القانونين ٤٩ لسنة ١٩٧٧، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليهما فى شأن الأماكن التى لم يسبق تأجيرها ولا الأماكن التى انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون أو انتهت بعده دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها قانوناً، وكان هذا القانون قد ألغى كذلك بمادته الثانية كل النصوص القانونية المعمول بها قبل نفاذه، بقدر تعارضها مع أحكامه فإنه بذلك يكون ناسخاً لجريمة خلو الرجل التى قررتها القوانين السابقة عليه مما يتحقق به معنى القانون الأصلى للمتهم فى حكم الفقرة الثانية من المادة

الخامسة من قانون العقوبات، إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصحح بما اشتملت عليه أحكامه من إلغاء العقوبات المقررة للجريمة المسندة إليه، ويتعين إعماله باعتباره القانون الأصلح له.

وحيث أنه متى كان ما تقدم، وكانت الواقعة محل الإنهاك الجنائي لم تعد معاقبا عليها فقد تعين الحكم ببراءة المتهم.

الذات

نلتمس الحكم ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه.

وكيل المتهم

السيد عفيفي

المحامي

أحكام محكمة النقض الخاصة بتقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار

قعود الطاعن عن إخطار المجلس المحلى بتأجير العين مفروشة لايفيد بطريق اللزوم أنها مؤجرة غير مفروشة . إدانة المؤجر بتقاضى مبالغ محظورة من المستأجر دون الرد على دفاعه القائم على أن العين المؤجرة مؤجرة مفروشة والمستند المقدم منه تلييداً لذلك إستناداً إلى مجرد عدم إخطاره المجلس المحلى بالتأجير إخلال بحق الدفاع .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن : قعود المؤجر عن إخطار المجلس المحلى بأن العين مؤجرة مفروشة لايفيد بطريق اللزوم أن العين ليست مؤجرة ، لما كان ذلك ، وكان من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أمام محكمة ثانى درجة وأيده بما قدمه لها من مستندات أن العين مؤجرة مفروشة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع فإنه يكون معيباً .

(طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٥٠ ق. جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٤ س ٣١ ص ٩١١)
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سريانه اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ -
إستحداثه عقوبتى الغرامة التى تعادل مئلى المبلغ المقبوض والرد قضاء
الحكم المطعون فيه بهما دون تحديد تاريخ الواقعة-قصور .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : لما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لم يبدأ سريانه إلا اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ وإستحدث عقوبتى الغرامة التى تعادل مئلى المبلغ المقبوض والرد التى قضى بهما الحكم المطعون فيه- ولم ينص عليهما القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، مما يجعل تاريخ الواقعة بهذه المثابة يتصل بحكم القانون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحديد تاريخ وقوعها يكون متسماً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة

تطبيق القانون، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

(طعن رقم ٩٩٣ لسنة ٥٠ق. جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ س ٣١ - ص ١٠٠٩)

القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قانون أصلح للمتهم.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ أنف الذكور - بما نص عليه في المادة ٢٤ ف ٢ منه - يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم في حكم المادة الخامسة فقرة ٢ من قانون العقوبات إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلح بما اشتملت عليه أحكامه من إعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة إليه إذا ما تحققت موجباته فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة حتى تتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ٣١ سنة ١٩٨١ سالفه البيان.

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٨ - الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ق.)

تقاضى مبالغ مقابل التنازل عن حكم الطرد.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: تقاضى المؤجر مبلغاً من المستأجر مقابل التنازل عن حكم الطرد الصادر ضد الأخير... القضاء بالإدانة دون استظهار توافر مناهات التأثيم وفقاً لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ خطأ.

(نقض ١٩٨٢/٣/٧ - الطعن ٥٣٦٦ لسنة ٥٢ق.)

لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى بحكم بات قانون أصلح للمتهم - مثال في جريمة خلو الرجل.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: حيث أنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة حصوله على مقابل للتأجير (خلو

رجل) واقتضائه مقدم أجرة يجاوز الحد المقرر قانونا، وقضى بمعاقبته وفقا لأحكام نائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ باعتباره القانون الذى يحكم واقعة الدعوى لحدوثها فى ظل سريانه- بالحبس لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ وتفرجه خمسمائة جنيه والرد والتعويض المؤقت. لما كان ذلك، وكان الأمر العسكري سالف الذكر المعمول به من تاريخ نشره فى ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٣ قد نص فى مادته الأولى على أنه «لا يجوز للمالك أن يقبض أية مبالغ كمقدم أجرة أو تأمين أو بأى صفة أخرى غير ذلك بما يجاوز أجرة شهرين ويعاقب المؤجر أو المالك على مخالفة ذلك بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه ولا تقل عن قيمة المبالغ المدفوعة زيادة عن الحد المذكور مع إلزامه برد المبالغ التى تحصل عليها ويعاقب بنفس العقوبة كل من حصل من المستأجر على مقابل للتأجير (خلو رجل) بأى صورة وتحت أى ستار مع إلزامه برد المبالغ التى تحصل عليها» وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يولية سنة ١٩٨١، وعمل به فى اليوم التالى لتاريخ نشره، ونص فى المادة ٢٤ منه على أنه «فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلغى جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون إخلال بأحكام المادة السابقة ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من بادر إلى رد ما نقاضاه بالتخالف لأحكام القانون إلى صاحب الشأن، وأداء مثليه إلى صندوق تمويل الإسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى» ولما كان الأصل المقرر فى القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها، إلا أن عجز تلك الفقرة نص على أنه «ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح

للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره». وإذ كانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة - محكمة النقض - أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات قانون أصلى للمتهم، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أنف الذكر - بما نص عليه فى المادة ٢٤ منه - يتحقق به معنى القانون الأصلى للمتهم - الطاعن - فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلى بما اشتملت عليه أحكامه من الغاء للعقوبات المقيدة للحرية بالنسبة لجريمة تقاضى مقدم أجرة يجاوز الحد المقرر قانوناً واعفاء من العقاب بالنسبة لجريمة خلو الرجل إذا ما تحققت موجبات ذلك، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه. لما كان ما تقدم، وكان البحث فى توافر شروط الإعفاء من العقاب تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الإشارة يحتاج إلى تحقيق موضوعى تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض، فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإحالة.

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٠ الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ ق.)

جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار - ق ٤٧ لسنة ١٩٧٧ -
إغفال بيان طبيعة العين المؤجرة وما إذا كان تحرير عقد الإيجار كان بسبب تقاضى تلك المبالغ - قصور - مثال.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، ومؤدى تلك الأدلة، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ، وإلا كان قاصراً، وإذ كانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الواردة فى الفصل الأول من الباب الأول تنص على أنه

«فيما عدا الأراضي الفضاء، تسرى أحكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة، مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون نظام الحكم المحلي والقوانين المعدلة له....» كما تقضى المادة ٢٦ الواردة في الفصل الثالث من الباب ذاته، بأن «لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالواسطة إقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد» وتقضى المادة ٧٧ من القانون ذاته بأن «يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لأحكام هذه المادة ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط إذا أبلغ أو بادر بالاعتراف بالجريمة....» وكان مفاد ما تقدم من نصوص فى صريح عباراتها وواضح دلالتها، أن مناط العقاب فى جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار المنصوص عليها فى المادتين ٢٦، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان، اللتين دين الطاعن بمقتضى حكمهما، أن تكون العين المؤجرة من الأماكن التى حددتها المادة الأولى من القانون ذاك وأن تتوافر السببية بين اقتضاء المبالغ تلك وتحرير عقد الإيجار، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة والتدليل عليها، بقالة أن المتهم (الطاعن) قد تحصل من المجنى عليه على مبلغ ألف وخمسمائة جنيه فى الأول من أبريل سنة ١٩٧٩ وحرر له عقد الإيجار، دون أن يبين طبيعة العين المؤجرة وما إذا كانت من الأماكن التى يسرى عليها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بادى الذكر أم لا، وما إذا كان تحرير عقد الإيجار كان بسبب تقاضى المبالغ المذكورة آنفاً من عدمه، فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٤/٦/١٣ - الطعن رقم ٤٠٣٤ لسنة ٤٥٤ ق.)

تقاضى المستأجر من مالك العين المؤجرة مبلغاً من النقود نظير تركها له عملاً غير مؤثم - اعتباره تعويضاً - تأسيل ذلك:

الحكم بعدم تأثيم ذلك يستتبع الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - أساس ذلك.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان البين من استقرار التشريعات التي تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ومن الأعمال التشريعية التي اقترنت باصدار بعضها، أن تقاضى المستأجر بالذات أو بالوساطة أية مبالغ مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر هو فعل مباح يخرج عن دائرة التأثيم سواء طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أو الأمر العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ أو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي حصلت الواقعة موضوع الدعوى الراهنة في ظله، وإنما الائم على اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار أو أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد في حدود ما نص عليه القانون سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يروم تأجيده إلى غيره فيقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر وسببية تحرير عقد الإيجار، وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة العرف المستأجر الملحة إلى شغل المكان المؤجر نتيجة لزيادة أزمة الإسكان المترتبة على زيادة عدد السكان زيادة كبيرة وعدم مواكبة حركة البناء لتلك الزيادة، مما حمل الشارع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مؤجري العقارات ومستأجرها، بقصد حماية جمهور المستأجرين من استغلال بعض المؤجرين، وبما يزيد الأمر وضوحاً في تحديد نطاق التأثيم كما عناه الشارع أنه مقصور على المؤجر، أنه عند صياغة حكم الحظر في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أى تغيير في مضمون القاعدة - أفصح الشارع بجلاء لا لبس فيه عن هذا المعنى

بالنص في تلك المادة على أن «لا يجوز للمؤجر مالكا أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة إقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد، كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار». بل أنه مما يؤكد قصد الشارع في عدم تأثيم ما يتقاضاه المستأجر من مبالغ تعويضا عن ترك العين المؤجرة ما نص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون سالف الذكر من أن يدفع المالك للمستأجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الإخلاء المترتبة على ما استحدثته من أحكام في شأن هدم المباني لاعادة بنائها بشكل أوسع. لما كان ذلك. وكان من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠، ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم، واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها- استثناء من القاعدة- مبنى على الارتباط بين الدعويتين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منها ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية، بحيث لا يصبح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً- كما هو الحال في الدعوى الراهنة- ويتمين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية، لما كان ما تقدم، فإن الطعن يزمته يكون على غير أساس متيناً عدم قبوله.

(نقض ١٩٨٥/٢/٦- الطعن رقم ٧٨٦٧ لسنة ٥٤ق.)

جريفتى خلو الرجل والتراخي عمداً في تسليم وحدة سكنية مؤجرة في الميعاد المتفق عليه- حكم الإدانة فيهما- خلوه من أدلة الثبوت بالنسبة للجريمة الثانية- اثر ذلك- نقض الحكم فيما قضى به في الجريمتين.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن فرغ من الحديث عن تهمة خلو الرجل والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن وشاهد الأثبات، عرض للتهمة الثانية المسندة إليه- تراخيه عمداً عن تسليم الوحدة السكنية المؤجرة عن الميعاد المتفق عليه- في قوله: «وحيث أن المجنى عليه أبلغ بتاريخ ١٩٨١/٦/٧ أن المالك (الطاعن) عرض عليه شقة ثلاث غرف على الداخل، قبلها لحاجته إلى السكن ورفض تسليمه الشقة الابعد التوقيع على محضر صلح وقع عليه مضطراً لاستلام العين المعروضة بدلاً من العين المتعاقد عليها، وقد استلمها بدون تشطيبات... وحيث أنه يبين مما تقدم أن التهمتين ثابتتين قبل المتهم ثبوتاً كافياً أخذاً بما قرره المجنى عليه والشاهد.... ومن عدم قبول المتهم ودفعه الدعوى بثمة دفاع مقبول، الأمر الذي يتعين معه معاقبته طبقاً لمواد الاتهام....» لما كان ذلك، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية توجب أن يشتمل كل حكم على الأسباب التي بنى عليها، وأن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم والإكاذب الحكم قاصراً، وإذ كان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه في خصوص تهمة التراخي عمداً عن تسليم الوحدة السكنية المؤجرة عن الموعد المتفق عليه- على ما سلف بيانه- لا يتصل البتة بهذه الجريمة ويكون الحكم قد خلا في حقيقة الأمر من الأسباب، الأمر الذي يبطله في خصوص ما قضى به في التهمة الثانية المسندة إلى الطاعن لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فيما قضى به في التهمة الثانية، وكذلك في التهمة الأولى التي دان الطاعن بها- تهمة خلو الرجل- وذلك لحسن سير العدالة، دون حاجة لبحث وجوه الطعن الأخرى.

(نقض ١٩٨٥/٤/٢- الطعن ١٠٩٦ لسنة ٥٥٥ ق.)

* * *

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٥ / ٣ / ٢٠٠٢

" لم ينشر بعد "

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة وإلا كان قاصراً
المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر/ خالد يحيى نراز نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المدولة .
حيث إن الطعن قد إستوفى للشكل المقرر في القانون .
حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار قد شابه للقصور في التسبب ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة التي دانه بها بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد إقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله " وحيث أن المتهم لم يحضر بالجلسة ولم يدفع عن نفسه الإتهام بثمة دفع أو دفاع وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم مما ورد من بلاغ الشاكي في محضر الضبط مما يتعين معه عقابه بنص مواد الإتهام سالفه الذكر وعملاً بنص المادة ٣٠٤/٢ ج" لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن

يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة وإلا كان قاصراً وكانت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد نصت على أنه "يجوز لمالك المبنى المنشأ إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لايجاوز أجره سنتين ٠٠٠٠" وفقاً للشروط الواردة بتلك المادة وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم قد جاء غامضاً لا يبين منه أركان الجريمة المسندة إلى الطاعن إذ خلا من بيان مشتمل عن عقد إيجار المجنى عليه وتفصيلات المبلغ الذى دفعه وما دفع منه على سبيل مقدم الإيجار ومدى توافر شروط تقاضيه وفقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ آنفة الذكر من بيان لأجرة العين المؤجرة وتاريخ إنشاء المبنى والقيام بالأعمال الأساسية للبناء والاتفاق كتابة على مقدار للمقدم وكيفية خصمه من الأجرة إلى غير ذلك فإن الحكم يكون قاصر البيان مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٣٣٠٧ لسنة ٦٢ قى جلسة ٢٠٠٢/٣/٢٥)

" لم ينشر بعد "

حكم المحكمة الدستورية العليا
الصادر بجلسة ١٥/٣/١٩٩٧
بشأن تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار

باسم الشعب

المحكمة الدستورية

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ١٥ مارس سنة ١٩٩٧م الموافق ٦ ذو القعدة سنة ١٤١٧هـ.

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ عوض محمد عوض المر..... رئيس المحكمة
وحضور السادة المستشارين: الدكتور/ محمد ابراهيم أبو العنين ومحمد ولى الدين جلال ونهاد عبد الحميد خلاف وفاروق عبد الرحيم غنيم وعبد الرحمن نصير والدكتور عبد المجيد فياض.

وحضور السيد المستشار الدكتور/ حنفى على جبالى

رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد/ حمدى أنور صاير. أمين السر

اصدرت الحكم الآتى:

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٨٤ لسنة ١٧ قضائية
«دستورية».

المقامة من

السيدة حليلة عبد العال أحمد.

ضد

السيد/ رئيس الجمهورية.

السيد الأستاذ/ النائب العام.

السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الوزراء.

السيد الأستاذ/ رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب.

السيدة/ مرفت رمضان رفاعى

الإجراءات

فى الثامن عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٩٥ ، أودعت المدعية قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى الماثلة، طالبة الحكم بعدم دستورية المادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وكذلك المادتين ٦ و ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها أصلياً عدم قبول الدعوى، واحتياطياً برفضها.

وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، والمداولة.

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل فى أن السيدة ميرفت رمضان رفاعى - المدعى عليها الأخيرة- كانت قد

استأجرت من المدعية شقة بالعقار رقم ٣٩ شارع مكة قسم الهرم، ثم نسبت إلى المدعية تقاضيتها منها مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه خارج نطاق عقد الإيجار (خلو الرجل)، فأقيمت الدعوى رقم ٦٥٧٥ لسنة ١٩٩٤ جنح الهرم التى قضى فيها ابتدائياً بحبس المدعية ستة أشهر وكفالة خمسين جنيهاً لوقف التنفيذ، وتغريمها مبلغ ٣٢٦٤٠ جنيهاً، ومثلها لصالح صندوق الاسكان الاقتصادى بمحافظة الجيزة، ورد مبلغ ١٦٣٢٠ جنيهاً للمجنى عليها، فطعنت المحكوم عليها فى هذا استئنافاً تحت رقم ٥٥٨٥ لسنة ١٩٩٥ مستأنف الهرم حيث قضى غيائياً بتأييد الحكم المطعون فيه. وقد عارضت المحكوم ضدها فى هذا الحكم، ثم دفعت أثناء نظر معارضتها بعدم دستورية نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع، حولتها اللجوء إلى طريق الطعن بعدم الدستورية، فقد أقامت دعواها الماثلة.

وحيث أن المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية نصوص المواد الآتية:

أولاً: القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.

مادة ٢٦: لا يجوز للمؤجر، مالمّا كان أو مستأجراً بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد.

كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم لإيجار.

مادة ٢٧: يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون، سواء كان مؤجراً أو مستأجراً أو وسيطاً بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لأحكام هذه المادة. ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط إذا أبلغ أو بادر بالإعتراف بالجريمة.

وفى جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد إلى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف أحكام المادة المشار إليها.

ثانياً: القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.

مادة ٦: يجوز للمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم إيجار لا يجاوز أجرة سنتين، وذلك بالشروط الآتية:

١- أن تكون الأعمال الأساسية للبناء قد تمت ولم يتبق إلا مرحلة التشطيب.

٢- أن يتم الاتفاق كتابة على مقدار مقدم الإيجار وكيفية خصمه من الأجرة المستحقة فى مدة لا تتجاوز ضعف المدة المدفوعة عنها المقدم وموعد اتمام البناء وتسليم الوحدة صالحة للاستعمال.

ويصدر قرار من الوزير المختص بالاسكان بتنظيم تقاضى مقدم الإيجار والحد الأقصى لمقدار المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء.

ولايسرى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذى يتقاضاه المالك وفقاً لأحكام هذه المادة.

مادة ٢٣: يعاقب بعقوبة جريمة النصب المنصوص عليها فى قانون العقوبات، المالك الذى يتقاضى بأية صورة من الصور، بذاته أو بالوساطة أكثر من مقدم عن ذات الوحدة أو يؤجرها لأكثر من مستأجر، أو يبيعها لغير من تعاقد معه على شرائها، ويبطل كل تصرف بالبيع لاحق لهذا التاريخ، ولو كان مسجلاً.

ويعاقب بذات العقوبة المالك الذى يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة فى الموعّد المحدد، فضلاً عن الزامه بأن يؤدى إلى الطرف الآخر مثلى مقدار المقدم، وذلك دون اخلال بالتعاقد، ويحق للمستأجر فى استكمال الأعمال الناقصة وفقاً

لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ويكون ممثل الشخص الاعتبارى مسئولاً عما يقع منه من مخالفات لأحكام هذه المادة.

وحيث أن من المقرر أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة بتغيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا فى الخصومة الدستورية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية وهو كذلك يقيد تدخلها فى هذه الخصومة، فلا تفصل فى غير المسائل الدستورية التى يؤثر الحكم فيها على النزاع الموضوعى. ويتحدد مفهوم هذا الشرط باجماع عنصرين:

أولهما: أن يقيم المدعى - وفى حدود الصفة التى اختصم بها النص المطعون فيه- الدليل على أن ضرراً واقعياً- اقتصادياً أو غيره- قد لحق به، سواء أكان مهدداً بهذا الضرر، أم كان قد وقع فعلاً. ويتعين دوماً أن يكون الضرر المدعى به مباشراً، منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون فيه للدستور، مستقلاً بالعناصر التى يقوم عليها، ممكناً تصوره ومواجهته بالترضية القضائية، تسوية لآثاره.

ثانيهما: أن يكون هذا الضرر عائداً إلى النص المطعون فيه، وليس ضرراً متوهماً أو متحلاً أو مجهلاً، فإذا لم يكن هذا النص قد طبق أصلاً على من ادعى مخالفته للدستور، أو كان من غير مخاطبين بأحكامه، أو كان الإخلال بالحقوق التى يدعيها لا يعود إليه، دل على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة، ذلك أن ابطال النص التشريعى فى هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانونى بعد الفصل فى الدعوى الدستورية، كما كان عليه قبلها.

وحيث أن نطاق الدعوى الدستورية- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- وأن تحدد أصلاً بالنصوص القانونية التى تعلق بها الدفع بعدم الدستورية المثار أمام محكمة الموضوع، إلا أن هذا النطاق يتسع كذلك لتلك النصوص التى أضير المدعى من جراء تطبيقها عليه- ولو لم يتضمنها هذا الدفع- إذا كان فصلها عن

النصوص التي اشتمل الدفع عليها متعذراً، وكان ضمها إليها كافلاً للأغراض التي توخاها المدعى بدعواه الدستورية، فلا تحمل إلا على مقاصده، ولا تتحقق مصلحته الشخصية والمباشرة بعيداً عنها.

وحيث أن المدعية كانت متهمة جنائياً في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار (خلو الرجل)، وكانت المادتان ٢٦، ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، قد نظمتا هذه الجريمة ذاتها: أولاً بحظرها تقاضى هذا الخلو، وثانياً بتقريرها لجزاء جنائى على مخالفة هذا الحظر، فإن التنظيم التشريعى لهذه الجريمة - وباعتبارها تمثل مبالغ تقاضاها المؤجر خارج نطاق عقد الإيجار - يشتمل على هذين الأمرين معاً. ولا ينال من ذلك أن يكون الدفع المثار من المدعية أمام محكمة الموضوع، قد اقتصر على نص المادة ٢٦ من هذا القانون، ذلك أن الاتهام تعلق باقتضاها لخلو الرجل، وغايتها من الطعن بعدم دستورية مواده ألا تلاحقها سلطة الاتهام بعقوبة هذه الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من هذا القانون، ومن ثم تعتبر مادته ٢٦، ٧٧، محددين لنطاق دعواها الدستورية، ومرتبطين بالنزاع الموضوعى. ولا شأن لدعواها هذه - وبالتالي - بجريمة تقاضى المؤجر مقدم إيجار لأكثر من سنتين المنصوص عليها في المادتين ٦، ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.

وحيث أن المدعية تنعى على النصوص المطعون عليها، مخالفتها لمبدأ أن العقد شريعة المتعاقدين، وخروجها على الأحكام المنصوص عليها في المواد ٣٤ و٣٥ و٣٦ من الدستور التي كفّل بها صون الملكية الخاصة.

وحيث أن اقتضاء المؤجر لخلو رجل، ظل معاقباً عليه بمقتضى المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليهما، أولاًهما بالعقوبة التي فرضتها على اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد

الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد، ولانتهيهما بما نصت عليه من أنه «فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل، تلغى جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، وذلك دون إخلال بأحكام المادة السابقة».

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القيود الاستثنائية التى نظم بها المشرع العلائق الإيجارية، لا يجوز اعتبارها حلاً دائماً ونهائياً لمشكلاتها، فلا يتحول المشرع عنها، بل عليه أن يعيد النظر فيها على ضوء ما ينبغى أن يقوم فى شأنها من توازن بين حقوق كل من المؤجر والمستأجر، فلا يخل التضامن بينهما اجتماعياً، ولا يكون صراعهما بديلاً عن التعاون بينهما، بل تتوافق مصالحهما اقتصادياً، وعلى تقدير أن الأصل فى عقود القانون الخاص هو إبتناؤها على علائق تتكافأ بشأنها مصالح أطرافها، فلا يميل ميزانها فى اتجاه مناقض لطبيعتها، إلا بقدر الضرورة التى يمتنع أن تخلى مكانها- عند فواتها- لحرية التعاقد.

وحيث أنه استصحاباً لحرية التعاقد التى تعتبر أصلاً يهيمن على عقود القانون الخاص، وضماناً لتلا يظل شاغل العين المؤجرة باقياً فيها بعد انتهاء مدة اجارتها، وإلا كان غاصباً لها، أصدر المشرع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ ليعيد العلائق الإيجارية- فى الأماكن التى يشملها- إلى الأصل فيها، وذلك بما نصت عليه مادته الأولى من عدم سريان أحكام القانونين رقمى ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليهما، وكذلك القوانين الخاصة بإيجار الأماكن الصادرة قبلهما، فى شأن الأماكن التى لم يسبق تأجيرها، ولا الأماكن التى انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون، أو انتهت بعده دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها قانوناً، وكان هذا القانون قد الفى كذلك بمادته الثانية كل النصوص القانونية المعمول بها قبل نفاذه، بقدر تعارضها مع أحكامه، فإنه بذلك يكون ناسخاً لجريمة خلو الرجل التى قررتها القوانين السابقة عليه، وهى جريمة ظل وجودها مرتبطاً بالقوانين الاستثنائية التى أحاط بها المشرع العلائق الإيجارية، مخالفاً فى

ذلك قواعد القانون المدني التي لا مكان فيها لجريمة اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار.

وحيث أن استقرار مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات في مفاهيم الدول المتحضرة، دعا إلى توكيده بينها. ومن ثم وجد صداه في عدد من المواثيق الدولية، من بينها الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفقرة الأولى من المادة ١٥ من العهد الدولي لحقوق الإنسان، والمادة ٧ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان. وتورد هذا المبدأ كذلك في دساتير عديدة، يندرج تحتها ما تنص عليه المادة ٦٦ من دستور جمهورية مصر العربية من أن لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها، وما تقرره كذلك المادة ١٨٧ من هذا الدستور التي تقضى بأن الأصل في أحكام القوانين هو سريانها اعتباراً من تاريخ العمل بها، ولا أثر لها فيما وقع قبلها إلا بنص خاص نقره أغلبية أعضاء السلطة التشريعية في مجموعهم.

وحيث أن مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وإن اتخذ من ضمان الحرية الشخصية بنياناً لاقراره وتوكيده. إلا أن هذه الحرية ذاتها هي التي تقيد من محتواه، فلا يكون انفاذ هذا المبدأ لازماً إلا بالقدر وفي الحدود التي تكفل صونها *In Favorem* ولا يجوز بالتالي اعمال نصوص عقابية يسمي تطبيقها إلى مركز قائم لمتهم، ولا تفسيرها بما يخرجها عن معناها أو نقاضها، ولا مد نطاق التجريم- وبطريق القياس- إلى أفعال لم يؤتممها المشرع، بل يتعين دوماً- وكما كان مضمونها يحتمل أكثر من تفسير- أن يرجع القاضى من بينها ما يكون أكثر ضماناً للحرية الشخصية في إطار علاقة منطقية يقيمها بين هذه النصوص وإرادة المشرع، سواء في ذلك تلك التي أعلنتها، أو التي يمكن افتراضها عقلاً.

وحيث أن النطاق الحقيقي لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، إنما يتحدد على

ضوء ضمانتين تكفلان الأغراض التي توخاها: أولاًهما: أن تصاغ النصوص العقابية بطريقة واضحة محددة لا خفاء فيها أو غموض، فلا تكون هذه النصوص شباكاً أو شركاً يلقىها المشرع متصيداً باتساعها أو بخفائها من يقعون تحتها أو يخطفون مواقعها. وهى بعد ضمان غايتها أن يكون المخاطبون بالنصوص العقابية على بينة من حقيقتها فلا يكون سلوكهم مجافياً لها، بل اتساقاً معها ونزولاً عليها.

ثانيتهما: ومفترضها أن المرحلة الزمنية التي تقع بين دخول القانون الجنائي حيز التنفيذ والغاء هذا القانون، إنما تمثل الفترة التي كان يحيا خلالها، فلا يطبق على أفعال أتاها جناتها قبل نفاذه، بل يتعين أن يكون هذا القانون سابقاً عليها، فلا يكون رجعياً، على أن يكون مفهوماً أن القوانين الجنائية وإن كان سرانها على وقائع اكتمل تكوينها قبل نفاذها، غير جائز أصلاً، إلا أن اطلاق هذه القاعدة يفقدها معناها، ذلك أن الحرية الشخصية وإن كان يهددها القانون الجنائي الأسوأ، إلا أن هذا القانون يرفعها ويحميها إذا كان أكثر رفقاً بالمتهم، سواء من خلال إنهاء تجريم أفعال أئتمها قانون جنائي سابق، أو عن طريق تعديل تكييفها أو بنیان بعض العناصر التي تقوم عليها، بما يمحو عقوباتها كلية أو يجعلها أقل بأساً، ويمراعاة أن غلو العقوبة أو هوانها إنما يتحدد على ضوء مركز المتهم في مجال تطبيقها بالنسبة إليه.

وحيث أن ما تقدم مؤداه، أن إنكار الأثر الرجعي للقوانين الجزائية، يفترض أن يكون تطبيقها في شأن المتهم مسبقاً إليه، فإن كانت أكثر فائدة لمركزه القانوني في مواجهة سلطة الاتهام، فإن رجوعيتها تكون أمراً محتملاً. ومن ثم نكون أمام قاعدتين تجريبان معاً وتكاملان: أولاًهما: أن مجال سران القانون الجنائي ينحصر أصلاً في الأفعال اللاحقة لنفاذه، فلا يكون رجعياً كلما كان أشد وقعاً على المتهم. وثانيهما: سران القانون اللاحق على وقائع كان يؤتمها قانون سابق، كلما كان القانون الجديد أكثر يسراً. وتكامل هاتين القاعدتين مؤداه، أن ثانيتهما لا تعتبر

استثناء من أولاهما، ولاهى قيد عليها، بل فرع منها ونتيجة حتمية لها. وكلاهما معاً تعتبران امتداداً لازماً لقاعدة شرعية الجرائم والعقوبات nécessaire LeProlongement ولهما معاً القيمة الدستورية ذاتها.

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القانون الجنائي، وأن اتفق مع غيره من القوانين في تنظيم علائق الأفراد بمجتمعهم وفيما بين بعضهم البعض، إلا أن هذا القانون يفارقها في اتخاذ العقوبة أداة لتقويم الأفعال التي يأتونها أو يدعونها بما يناقض أوامر أو نواهيه، وهو بذلك يتغيا أن يحدد- ومن منظور اجتماعي- ما لا يجوز التسامح فيه من مظاهر سلوكهم، وأن يسيطر عليها بوسائل يكون قبولها اجتماعياً ممكناً، بما مؤداه أن الجزاء على أفعالهم لا يكون مبرراً، إلا إذا كان مفيداً من وجهة اجتماعية، فإذا كان مجاوزاً تلك الحدود التي لا يكون معها ضرورياً، غدا مخالفاً للدستور.

وحيث أن هذا القضاء- وباعتباره معياراً للشرعية الدستورية للنصوص العقابية- مردد كذلك فيما بين الأمم المتحضرة، ومن بينها فرنسا التي أقر مجلسها الدستوري مبادئ في هذا الشأن.

اولهما أنه كلما نص القانون الجديد على عقوبة أقل قسوة من تلك التي قررها القديم، تعين أن تعامل النصوص القانونية التي تتغيا الحد من آثار تطبيق القانون الجديد في شأن الجرائم التي تم ارتكابها قبل نفاذه، والتي لم يصدر فيها بعد حكم حائز لقوة الأمر المقضى، باعتبارها متضمنة إخلالاً بالقاعدة التي ضاغتتها المادة ٨ من إعلان ١٧٨٩ في شأن حقوق الإنسان والمواطن، والتي لا يجوز للمشرع على ضوئها أن يقرر للأفعال التي يؤتمها، غير عقوباتها التي تضبطها الضرورة بوضوح. فلا تجاوز متطلباتها ذلك أن عدم تطبيق القانون الجديد على الجرائم التي ارتكبتها جناتها في ظل القانون القديم، مؤداه أن ينطلق القاضى بالعقوبات التي قررها هذا القانون، والتي لم يعد لها- في تقدير السلطة التشريعية التي أنشأتها- من ضرورة.

ثانيهما: أن تأييم المشرع لأفعال بذواتها، لا ينفصل عن عقوباتها التي يجب أن يكون فرضها مرتبطاً بمشروعيتها، وبضرورتها، وبامتناع رجعية النصوص العقابية التي قررتها كلما كان مضمونها أكثر قسوة، ودون ما إخلال بحقوق الدفاع التي تقارنهما. ولا تتعلق هذه الضوابط جميعها بالعقوبات التي ترقمها السلطة القضائية فقط، ولكنها تمتد لكل جزاء يتمخض عقاباً، ولو كان المشرع قد عهد بالنطق به إلى جهة غير قضائية.

وحيث أن قضاء هذه المحكمة في شأن كل قانون أصلح للمتهم يصدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائياً- مؤداه أن سريان القانون اللاحق في شأن الأفعال التي أتمها قانون سابق، وأن اتخذ من نص المادة ٥ من قانون العقوبات موطئاً وسنداً، إلا أن صون الحرية الشخصية التي كفلها الدستور بنص المادة ٤١ منه، هي التي تقيم هذه القاعدة وترسيها بما يحول بين المشرع وتعديلها أو العدول عنها. ذلك أن ما يعتبر قانوناً أصلح للمتهم، وأن كان لا يندرج تحت القوانين التفسيرية التي تندمج أحكامها في القانون المفسر، وترتد إلى تاريخ نفاذه باعتبارها جزءاً منه يلور إرادة المشرع التي قصد إليها ابتداء عند إقراره لهذا القانون، إلا أن كل قانون جديد يحو التجريم عن الأفعال التي أتمها القانون القديم، إنما ينشئ للمتهم مركزاً قانونياً جديداً، ويقوض- من خلال رد هذه الأفعال إلى دائرة المشروعية- مركزاً سابقاً. ومن ثم يحل القانون الجديد- وقد صار أكثر رقاً بالمتهم وأعون على صون الحرية الشخصية التي اعتبرها الدستور حقاً طبيعياً لا يمس- محل القانون القديم، فلا يتزاحمان أو يتدخلان، بل ينحى أحدهما أسبقهما.

وغدا لازماً بالتالي- وفي مجال إعمال القوانين الجنائية الموضوعية الأكثر رقاً بالمتهم- توكيد أن صون الحرية الشخصية من جهة، وضرورة الدفاع عن مصالح الجماعة والتحويط لنظامها العام من جهة أخرى، مصلحتان متوازيتان، فلا تنهادران. وصار أمراً مقضياً- وكلما صدر قانون جديد يمد الأوضاع إلى حالها

قبل التجريم- أن ترد لأصحابها تلك الحرية التي كان القانون القديم ينال منها، وأن يرد هذا القانون على عقبيه، اعلاء للقيم التي انحاز إليها القانون الجديد، وعلى تقدير أن صونها لا يخل بالنظام العام باعتباره مفهوماً مرناً متطوراً على ضوء مقاييس العقل الجمعي التي لا ينفصل القانون الأصلح عنها، بل يوافقها ويعمل على ضوئها، فلا يكون انفاذه منذ صدوره إلا تثبيتاً للنظام العام بها يحول دون انفراط عقده، بعد أن صار هذا القانون أكفل لحقوق المخاطبين بالقانون القديم وأصون لحياتهم.

وحيث أن القوانين الجزائية التي نقارنها ببعض تحديد لأصلحها للمتهم، تفترض اتفاقها جميعاً مع الدستور، وتزاحمها على محل واحد، وتفاوتها فيما بينها في عقوباتها، فلا تغلب من صور الجزاء التي تتعاضد على المحل الواحد، إلا تلك التي تكون في محتواها أو شرائطها أو مبلغها أقل بأساً من غيرها، وأهون أثراً.

وحيث أن الدين من النصوص التي أثم بها المشرع جريمة خلو الرجل في نطاق العلائق الإيجارية- ويقدر اتصالها بالنزاع الراهن- أن اتيان الأفعال التي تقوم بها هذه الجريمة، ظل مشمولاً بالجزاء الجنائي حتى بعد العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذي صدر منظمياً بعض الأحكام الخاصة بالعلائق الإيجارية، ذلك أن هذا القانون، وإن نص على إلغاء العقوبات المقيدة للحرية التي فرضتها قوانين إيجار الأماكن السابقة على العمل بأحكامه، اتساقاً مع اتجاهه إلى الحد من القيود التي أرقق بها المشرع مصالح المؤجر، إلا أنه استثنى من ذلك جريمة خلو الرجل، والجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٣ منه، مبقياً بذلك على عقوبتها.

وحيث أن القانون اللاحق- وهو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦- أعاد من جديد تنظيم جريمة خلو الرجل في شأن الأماكن التي حددتها مادته الأولى، مقررراً سريان قواعد القانون المدني- دون غيرها- عند تأجيرها واستغلالها، وملغياً كل قاعدة على خلافها، مؤكداً بذلك استنفار أصحابها بها، لتخرج هذه الأماكن بذلك من نطاق التدابير الاستثنائية التي درج المشرع على فرضها في

مجال العلائق الإجارية، فلا يكون تأجيرها إلا وفق الشروط التي تتطابق بشأنها إرادة مؤجريها مع من يتقدمون لطلبها، ولو كان من بينها تقاضى المؤجر لمبالغ خارج نطاق عقد الإيجار، أيا كان وصفها أو مقدارها أو سببها. وهو ما يعنى أن الضرورة الاجتماعية التي انطلق منها الجزء المقرر بالقوانين السابقة فى شأن هذه الجريمة، قد أسقطتها فلسفة جديدة تبنتها الجماعة فى واحد من أطوار تقدمها، قوامها حرية التعاقد، فلا يكون الجزء الجنائى - وقد لابس القيود التى فرضتها هذه القوانين على تلك الحرية - إلا منهجاً بعد العمل بالقانون الجديد.

وحيث أن القول بأن لكل من قوانين إيجار الأماكن الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦، مجالاً ينحصر فيه تطبيقها، وأنها جميعاً تعتبر من قبيل التنظيم الخاص لموضوعها، فلا يقيد هذا القانون باعتباره تشريعاً عاماً.

مردود أولاً: بأن القانون اللاحق نغياً أن يعيد العلائق الإجارية إلى الأصل فيها، فلا تحكمها إلا حرية التعاقد التى يلازمها بالضرورة أن يكون المتعاقدان على شروطهما التى يناقضها أن يكون الاتفاق على مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار - وهو جائز قانوناً فى شأن الأماكن التى ينظمها القانون الجديد - سبباً لتجريم اقتضاها. والأفعال التى أئتمها القانون السابق بالشروط التى فرضها، هى ذاتها التى أطلق القانون الجديد الحق فيها، فلا يكون امتداده إليها إلا ضماناً لصون الحرية الشخصية التى منحها الدستور الرعاية الأوفى والأشمل توكيداً لقيمتها. بل أن هذا القانون - وباعتباره أصحح للمتهم - يعتبر متمتعاً بالقوة ذاتها التى كفلها الدستور لهذه الحرية، فلا يكون القانون السابق حائلاً دون جريانها، بل منجرافاً بها.

ومردود ثانياً: بأن التجريم المقرر بالقانون السابق، ارتبط بتدابير استثنائية قدر المشرع ضرورة اتخاذها خلال الفترة التى ظل فيها هذا القانون نافذاً. فإذا دل القانون اللاحق على انتفاء الضرورة الاجتماعية التى لا يكون الجزء الجنائى مبرراً

مع فواتها، فإن هذا القانون يكون أكثر ضماناً للحرية الشخصية التي كفل الدستور صورنها.

ومردود ثالثة بأن تأميم المشرع لأفعال بعينها، قد يكون مشروطاً بوقوعها في مكان معين، كتنجريم الأفعال التي يأتيها شخص داخل النطاق المكاني لحماية طبيعية اضراراً بخصائصها أو بمواردها. وقد يؤتم المشرع أفعالاً بذواتها، جاعلاً من ارتكابها في مكان محدد، ظرفاً مشدداً لعقوبتها، كالسرقة في مكان مسكون أو معد للسكنى أو ملحقاتها أو في محل للعبادة عنواناً على حرمتها. ولا كذلك تجزئة تقاضى المؤجر لمبالغ خارج نطاق عقد الإيجار ذلك أن وقوعها في الأماكن التي أخضعها هذا القانون لحكمه، ليس شرطاً لاكتمال أركانها، ولا ظرفاً لازماً لتخليط عقوبتها، ولكنها تتحقق اتصالاً بواقعة تأجيرها وبمناسبتها، ولجرد أن المكان المؤجر لم يكن- عند العمل بالقانون الجديد- خالياً.

ومردود رابعة بأن من غير المتصور أن يظل قائماً، التجريم المقرر بالقانون السابق في شأن تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار، إذا كانت الأماكن التي يشملها هذا القانون موجرة قبل نفاذ القانون الجديد، فإذا خلا مكان منها وقت سريان هذا القانون، تحرر المؤجر جنائياً من كل قيد يتعلق باقتضاء المؤجر لمبالغ خارج نطاق عقد الإيجار. وليس مفهوماً أن يكون للفعل الواحد معنيان مختلفان، ولا أن تحتفظ الجريمة التي أنشأها القانون القديم بذاتيتها، وبوطأة عقوبتها، بعد أن جرد القانون الجديد الفعل الذي يكونها من الآثام التي احتضنها.

ومردود خامسة بأن القانون الجديد صرح بإلغاء كل قانون يتضمن أحكاماً تناقض تلك التي أتى بها، مؤداه اطراح النصوص المخالفة للقانون الجديد- في شأن يتعلق بالتجريم- سواء تضمنها تنظيم عام أو خاص. ذلك أن القوانين لا تتنازع إلا بقدر تعارضها، ولكنها تتوافق من خلال وسائل متعددة يتصدهرها- في المجال الجنائي - القانون الأصح للمتهم، فلا يكون نسيجها إلا واحداً. والجريمة التي

أنشأها القانون السابق هي ذاتها التي هدمها القانون الجديد. ووجودها وانعدامها متصادمان، فلا يستقيم اجتماعهما.

ومردود سادس: بأن أعمال الأثر الرجعي للقانون الأصلح للمتهم يعتبر انحيازاً من القاضى لضمائنه جوهرية للحرية الشخصية، تبلورها السياسة العقابية الجديدة للسلطة التشريعية التي تتحدد على ضوء فهمها للحقائق المتغيرة للضرورة الاجتماعية، وهي بعد ضرورة ينبغي أن يحمل عليها كل جزاء جنائى، وإلا فقد علة وجوده.

وحيث أنه متى كان ما تقدم، وكانت الواقعة محل الاتهام الجنائى لم تعد معاقباً عليها، فقد تعين الحكم بانتفاء مصلحة المدعى فى الدعوى الماثلة، بعد أن غرض المشرع بصره عن بعض التدابير الاستثنائية للعلائق الإجارية التي انبنى التجريم عليها، وخرج من صلبها.

وحيث أن قضاء هذه المحكمة باعتبار القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ أصلح للمتهم، وقد انبنى على التطبيق المباشر للقواعد الدستورية التي تناولتها على النحو المتقدم، فإن حكمها باعتبار هذا القانون كذلك، يكون متمتعاً بالحجية المطلقة التي أسبغها المشرع على أحكامها الصادرة فى المسائل الدستورية، وملزماً بالتالى الناس كافة وكل سلطة فى الدولة، بما فى ذلك جهات القضاء على اختلافها.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة، وألزمت المدعية المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

رئيس المحكمة

أمين السر



مذكرة

فى

جريمة غش الأغذية

محكمة..... الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

بدفاع السيد/..... متهم.

ص

النيابة العامة..... سلطة إتهام.

فى القضية رقم..... لسنة ١٩٩

والمحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم بأنه فى يوم / / ١٩٩ بدائرة قسم..... محافظة..... عرض للبيع شيعاً من أغذية الإنسان «لبن» مغشوشاً على النحو المبين بتقرير المعامل المرفق ٢- غش الأغذية سالفة الذكر والمعدة للبيع. وطلبت عقابه بمواد الاتهام.

الدفاع

أولاً: الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

تنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «تتقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه، بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالإدانة».

وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون».

والمستفاد من النص بادى الذكر فى صريح عبارته وواضح دلالة أنه لا تجوز

محاكمة المتهم من جديد عن ذات الواقعة التي سبق محاكمته عنها وصدر فيها حكم بات. وهذا المبدأ هو ضمان هام من ضمانات العدالة التي يضيرها أن يحاسب الجاني عن جريمة أكثر من مرة، ويرتكز على إعتبارات الاستقرار القانوني وكفالة الحرية الشخصية لضمان فرصة للمتهم لكي يرسم لنفسه حياة حرة هادئة بعيداً عن خطر المحاكمة من جديد، والحيولة دون اضاعة الوقت وتبديد طاقات الناس وأموالهم، فضلاً عن الحيولة دون تضارب الأحكام مما يقلل من هيبة القضاء والثقة في عدالته. (الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية للدكتور أحمد فتحي سرور طبعة ١٩٨١ ص ١١٦٠، ١١٦١).

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا في الطعن رقم ٧٢٣٧ لسنة ٥٣ بجلسة ١٩٨٤/٤/٣ بأنه لما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجلسة رقم ١٧٢٩٠ سنة ١٩٧٨ رشيد إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفع ابراداً له ورداً عليه- وكان من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها، فقد كان واجباً على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه. وهناك أحكام عديدة في هذا المعنى.

ولما كان من المقرر أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية أن يكون هناك حكم بات سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة يتحد موضوعها وسببها وأشخاصها مع المحاكمة التالية.

ولما كان ذلك، ومتى كان ما تقدم، وكان البين من المستندات المقدمة من المتهم أن الجلسة رقم.... لسنة ١٩٩ جنتح.... محل الدفع- المقدم شهادة رسمية بمضمونها- لا تختلف في تاريخها عن تاريخ الواقعة الماثلة، كما تتحد معها في موضوعها وسببها وأشخاصها، مما يضحى معه الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون.

ثانية: وفي الموضوع:

١- إن ما جاء بتقرير المعامل الكيماوية من أن العبوة غير مطابقة لقرار نقل وتداول وتمييز عوات اللبن لعدم بيان تاريخ اليوم على العبوة لا يقطع بشيء في خصوص غش اللبن المضبوط ولا يؤدي بطريق اللزوم العقلي إلى ثبوت ارتكاب المتهم لهذه الجريمة، خاصة وأن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التي يوضع البيان عليها غير مغشوشة، ويتوافر القصد الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقتها للحقيقة وهي تختلف عن جريمة الغش التي تتحقق بخلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة.

ولما كان من المقرر أنه ولئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاصها سائفاً، وأن يكون دليلها فيما إنتهت إليه قائماً في أوراق الدعوى.

ولما كان ذلك كذلك وكان ما ورد بتقرير التحليل من أن عبوة اللبن لا تحمل تاريخ اليوم ولا يؤدي عقلاً إلى أن اللبن مغشوش مما يضحى معه اتهام المتهم بعرضه للبيع شيئاً من أغذية الإنسان مغشوشاً قائماً على سند غير صحيح سواء من الواقع أو القانون ويتمين الحكم ببراءة المتهم من الإتهام المسند له.

٢- إن جريمة عرض أغذية مغشوشة أو فاسدة من الجرائم العمدية التي يعتبر القصد الجنائي ركناً فيها، وأن الأصل هو أن تتحقق المحكمة بنفسها، وعلى ضوء تقديرها للأدلة التي تطرح عليها، من علم المتهم بحقيقة الأمر في شأن كل واقعة تقوم عليها الجريمة، وأن يكون هذا العلم يقينياً لا ظاهرياً، مما مفاده نقل عبء اثبات علم المتهم بغش أو فساد السلعة محل الجريمة على كاهل النيابة العامة وافترض براءة المتهم رجوعاً إلى الأصل العام إلى أن تثبت النيابة العامة ادانته في محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية الكافية.

(الدعوى رقم ٣١ لسنة ١٦ ق دستورية. جلسة ١٩٨٩/١١/١٩ والمشار إليها

فى الحكم الصادر حديثاً من محكمة النقض فى الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٦٠ ق
جلسة ١٩٩٧/٤/٦

ولما كان ذلك، وكان المشرع- أيضاً- قد أعفى التاجر المخالف من المسؤولية
الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد السلعة التى يعرضها للبيع، وأثبت
مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة.

ولما كان ذلك كله، وكان المتهم لا يعلم بأن علب اللبن- محل الإنهام-
مغشوشة- وذلك على فرض أنها مغشوشة وهو مالا نسلم به- وكان المتهم قد
أثبت بالمستندات مصدر هذه السلعة، وأنه قد قام بشرائها من شركة.... بتاريخ
حديث، وكان مجرد عرض المتهم لهذه السلعة لائنبىء بذاته بطريقة يقينية على
علمه بغش أو فساد اللبن، فإن الجريمة المنسوبة إليه لا تكون متوافرة الأركان.

لذلك

يلتمس المتهم الحكم بالبراءة من الإنهام المسند إليه.

وكيل المتهم

السيد عفيفى

المحامى

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم فى جرائم الغش

جرائم الغش وأركانها

الغش المعاقب عليه بالمادة ٣٠٢ ع قديم هو الذى يحصل فى جنس البضاعة فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن : الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٢ ع تستلزم حتما حصول الغش فى جنس البضاعة ، وجنس البضاعة هو مجموع صفاتها وخواصها التى تلازمها فتعينها تعييناً جلياً يعرفه ذوو المران من الكافة ولا يخطئون فيه عادة . وهذه الصفات ترجع إما إلى الإقليم التى تثبت فيه للبضاعة أصلاً إذا كانت مما يزرع ، أو تنشأ فيه وتتداول أصلاً إذا كانت من الحيوانات ، أو الجهة التى تصنع فيها أصلاً إذا كانت من المصنوعات فالبضاعة التى ليس لها خواص طبيعية أو صفات صناعية تتفرد بها ومضمون ثباتها بل هى تركيب قابل للتغير والتنوع حسب مشيئة صاحبه (كدخان مصنع من المصانع) لا يمكن أن يقع فيها غش الجنس الذى عتقه المادة ٣٠٢ ع (قديم) فمن يبيع بضاعة (علب كاير) على أنها من صنع مصنع كذا ثم يتضح أنها ليست من صنع هذا المصنع وأن الصنف الموجود بها ردى فلا عقاب عليه ، لأن جريمته هى جريمة تقليد لعلامة هذا المصنع التى نص عليها فى المادة ٣٠٥ ع الموقوف العمل بها لأن الشارع لم يضع للأن لوائح لتخصيص علامات المصنع لأصحابها .

(الطعن رقم ٥٥٠ سنة ٢٢ ق. جلسة ١٩٣١/١٢/٢١)

عدم تحقق الجريمة المنصوص عليها فى ٣٠٢ ع قديم إلا إذا تمت صفقة البيع . وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن : الصورة الواردة بصدر المادة ٣٠٢ ع لا تحقق ويصبح العقاب المنصوص عليها فى هذه واجباً إلا إذا تمت

للمجنى عليه صفة المشتري وذلك بتمام صفقة البيع، لأن القانون لا يعاقب في هذه إلا «من يفش المشتري» فإذا ظهر الغش أثناء الإجراءات التي يتوقف عليها تمام التعاقد واستحال إتمام الصفقة بظهور ذلك الغش كان الأمر شروعاً فقط في ارتكاب الجريمة ولم يبق محل للعقاب لأن الشروع في الجنح لا يعاقب عليه إلا بنص صريح ولا نص على العقاب في المادة سالفه الذكر.

(الطنن رقم ١٥ لسنة ٦٦ جلسة ١٩٣٥/١٢/٢)

مجرد تغليف الزبد في معمل لا يعد عرضاً للبيع متى كان هناك محل آخر أعد لبيع الزبد فيه.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: مجرد تغليف الزبد في معمل صناعته لا يصح في القانون عده عرضاً للبيع متى كان هناك محل آخر أعد لبيع الزبد فيه.

(الطنن رقم ١٦٤٦ سنة ١٨٠١- جلسة ١٩٤٨/١٠/٢٥)

جريمة الغش والتدليس - علم التاجر بفساد سلعته - اثره.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي صدر في ١٠ يوليو سنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع، وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة، وعلة الإعفاء أن التاجر الذي يراعى واجب الذمة في معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يحتمل الأخير وحده وزر الجريمة. وإذا كان الحكم المطعون فيه على الرغم من إثباته أن المتهم قد توافر له ما يوجب القضاء ببراءته بحسب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ من حسن نية وإثبات مصدر

البضاعة المغشوشة، قضى باعتبار الواقعة مخالفة، فإنه يكون معيبا بما يوجب النقص والبراءة مع مصادرة المادة المضبوطة التي تكون جسم الجريمة.

(طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٨ فى جلسة ١٩٦٩/٣/٣ من ٢٢ ص ٢٠٣)

ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به - شرط للحكم بالإدانة -
افتراض الشارع العلم بالغش - إذا كان - المخالف من المشتغلين بالتجارة -
قرينة قانونية تقبل إثبات العكس - مؤداها .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: يمتنع لإدانة المتهم فى جريمة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع، أما القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة، فقد رفع بها عبء العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس ويغير اشتراط نوع الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الغش والذى يلزم توافره حتما للعقاب .

(طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤١ فى - جلسة ١٩٧٢/١/٣١ من ٢٣ ص ١٠٨)

المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ -
اعفائها للتاجر المخالف من المسؤولية الجنائية إذا أثبت عدم علمه بغش
المواد موضوع الجريمة وأثبت مصدرها - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - تحريمه
تداول الأغذية المغشوشة ومعاقبته المتهم إذا كان حسن النية بعقوبة
المخالفة مع مصادرة المواد المغشوشة .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: مؤدى الفقرة الثانية من المادة

الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن الجريمة متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد والعقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر المواد موضوع الجريمة. ولما كان المتهم قد تقدم لمفتش الأغذية - أثر أخذ العينة من جوال الكمون المعروض بمحله - بفاقورة شرائه جوال كمون من أحد المحلات وأخذت العينة بعد انقضاء يوم واحد على الشراء، الأمر الذي يؤيد دفاع المتهم بحسن نيته وعدم عمله بزيادة نسبة الشوائب. لما كان ذلك، وكان مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد المغشوشة فإنه يمتنع الحكم على المتهم بعقوبة المخالفة والمصادرة:

(طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٤٢ق- جلسة ١٩٧٣/١/٨ ص ٢٤ ص ٥٠)

حالات الغش:

غش اللب:

عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع المتهم بأنه اشترى اللبن المضبوط لنفسه لا للتجارة - قصور.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه اشترى اللبن المضبوط لنفسه لا للتجارة، ولكن المحكمة أدانته على أساس أنه عرض هذا اللبن للبيع مع علمه بأنه مغشوش دون أن نسأل المبلغ أو تناقشه ودون أن تبين الدليل على العرض الذي قالت به، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور المبطل.

(الطعن رقم ٥١ سنة ١٧ق جلسة ١٩٤٦/١٢/٩)

قلة مقدار نسبة الدسم فى اللبن لا يصح عدّها غشاً إذا لم يكن مرجعها الى فعل من أفعال الغير وقع عليه .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: غش اللبن لا يتحقق إلا بفعل يحدث فى اللبن تغييراً أسوأ أكان ذلك بنزع بعض الدسم الذى فيه أم كان بإضافة مادة أخرى إليه، مهما كان مقدار ما نزع أو ما أضيف. وإذن قلة مقدار نسبة الدسم فى اللبن لا يصح عدّها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال الغير وقع عليه. ولما كانت نسبة الدسم فى الألبان تختلف قلة وكثرة إلى حد أنه فى حالة القلة قد لا يتفّح باللبن الانتفاع المرجو. فقد حرص الشارع فى المادة الخامسة من القانون الخاص بقمع الغش والتبليس على معالجة هذه الحالة فيما يتعلق باللبن وغيره، عن طريق استصدار مرسوم تحدد فيه النسبة التى لا يصح بيع المادة مالم تكن مشتملة عليها، وإذن فمن الخطأ اعتبار اللبن مغشوشاً استناداً إلى مجرد قلة نسبة الدسم فيه دون تعرض لهذه النسبة وبيان أنها لا ترجع إلى عامل من العوامل البيئية.

(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ١٨ ق١ . جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢)

عدم تحقق جريمة عرض لبن مغشوش للبيع إلا إذا ثبت أن المتهم هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون عالماً بالغش.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لا يصح فى صدد البات العلم بغش البضاعة «لبن» الأخذ بالافتراض والتخمين، كما أنه لا يكفى فى مساءلة المتهم جنائياً عن غش اللبن أن يكون هو المتعاقد أصلاً على توريده بل لابد أن يثبت أن له دخلاً فيما وقع من المتنازل إليه، وأن العمل كان بالاتفاق بينهما.

(طن رقم ٢٨٥ سنة ٢١ ق١. جلسة ١٩٥١/١١/١٢)

عدم تحقق جريمة عرض لبن مغشوش للبيع إلا إذا ثبت أن المتهم هو
الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون عالماً بالغش.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض أيضاً بأنه: لا يكفي لادانة المتهم
فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد
اللبن، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش، أو أن يكون ورد اللبن
مع علمه بغشه علماً واقعياً.

(الطعن رقم ٧٩٠ سنة ٢٢ق- جلسة ١٩٥٣/٦/٤)

غش الموازين:

عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع المتهم بأن عدم ضبط الميزان إنما كان
نتيجة خلل اعتراه بسبب نقله بمعرفة مفتش الموازين لنقله- قصور.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: يجب أن يكون رد الحكم
على ما يتمسك به المتهم من دفع مفنداً لها، فإذا كان المتهم قد تمسك أمام
المحكمة بأن الميزان الذى أنهم بوجوده مزوراً عنده كان مضبوطاً ومغائراً من قبل،
وأن عدم الضبط الذى يؤخذ عليه إنما كان نتيجة خلل اعترى الميزان بسبب
نقله- وهو ثقل الوزن كبير الحجم- من محل وجوده إلى الخارج بواسطة مفتش
الموازين أثناء التحقيق، فإنه يجب على المحكمة أن تعرض فى ردها على هذا الدفع
لعملية نقل الميزان فى ذاتها، وهل الخل قد نتج عنها أم هو كان موجوداً من
قبل.

(الطعن رقم ٩٥٣ سنة ١٢ق جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣)

عدم تحديث الحكم بالإدانة فى جريمة احراز قبائى غير مضبوط عن مقدار
العجز الذى وجد فيه- قصور.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: إذا أدانت المحكمة المتهم فى

جريمة احرازه قبانيا غير مضبوط دون أن تتحدث عن مقدار العجز الذى وجد فيه حتى يمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز يدخل فى نطاق الفرق المسموح به قانونا أو يزيد عليه فإنه يكون قد قصر فى بيان الواقعة الجنائية التى أدانته فيها. ولا يفتنى عن ذلك قول الحكم أن المتهم وزان عمومى، وأنه لا بد يعلم بالعجز فى ميزانه، فإن العجز قد يكون ضئيلاً بحيث لا يدركه الإنسان، وزانا كان أو غير وزان.

(طعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٦٩/١/٣١)

غش المياه الغازية:

مياه غازية - غش - جريمة. (ركانها:

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: من المقرر أنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض مياه غازية مغشوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت فى مصنع شركة المتهم، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بفشها وفسادها، وأن القرينة المنشأة بالتعديل الصادر بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة، رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها، ودون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الغش والذى يلزم توافره حملا للعقاب.

(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥١ ق. جلسة ١٩٨١/٦/١٤)

تسبب الاحكام

عدم رد الحكم على دفاع المتهم فى قضايا غش الخل الثلاثة المسندة إليه باعتبار أنها واقعة واحدة - قصور.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: إذا رفعت ثلاث قضايا في وقت واحد على متهم واحد بأنه في كل قضية باع خلافاً مغشوشاً لمتهم آخر عرضه بدوره للبيع مع علمه بغشه، فدفع المتهم بأنه لم يبيع لهؤلاء الآخرين بل كان يبيعه لزيد، وزيد هو الذي باع إلى كل منهم وطلب الحكم في القضايا جميعاً على أساس أنها واقعة واحدة، فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع، وأوقعت عقوبة في كل قضية فإن حكمها يكون معيباً بالقصور متعيناً نقضه.

(الطعن رقم ٣٣٦ ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٣)

وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة غش الشراب ماهية الترواسب التي وجدت به وإثرها عليه وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تتطلب علم المتهم بفساد المادة التي يعرضها للبيع علماً واقعياً لا مفترضاً، فإذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن في جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها صالحة للاستعمال الأدمى مع علمه بذلك لم يستظهر هذا العلم الواقعي بعدم صلاحية تلك المياه للاستهلاك بل دلل على عدم الصلاحية بما ظهر من التحليل البكتريولوجي من وجود كمية من البكتريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ماهية هذه البكتريا وسبب زيادتها عن النسبة التي قال بها أنه مسموح بها ولم يعين المصدر الذي استند إليه في هذا التحديد، فهذا منه قصور يستوجب نقضه.

(طعن رقم ٢٤٥ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/١٣)

استناد المحكمة في ثبوت علم المتهم بالغش على مجرد كونه من التجار - قصور.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: إذا كان الحكم إذ عرض لعلم الطاعن بالفش قال «وحيث أن الحاضر عن المتهم قرر بجلسة اليوم أن ركن العلم غير متوفر لدى المتهم، وهو دفاع مردود بأن المتهم يمارس تجارة الملوحة ويضيف إليها الفلفل ومواد أخرى ملونة لامتشابه المواد المذكورة بالقانون، فهو على علم بهذه المواد وبذلك يكون ركن العلم متوافراً لديه» وكان الثابت من الحكم أن الطاعن تاجر بقالة لاملوحة، ولم يبين الحكم كيف خلص إلى أن الطاعن هو الذى أضاف بنفسه المواد الملونة إلى الفلفل الأحمر، ولم يرد على شهادة مقدمة منه دالة على شرائه المادة المضبوطة بسعر يزيد على سعر الفلفل الأحمر، فإن الحكم يكون قاصراً فى البيان قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه.

(الطن رقم ٣٢ سنة ٢٥ق- جلسة ١٩٥٥/٣/٢١)

عرض زيت غير مطابق للمواصفات للبيع- التزام المحكمة ببيان المواصفات التى خولفت وعلم المتهم بها- اغفال ذلك- قصور.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: إذا كانت التهمة المسندة إلى المتهم هى أنه عرض للبيع زيتاً غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً مع علمه بذلك، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تبين المواصفات التى خولفت وعلم للمتهم بها- والتى أسس عليها الحكم مسئولية هذا الأخير- واغفال الحكم لهذا العنصر الجوهرى الذى عليه يتوقف الفصل فى المسئولية الجنائية، مما يعيب الحكم بالقصور.

(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦١/٥/١ من ١٢ ص ٥٢١)

دفاع المتهم فى جريمة الفش (غش اللبن)- دفاع جوهرى يجب على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بما يفنده- فإن لم تفعل- قصور.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: إذا كان الطاعن قد نفى

علمه بالغش وقرر أنه لم يكن المشرف على حلب الأبقار المغشوشة وأن إشرافه على مركز تربية الأبقار هو إشراف إدارى فقط، وحدد المشرف على حلب هذه الألبان وطلب فى مذكرته التى قدمها إلى محكمة الموضوع ضم سجل المركز تحقيقاً للدفاع، وذلك على ما يبين من المفردات المضمومة، وكان الحكم قد قضى بإدانته تأسيساً على أن علمه بالغش ثابت من كونه المنتج للبن المغشوش، وأن أعمال المركز تتم تحت إشرافه المباشر وعلمه اليقينى، دون أن يبين المصدر الذى استقى منه تحديد إختصاص الطاعن ومدى إشرافه على أعمال المركز، وهو مالمس له أصل ثابت بالأوراق، ودون أن يجيبه إلى طلب ضم سجل المركز تحقيقاً للدفاع، وهو دفاع جوهرى مؤثر فى مصير الدعوى، مما كان يقتضى من الحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه، أما وهى لم تفعل، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب.

(الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ م ٢٠ ص

١٠٠٣)

صنع الجبن فى معمل المتهم لا يكفى لإدانته فى جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه- لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه- تمسك الطاعن بانتفاء علمه بالغش- عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهرى بالرد يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه أن يثبت أن الجبن قد صنع فى معمله، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه، ولما كان الطاعن قد تمسك بانتفاء علمه بالغش، وكان الحكم المطعون فيه لم يظن لهذا الدفاع أصلاً وبالتالي لم يتناوله بالرد عليه على

الرغم من جوهريته إذا لوصح لتغيير به وجه الرأي في الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة.

(طعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٢/١١/٥ م ٢٣ ص ١١٣٥)

دفاع الطاعن بأنه لم يكن مسئولاً عن المحل في تاريخ حصول جريمة الغش - دفاع جوهري - يستوجب تقييده.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة في درجتي التقاضي أن الطاعن دفع التهمة بأنه لم يكن مسؤولاً عن المحل في تاريخ حصول المخالفة وأنه لم يكن موجوداً به وقت ضبطها واستدل على ذلك بمستندات قدمها وتمسك بدلائلها على انتفاء مسؤوليته، وكان هذا الدفاع يمد في خصوص الدعوى هاماً وجوهرياً، لأنه يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به المسؤولية الجنائية للطاعن، مما كان يعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً، وأن تستظهره وأن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه. أما وهي لم تفعل فقد بات حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يطله ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٦ ق. جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ م ٢٧ ص ٤٣٤)

يجب أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بياناً كافياً لواقعة الدعوى من حيث أركانها والأدلة التي استند عليها في قضاءه إدانة الطاعن بجريمة عرض شيء من المنتجات الغذائية استناداً على ما جاء بالتحقيقات دون أن يورد مضمونها يجعل الحكم معيباً.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها

المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ، وإلا كان حكمها قاصراً، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض شئ من المنتجات الغذائية مغشوش للبيع، قد عول فى ذلك على ما جاء بالتحقيقات دون أن يورد مضمونها وجه استدلاله بها على الجريمة التى دان الطاعن بها، الأمر الذى يمجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها فى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التى صار البتةا فى الحكم، ومن ثم فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه.

(الطن رثم ٦٥٥٨ لسنة ٥٣ق. جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

جريمة عرض بيع أغذية مغشوشة - ق ١٠ لسنة ١٩٦٦ - العلم بالغش -
اغفال المحكمة بيان صفة الطاعن وما إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو
من الباعة الجائلين - قصور - إسناد ذلك.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد سائر الحكم الابتدائى فى ادانة الطاعن بجريمة عرض الجبن المغشوش واعتنق أسبابه وأفصح فى مدوناته عن أنه خفف العقوبة المقضى بها تقديرأ لظروف الطاعن، وكان الحكم الابتدائى قد اقتصر فى مدوناته على قوله «أن واقعة الدعوى تخلص فيما جاء وأثبته مفتش الأغذية من أن المتهم إعتاد على عرض وبيع أغذية مغشوشة وأنه بتاريخ... تم ضبط المتهم يقوم بعرض جبة بيضاء مغشوشة وأنه تم أخذ عينة فى حضور المتهم وأرسلت إلى معامل التحليل الكيماوى فجاءت النتيجة تفيد أن العينة مغشوشة، ومن حيث أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة فى حقه ثبوتاً كافياً من محضرى أخذ العينة والضبط وتأكدت من التقرير الكيماوى ولم يدفعها المتهم بدفاع مقبول بنفيها...» دون أن يعرض لدفاع الطاعن بتحقيقاً له أوردأ عليه، وبغير أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه

يعلم بالغش الذى وقع، وكان كون الأخذ بقريضة افتراض العلم بالغش أو بالفساد التى أنشأها الشارع بالتعديل المدخل بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس والمستبقاة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ والتى تسرى على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكام قانون الأغذية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦، أن يكون المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين وأن تثبت براءة صليته بفعل الغش موضوع الجريمة، وكان مقتضى المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة وعاقب المتهم بعقوبة المخالفة إذا كان حسن النية، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين صفة الطاعن وما إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين، وأعرض عن طلبه الاحتياطى اعتبار الواقعة مخالفة، والذى مؤداه دفعه بحسن نيته، فإنه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب بما يستوجب نقضه.

(الطنن رقم ٣١٥٧ لسنة ٥٤ ق. جلسة ١١/٢١ / ١٩٨٤)

* * *

حكم لمحكمة النقض
فى جريمة غش أغذية
جلسة ١٩٩٧/٤/٦

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين فى قضية الجثة رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٨ قسم
اللبان بأنه فى يوم ١٩٨٨/٧/١٠ بدائرة قسم اللبان محافظة الاسكندرية خدعا
الجنى عليهما فى حقيقة السلعة المستوردة صلصة طماطم يونانى لكونها غير
صالحة للاستهلاك الآدمى وطلبت عقابهما بالمادة ٢/١ من القانون ٤٨ لسنة
١٩٤١ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ وقضت محكمة جنح اللبان حضوريا
فى ١١ من يونيو سنة ١٩٨٩ عملا بمادة الاتهام بتفريم كل منهما ثلاثمائة
جنيها وبمصادرة المضبوطات ونشر الحكم فى جريدتين رسميتين واسعتى الانتشار
على نفقة المحكوم عليهما.

إستأنفا وقيد استئنافهما برقم ٧٠٠٦ لسنة ١٩٨٩ .

ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية- قضت حضوريا فى ١٨ من
أكتوبر سنة ١٩٨٩ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم
المستأنف.

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٦ من نوفمبر سنة
١٩٨٩ وقدمت أسباب الطعن فى ذات التاريخ موقعا عليهما من الأستاذ.....
الحامى. وبجلستى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٢، ٢٠ من أبريل سنة ١٩٩٥
نظرت المحكمة الطعن (منعقدة فى هيئة غرفة المشورة) حيث قررت التأجيل

لجلسة اليوم وفيها احواله لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين
بمخضر الجلسة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المناولة قانونا.

حيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر فى القانون.

وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين بوصف أنهما خدعا
المتعاقد معهما فى حقيقة السلعة المستوردة (صلصة طماطم يوناني) لكونها غير
صالحة للاستهلاك الأدمى وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقا لمواد القانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ فقضى بادانتهم
تأسيساً على ما تبين من تقرير معمل التحليل من عدم مطابقة (الصلصة)
للمواصفات المقررة ولعدم صلاحيتها للاستهلاك الأدمى، وأقام الحكم المطعون
فيه قضاءه على ما نصت عليه الفقرة الثانية من البند رقم (١) من المادة الثانية من
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم
١٠٦ لسنة ١٩٨٠ من أنه : « يفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف
من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر الاشياء
بموضوع الجريمة» ولما كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ
١٩/١١/١٩٨٩ فى الدعوى رقم ٣١ لسنة ١٦ ق دستورية- والنشور بالجريدة
الرسمية- بعدم دستورية النص سالف البيان فيما تضمنته من افتراض العلم بالغش
أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين، وقد
أسست المحكمة الدستورية قضاءها المشار إليه على أن جريمة عرض أغذية
مغشوشة أو فاسدة من الجرائم العمدية التى يعتبر القصد الجنائى ركنا فيها وأن
الأصل هو أن تتحقق المحكمة بنفسها، وعلى ضوء تقديرها للأدلة التى تطرح.

عليها، من علم المتهم بحقيقة الأمر فى شأن كل واقعة تقوم عليها الجريمة، وأن يكون هذا العلم يقينياً لا ظاهرياً، مما مفاده نقل عبء اثبات علم المتهم بفشى أو فساد السلعة محل الجريمة على كاهل النيابة العامة واقتراض يراءة المتهم رجوعاً إلى الأصل العام إلى أن تثبت النيابة العامة ادانته فى محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية الكافية، لما كان ما تقدم، وكان قضاء المحكمة الدستورية سالف الذكر واجب التطبيق على واقعة الدعوى عملاً بنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من اليوم التالى لتاريخ نشر الحكم بعدم دستورية النص المشار إليه، كما أن هذا القضاء الدستورى يعتبر فى حكم القانون الأصلى للطاعتين مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليهما لم يفصل فيها بحكم بات عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام ادانته للطاعتين على مجرد القرينة التى افترض بها الشارع علمهما بفساد السلعة لكونهما من المشتغلين بالتجارة والتى ألغيت بقضاء المحكمة الدستورية المار ببيانه دون أن يستظهر القصد الجنائى فى حقهما وأدلة الثبوت على ذلك من قبل النيابة العامة، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة حتى تتاح لهما فرصة محاكمتهما من جديد على هذى من قضاء المحكمة الدستورية سالف الذكر وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن.

(طعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٦٠ ق. جلسة ١٩٩٧/٤/٦)

* * *



مذكرة

فى

جريمة إعداد مكان

للألعاب القمار

محكمة الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

يدافع السيد/..... متهم

ضد

النيابة العامة..... سلطة إتهام

في القضية العامة..... لسنة ١٩٩

والحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه في يوم / / ١٩٩ بدائرة قسم.....
محافضة.... أعد مكانا لألعاب القمار وهيأه لدخول الناس فيه على النحو المبين
بالأوراق وطلبت عقابه بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات.

الدفاع

١- أولاً: الدفع ببطلان القبض والتفتيش لتمامهما قبل صدور إذن النيابة العامة.

١- تنص المادة ٤١ من الدستور الدائم على أن «الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع...»

وهذا المبدأ الذى نص عليه دستور جمهورية مصر العربية وجد صدهاء فى قانون

الإجراءات الجنائية، حيث نص المشرع فى المادة ٤٠ من القانون الأخير على أنه «لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً».

كما أن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائى إلا فى أحوال التلبس والشروط المنصوص عليها فيها.

ولما كان ما تقدم جميعه وكان الثابت بالأوراق بطلان القبض والتفتيش لتمامهما قبل صدور إذن من النيابة العامة وفى غير حالة من حالات التلبس، بدلالة ما شهد به ثلاثة من شهود النفى وما هو ظاهر بالعين المجردة فى دفتر أحوال المركز- الذى تم ضمه - من تغيير فى البيان الخاص بساعة انتقال الضابط ومعاونيه لتنفيذ الإذن، لما كان ذلك كله يضحى الدفع ببطلان القبض والتفتيش لتمامهما قبل صدور الإذن قائماً على سند صحيح القانون،،

ثانياً: الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم تضمن الإذن الصادر بهما اسم القائم بالتفتيش.

إن لمن المستقر عليه فقها وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن الإذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية يجوز لأى رجل من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك، وفى هذه الحالة لا يجوز لغير من عين بالذات فيه أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق الانتداب من المأمور المعين، مادام إذن التفتيش لا يملكه هذا النذب.

(نقض ١٩٣٨/٢/١٩ طعن رقم ١٠٦ سنة ١٩٩٠ ق.)

وقد استقر القضاء على ذلك منذ زمن طويل، وقد قضى فى هذا الشأن بأن

الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في الإذن بالتفتيش أن ينفذه ولو كان المأذون قد ندبه لذلك.

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٤ - طعن ٢٠١ لسنة ٤٥ ق س ٢٦ - ص ٢٦٥)

ومن جماع ما تقدم ومتى كان الثابت أن الإذن قد صدر متضمنا الإذن للرائد.... وحده بتفتيش شخص ومسكن المتهم، بما يعنى أن مصدر الإذن قد قصد أن يقتصر الإذن بتفتيش مسكن المتهم على الرائد/.... وحده، دون معاونيه، كما لم يصرح له بنذب الغير أو الاستعانة به.

ولما كان الثابت بالتحقيقات أن الرائد..... الصادر باسمه الإذن لم يقم بذاته بالتفتيش، وإنما الذي قام بإجراء تفتيش منزل المتهم هو النقيب/.... دون أن يكون مصرحاً له بذلك.

ولما كانت الأوراق قد خلّت تماماً عما يكشف أو يفيد أن الأخير قد قام بالتفتيش تحت إشراف ونظر وبصيرة الرائد/....، لذلك يضحى الدفع ببطلان التفتيش قائماً على أساس سليم وبصادف صحيح القانون.

ثالثاً: الدفع ببطلان الاعتراف لانه كان وليد إكراه من قبل رجال الشرطة.

إن لمن المستقر عليه فقها وقانونا وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً وهو لا يعتبر كذلك إذا صدر أثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه. فالاعتراف يجب أن يكون صادراً عن إرادة حرة مختارة وليس وليد ضغط أو تهديد، ذلك أن أى قدر من الإكراه يكفى لإهدار الاعتراف ولو لم يترك أثراً بالجسم يدل عليه أو ينسب به، لأن التهديد بالإكراه يكفى وحده لبطلان الاعتراف لما شابه من عوار.

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بجلسة ١٩٨٤/١١/١٣ في الطعن رقم ٦٧٦٩ لسنة ١٩٥٣ بأن الإقرار الذي يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً وهو لا يعتبر كذلك- ولو كان صادقا- إذا صدر أثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه.

كما قضت أيضا بأن تحقيق الأدلة في المواد الجنائية هو واجب المحكمة في المقام الأول ولا يصبح أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه.

(نقض ١٩٨٦/١٠/٩ سنة ٣٧ ص ٧٢٨ رقم ١٣٨)

ولما كان ذلك كله، ومن جماع ما تقدم وكان الثابت بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق أن بالمتهم الثالث عدة كدمات وسحجات بالوجه وبالظهر، وكان الاعتراف المعزول إليه بمحضرة الشرطة وليد اكراه وقع عليه من رجال المباحث، فلما كان ذلك، وكان أى قدر من الإكراه- على النحو السالف بيانه-يكفى لإهدار الإعتراف، مما يضحي معه الدفع ببطلان الإعتراف لما شابه من عوار قائماً على أساس سليم من القانون.

رابعة وفي الموضوع

تنص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات على أن كل من أعد مكاناً لألعاب القمار وهياً لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وتضبط جميع النقود والأمتعة في المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة ويحكم بمصادرتها. والمستفاد من نص المادة بادية الذكر أنه يشترط أن يكون المحل مفتوحاً لألعاب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط.

وهذه الجريمة لها ركنان أساسيان، فتح محل لألعاب القمار ثم اعداده لقبول الناس عامة. فالأول إتخاذ المحل خصيصاً للعب الميسر والثاني إباحة الدخول فيه للناس عامة بقصد المقامرة.

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمة النقض بأن مجرد وجود أشخاص بمنزل خصوصي وأمامهم ورق لعب ونقود لا يدل على أن صاحب المنزل قد أعد

منزله للعب القمار وأباح للجمهور دخوله لهذا الغرض، بل لابد من قيام الدليل على ذلك حتى يمكن تطبيق نص المادة ٣٠٧-٣٥٢ المعدلة من قانون العقوبات. (١٩٢٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج١ ق ١٨٢)

ولما كان ذلك كذلك ومتى كان ما تقدم، وكان المتهم لم يتم بفتح محل لألعاب القمار واعداده خصيصاً للعب الميسر وأن كل ما حدث هو أن الأشخاص الذين تم القبض عليهم مع المتهم هم من تربطه بهم صلة القرابة وتربطه ببعضهم صلة الصداقة وقد تم القبض عليهم بمنزل المتهم أثناء تواجدهم بمنزل المتهم ابتغاء الزيارة والسمر مع المتهم، لذا لو كان شاهد الواقعة صادقاً في أقواله لقام بتحريز أوراق اللعب والنقود التي يدعى وجودها معهم، ولكن الأوراق جاءت خلواً تماماً من ذلك مما يفيد تلفيق الواقعة وعدم صحتها من الأساس. ومتى كان ما تقدم وترتيباً عليه، فإن الاتهام المسند للمتهم ليس له أساس من الواقع ويضحي المتهم برىء من التهمة المسندة إليه.

لذلك

يلتمس المتهم الحكم ببراءته من الاتهام المسند إليه

وكيل المتهم

السيد عفيفي

المحامي

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم فى جرائم ألعاب القمار

صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ قبل الحكم نهائياً فى جريمة السماح للغير بلعب القمار فى مقهى وجوب تطبيقه بدلاً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بإعتباره اصلح للمتهم فيما يتعلق بمدّة عقوبة الظق .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : متى كان للمتهم قد ارتكب جريمة سماحه للغير بلعب القمار فى مقهى فى ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ ، وقبل الحكم عليه نهائياً صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ الذى ألغى القانون السابق وقضى بخلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلاً من الغلق نهائياً ، فإن القانون الأخير يكون هو الواجب للتطبيق بإعتباره القانون الأصلح للمتهم .

(طعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢٧٧ق- جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ س٩ ص ٢٨٥)

قمار حكم تسببيه تسبیب غیر معیب .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: المراد بألعاب القمار فى معنى نص للمادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ إنما هى الألعاب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار فى بيان على سبيل المثال وتلك التى تنفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهى عن مزاولتها فى المحال العامة والأندية وهى التى يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة ولما كان الربح كما يتحقق فى صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضاً فى المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على شئ آخر يقوم بمال ، وكان للحكم المطعون فيه لم يبين نوع اللعب الذى ثبت حصوله فى المقهى وبذلك جاء مجهلاً فى هذا

الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم وهو مما يعيبه بالبطلان ويستوجب نقضه.

(طنن رقم ٩٠٧ لسنة ٢٢٣ق- جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ م ٢٢ ص ٩٢٠)

شروط تطبيق المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة- فتح المحل لألعاب القمار.
واعداؤه لدخول من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحاً لألعاب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط.

(طنن رقم ٢١١٦ لسنة ٢٣٥ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٤ م ١٧ ص ٢٩٥)

المراد بألعاب القمار- عدم تبين الحكم نوع اللعب الذي ثبت حصوله
في مسكن الطاعن- عيب.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: المراد بألعاب القمار إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور. وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها، وهي التي يكون الريح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة. ولما كان الحكم المظنون فيه قد جاء كما يبين من مراجعته مجهلاً في هذا الخصوص فلم يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله في مسكن الطاعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم الأمر الذي يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة.

(طنن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٤١ق- جلسة ١٩٧٢/١/٢ م ٢٣ ص ١٥)

عدد القانون بعض أنواع لعب القمار على سبيل المثال وتلك التي تتفرع

منها (أو تكون مشابهة لها- وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة- يجب لسلامة الحكم الصادر بالإدانة أن يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله- فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص فعليه فوق ذلك أن يبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان قاصرا- مثال لتسبيب معيب.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض أيضا بأنه: جرى نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أن «لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أى لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية» كما نص قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ في مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والأندية واعتبر هذا القرار أيضا من ألعاب القمار تلك التي تنفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون مشابهة لها. ومن المقرر أن المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار على سبيل المثال وتلك التي تنفرع منها وتكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة والأندية وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة، وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصرا. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن «لعبة الزهر هي التي قارفها المتهمون وهي من الألعاب المشابهة للعبة الشيش بيش التي وردت بقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧» دون بيان كيفيةها وأوجه الشبه بينها وبين لعبة الشيش بيش التي يشملها نص القرار الوزاري المذكور وأن للحظ

النصيب الأوفر، وبذلك جاء مجهلاً في هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم وهو ما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والإحالة.

(طنن رقم ٤٩١ لسنة ٤٣ قى جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤ م ٢٤ ص ٧٧٧)

اعداد محل لألعاب القمار- ليدخله الناس بغير تمييز- مناط العقاب وفق المادة ٣٥٢ عقوبات- ابداء المتهم دفاعاً من شأنه- لوصح- أن يمس ركناً من أركان الجريمة المذكورة- وجوب بحثه وتحييصه- وإلا كان الحكم قاصراً.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الدفاع عن المتهم قرر أن المتهمين تربطهم ببعض صلة القرابة كما تربط بعضهم الآخر صلة صداقة، وقدم حافظة مستندات تأييداً لدفاعه- كما أن البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد ردد هذا الدفاع وأشار إلى أن المتهمين قدموا حافظة مستندات طويت على خطاب من المتهم الثانى (الطاعن) إلى المتهم الرابع يتضمن أشواقه لبعض المتهمين، وكذلك على صورة مرسلة للمتهم الثانى أثناء اقامته بباريس إلى والدته، ثم خلص الحكم إلى ادانة الطاعن والمتهم الأول ومعاقبتهما طبقاً لأحكام المادة ٣٥٢ عقوبات استناداً إلى ضبطهم وباقى المتهمين فى السكن يلعبون القمار، وفى اعترافهم جميعاً فى محضر الشرطة، وأنه لا تربطهم ببعض صلة صداقة أو سابقى معرفة باستثناء المتهم الأخير، ولما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحاً لألعاب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط- وكان الحكم المطعون فيه قد التفّت عن تحييص المستندات والخطابات المقدمة ولم يتحدث عنها، مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن، ولو أنه عنى يبحثها وتمحيص الدفاع المؤسس

عليها لجاز أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يطله ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، وذلك بغير حاجة التى بحث سائر أوجه الطعن.

(الطنن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ م ٢٧ ص ٣٤٤)

**ماهية ألعاب القمار - يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر من المهارة
خلو الحكم من بيان نوع اللعب - يعيبه بما يوجب نقضه.**

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض أيضاً بأنه: لما كان الحكم - الابتدائى - الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - اقتصر فى بيان واقعة الدعوى على قوله «وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهمين جميعاً ثبوتاً كافياً حسبما جاء بمحضر الضبط المحرر بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥ بدائرة قسم سوهاج بمعرفة النقيب.... رئيس وحدة مكافحة جرائم الآداب ورئيس قسم الآداب بالنيابة أنه قام بضبط المتهمين يلعبون القمار فى مقهى المدعو..... (الطاعن الأول)، وبسؤال المتهمين أنكروا التهمة. وحيث أن المتهمين لم يدفعوا التهمة بأى دفاع تقبله المحكمة، ومن ثم يتعين عقابهم طبقاً لمواد الانهاك عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ - ج ١، لما كان ذلك، وكان المراد بالألعاب القمار إنما هى الألعاب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور. وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار فى بيان على سبيل المثال وتلك التى تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهى عن مزاولته، وهى التى يكون الربح فيها موكولاً للحظ أكثر منه للمهارة. وإذ جاء الحكم المطعون فيه على ما تبين من مراجعته مجهلاً فى هذا الخصوص، فلم يبين نوع اللعب الذى ثبت حصوله من الطاعنين فى مقهى الطاعن الأول، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة.

(طنن رقم ١١٩٥ لسنة ٥١ ق. جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)

* * *

حكم لمحكمة النقض

فى جريمة لعب قمار

جلسة ١٣/٢/١٩٩٦

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجنية رقم ٨٦٤ سنة ١٩٨٧ رأس البر بأنه وآخرين بأنهم فى يوم ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ بدائرة قسم رأس البر - محافظة دمياط لعبوا القمار «الكومى» فى محل عام على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابهم بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات والنواد ١، ١٩، ٣٤، ٣٧، ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٩ المعدل ومحكمة جنتج قسم رأس البر قضت غيابيا فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ بحبس كل من المتهمين شهراً مع الشغل وكفالة مائة جنيه لاييقاف التنفيذ والمصادرة والغلق.

عارض وقضى فى معارضته فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٨ بقبولها شكلاً ورفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. إستأنف وقيد استئنافه برقم ٥٥٨٤ سنة ١٩٨٨.

محكمة دمياط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بالتعديل إلى الإكتفاء بحبس كل متهم أسبوع مع الشغل فطعن الأستاذ/.... المحامى نيابة عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٩ وقدمت أسباب الطعن فى ذات التاريخ موقفاً عليها من الأستاذ المحامى.

وبجلستى ١١ من فبراير سنة ١٩٩٢، ١٠ من يناير سنة ١٩٩٥ نظرت المحكمة الطاعن (منعقدة فى هيئة غرفة مشورة) حيث قررت إحالته لنظره بالجلسة وفيها سمعت المرافعة على النحو المبين بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة قانوناً.

من حيث أن الطعن استوفى الشكل المقرر قانوناً.

وحيث أن ما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة لعب القمار فى محل عام قد شابه القصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه أغفل الرد على دفاع الطاعن المكتوب ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس لقيام مأمور الضبط القضائى بالقبض على الطاعن قبل أن يستظهر نوع اللعبة مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات المنظمة أن الطاعن تمسك فى مذكرة دفاعه المقدمة بجلسته ١٩٨٩/٢/١٩ والمصرح بها وفى الميعاد ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ومخالفتها للقانون. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يتعين الرد عليها، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه فى الإدانة على نتيجة التفتيش التى أسفرت عن ضبط أوراق اللعب والنقود موضوع الجريمة فإنه يكون قاصراً متعمناً نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن. ولما كان هذا الوجه يتصل بالمحكوم عليه.... فإنه يتعين عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة له دون باقى المحكوم عليهم الذين لم يكونوا طرفاً فى الخصومة الاستئنافية ومن ثم فلا يمتد إليهم أثره.

(الطعن رقم ٤٩٣٥٣ سنة ٥٩ ق. جلسة ١٩٩٦/٢/١٣)

* * *



مذكرة

في

جريمة الإعتياد على

ممارسة الدعارة

محكمة الجزئية

دائرة الجنج

مذكرة

بدفاع السيد/ متهم

ضد

النيابة العامة سلطة اتهام

فى القضية رقم لسنة ١٩٩

والحدد لنظرها جلسة / / ١٩٩

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمه بأنها فى يوم / / ١٩٩ بدائرة قسم محافظة اعتادت على ممارسة الدعارة مع الرجال بغير تمييز وذلك على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت عقابها بالمادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

ولحرص حثيث من الدفاع على ثمين وقت عدالة المحكمة الموقرة، فإنه يحيل بشأن الوقائع إلى مدونات الأوراق، عن يقين بأن الهيئة الموقرة محصنة للوقائع مدققة لها كاشفة للغث من الثمين. وصولاً إلى وجه الحق فى الدعوى ببصيرة ينبرها الحق سبحانه وتعالى.

الدفاع

جريا على ذات الواقعة المتقدمة، عن يقين حرص من الدفاع على جهد ووقت عدالة المحكمة الموقرة فإنه يقصر دفاعه على مجرد الرد على أقوال. واهية حوتها الأوراق، وقد شرفتنا اللجنة المطروحة على المحكمة الموقرة بالمتول أمام عدالة المحكمة، لننعم بسعة صدرها وتنضوى تحت لواء عدلها من خلال مرافعة شفوية

أناحتها لنا، وعسانا لا نردد أنفسنا أو نكرر ذاتنا، عندما نعيد ما قلناه من خلال مرافقتنا الشفوية ونصر عليه الآن من خلال هذه المرافعة المكتوبة وذلك على التفصيل الآتى بيبانه.

اولاً: الدفع ببطلان إذن النيابة العامة الصادر بتفتيش شخص ومسكن المتهمه لعدم جدية التحريات ولعدم تضمن المحضر المحرر بطلب الإذن بالتفتيش دلائلاً او امارات تقنع بجدية الاستدلالات التى بنى عليها امر التفتيش او كفايتها لتسويغ اصداره.

إن لمن المستقر عليه فقها وقانونا وتواترت عليه أحكام النقض، أن القانون وإن أجاز اصدار الإذن بضبط الجرائم التى وقعت وقامت الدلائل على أشخاص مرتكبها، إلا أنه استلزم أن يسبق استصدار الإذن تحريات جاده تبرر اتخاذ هذا الإجراء الخطير ضد المتحرى عنه الذى ينطوى على التعرض لحرية الشخصية التى صانها القانون والدستور من العبث والعدوان. وإذا كان لسلطة التحقيق كامل الحرية فى تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الإذن بالتفتيش، إلا أنها تخضع فى تقديرها إلى رقابة محكمة الموضوع التى لها أن تقرأها إلى ما ذهبت إليه من كفايتها لتسويغ اصدار الأمر به أو عدم اقرارها.

ولما كان من المقرر أن للقضاء بعد النيابة سلطة تقدير جدية التحريات التى تمت وصدور الإذن بناء عليها، وكان القضاء لا يعتبر ما أسفر عنه التفتيش من ضبط جريمة من الجرائم- على فرض صحة ضبطها- دليلاً على جدية التحريات، إذ عليه أن يقدر مدى جدية التحريات وسلامتها بنظرة مجددة عما أسفر عنه الضبط الذى قام به مأمور الضبطية القضائية.

ولما كانت محكمتنا العليا قد قضت بأن تحريات رجال البوليس التى يؤسس عليها طلب التفتيش يرجع تقدير كفايتها وجديتها إلى سلطة التحقيق حين تصدر الإذن به، على أن تقرأها فى ذلك محكمة الموضوع، وأنه إذا كان الحكم

قد قال أن تقدير الدلائل المؤدية إلى صحة الاتهام هو من حق مأمور الضبطية القضائية فهذا يبين أن المحكمة إذ اعتبرت التفتيش صحيحا لم تبحث دفع المتهم ببطلان إذن التفتيش لصدوره بناء على تحريات غير جدية على ذلك الأساس القانوني ويكون حكمها هذا فضلا عن قصوره في البيان مخطئا في تفسير القانون.

(نقض ١٩٥٢/٦/١٠ س ٣١ ق. ص ١٠٩٧)

وحسبنا في ذلك ما قضى به أيضا من أنه وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بتفتيش شخص ومسكن المتهم لإبنتائه على تحريات غير جدية، فإن المستقر عليه فقها وقضاء أن تقدير جديدة التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش إنما هو أمر موضوعي تقدره سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذا كان الثابت من محضر التحريات الذي سطره الرائد.... أنه أغفل ذكر وظيفة المتهم رغم أنه طبيب يشغل وظيفة مرموقة وله عيادة يمارس فيها مهنته في ذات المنزل الذي يقيم به بقرينته الذي كان من المفروض أن تشملته التحريات. وأنه وإن كان المستقر عليه أن اغفال ذكر وظيفة المتهم لا ينال من جدية التحريات، إلا أن ذلك غير متصور في واقعة الدعوى أو التغافل عنها. ولعل ما يؤكد عدم جدية التحريات أن الضباط الذين اشتركوا في إجرائها لم يتوصلوا إلى أن المتهم يقيم في الطابق الثالث من المنزل... وأن مثل تلك التحريات الهزيلة لا تصلح لأن تكون سندا لإجراء شاذ يصادر حرية الإنسان ويتتهك حرمتها وهو الإذن بالتفتيش. وحيث أنه متى كان ما سلف وإذا انتهت المحكمة إلى عدم جدية التحريات ومن لم ببطلان إذن النيابة العامة الصادر بناء عليها وإذ رتب نص المادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية أثرا على تقرير بطلان أى إجراء يجعل هذا البطلان يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة وإعمالا لذلك يتعين إهدار الدليل المستمد من تفتيش منزل المتهم لأن الضبط والتفتيش كان وليد إجراء باطل، ومن ثم فإن الدفع المبدى من المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما

من إجراءات مترتبة عليهما مباشرة يكون قد صادف صحيح القانون والواقع متعينا الأخذ به والحكم بمقتضاه مما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية الجنائية رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٩٠ شبين القناطر المقيدة برقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٩٠ كلى بنها. جلسة ١٩٩٢/٤/٢٣

لما كان ذلك جميعه، وكانت التهمة غير مقيمة بدائرة.... محل الضبط وإنما تقيم بصفة دائمة في مدينة....، فكان عدم شمول التحريات لتحديد سنّها ومهنتها وتعريف شخصيتها تعريفًا جامعا مانعا، أمر يصم التحرى بعدم الجدية. ومالحق التحرى من عوار إنمّا يؤكد أنه لم تجر لمة تحريات سبقت استصدار الإذن بالتفتيش ومتى كان ما سلف فإن الدفاع يطلب إهدار المسوغات التي رأتها النيابة العامة مبرراً لإصدار الإذن بالتفتيش نتيجة لا لعدم الإلمثنان إلى ما تم من تحريات فحسب بل للشكك في صحة قيام هذه التحريات أصلاً. ومن جماع ما تقدم، ولما كان القانون قد استلزم لصحة الإذن، ضرورة أن تسبقه تحريات تتسم بالجديّة والكفاية وإلا كان باطلاً، وكان لايجوز بحال إهدار حرية المأذون بتفتيشه المتحرى عنه بناء على معلومات قاصرة مجهلة يشوبها الإجمال والتعميم ولا تنطوى على أى قدر من الجدية والكفاية مما يضحى معه الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بتفتيش شخص وممكن التهمة قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون.

ثانية: الدفع ببطلان الإقرار المنسوب للمتهمه بمحضر الضبط.

تنص المادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا تقرر ببطلان أى إجراء فإنه يتناول جميع الآثار التي ترتبت عليه مباشرة ويلزم إعادته متى أمكن ذلك.

ومؤدى ذلك هو القاعدة التي تقضى بأن ما بنى على إجراء باطل هو باطل كذلك، ومتى تقرر ببطلان إجراء التفتيش فإنه يتعين اطراح الدليل المستمد منه

ولا يصح الاعتماد على هذا الدليل ولا على شهادة من أجروا هذا الإجراء الباطل ولا على ما أثبتوه فى أثناء القيام بهذا الإجراء من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامهم، لأنه فى مثل هذه الأقوال إخباراً منهم عن أمر تمقته الآداب ومخالفة القانون، وهو فى حد ذاته جريمة ويقع باطلاً الحكم الذى يؤسس على مثل هذا التفتيش الباطل قانوناً وعلى أقوال رجال الشرطة الذين أجروه ولم يكن له سند فى الإدانة غير محضر هذا التفتيش وهذه الشهادة . وحيث أنه تطبيقاً لما تقدم، فالثابت أن الإقرار المقول به بمحضر الضبط إنما هو إقرار وارد على لسان محرز المحضر - مستصدر الإذن ومنفذه - على قالة أن المتهمه قريته، وهو إقرار إنما جاء كنتيجة حتمية للتفتيش الذى ثبت بطلانه لتمامه بناء على إذن باطل صادر بناء على تحريات غير جدية . فالإقرار المقول به والوارد على لسان محرر المحضر قد تأكد اصطناعه وكذبه بمجرد مثول المتهمه أمام النيابة العامة فى ذات اليوم فأنكرت تماماً صدوره عنها.

لما كان ما تقدم فإن الدفع ببطلان الإقرار المنسوب للمتهمه يضحى قائماً على سند صحيح وبصادف صحيح القانون.

ثالثاً: وفى الموضوع .

الدفع بعدم توافر ركن الاعتیاد على ممارسة الدعارة .

إن لمن المستقر عليه فقها وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن جريمة ممارسة الدعارة من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ قد نصت على عقاب « كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة » وكان من المقرر أن الأصل هو التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة فى ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وكان مفهوم دلالة النص بادى الذكر أن الجريمة

الواردة فيه لالتحقق بدورها إلا بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز، وأن يكون ذلك على وجه الاعتیاد.

ولما كان ذلك كذلك وكان شاهد الواقعة قد أورد أن المتهمه اعتادت ممارسة الدعارة، وأنه قد تيقن من ذلك، لاعتیاد قيام المتهمه بالتردد على إحدى الشقق المبينة بالتحقیقات، ولما كان ذلك وكان مجرد تردد المتهمه على تلك الشقة لا ينشئ بذاته بطريقة يقينية على اعتیاد المتهمه ممارسة الدعارة، فإن جريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة لا تكون متوافرة الأركان.

بناءً عليه

نلتمس الحكم ببراءة المتهمه من التهمة المستندة إليه.

وكيل المتهمه

السيد عفيفي

المحامي

أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم فى جرائم الدعارة

المقصود ببيت الدعارة .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن : للمادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد عرفت بيت الدعارة بأنه كل محل يستعمل لممارسة دعارة الغير أو فجوره ، ولو كان من يمارس فيه الدعارة شخصاً واحداً . وإن فتمت كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الطاعنة ضبطت بالمنزل ترتكب للفحشاء مع شخص أجنبى عنها وأنه لم يضبط بالمنزل امرأة أخرى سواها ، وكانت المحكمة لم تقم دليلاً آخر على أنها أدارت منزلها لممارسة الغير للدعارة فيه ، فإن جريمة إدارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة الأركان .

(طعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٣٧/١/٢٧)

معاشرة رجل لإمرأة فى منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة فى القانون .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن : معاشرة رجل لإمرأة فى منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة فى القانون ، إذ أن المقصود بالتجريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز .

(طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٥٤/١٠/١٨)

وجود إمرأة فى محل معد للدعارة وضبطها فيه لا تحقق به المعاونة على إدارة منزل للدعارة .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن : القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقب فى المادة الثامنة منه على فعل المعاونة فى إدارة منزل للدعارة ، إنما عنى

المعاونة في اعداد المحل واستغلاله كمشروع، وإذن فوجود امرأة في محل معد للدعارة وضبطها فيه، مهما بلغ من علمها بإدارته للدعارة، لا يعتبر بذاته عوناً على استغلاله أو مساعدة في إدارته، ولا تحقق به جريمة المعاونة على إدارة منزل للدعارة.

(طنن رقم ١٨٨ لسنة ٢٥ق. جلسة ١٩٥٥/٥/١٠)

جريمة إدارة منزل للدعارة - عدم توفر أركانها القانونية - ذلك يستتبع عدم قيام جريمة المعاونة في إدارته - علة ذلك: الجريمة الأخيرة نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي - لا قيام لها بدونه.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: إذا كانت جريمة إدارة منزل للدعارة غير متوافرة الأركان، فإن جريمة المعاونة في إدارته للدعارة تكون غير قائمة قانوناً لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لا قيام لها بدونه.

(الطنن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٥ق. جلسة ١٩٥٦/١/١٠ من ٧ ص ٢٧)

وجود امرأة في منزل معد للدعارة - لا يعتبر بذاته معاونة في إدارته أو استغلاله. ولا تحقق به جريمة المعاونة المعاقب عليها بالمادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقبت على فعل المعاونة في إدارة منزل للدعارة إنما عنت المعاونة في اعداد المحل واستغلاله كمشروع، وإذن فوجود امرأة في منزل معد للدعارة لا يعتبر بذاته معاونة في إدارته أو استغلاله ولا تحقق به تلك الجريمة.

(طنن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ق. جلسة ١٩٥٦/٤/٣ من ٧ ص ٤٨٩)

دعارة - أماكن مفروشة - ماهيتها.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: تعاقب الفقرة الثانية من المادة

التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ هـ كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحه فى محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة. والأماكن المفروشة المشار إليها فى تلك الفقرة إنما هى التى تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتاً بها، وهو معنى غير محقق فى المنازل التى يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص يسكنها مدة غير محددة، ولها نوع من الاستمرار.

(الطعن رقم ١٢٠٧٨ لسنة ٣٢٢ ق. جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣ م ٢٢ من ٣٤٨)

ارتكاب الطاعن جرائم تسهيل الدعارة لأخرى ومعاونتها عليها واستغلال بغائها وإدارة محل لممارسة الدعارة- يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٢٣٢ عقوبات- وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله، وكان ما أورده الحكم فى بيان واقعة الدعوى التى أثبتتها فى حق الطاعن أنه سهل للمتهمة الثانية ارتكاب الدعارة وعاونها عليها واستغل بقاء تلك المتهمة وأدار محلاً لممارسة الدعارة يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمواد ٢/٣٢ من قانون العقوبات، لأن الجرائم الأربعة المسندة إلى الطاعن وقعت جميعها لفرض واحد، كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها، ولما كان الحكم

المطعون فيه قد قضى بمقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بإدارة المحل للدعارة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون.

(طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ - ص ٣١ - ص ٣٠١)

مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة إحدى الشقق لا يبنىء بذاته عن إدراك الضابط بطريقة يقينية هاتركبه- !التعرض لها قبض صريح ليس له ما يبرره- المادة ٣٤ إجراءات بعد تعديلها لاتجيز القبض على المتهم إلا فى احوال التلبس- مثال لتسبب معيب فى اطراح دفع ببطلان إجراءات القبض.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: من المقرر أنه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق، وكان من المقرر أيضا أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها، وكان مؤدى الواقعة التى أوردها الحكم ليس فيه ما يدل على أن المتهمه شوهدت فى حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يصح القول بأنها كانت وقت القبض عليها فى حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كانت المتهمه من المعروفات لدى الشرطة بالاعتقاد على تمارسة الدعارة، ذلك أن مجرد دخولها إحدى الشقق لا يبنىء بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة، ومن ثم فإن ما وقع على الطاعنة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون. ذلك بأن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لاتجيز لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم إلا فى أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد

خالف هذا النظر وكان ما أورده تسييراً لإطراحه دفع الطاعة ببطلان إجراءات القبض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدي إلى مارتبه عليه، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبه عن تقدير أدلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعة، ولا يبنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى أذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً، ومنها مجتمعه تتكون عقيدة القاضي، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٩ م ١ - ص ٧٣٧)

عقوبة في دعارة.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : لما كان ذلك، وكان نص المادة التاسعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعارة - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمس وعشرين جنيهًا ولا تزيد عن ثلاثمائة جنيه كل من اعتاد ممارسة الفجور والدعارة، وكان الحكم المستأنف قد قضى - في حدود القانون - بعقوبة الحبس بعدها الأدنى، بيد أن الحكم المطعون فيه قد نزل بهذه العقوبة إلى شهر واحد مع الشغل - وهو دون ذلك الحد الأدنى - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، مما يتعين معه تصحيحه والحكم بمقتضى القانون بتأييد الحكم المستأنف.

(الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٧)

العقوبة المقررة لمخالفة نص المادة ٢/٩ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه : لما كانت العقوبات المقررة لمخالفة نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ التي دين بها الطاعن لانتزاع عقوبة المصادرة، وكان الحكم قد قضى بالمصادرة

بالتطبيق له فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه اعمالاً لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، نقضه نقضاً جزئياً.

(الطعن رقم ٥٩٩٥ لسنة ٥٣ ق. جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

تسبب الاحكام.

دعارة- تعدد الجرائم- ارتباط- اثره.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: متى كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى التي أثبتتها في حق الطاعنة من أنها سهلت للمتهمة الثانية ارتكاب الدعارة وعاونتها عليها واستغلت بغاء تلك المتهمة وأدارت محلاً لممارسة الدعارة- يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات، لأن الجرائم الأربعة المسندة إلى الطاعنة وقعت جميعها لغرض واحد، كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة، مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن التهمة الرابعة الخاصة بإدارة المنزل للدعارة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون.

(الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ ق. جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ ص ١٨ ص ٢٤٠)

جريمة الدعارة - ركن الاعتیاد- الدفع بعدم توافره- دفاع جوهري- عدم الرد عليه- إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبیب.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين دون أن يعنى بتحقيق ما أثارتها الطاعنة الثانية من عدم توافر ركن الاعتیاد على ممارسة الدعارة لعدم تجريم الفعل الأول الخاص بفض بكارتها من خطيبها السابق ومضى أكثر من ثلاث سنوات عليه، وما أثارتها الطاعنة الثالثة من

عدم علمها بإدارة المسكن المؤجر منها للطاعة الأولى للدعارة، وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً في مصير الدعوى المطروحة بالنسبة لهاتين الطاعتين، ذلك بأن البغاء كما هو معروف به في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز، كما أن جريمة ممارسة الدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها، وكان دفاع الطاعة الثالثة قد قصد به نفي الركن المعنوي للجريمة المسندة إليها، فإن ما تقدم يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها أن تعمل على تحقيق دفاع الطاعتين بلوغاً إلى غاية الأمر فيه وأن ترد عليه بما يبرر رفضه، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب.

(طنن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ فى جلسة ١٩٧٠/١/٨ م ٢١ ص ١١٠)

تحقيق ثبوت الاعتیاد على الدعارة وإن يكن من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها فى ذلك سائغاً.

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن: تحقيق ثبوت الاعتیاد على الدعارة، وإن يكن من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها فى ذلك سائغاً. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعة الثانية بجريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة دون أن يستظهر ركن الاعتیاد إلا بقوله: « ولا يقدح فى ذلك ما ثبت من التقرير الطبى الشرعى من أن المتهمه الثانية لاتزال بكرًا فإن ذلك لا ينال من رواية الشاهد، ذلك أنه قرر بمحضر ضبط الواقعة وبالتحقيقات أنه لم يولج قضيبه بالمتهمه الثانية وإنما أعمله فى جسمها إلى أن أمنى. يضاف إلى ذلك ما أُلح إليه بالمحضر رقم... إدارى، ذلك الذى يبنىء عن سلوك المتهمه الثانية ويسين بصدق عن التبت الذى ارتوت منه، وهذا الذى أورده الحكم لا يبنىء على إطلاقه عن اعتیاد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة سيما وأن شاهد الواقعة قرر بالتحقيقات أنه لم يسبق له أن التقى بالطاعة الثانية قبل

تلك المرة. لما كان ذلك، وكان اعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق الزوم اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة، حتى ولو كانت ابنتها، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة والظرف وكان الحكم بما أورده لا يكفي لإثبات ركن الاعتياد الذي لا تقوم الجريمة عند تخلفه، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعة الثانية والإحالة.

(الطنن رقم ١٥٢٩ لسنة ١٩٤٨ ق. جلسة ١٩٧٩/١/١١ من ٣٠ ص ٤٩)

إطلاق الشارح عقوبة الغلق المخصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ من التوقيت.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: تنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في فقرتها الأولى على أن «كل من فتح أو أدار محلاً للدعارة أو عاون بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه، وبحكم باغلاق المحل، ومصادرة الأمثلة والأثاث الموجود به» ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان المظنون ضده بإدارة محل للدعارة قد وقت عقوبة الغلق يجعلها لمدة ثلاثة أشهر، في حين أن القانون أطلقها من التوقيت، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه وتصحيحه.

(الطنن رقم ١٦٢٥ لسنة ١٩٣٨ ق. جلسة ١٩٦٨/١/٤ من ١٩ ص ٩٢٥)

وضع المحكوم عليه في جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور والدعارة تحت مراقبة الشرطة - لا يكون إلا في حالة الحكم عليه بعقوبة الحبس - المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١.

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه: تنص المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على معاقبة كل من إعتاد ممارسة

الفجور أو الدعارة (الفقرة ج) بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ٢٥ ج ولا تزيد على ٣٠٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وأجازت وضع المحكوم عليه عند انقضاء مدة العقوبة في اصلاحية خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية باخراجه. ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على أنه «يستتبع الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة.....» ودلالة هذا النص في صريح عبارته أنه لا يقضى بوضع الجاني تحت مراقبة الشرطة إلا إذا قضى بحبسه، ذلك أنه اتخذ مدة المراقبة بجعلها مساوية لمدة العقوبة، ولا يمكن بداهة إجراء تحديد هذه المدة إلا في حالة القضاء بعقوبة الحبس، ولو أراد المشرع أن يقضى بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة في حالة الحكم عليه بالغرامة لنص على ذلك صراحة وتحديد لمدها.

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤١ ق. جلسة ١٩٧١/٥/٣ من ٢٢ ص ٣٩٠)

* * *

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠٠/١/٢٦

"لم ينشر بعد"

لايضار الطاعن بطعنه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدها في قضية الجثة رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٩٢ آداب الإسكندرية بأنها في يوم ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٩٢ بدائرة قسم الرمل - محافظة الإسكندرية - (١) سهلت دعارة المتهمة الثانية طلى النحو المبين بالأوراق (٢) صفتها مالكة للشقة محل الضبط قدمتها لممارسة الدعارة مع علمها بذلك على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابها بالمواد ٣/٩،١/١ - ج ، ١٥،١٠ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ . ومحكمة جنح الآداب قضت حضوريا في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ عملا بمواد الإتهام بحبس المتهمة سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفّذ وغرامة ٣٠٠ جنيه ووضعها تحت المراقبة مدة مساوية لمدة الحبس ومصادرة الأمتعة والأثاث والأشياء المستعملة في الجريمة وعلق الشقة محل الضبط لمدة ثلاثة أشهر .

إستأنفت وقيد إستئنافها برقم ٧١٦ لسنة ١٩٩٣ . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة إستئنافية قضت غايبا في ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٣ بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتلييد الحكم المستأنف .

عارضت وقضى فى معارضتها فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ بقبولها شكلاً فى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهمه ثلاثة أشهر مع الشغل وتأييده فيما عدا ذلك . فطعنن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ وقدمت أسباب الطعن فى التاريخ ذاته موقعاً عليها من رئيس بها . ويجلسه ٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٦ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن معقودة فى هيئة غرفة مشورة ثم قررت تأجيله لجلسة اليوم وفيها أحواله لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قلنونا . من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون . ومن حيث إن مما تتبناه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان المطعون ضدها بجريمة تسهيل دعارة قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بعقوبة الحبس لمدة تقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، مما يعيبه ويستوجب نقضه . ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائى أنه انتهى إلى إدانة المطعون ضدها بجريمة تسهيل الدعارة وقضى بمعاقبتها بالفقرة (أ) من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمها ثلاثمائة جنيه إستأنفت المطعون ضدها وقضت المحكمة الإستئنافية غيائياً بقول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فعارضت ، وقضى فى معارضتها بقبولها شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بحبس المتهمه ثلاثة أشهر مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك ، لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة بالفقرة (أ) من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن

مكافحة الدعارة والمطبق على واقعة الدعوى هي الحبس الذى لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات والغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه .

وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل عقوبة الحبس المقضى بها فى الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم الغيابى الاستثنائى ونزل بها عن الحد الأدنى المنصوص عليه فى الفقرة (أ) من المادة الأولى من القانون سالف الإشارة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض هذا الخطأ وتحكم بمقتضى القانون . لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها هى وحدها التى استأنفت الحكم الابتدائى بما لا يجوز معه أن تضار بطعنها ، وكان الحكم المستأنف قد التزم صحيح القانون فيما قضى به بالنسبة للمطعون ضدها ، فإنه يتعين أن يكون التصحيح بتأييد هذا الحكم فيما قضى به بالنسبة للمطعون ضدها .

(طعن رقم ١١٧٢٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٦)

" لم ينشر بعد "



أحكام محكمة النقض الحديثة

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠٢ / ٦ / ٩

" لم ينشر بعد "

الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ ، وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالماً علماً يقينياً لا يدخله أى شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها كما يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقيني وأن المبلغ قد قدم على البلاغ منتوياً السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه .

الوقائع

أقام المدعون بالحقوق المدنية دعواهم بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جناح قسم الدرب الأحمر (وقينت بجدولها برقم ٣٥٥٠ لسنة ١٩٨٩) ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٩ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة : أبلغ كذباً مع سوء القصد مدير منطقة الإسكان بالدرب الأحمر ضد المدعين بالحق المدني بإغتصابهم أرض مملوكة للدولة وشروعهم في البناء عليها ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي لهم مبلغ خمسة عشر ألف جنية على سبيل التعويض النهائي .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٠ بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

إستأنفت النيابة العامة والمدعين بالحق المدني وقيد إستئنافها برقم ٣٢٣١ لسنة ١٩٩٠ ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً فى ٢٤ من إبريل سنة ١٩٩٠ وإجماع الآراء بتغريم المتهم مائتى جنية وإلزامه بأن يؤدى للمدعين بالحق المدني مبلغ مائة وواحد جنية على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٨ من مايو سنة ١٩٩١ وقدمت أسباب الطعن فى ٣٠ من مايو سنة ١٩٩١ موقفاً عليها من الأستاذ / سمير زخارى المحامى .

وبجلستى ١٦ من مارس سنة ١٩٩٤ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن (منعقدة فى هيئة غرفة مشورة) وقررت التأجيل لجلسة اليوم وفيها أحوالته لنظره بالجلسة وسمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد للمداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب قد شابه قصور فى التسييب ، وفساد فى الإستدلال ، وذلك أنه لم يدلل على كذب البلاغ وتوافر قصد الإضرار بدليل ينتجه عقلا مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل ما ورد بصحيفة الدعوى الإدعاء المباشر وبين المستندات المؤيدة لها أورد بعض المبادئ القانونية فى جريمة البلاغ الكاذب ، ثم خلص إلى توافر هذه الجريمة فى حق الطاعن على أسباب حاصلها أن البلاغ المقدم من الطاعن كاذب بدلالة الحكم الصادر

فى الدعوى رقم ١٩٨١ لسنة ٣٣ق من القضاء الإدارى والذى تسأيد من المحكمة الإدارية العليا بأحقية المدعين بالحقوق المدنية فى التعويض عن الأرض التى نزعت ملكيتها وكذلك من صورة للتخفيض رقم ١٥ لسنة ١٩٨١ وسط القاهرة وخطاب العدول عن خطوط التنظيم الأمر الذى يؤكد لأحقية المدعين بالحقوق المدنية فى البناء فى باقى المساحة المملوكة لهم وتقاضيهم التعويض عن باقى الأرض وأن طلب الطاعن إيقاف الترخيص الصادر لهم يكشيف عن قصد الإضرار بهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الركن الأساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعدد الكذب فى التبليغ ، وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالماً علماً يقينياً لا يدخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة ، وأن المبلغ ضده برئ منها ، كما يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقينى ، وأن المبلغ قد أقدم على البلاغ منتوياً السوء والإضرار بمن أبلغ فى حقه ، وأن تستظهر ذلك فى حكمها بدليل ينتجه عقلاً ، ولما كان ما قاله الحكم على النحو المار بيانه لا يؤدى فى العقل والمنطق إلى علم الطاعن بكذب البلاغ ولا يدل على أنه قصد من التبليغ الكيد للمبلغ ضدهم والإضرار بهم فى الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور فى التسبب فضلاً عن الفساد فى الإستدلال مما يبطله ويوجب نقضه والإعادة مع إلزام المطعون ضدهما المصروفات المنفية دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

(طعن رقم ١٤٣١٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٢/٦/٩)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث محكمة النقض

في جريمة إصابة خطأ

جلسة ١١ / ١ / ٢٠٠١

" لم ينشر بعد "

إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع أراء قضاة المحكمة .

الوقائع

تبهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجثة رقم ٣٧٦٣ لسنة ١٩٩٢ المعادى بأنه في يوم ٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ بدائرة قسم المعادى محافظة القاهرة :- ١- تسبب خطأ في إصابة ---- وكان ذلك ناشئاً عن عدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة بأن قاد سيارة دون روية أو تبصر فصنم المجنى عليها فأحدث إصابته بالوردة بالتقرير الطبى المرفق بالأوراق . ٢- قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات .

وإدعت المجنى عليها مندياً قبل المتهم بإلزامه بأن يؤدي لها مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنح المعادى قضت حضورياً في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٣ ببراءة المتهم عما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية .

استأنفت النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية وتقدم استئنافهما برقم ١٠٧١٢ لسنة ١٩٩٣ .

ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية " بهيئة إستئنافية " قضت غيابياً فى ٥ من فبراير سنة ١٩٩٤ بإجماع الآراء بقبول الإستئناف شكلاً ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بتغريم المتهم خمسين وإلزامه بأن يودى للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت عارض وقضى فى معارضته فى ١٤ من مايو سنة ١٩٩٤ بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

طعن الأستاذ / ممدوح أبو الروس المحامى بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٩٤ ، وقدم أسباب الطعن فى التاريخ ذاته موقعاً عليها منه .

وبجلسة ٣ من إبريل سنة ١٩٩٧ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن معقودة فى هيئة " فرقة مشورة " ثم قررت تأجيله لجلسة اليوم وفيها أحالته لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد للمدولة قانوناً .

حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر قانوناً . حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه القصور فى التسببب ذلك أنه خلا من بيان واقعة الدعى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الإستئنافى المعارض فيه من الطاعن والقاضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعى المدنية دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء للقضاة خلافاً لما تقتضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه

إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الاستئنافي للقاضي بإلغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذ رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة وكان لمحكمة النقض طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستئنافي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة للطاعن دون حاجة لبحث كافة أوجه الطعن وإلزام المطعون ضده المصروفات المدنية .

(طعن رقم ١١٨٧٧ لسنة ٤٦٦ جلسة ٢٠٠١/١/١١)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض
فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد
جلسة ٢٠٠١ / ١ / ١١
" لم ينشر بعد "

قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - إذ رتب على الصلح بين المجنى عليه والمتهم إنتقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق الميمنية دعاواها بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جناح عابدين (قيدت بجدولها برقم ٤٤٦٠ لسنة ١٩٨٨) ضد الطاعن بوصف أنه فى يوم ١٥ من يونية سنة ١٩٨٨ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة :- أصدر لها شيكين لا يقابلهما رصيد قائم وقابل للمسحب مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدى لها مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابياً فى ١٢ من يناير سنة ١٩٨٩ عملاً بمادنتى الإتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة عشرين ألف جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدى للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

عارض وقضى فى معارضته فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٩١ بقبولها شكلاً
وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .
إستأنف وقيد إستئنافه برقم ٤٧١٧ لسنة ١٩٩٤ .
ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية " بهيئة إستئنافية حضورياً فى ٢٩ من يونيه
فبراير سنة ١٩٩٤ بقبول الإستئناف شكلاً ، وفى الموضوع برفضه وتأييد
الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٤ من يوليو سنة
١٩٩٤ ، وقدمت أسباب الطعن فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٩٤ موقفاً عليها
من الأستاذ / عبد المحسن محمد طيق المحامى .
وبجلسة ٧ من مايو سنة ١٩٩٧ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن
معلقة فى هيئة " غرفة مشورة " ثم قررت تأجيله لجلسة اليوم وفيها أحواله
لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون
رصيد المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وكان القانون
رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة قد صدر بعد هذا الحكم ، وكانت
المادة ٥٣٤ منه - التى نصت على جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم
وقابل للمسحب - قد أجازت الحكم على مرتكبها بعقوبة الغرامة وحدها بعد أن
كان معاقباً عليها بالمادة ٣٣٧ - المار ذكرها - بالحبس وجوباً ، كما رتب
على الصلح بين المجنى عليه والمتهم إنقضاء الدعوى الجنائية ، وإذا كان كلا
الأمريين ينشئ مركزاً قانونياً أصلاً للمتهم ، ومن ثم تعد ، فى هذا الصدد ،

قانوناً أصلح للمتهم تطبيق من تاريخ صدورها طبقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وهو ما يخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولكي نتاح للطاعن فرصة محاكمته في ظل المادة ٥٣٤ من قانون التجارة باعتبارها أصلح للطاعن في شأن توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة وإنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح فإنه يتعين أن يكون السنقض مقرونًا بالإعادة ، مع إلزام المدعى بالحقوق المدنية للمصروفات المدنية ، دون حاجة لبحث لوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٢٢٢٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/١١)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ١٥ / ٢ / ٢٠٠١

" لم ينشر بعد "

للمجنى عليه أو لوكيله الخاص في الجنحة المنصوص عليها في المادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال إثبات صلحه مع المتهم ، ويترتب على الصلح إنقضاء الدعوى الجنائية ، ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ٩٤٢٩ لسنة ١٩٩١ قسم مدينة نصر بوصف أنه في يوم ٥ من يونية سنة ١٩٩١ بدائرة قسم مدينة نصر محافظة القاهرة .

بدد المبلغ النقدي المبين بالأوراق والمسلمة إليه بصفة أمانة لتوصيله إلى —
— فاختلسه نفسه وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

ومحكمة جرح قسم مدين نصر قضت غيابياً في الثاني من ديسمبر سنة ١٩٩٢ عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع النفاذ وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ .

عارض وقضى في معارضته في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .
إستأنف وقيد إستئنافه برقم ٧٣٩٤ لسنة ١٩٩٣ .

ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهئية إستئناف - قضت غيابياً فى الثانى من ديسمبر سنة ١٩٩٣ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

عارض وقضى فى معارضته فى ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ ولودعت أسباب الطعن فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ موقعاً عليها من الأستاذ / فائق إبراهيم المحامى .

وبجلسى الثانى من أكتوبر سنة ١٩٩٧ و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٨ وما تلاهما من جلسات نظرت المحكمة الطعن معقودة فى هيئة " غرفة مشورة " ثم قررت تأجيله لجلسة لليوم حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة قانوناً .

من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن البين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن قد دين بجريمة للتبديد ، وكان للقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الصادر بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات نص فى مادته الثانية على إضافة المادة ١٨ مكرراً (أ) إلى قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمجنى عليه أو لوكيله فى الجحة المنصوص عليها فى المادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات (لتي دين بها الطاعن) أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال إثبات صلحه مع المتهم ، ويترتب على الصلح إنقضاء

الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر وأنه لا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعن قد نصح مع المجنى عليه وسدد الدين موضوع جريمة التجديد فإن القانون الجديد والذي صدر بعد وقوع الجريمة وتبين صدور حكم بات فيها يكون هو الواجب التطبيق ، ولمحكمة للنقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بحقها المخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح .

(طعن رقم ١٦٠٩٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٥)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض
فى جريمة بناء على أرض زراعية
جلسة ١٨ / ١ / ٢٠٠١
" لم ينشر بعد "

حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية ما نصت عليه
الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة فيما تضمنه من
عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة يتحقق به معنى
القانون الأصلح للمتهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجثة رقم ١٠٦٥٠ لسنة ١٩٩٠ .
أجا بوصف أنه فى يوم ٢٠ من مايو سنة ١٩٩١ بدائرة مركز أجا محافظة
الدقهلية أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص وطلبت معاقبته ١٥٢ ،
١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .
ومحكمة جناح أجا قضت حضورياً إعتبارياً فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٣
عملاً بمادتي الإتهام بجيبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات
لإيقاف التنفيذ وتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة .
إستأنف وتقدم استئنافه برقم ٢٦٦٧ لسنة ١٩٩٤ .
ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة إستئنافية قضت حضورياً فى ٢٧ من
مارس سنة ١٩٩٤ بقول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد
الحكم المستأنف والإيقاف لعقوبة الحبس فقط .

فطعن الأستاذ / توفيق على حشيش المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٥ من مايو سنة ١٩٩٤ وأودعت أسبَاب الطعن في التاريخ ذاته موقعاً عليها منه .

وبجلسنى ٣ من إبريل سنة ١٩٩٧ ، ٢١ من مايو سنة ١٩٩٨ وما تلاهما من جلسات نظرت المحكمة الطعن معقودة في هيئة " غرفة مشورة " ثم قررت تأجيله لجلسة اليوم حيث سمعت للمرافعة على ما هو مبين بالمحضر

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة قانوناً .
حيث إن الطعن يستوفى الشكل للمقرر قانوناً .

حيث إنما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص قد شابه القصور فى التسبب ذلك أنه لم يعرض لاستقيرير للخبير الذى عول عليه فى إدانته مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث أنه قد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣ فى الدعوى رقم ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنته من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة مما يتحقق به معنى القانون الأصلح بالنسبة للطاعن فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يبرى على واقعة الدعوى ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة حتى نتاح

للطاعين فرصة محاكمته من جديد على ضوء القانون الأصحح دون حاجة
لبحث سائر أوجه الطعن .

(ملحق رقم ٢٤٦٧٩ لسنة ١٩٦٤ جلسة ١٨/١/٢٠٠١)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٧/١/٢٠٠٠

" لم ينشر بعد "

إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور
كان لزاماً على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو
بالرفض .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية الدعوى بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة
جناح جرجا " قيدت بجدولها برقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٩٣ " ضد الطاعن بوصف
أنه في يوم الأول من إبريل سنة ١٩٩٣ - بدائرة مركز جرجا - محافظة
سوهاج - بدد المبلغ النقدي الميين قدرأ بالأوراق والمملوك له والمسلم إليه
على سبيل الوديعة فإختلمه إضراراً به وطلب معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون
العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل
التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ عملاً
بمادة الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لإيقاف
التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه
على سبيل التعويض .

إستأنف وقيد إستئناف برقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤ .

ومحكمة جرجا الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت غيابياً فى ٩ من يناير سنة ١٩٩٤ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

عارض وقضى فى معارضته فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٤ بإعتبارها كإن لم تكن .

فطعن الأستاذ / ----- للمحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٠ من مارس سنة ١٩٩٤ وأودعت أسباب الطعن فى التاريخ ذاته موقعاً عليها منه .

وبجلسى ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٧ ، ١٦ من إبريل سنة ١٩٩٨ وما تلاهما من جلسات نظرت المحكمة الطعن معقودة فى هيئة " غرفة مشورة " ثم قررت تأجيله لجلسة اليوم حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينهائى الطعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإعتبار معارضته الإستئنافية كإن لم تكن قد ران عليه البطلان والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يتخلف عن الحضور بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية التى قدمها محاميه بالجلسة ، ومع ذلك لم يعرض الحكم لهذه الشهادة ، ولم يقل كلمته فيها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧ التى نظرت بها معارضة الطاعن الإستئنافية أنه حضر محام عنه وقدم شهادة مرضية ، غير

إن الحكم المطعون فيه قضى بإعتبار المعارضة كأن لم تكن إستناداً إلى أن للطاعن لم يحضر بتلك الجلسة رغم علمه بها ، ولم يشر إلى حضور محامى للطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض . فإن فى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مماساً بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة نون حاجة إلى بحث يلقى أوجه الطعن مع المصروفات المدنية .

(طعن رقم ١٢٧٥٢ سنة ١٤٠٤ - جلسة ١/٢٧/٢٠٠٠)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠٠/١/٣

" لم ينشر بعد "

تأجيل نظر المعارضة إدارياً يوجب إعلان المعارض إعلاناً قانونياً
بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن إستوفى للشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ قضى فى معارضته
الإستئنافية بإعتبارها كأن لم تكن قد انطوى على بطلان فى الإجراءات أخل
بحقه فى الدفاع ، ذلك بأنه لم يعلن بالجلسة الأخيرة التى صدر فيها الحكم
المطعون فيه والتى تأجل إليها نظر المعارضة إدارياً ، مما يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أنه تحدد لنظر معارضة الطاعن
أمام المحكمة الإستئنافية جلسة ١٩٩٥/١٠/٧ ، غير أنها أجلت إدارياً لجلسة
١٩٩٥/١١/٤ ، وفيها صدر الحكم المطعون فيه بإعتبار المعارضة كأن لم
تكن . لما كان ذلك ، وكان تأجيل نظر المعارضة إدارياً يوجب إعلان
للمعارض إعلاناً قانونياً بالجلسة التى أجل إليها نظر المعارضة ، وكان البين
من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعلن بالجلسة الأخيرة - التى تأجل

إليها نظير المعارضة إداريا - فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً لإبتناؤه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة وذلك بغير حاجة لبحث وجه الطعن الآخر .

(طعن رقم ٤٦٧٩ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٣)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١/١/١

" لم ينشر بعد "

وان كان لمحكمة الموضوع - فى جريمة التعدى على الحيازة بالقوة. أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدّهما فى قضية الجثة رقم ٥٠٨٥ سنة ١٩٩١ مركز سمود بوصف أنّهما فى يوم ١٤ من مايو سنة ١٩٩١ بدائرة مركز سمود محافظة الغربية :- دخلا الأطلان للزراعية للمبينة الحدود والمعالم بالأوراق التى فى حيازة المجنى عليهما بقصد منع حيازتهما بالقوة على النحو المبين بالأوراق وظلّبت عقابهما بالمادة ١/٣٦٩ من قانون العقوبات .وإدعى المجنى عليهما منخياً قبل المتهمين بإلزامهما أن يؤديا لهما مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .ومحكمة جنح مركز سمود قضت حضورياً فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٢ عملاً بمادة الإتهام بتفريم كل من المتهمين خمسين جنيهاً وأن يؤديا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

إستأنفاً وقيد إستئنافهما برقم ٢٨٩٣ لسنة ١٩٩٢ م . طنطا . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً في ٢٠ من مايو سنة ١٩٩٢ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية .

فطعن الأستاذ / محمود سليمان دلود المحامى نيابة عن المدعين بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٨ من يونيو سنة ١٩٩٢ وقدمت أسباب الطعن فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٢ موقفاً عليها منه .

وبجلسة اليوم نظرت المحكمة الطعن منعقدة فى هيئة (غرفة المشورة) حيث سمعت المرافعة على النحو المبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة قانوناً . من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون . ومن حيث إن مما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضدهما من جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة ورفض الدعوى المدنية قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه لم يشر إلى أدلة للثبوت التى عول عليها الحكم المستأنف فى إدانتها . وإستند فى قضائه بالبراءة إلى أنهما يحوزان أرض النزاع بموجب عقود إيجار رغم خلو الأوراق منها ، مما يدل على أن المحكمة أصدرت حكمها بغير تحييص لعناصر الدعوى والإحاطة بظروفها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه . ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال تبريراً لقضائه بتبرئة المتهمين (المطعون ضدهما) ورفض الدعوى المدنية قبلهما ما نصه " حيث الثابت من أوراق الجثة ومستنداتها أن المتهمين يضعان اليد على الأرض محل النزاع بوصفهما مستأجرين لها

بموجب عقود إيجار مودعة في الجمعية الزراعية وأنه من المقرر قانوناً أنه لا تأثير على المستأجر بخصوص تعاقد المالك على الأرض إذ لا يكون لهم سوى قيمة الإيجار فقط دون نزاع الحيابة منهم بسبب البيع ومن ثم لا يكون هناك تعدى نحو الحيابة بالقوة ومن ثم تنتفى عنهما اللتمة " لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد اللتمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو دخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في تبرئة المطعون ضدهما السابق القضاء بإدالتهما ابتدائياً بقوله أنهما يضعان اليد على الأرض محل النزاع بوصفهما مستأجرين لها بموجب عقود إيجار مودعة في الجمعية الزراعية ، دون أن يبين مضمون تلك العقود وأطرافها وتاريخ تحريرها وأثر ذلك على حيابة العقار موضوع الإتهام ، دون أن يعرض لأدلة الثبوت ويدلى برأيه فيها ، فإن ذلك يندى عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى والإحاطة بظروفها مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يعيبه ويستوجب نقضه وإعادة في خصوص الدعوى المدنية .

(طعن رقم ١٦٤٥٦ لسنة ١٩٢٢ في جلسة ٢٠٠١/١/١)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١/١/٤

" لم ينشر بعد "

الشارع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ يؤثم فعل المالك الذي يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد مما مقتضاه أن التخلف عن تسليم الوحدة في الموعد المحدد لا يعتبر فعلاً مؤثماً إلا إذا لم يكن هناك ما يقتضى ذلك .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٩ أمن دولة الجيزة بوصف أنه في يوم ١٥ من يونية سنة ١٩٨٩ بدائرة قسم الجيزة محافظة الجيزة :-

لم يتم بتسليم المؤجرة في الميعاد المحدد على النحو الوارد بالأوراق . وطلبت معاقبته بالمادتين ٢/٢٣ ، ٣٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة جنح أمن الدولة بالجيزة قضت غيابياً في ٧ من فبراير سنة ١٩٩٠ عملاً بمادتي الإتهام بتفريم المتهم خمسمائة جنيه . عارض وقضى في معارضته في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

إستأنف وقيد إستئنافه برقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٩١ .

ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت غيابياً فى الثانى من مارس سنة ١٩٩١ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

عارض وقضى فى معارضته فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٩٤ بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد للحكم الغيابى المعارض فيه .

فطعن الأستاذ / خالد محمد المهدي المحامى عن الأستاذ / جمال الصاوى المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٩٤ وأودعت أسباب الطعن فى التاريخ ذاته موقعاً عليها من المحامى الأخير .

وبجلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٩٧ ، ٢١ من مايو سنة ١٩٩٨ وما تلاهما من جلسات نظرت المحكمة الطعن معقودة فى هيئة " غرفة مشورة " ثم قررت تأجيله لجلسة اليوم حيث سمعت للمرافعة على ما هو مبين بالمحضر

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة قانوناً .

وحيث إنه من المقرر أن العبرة فى بيان المحكمة التى صدر منها الحكم هى بحقيقة الواقعة ، وأن محضر الجلسة يكمل الحكم فى ذلك . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر أولى جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه مستهل باسم محكمة أمن الدولة بالجيزة ، وكانت هذه المحكمة هى

المختصة بنظر الجرائم التى نص عليها المشرع فى قانون إيجار الأماكن ومنها الجريمة موضوع الطعن طبقاً لنص المادة ٣ / ٤ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومن ثم فإنه لا يقدح فى الأمر أن يكون فى صدر

النموذج المطبوع لحكمها اسم محكمة أمن الدولة طوارئ إذ هو مجرد بيان مطبوع لا يمس سلامة الحكم ، لأن العبرة هي بحقيقة الواقع التي أكتدها نظر المعارضة والإستئناف ، والمعارضة الإستئنافية في ذلك الحكم ، ومن ثم يكون الحكم الابتدائي قد صدر من محكمة مختصة لها ولاية الفصل في الدعوى ، وإصدار الحكم فيها ، ومن ثم يكون الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه جائز عملاً بنص للملئتين ١/٥ ، ٢/٨ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة للنقض .

ومن حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم تسليم العيين المؤجرة في الميعاد دون مقتضى قد شابه قصور في التسببب ذلك أنه لم يبين مؤدى الأدلة التي عول عليها في قضائه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم للمطعون فيه لأسبابه قد اقتصر في بيانه لواقعة للدعوى والدليل على ثبوتها في حق الطاعن على مجرد قوله " وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم حضور المتهم بالجلسة لدفع التهمة عن نفسه بأسباب مقبولة قانوناً ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملاً بالمادة ١٢/٣٠٤ ج " . لما كان ذلك ، وكانت للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة وإلا كان قاصراً ، وكان الشارع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يؤثم فعل المالك الذي يتخلف دون مقتضى

عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد مما مقتضاه أن التخلف عن تسليم الوحدة في الموعد المحدد لا يعتبر فعلاً مؤثماً إلا إذ لم يكن هناك ما يقتضى ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة للدعوى ، ولكتفى في بيان الأدلة على مجرد الإحالة على محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ، ودون أن يستظهر أن تخلف الطاعن عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد كان بغير مقتضى ، فإنه يكون قاصر البيان بما يعنيه ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٠٤٥٠ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٠٠١/١/٤)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

فى جريمة حيازة أثرية

جلسة ٢٠٠١/١/٢٨

" لم ينشر بعد "

إذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائى تعتبر الأحكام
التي صدرت بالإدانة إستناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية للجنة رقم ١١١٨ لسنة ١١٣ أبو
قرقاص لأنه فى يوم ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ بدائرة مركز أبو قرقاص
محافظة المنيا : حاز أثرية زراعية لإستعمالها فى غير أغراض الزراعة .
وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

محكمة جناح أبو قرقاص قضت حضورياً فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٤ عملاً
بمواد الإتهام بحسبه ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات والمصادرة .
إستأنف وقيد إستئنافه برقم ٥٢١٢ لسنة ١٩٩٤ .

ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة إستئنافية) قضت حضورياً فى ١٣ من
أغسطس سنة ١٩٩٤ بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد
الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة .

فطعن الأستاذ / محمد حسن المحامى عن الأستاذ / منحت طلبه المحامى
بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١١ من
سبتمبر سنة ١٩٩٤ وأودعت مذكرة بأسباب الطعن فى التاريخ ذاته موقعاً
عليها من المحامى الأخير .

وبجلسة الأول من يونيو سنة ١٩٩٧ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة (منعقدة في غرفة مشورة) الطعن وقررت التأجيل لجلسة اليوم وفيها أحواله لنظره بالجلسة وسمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن يستوفى للشكل المقرر في القانون .

وحيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بوصف أنه " حاز أتربة زراعية لإستعمالها في غير أغراض الزراعة " وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر والإيقاف وبغرامة عشرة آلاف جنيه والمصادرة وذلك إعمالاً لنص المادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والتي كانت ترصد في فترتها الأولى لجريمة تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لإستعمالها في غير أغراض الزراعة المنصوص عليها في المادة ١٥٠ من القانون عقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء من الأرض موضوع المخالفة . وتنص فقرتها الثانية على أنه إذا كان المخالف هو المالك ، وجب ألا يقل الحبس عن ستة أشهر . وإذا كان المخالف هو المستأجر دون المالك ، وجب الحكم أيضاً بإنهاء عقد الإيجار ورد الأرض إلى المالك . كما نصت في الفقرة الثالثة منها على أن يعتبر مخالفاً في تطبيق هذا الحكم ، كل من يملك أو يحوز أو يشتري أو يبيع أتربة متخلفة عن تجريف الأرض الزراعية أو ينزل عنها بأية صفة أو يتدخل بصفته وسيطاً في شئ من ذلك ، ويستعملها في أي غرض ، إلا إذا أثبت أن التجريف كان صادراً طبقاً

لأحكام المادة ١٥٠ من هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكامها لما كان ذلك ، وكان قد صدر من بعد حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية قاضياً بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، وجرى نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت فى فقرتها الرابعة على أنه إذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة إستناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلت الطاعن إستناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ للمحل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والتى قضى بعدم دستورتها فإن قضاء المحكمة الدستورية سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصلح بالنسبة للطاعن ويجب تطبيقه مادامت للدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات عملاً بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصحح لأنه بإنكار القيمة القانونية لنص التجريم يتجرد من الوجود القانونى فلا يكون الفعل مؤثماً جنائياً ومن ثم لا تكون له الصفة المشروعة . لما كان ما تقدم ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وللقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن مما أسند إليه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات

وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وذلك دون حاجة إلى بحث أوجه
الطعن المقدمة من الطاعن .

(طعن رقم ٢٤٦٥٣ لسنة ٦٤٤ ق جلسة ٢٨/١/٢٠٠١)

" لم ينشر من بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض
في جريمة بناء بدون ترخيص
جلسة ١١ / ١ / ٢٠٠١
" لم ينشر بعد "

كل حكم بالإدانة في جريمة البناء بغير ترخيص - يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وإلا كان الحكم قاصراً وباطلاً .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعة في قضية الجنحة رقم ٨٣٦١ لسنة ١٩٩٣ قسم ثان طنطا بأنها في يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٩٣ بدائرة قسم ثان طنطا محافظة الغربية أقامت البناء المبين بالأوراق بغير ترخيص . وطلبت عقابها بالمواد ٤ ، ١/٢٢ ، ٢٢ مكرراً من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ .

ومحكمة جناح قسم ثان طنطا قضت غيابياً في ٢ من إبريل سنة ١٩٩٤ عملاً بمواد الإتهام بتغريم المتهم قيمة الأعمال المخالفة ومثلها للخرانة العامة . عارضت وقضى في معارضتها في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٩٤ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه .

إستأنف كل من المحكوم عليها والنيابة العامة وقيد إستئنافهما برقم ٢١٦٦٧ لسنة ١٩٩٤ .

ومحكمة طسنتا بهيئة إستئنافية " قضت حضورياً فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ بقبول الإستئناف شكلاً ، وفى الموضوع بإجماع الآراء بإلغاء الغرامة الإضافية وإضافة عقوبة الإزالة والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الأمتاذ / كامل بركات شعلان المحامى نيابة عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٩٤ ، وأودعت مذكرة بأسباب الطعن فى التاريخ ذاته موقعاً عليها منه .

وبجلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٧ وما تلاها من جلسات نظرت المحكمة الطعن معقودة فى هيئة " غرفة مشورة " ثم قررت تأجيله لجلسة اليوم وفيها أحواله لنظره بالجلسة حيث سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة قانوناً .

حيث إن للطعن إستوفى للشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة إقامة بناء بدون ترخيص فقد شابه القصور والبطلان ذلك بأنه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة التى وقعت فيها وأغفل الإشارة إلى نص القانون الذى حكم بموجبه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن القانون أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وموذى تلك الأدلة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة مأخذها وأن يشير الحكم إلى

نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان إقتضته شرعية الجرائم والعقاب وإلا كان الحكم قاصراً وباطلاً فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يحل فى أسبابه إلى أسباب الحكم للمستأنف وإقتصر على القول ، حيث إن المحكمة لا تطمئن إلى ما ورد بتقرير الخبير بشأن تحديد عمر البناء محل المخالفة حيث أنه حدد عمر البناء أخذاً بأقوال الشهود الواردة بتقريره وحيث إن الأوراق قد خلست من مستند رسمى يعول عليه فى تحديد تاريخ إقامة البناء الأمر الذى يكون معه الدفع على غير سند من القانون " دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة أو يورد الأدلة التى إستخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فإن الحكم يكون مشوباً بعيب للقصور فى التفسير والبطلان ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ما ورد بديباجته من الإشارة إلى مواد الإتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها أو إثباتها فى منطوقه رؤية تلك المواد مادام أنه لم يفصح عن أخذه بها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٥٧٢٨ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٠٠١/١/١١)

" لم ينشر بعد "

الكتاب الثاني

المذكرات

أمام محاكم الأحوال الشخصية



مذكرة

في دعوى التطلق
للضرر "للسب والضرب
وعدم الإنفاق"
(عن المدعية)

محكمة ---- الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة ---- شرعى كلى نفس

مذكرة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم ---- لسنة ٢٠٠١ شرعى كلى

واحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠٢

الوقائع

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامتھا بطلب الحكم بتطليقھا على المدعى عليه طلبة بائنة للضرر الناتج من عدم الإنفاق والتعدى عليها بالضرب والسب والإهانة والطرء من مسكن الزوجية وتبيد أعیان جهازها وإلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من قيد الكفالة . وقالت شرحاً لدعواھا ، أنها زوجته للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى المؤرخ / / ٢٠٠٠ ودخل بها وعاشرا معاشرۃ الأزواج ولا تزال في عصمته وطاعته ، إلا أنه أساء معاشرھا لكونه غير أمين عليها نفساً ومالاً لدأبه التعدى عليها بالضرب

والسب وعدم الإنفاق عليها ، فضلاً عن طردها من مسكن الزوجية
وتبديد أعيان جهازها ، الأمر الذى حدا بها إلى اقامة هذه التدعى
للقضاء لها بالطلبات سالفة البيان .

الدفاع

من المقرر وفقاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه
إذا إدعت الزوجة إضرار الزوج بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين
أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق بينهما وحينئذ يطلقها
القاضى طلقه بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما . ومفاد
النص أن الشارع إشتراط للحكم بالتطليق للضرر شرطان ، الأول ثبوت
الضرر بما لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما والثانى عجز القاضى عن
الإصلاح بين الزوجين . ومن المقرر أن الضرر فى مفهوم المادة سالفة
الذكر - سواء كان بالقول أو الفعل - معياره شخصى لامادى ويختلف
باختلاف الزوجين بيعة وثقافة ووسطاً وتقدير أمره موضوعى متروك
لقاضى الموضوع . وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمة النقض فى حالة
شبيهة بدعوانا بأنه (وحيث أن النص فى المادة السادسة من المرسوم
بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه "
إذا إدعت الزوجة إضرار الزوج بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين
أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق بينهما ، وحينئذ يطلقها

القاضى طلبة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما " يدل على أن المقصود بالضرر في هذا المجال - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - هو إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو الفعل إيذاء لا يليق بمثلها بحيث تعتبر معاملة الزوج لزوجته في العرف معاملة شاذة تشكو منها ولا ترى الصبر عليها ، وكان النص لم يحدد وسيلة إضرار الزوج لزوجته ، فإن لما أن تستند في التدليل على حصول المضارة إلى كل أو بعض صور المعاملة التي تلتقأها منه من قبيل الضرب والسب والمهجر وخلافه . (الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٦٧ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٩/٩/٢٠٠١)

* وحيث أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى والترحيج بين البينات وتقدير الأدلة ومنها أقوال الشهود والمستندات ولا رقابة عليها في ذلك طالما لم تعتمد على واقعة بلاسند (طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٦٧ ق أحوال شخصية جلسة ٢٩/٩/٢٠٠١) .

* وحيث أن من المقرر أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضى الموضوع ولا معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدل به شهود أحد الطرفين مادام لم يخرج بذلك عما تحتمله أقوالهم " طعن رقم ١١ لسنة ٥٤ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٥/٢/١٩٨٦ "

* وسمى كان ماسلف تبيانه وكانت المحكمة قد عرضت الصلح على الطرفين فقبله وكيل المدعى عليه ورفضه وكيل المدعية والنيابة العامة الممثلة بالجلسات فوضت الرأى للمحكمة التي قررت حجز الدعوى

للحكم فيها بجلسة / / ٢٠٠٠، وتلك الجلسة الأخيرة قضت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى للتحقيق لتثبت المدعية بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة الشرعية أنها زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج وأنه غير أمين عليها نفساً ومالاً لكونه دائم التعدى عليها بالضرب ٠٠٠٠ الى آخر ما جاء بمنطوق ذلك الحكم التمهيدى . وحيث أن المدعية أشهدت شاهدين هما ١- ٠٠٠٠ ، ٢- ٠٠٠٠ ، اللذين شهدا بما يتضمن أن المدعية زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ، وأنه دائم التعدى عليها بالضرب والسب والتحقيق من شأنها أمام أهله ، وأنه لا ينفق عليها ، وطردها من مسكن الزوجية ، وبدد أعيان جهازها ، الأمر الذى تكون معه الدعوى قد قامت على سند صحيح سواء من الواقع أو القانون .

بنساء عليه

تلتزم المدعية الحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفى

الحامى



مذكرة

فى دعوى التطللق للضرر

الناتج عن تعدد

الخصومات القضائية

(عن المدعية)

محكمة --- الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة --- شرعى كلى نفس

مذكرة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠١ شرعى كلى

واحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠١

الواقعات

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامت دعواها بطلب الحكم بتطبيقها على المدعى عليه طلاقه بائمة للضرر الناتج عن تعدد الخصومات القضائية بينهما مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من قيد الكفالة .وقالت شرحاً لدعواها أنها زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى المؤرخ / / ١٩٩٩ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولا تزال في عصمته وطاعته ، إلا أنه استولى

على مالها ، مما أدى إلى تعدد الخصومات القضائية بينهما ، مما سبب لها ضرراً يستحيل معه إستمرار العشرة بينهما ، الأمر الذى حدا بما إلى إقامة هذه الدعوى للقضاء لها بالطلبات سائلة الذكر .

الدفاع

لما كان النص فى المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه " اذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق بينهما ، وحينئذ يطلقها القاضى طلاقاً بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما . " يدل على أن المقصود بالضرر هو إيذاء الزوج وزوجته بالقول أو الفعل إيذاء لا يلىق بمثلها ، بحيث تعتبر معاملة الزوج لزوجته فى العرف معاملة شاذة تشكو منها ولا ترى الصبر عليها ، وكان النص لم يحدد وسيلة إضرار الزوج بزوجته فإن لها أن تستند فى التدليل على حصول المضارة إلى كل أو بعض صور المعاملة التى تتلقاها منه ، ومنها تعدد الخصومات القضائية . ولما كان من المقرر أن التبليغ عن الجرائم وإن كان من الحقوق المباحة للأفراد ، وأن إستعماله فى الحدود التى رسمها القانون لا يرتب مسؤولية ، إلا أن إباحة هذا الحق لاتتنافر مع كونه يجعل دوام العشرة بين الزوجين مستحيلاً لما له من تأثير على العلاقة بين الزوجين (طعن رقم ٣٣٢ لسنة ٦٦ قى .جلسة

٢٠٠١/٨/١١) . ومتى كان ماسلف تبيانه وكان الثابت بالأوراق أن المدعى عليه أقام ضد المدعية عدة دعاوى ، منها إقام زوجته بسرقة المنقولات ، والتي تمحور عنها المحضر الإدارى رقم ٠٠٠ لسنة ٢٠٠١ ، كما أدين المدعى عليه لتبديده منقولات المدعية ، كما صدر ضده الحكم رقم ٠٠٠ لسنة ٢٠٠١ بالزامه بأداء نفقه للمدعية والحكم رقم ٠٠٠ لسنة ٢٠٠١ بحبسها نظر دين النفقة وتعددت الخصومات بينهما فى ساحات المحاكم ودور الشرطة ، مما يعد معه ضرراً يستحيل معه دوام العشرة بينهما . وحيث أن عدالة المحكمة قد عرضت الصلح على الطرفين فقبله وكيل المدعى عليه ورفضه وكيل المدعية ، وهو ما يكفى لتحقيق عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما . ولما كان من المقرر أن عرض المحكمة الصلح على الزوجين ورفضه من أحدهما كاف لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما ، الأمر الذى تكون معه الدعوى قد قامت على سند صحيح سواء من الواقع أو القانون .

بناء عليه

تلتزم المدعية بالحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفى

المحامى



مذكرة

في

دعوى التطليق

لهجر الزوجة

(عن المدعية)

محكمة --- الكلية أحوال شخصية

الدائرة ---- شرعى كلى نفس

مذكرة

بدفاع السيدة / مدعية

ضد

السيد / مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠١ شرعى كلى

واحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠١

الوقائع

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامت بها بطلب الحكم بتطليقها على زوجها المدعى عليه طليقة بائنة للهرج والضرر مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقالت شرحا لدعواها أنها زوجة بموجب العقد الشرعى المورخ / / ١٩٩٥ ودخل بها وعاشها معاشرة الأزواج ، وأنه دأب على الإساءة إليها بإهملها وترك مسكن الزوجية لفترات طويلة ، وأنه منذ تاريخ / / هجر منزل الزوجية ولم يعد إليه ، وقد حاولت الإصلاح دون جدوى ، وأن ذلك أضر بها ويستحيل دوام العشرة ، الأمر الذى حدا بها إلى إقامة هذه الدعوى للقضاء لها بالطلبات سالفة البيان .

الدفاع

تنص المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " إذا إدعت الزوجة إضرار الزوج بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما "

* وتقدير مدى الضرر الذى أصاب الزوجة موضوعى يستقل به قاضى الموضوع ، إلا أن معياره شخصى لامادى يختلف من زوجة الى أخرى ، وهجر الزوج زوجته يعد من أشد ضروب الضرر الذى ينال من الزوجة ومشاعرها ، إذ تشعر حينئذ أنه ليست مع زوج تتمتع بعطفه وحنانه وعشرته ، ويعتبر هذا الهجر ضرراً للزوجة حتى لو لم يقصد الزوج بذلك الهجر الإضرار طالما أن الهجر قد تحقق بالفعل ، وذلك إستناداً إلى الحديث الشريف " لا ضرر ولا ضرار " وكان الوطء يتعلق به حق الزوج ، وهجره لذاتها يكون قد فوت عليها ذلك ولا يكون ممسكاً لها بالمعروف (نقض ١٩٧٩/٣/٢٢ ص ٩٠٦ مجموعة المكاتب الفنى)

* ومن المقرر أن تقدير دواعى الفرقة بين الزوجين وبحث دلائلها والموازنة بينها من سلطة قاضى الموضوع طالما أقام حكمه على أسباب سائغة تؤدى إلى ماخلص إليه . (نقض ٢٢ لسنة ٥٩ جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠)

* ومن جماع ماتقدم ، ولما كانت المحكمة قد عجزت عن الإصلاح وكان الزوج المدعى عليه هو المتسبب فى تصدع الحياة الزوجية ، لتركه مسكناً

الزوجية منذ شهر --- وإقامته بمدينة القاهرة بمسكن أهله ، الأمر الذى يتحقق به المحرر المودى إلى الضرر ، والمتمثل فى فوات حق الزوجة فى الوطء وشعورها بأنها فى كنف زوج تتمتع بعطفه وحنانه ، الأمر الذى تكون معه الدعوى قد قامت على سند صحيح من الواقع والقانون .

بناء عليه

تلتزم المدعية بالحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفى

الخامس



مذكرة

في

دعوى التطليق

للغيبه

(عن المدعيه)

محكمة --- الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة --- شرعى كلى

مذكرة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠٢

واحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠٢

الواقعات

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامتها ضد المدعى عليه بطلب الحكم بتطليقها عليه طلاقه بائنة لغيبته عنها وإلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من قيد الكفالية . وقالت شرحاً لدعواها ، أنه تزوجها بصحيح العقد الشرعى في / ١٩٨٥ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولا تزال في عصمته وطاعته ، وقد تركها وغاب عنها منذ أكثر من أربع سنوات ، بأن سافر إلى ليبيا ،

بلاعذر مقبول ، ودون نفقة وهى شابة تخشى على نفسها الفتنة مما سبب لها ضرراً يستحيل معه دوام العشرة بين أمثالهما ومن ثم فقد أقامت الدعوى بالطلبات سائلة التبيان .

الدفاع

لما كان النص في المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلاعذر مقبول ، جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضى تطليقها بائناً إذا تضررت من بعده عنها ، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه " يدل على أن المشرع أجاز للزوجة إذا ما إدعت على زوجها غيابه عنها سنة فأكثر وتضررت فعلاً من بعده عنها هذه المدة الطويلة أن تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر ، والطلقة هنا بائنة لأن سببها الضرر ، فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج . وشرط ذلك توافر أمرين أولهما أن تكون غيبة الزوج المدة المشار إليها في بلد غير البلد الذى تقيم فيه الزوجة ، والثانى : أن تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول .

ولما كان النص في المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه " إذا أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضى أجلاً وأعذر اليه بأن يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها ، فإذا إنقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضى بينهما بتطليقة بائنة " يدل على أن المشرع أوجب على القاضى أن يضرب أجلاً للزوج الغائب - إذا

أمكن وصول الرسائل إليه - ويكتب إليه يعذره بأنه يطلق زوجته عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها ، وهذا الإعذار قصد به حث الزوج الغائب على العودة إلى الإقامة مع زوجته أو ينقلها إليه بجهة إقامته ، بحيث إذا إختار أحد هذه الخيارات الثلاث إنتفى موجب التطليق (الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٦٧ق أحوال شخصية-جلسة ١٢/١/٢٠٠٢)

ومتى كان ماتقدم وكان المدعى عليه قد تعمد الغيبة فأضر بالمدعية بسفره للخارج طيلة أربعة سنوات بغير عذر مقبول دون أن يرأسها أو ينسق عليها ، ولما كانت المحكمة قد ضربت أجلاً للمدعى عليه ليحضر للإقامة مع المدعية أو ينقلها إليه بجهة إقامته أو يطلقها ، إلا أنه رفض ذلك بغيه الإضرار بالمدعية ، الأمر الذى تكون معه الدعوى قد قامت على سند صحيح سواء من الواقع أو القانون .

بناءً عليه

تلتزم المدعية بالحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفي

المحامى



مذكرة

في

دعوى التطلق

للزواج بأخرى

(عن المدعية)

محكمة --- الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة --- شرعى كلى

مذكرة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠٢

واحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠٢

الوقائع

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامتھا ضد المدعى عليه بطلب الحكم بتطليقھا عليه طلقه بائنة للضرر للزواج بأخرى وأمره بعدم التعرض لها في أمور الزوجية وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقالت شرحاً لدعواھا أنها زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ، ولا تزال في عصمته وطاعته وأن المدعى عليه تزوج بأخرى بغير رضاها ، وأنه قد لحقھا من جراء ذلك ضرر يتمثل في عدم إنفاقه عليها وتركه إياھا مما حدا بها إلى إقامة دعواھا بالطلبات سالفة التبيان .

الدفاع

من المقرر قانوناً عملاً بنص المادة ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أنه "ويجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن قد إشتترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها ، فإذا عجز القاضي عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلاقاً بائناً ، ويسقط حق الزوجة في طلب التطلاق لهذا السبب بمضى سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى إلا إذا كانت قد رضيت بذلك صراحةً أو ضمناً ويد تدد حقها في طلب التطلاق كلما تزوج بأخرى ، ر : " كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب التطلاق كذلك . "

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية تعليقاً على هذا النص أنه لما كانت مشكلة الجمع بين أكثر من زوجة مشكلة إجتماعية يتعين علاجها ، فإن المشرع رأى أن يكون تضرر الزوجة من الزواج عليها بأخرى نوعاً خاصاً من الضرر ينص عليه ، وهو في نطاق القاعدة العامة - التطلاق للضرر - فإذا لحق الزوجة الأولى ضرر من الزواج عليها بأخرى كان لها حق طلب التطلاق للضرر سواء كان الضرر مادياً أو أدبياً أو نفسياً ومستند هذا

الحكم مذهب الإمام مالك ، وماتوجه القاعدة الشرعية في الحديث الشريف (لا ضرر ولا ضرار) .

ويشترط للتطليق للزواج بأخرى خمسة شروط هي (١) أن يكون الزوج قد تزوج فعلاً بأن عقد عقداً صحيحاً على زوجة أخرى (٢) أن يلحق الزوجة من تزوج زوجها عليها ضرر مادي أو معنوي (٣) أن يكون هذا الضرر مادياً كان أو معنوياً ، ليتعذر معه دوام العشرة بين أمثال الزوجين (٤) ألا تنقضى سنة من تاريخ علم الزوجة التي تزوج عليها زوجها بالزواج بأخرى .

والضرر الواقع على الزوجة بسبب الزواج بأخرى ضرر واجب الإثبات وعبء إثباته يقع على عاتق الزوجة مدعية الضرر ، ويكون الإثبات بينة كاملة رجلين أو رجل وإمرأتين يشهد كل منهم بوقوع الضرر مادياً كان أو معنوياً .

(التفضل بمراجعة مؤلف الأحوال الشخصية للمستشار/ أحمد نصر الجندى طبعة ١٩٨٧ ص ٢٣٩ وما بعدها) .

وجسبنا في ذلك جميعه ما قضت به محكمتنا العليا بأن الحكم بالتطليق ١١مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . شرطه ثبوت تضرر الزوجة من الزواج عليها بأخرى مما يتعذر معه دوام العشرة . عدم إشتراط إستمرار المعاشرة الزوجية بعد الزواج بأخرى فترة من الزمن طال أو قصرت .

(الظعن رقم ٢٢ لسنة ٢٦٦ قى أحوال شخصية - جلسة ٢٠١٠/٢/٢٠)
كما قضت محكمة النقض بأن من المقرر قضاءً أن التطليق وفقاً لحكم
المادة ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ شرطة إثبات الزوجة تحقق وقوع الضرر
بها لإقتران زوجها بأخرى . البينة فى الإثبات شهادة أصلية من رجلين
عدلين أو رجل وإمرأتين عدول (الظعن رقم ١٠٧ لسنة ٥٩ قى أحوال
شخصية - جلسة ١٩٩٢/٤/٢١) . وعلى هدى ماتقدم ولما كانت المدعية
قد أشهدت شاهدين على صحة دعواها ، فشهدا أن المدعى عليه قد
تزوج بأخرى عليها فى غضون شهر أكتوبر سنة ٢٠٠١ بدون رضا من
المدعية ، وأن ذلك ألحق بها ضرراً تمثل فى عدم الإنفاق عليها وتركه إياها
وحشيتها الفتنة لصغر سنها وأنه لا يمكن دوام العشرة بينهما ، فضلاً عما
أصابها من ضرر نفسى من جراء زواج المدعى عليه ، الأمر الذى تكون
معه الدعوى قد قامت على سند صحيح سواء من الواقع أو القانون .

بناء عليه

تلتزم المدعية بالحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفى

الحامى



مذكرة

في

دعوى التطلق

لعيب في الزوج

(عن المدعية)

محكمة — الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة — شرعى كلى

مذكرة

بدفاع السيدة / ————— مدعية

ضد

السيد / ————— مدعى عليه

في القضية رقم — لسنة ٢٠٠١

والمحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠١

الوقائع

تتحصل وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامتها ضد المدعى عليه بطلب الحكم بتطبيقها عليه طلاقه بئنة وأمره بعدم التعرض لها في أمور الزوجية مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالت شرحاً لدعواها إنه تزوجها في / / ٢٠٠١ وهى في عصمته وطاعته ، إلا أنه لم يستطيع إتيانها لحالته الصحية ولعيب فيه وهو مرضه بالعنة والضعف الجنسي وهى شابة تخشى على نفسها الفتنة ، مما حدا بما لإقامة الدعوى بالطلبات سألقة التبيان .

الدفاع

من المقرر عملاً بنص المادة ٩ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية أن "للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيباً مستحكماً لا يمكن البرء منه أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر كالجنون أو الجزام أو البرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به . . . "

ومفاد ذلك أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الزوج إن ثبت به عيب مستحكم لا يمكن البرء منه أصلاً أو بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى للزوجة الإقامة مع زوجها المعيب إلا بضرر شديد ، وتوسع القانون في العيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر ، فحول الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده ، وتقدير ذلك مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائفة (طعن رقم ٣٠٧ لسنة ٦٨ ق أحول شخصية - جلسة ٢٠٠٢/٢/٩) .

وعلى هدى ماتقدم وترتيباً عليه ، ولما كان الثابت بتقرير الطب الشرعي أن المدعى عليه لا قدرة له على إتيان النساء وحالته الصحية العامة غير قابلة للعلاج ، مما أصاب المدعية بضرر يبرر التفريق بينهما للعيب ، الأمر

الذى تغدو دعوى المدعية معه قائمة على سند صحيح سواء من الواقع أو القانون .

بناء عليه

تلتزم المدعية الحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفى

الحامى



مذكرة

في

نعوى التطلق

لحبس الزوج

(عن المدعية)

محكمة ٠٠٠ الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة ٠٠٠ شرعى كلى

مذكرة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠٢

والحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠٢

الوقائع

تتحصل وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامتها ضد المدعى عليه بغية الحكم بتطبيقها عليه طلاقه بآئنة للضرر الذى أصابها بسبب حبسه وأمره بعدم التعرض لها في أمور الزوجية مع الزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . وقالت شراحاً لدعواها أنها زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ، ولاتزال في عصمته وطاعته إلى الآن . وبتاريخ / / ٢٠٠٠ صدر ضد المدعى عليه حكم بالسجن من محكمة ٠٠٠ في القضية رقم ٠٠٠ لسنة ٢٠٠٠ لمدة ثلاث سنوات لارتكابه ٠٠٠ وقد قضى بسجنه حتى الآن مدة سنة وستة أشهر

ولما كانت المدعية شابة وفي عنفوان شبابها وتتضرر من غياب زوجها عنها وتخشى على نفسها الفتنة لذا أقامت دعواها بالطلبات سائلة التبيان

الدفاع

من المقرر عملاً بنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أن "الزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب إلى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التطلاق عليه بائناً للضرر ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه".

ويشترط لتطلاق زوجة المحبوس ثلاثة شروط (١) أن يكون محكوماً عليه بعقوبة مقيدة للحرية ثلاثة سنوات أو يزيد (٢) أن يكون هذا الحكم نهائياً (٣) أن تمضي سنة على بدء تنفيذ الحكم وحسب الزوج بالفعل (التفضل بمراجعة مؤلف الوجيز في الأحوال الشخصية للدكتور / حسن على السمن طبعة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ص ٤٥٣ وما بعدها)

ومنى كان ماتقدم وترتيباً عليه ومنى كان الثابت بالمستندات أن المدعى عليه محكوماً عليه بالحبس ثلاث سنوات في الجناية رقم --- لسنة ٢٠٠٠ وقد مضى على سجنه سنة وستة أشهر ، ولما كانت المدعية تخشى على نفسها الفتنة ، الأمر الذى تغدو دعوى المدعية معه قائمة على أساس صحيح سواء من الواقع أو القانون .

بناءً عليه

. تلتزم المدعية بالحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفي

الحامى



مذكرة

في

دعوى الخلع

(عن المدعية)

محكمة -- الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة --- شرعى كلى

مذكرة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠١

والمحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠١

الوقائع

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامتها ضد المدعى عليه بطلب الحكم بتطبيقها عليه طلاقه بائنة خلعاً عملاً بنص المادة ٢٠ من قانون ١ لسنة ٢٠٠٠ مع أمر المدعى عليه بعدم التعرض لها في أمور الزوجية والزمانة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . وقالت شرحاً لدعواها أنها زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشها معاشرة الأزواج ، إلا أنها غدت تبغض العيش والحياه معه ولاسبيل لاستمرارها وتخشى ألا تقيم حدود الله فيه بسبب ذلك البغض وإنما تفتدى نفسها

بالتنازل عن جميع حقوقها المالية الشرعية وترد عليه صداقه مما حدا بما إلى إقامة دعواها بالطلبات سالف التبيان .

الدفاع

لما كان من المقرر عملاً بنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ أنه (للزوجين أن يتراضيا فيما بينهما على الخلع فإن لم يتراضيا عليه وأقامت الزوجة دعواها بطلبه وإفادت نفسها ونخالت زوجها بالتنازل عن جميع حقوقها المالية الشرعية وردت عليه الصداق الذي أعطاه لها . . . حكمت المحكمة بتطبيقها عليه . . . وذلك بعد محاولة الصلح بين الزوجين وندب حكّمين لذلك وبعد إقرار الزوجة ببغضها الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما ، وأنها تخشى ألا تقيم حدود الله ب هذا الباب .

ومفاد ذلك أنه يشترط لوقوع الخلع ثلاثة شروط أولاً: أن ترد الزوجة لزوجها الصداق الذي دفعه الزوج إليها . ثانياً : أن تتنازل الزوجة عن كافة حقوقها المالية الشرعية . ثالثاً : إستحالة العشرة بين الزوج والزوجة وعلى هدى ماتقدم وترتيباً عليه ولما كانت المدعية قد أقامت دعواها بطلب القضاء بتطبيقها طليقة بائنة من المدعى عليه خلعاً وكانت المدعية قد إفادت نفسها منه بعرض مقدم صداقها عليه ، وكانت المحكمة قد تدخلت للإصلاح بينهما وبعتت بحكّمين لذات الغرض غير أنّها لم تفلح في ذلك ، وكانت المدعية قد حضرت أمام المحكمة وأصررت على طلب

الخلع لكونها تبغض العيش والحياة مع المدعى عليه وتخشى ألا تقيم حدود
الله فيه وتنازلت عن كافة حقوقها المالية الشرعية ، الأمر الذى تغدو
دعوى المدعية معه قد قامت على سند صحيح سواء من الواقع أو القانون

بنسأ عليه

تلتبس المدعية بالحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفى

الحامى



أحكام محكمة النقض
الخاصة بالمدعية
في
دعاوى التطلق

شرط التطلاق للضرر

*إشترط الشارع للحكم بالتطلاق للضرر ، ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، وعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إشترط الشارع للقضاء بالتطلاق ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة وعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين . وإذ كان يبين من الحكم ومحضر الجلسة أن المحكمة ناقشت الطرفين وعجزت عن الإصلاح بينهما وأصرت الزوجة على طلب التطلاق وثبت لدى المحكمة اضرار الزوج بزوجته إضراراً لا يستطاع معه دوام العشرة وإستدل على ذلك بأدلة سائفة مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٢٨ سنة ٢٩ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٢ من ١٣ ص ٤٨٢)

*إنتهاء الحكم إلى ثبوت الضرر الحاصل من الضرب والإيذاء والهجر - تطبيق للمادة السادسة

من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وإيقاعه الطلاق بائناً .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت الضرر الحاصل من الضرب والإيذاء والمهجر فإنه لا يكون قد خالف القانون في تطبيقه المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أن الطلاق مع إضرار الزوج بزوجه يكون بطلقة بائنة .

(علن رقم ٤ سنة ٣٢ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣ س ١٤ ص ٥١٥)

*التطبيق للضرر - شرطه - وقوع الضرر من الزوج دون الزوجة وإستحالة العشرة بين أمثالهما - معيار الضرر شخصي لا مادي .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مودى نه المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه كى يحكم القاضى بالتطبيق للضرر لابد من توافر أمرين : الاول أن يكون الضرر أو الأذى واقعا من الزوج دون الزوجة ، والثاني أن تصبح العشرة

بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما ، والضرر هو إيذاء الزوج وزوجته
بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها .

(طعن رقم ١٣ سنة ٤٣ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٥)

***الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة ويجيز
التطليق معياره - شخصى لا مادى .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٠ من المرسوم
بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه "
إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين
أمثالهما يجوز لها ان تطلب من القاضى التفريق " يدل على أن معيار
الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة ويجيز التطليق هو معيار
شخصى لا مادى .

(طعن رقم ١٩ سنة ٣٥ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧ س ١٨ ص ٦٩٧)

***شرط التطليق للضرر .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القضاء بالتطليق . ٦م من
المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . إضرار الزوج بزوجه . كما لا

يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما وأن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما . رفض الحاضر عن أحد الزوجين له . كاف لإثبات عجز المحكمة (الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

***إتيان الزوج زوجته في غير موضع الحرث - ضرر لا تستقيم به الحياة الزوجية - وجوب التفريق عند ثبوته - م ٦٥ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إتيان الزوج زوجته في غير موضع الحرث يشكل ضرراً لا تستقيم به الحياة الزوجية ويوجب التفريق عند ثبوته في معنى المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وهذا الفعل ينطوى على إضرار المتمعن عليها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما .

(طعن رقم ١٩ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٣ من ٢٧ ص ١٥١٦)

***طلب الزوجة التطلاق للضرر - ماهية الضرر - إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل - التشهير**

يأرتكاب الزوجة احدى الجرائم - إعتباره إضراراً بها .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يشترط للحكم بالتطليق للضرر وفق المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ توافر وقوع الضرر أو الأذى من جانب الزوج دون الزوجة ، وأن تصبح العشرة مستحيلة بين أمثالهما ، ولما كان الضرر هو إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل ويدخل في ذلك التشهير بإرتكاب إحدى الجرائم ، وكان البين أن محكمة الموضوع ذهبت إلى أن الطاعن تسرع في التبليغ ضد المطعون عليها بمعارفة جريمة الإجهاض وأنه لم يثبت من التحقيقات التي أجريت أنها كانت حاملاً وتخلصت من حملها ، وأن تقرير مفتش الصحة لا يفيد الجزم بحدوث إجهاض لما قرره من أن الظواهر التي أسفر عنها الكشف توجد في سائر السيدات اللاتي سبق لهن الولادة ، واستخلص من ذلك أن الطاعن كان يستهدف الإضرار بالمطعون عليها بحيث لا تدوم العشرة بينهما . وكان لهذا القول مأخذه من الأوراق ، فإن هذا الإستخلاص يقوم على أسباب سائفة . ويكون النعي على الحكم على غير اساس .

(طعن رقم ٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٤ س ٢٧ ص ١٦٣٦)

*حق الزوج في تأديب زوجته بالضرب - لا يلجأ إليه إلا بعد سلوك طريق الموعظة الحسنة والهجر في المضاجع - وجوب أن يتوقف عليه رجوع الزوجة عن نشوزها - محكمة الموضوع سلطة تقديره .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن حق التأديب الشرعي المعبر عنه بالضرب في الآية الكريمة "واللّٰمِي تَخَافُونَ نَشْوَزَهُنْ نَعْظُوهُنَّ وَأَهْجُرُهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا " ولا يلجأ إليه إلا بعد سلوك سبيل الموعظة الحسنة - والهجر في المضاجع باعتباره الوسيلة الثالثة الأخيرة للإصلاح - والرأى فيه أن يقتصر بحاله حال إنحراف البيئة وغلبة الأخلاق الفاسدة ، ولا يباح إلا إذا رأى الرجل أن رجوع المرأة عن نشوزها يتوقف عليه ، فهو مناط بالضرورة الأشد واشبه بالخلال المكروه ، وتقديره هذه المثابة متروك لقاضي الموضوع ، وإذ إنتهى الحكم ان إعتداء الطاعن على المطعون عليها بالطريق العام وإنفراط عقدها وتلوّث ملابسها وتجمهر المارة حولها فيه تجاوز لحق التأديب الشرعي بمراعاة البيئة التي يتمي إليها الخصمان المتداعيان ، فإنه لا سلطان عليه في ذلك طالما كان إستخلاصه سائفا .

(طعن رقم ٥ سنة ٤٦ ق جلسة ١١/٩/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٦٤٤)

***إمتناع الزوجة عن الدخول في طاعة زوجها
لعدم إيفائها عاجل صداقها- القضاء بتطليقها
منه للضرر المتمثل في هجره إياها - صحيح -إبداء
الزوج رغبته في دفع عاجل الصداق أمام المحكمة
- لأثر له .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذ كان الواقع في الدعوى أن
المطعون عليها أقامتها طالبة التطليق للضرر وفق المادة السادسة من القانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وكان إلبين من مدونات الحكم الابتدائي والحكم
المطعون فيه المؤيد له أقما بنيا قضاءهما بالتطليق لهذا السبب على سند مما
لحقها من مضارة مردفاً إلى تعمد الطاعن عدم إيفائها معجل صداقها
رغم أنه مثبت بالعقد بقاءه في ذمته رغم إقراره بذلك عند إستجوابه أمام
محكمة أول درجة ثم في صحيفة الاستئناف وأنه بذلك قد تركها معلقة
رغم أنها شابة يحشى عليها من الفتنة وانه لو كان يريد لها حقاً لبادر بدفع
الصداق المستحق لها ، وكان هجر الزوج لزوجته من أشد ضروب الضرر

الذى ينال منها سواء كان ناجما عن فعل إيجابى منه أو بفعل سلبى بالإمتناع عن الوفاء بالتزاماته نحوها . فيكون واقعا بسبب منه لا منها وكان لا مبالغ لما يذهب إليه الطاعن من إبداء إستعداده أمام محكمة الموضوع لدفع معجل صلتاق جديد رغم ادعائه بسداده الحال منه المثبت فى وثيقة الزواج خلافا لما انتهى اليه الحكم لان المناط فى التطبيق بسبب الضرر هو تحقق وقوعه ، ولا يمنع منه زواله او محاولة دفعه طالما قد وقع فعلا .

(طعن رقم ١٩ سنة ٣٨ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)

*التطبيق للضرر - رآخى الزوج عمداً فى الدخول
بزوجته ولإستقرار فى حياة زوجية طوال سنوات -
ضرب من المهجر يتحقق به الضرر - تعلله بعدم وجود
مسكن مناسب - لا أثر له على تحقق الضرر ولا
يحول دون الحكم بالتطبيق .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذ كان البين من تقارير الحكم
المطعون فيه أنه إستقى من أقوال شاهدى المطعون عليها ومن أقوال أحد
شاهدى الطاعن نفسه ، أنه على الرغم من مرور زهاء أربع سنوات على

إبرام الزواج ، إلا أن الطاعن لم يدخل بها ، أو يمكنها من الإستقرار في حياة زوجية ، بما ترتب عليه ضرر محقق بها ، وأنه غير سائق لتعلل الزوج بعدم العثور على مسكن مناسب طيلة هذه السنين ، إذ هو أمر لا دخل لها فيه . ومن واجبه توفير المسكن الشرعى ، وكان التراخى عمداً في إتمام الزوجية بسبب من الزوج يعد ضرباً من ضروب الهجر ، لأن إستطالته تنال من الزوجة وتصيبها بأبلغ الضرر ، ومن شأنه أن يجعلها كالمعلقة فلا هى ذات بعل ولا هى مطلقة . وكان المناط في التتطبيق قد صادف الضرر محله وحقاً بالزوجة معقباته . وكان الثابت من الأوراق ان زواج الطاعن بالمطعون عليها أبرم في ١٩٧٢/٩/٢١ وأنما أقامت دعواها في ١٩٧٥/١/١٨ فإنه لا يغنى الطاعن التذرع بإستجاره شقة بتاريخ لاحق لتحقيق الضرر وشكوى الزوجة منه .

(طعن رقم ١٤ سنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)

ماهية الضرر .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الضرر المبيح للتطبيق . ماهيته . إيذاء الزوج زوجته بالقول أو الفعل إيذاء لا يليق بمثلها . كفاية إتفاق أقوال الشهود على ذلك . لا يشترط أن تنصب شهادتهم على كل واقعة من الوقائع التى تشكلها ها الإيذاء .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٦٥ق"أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

*إباحة حق الطليق للزوجة بسبب العنة عند
الحنفية - شرطه - ألا يكون زوجها قد وصل إليها
في النكاح - السبب الحادث بعد الدخول لا
يثبت به خيار العيب - جواز الطليق - خلافاً
لذلك - دون يمين على الزوج - م ٩٠ ق ٢٥
لسنة ١٩٢٠ .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت المذكرة الإيضاحية
للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قد أوضحت أن التفريق للعيب في الرجل
قسمان . قسم كان معمولاً به بمقتضى مذهب أبي حنيفة وهو التفريق
للعيوب التي تتصل بقربان الرجل لأهله وهي عيوب العنة والجب والخصاء
وباقى الحكم فيه وقفه ، وقسم جاء به القانون وزاده على ما كان معمولاً
به وهو التفريق لكل عيب مستحكم لا تعيش الزوجة معه إلا بضرر ،
وكان المقرر في مذهب الحنفية أن من شرائط إباحة حق الطليق للزوجة
بسبب العنة ألا يكون زوجها قد وصل إليها في النكاح ، فإن كان وصل
إليها ولو مرة واحدة لم يثبت لها هذا الحق ، لأن حقها إنما هو في أن
يباشرها مرة واحدة وقد إستوفته ، وما زاد عن ذلك لا يؤمر به قضاء بل

ديانة فإن ما قرره الأخاف من أن القول للزوج يمينه إذا وجدت الزوجة ثيباً أو كانت ثيباً من الأصل قاصر عندهم على العيب الذى يتبين بالزواج قبل الدخول وقبل الوصول إلى زوجته دون العيب الحادث بعد الدخول لأن هذا النوع الاخير لا يثبت به خيار العيب عندهم ، وعلى خلاف هذا المذهب أجازت المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ التطبيق للعيب الحادث بعد الدخول دون أن توجب يميناً على الزوج ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها قررت أن الطاعن دخل بها وفض بكارهما وأن الضعف الجنسى طرأ بعد الدخول ، فإن تحليفه اليمين يكون فى غير موضعه .

(طعن رقم ٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩/١١/١٩٧٥)

*حق الزوجة فى طلب التفريق للعيب فى الرجل -
شرطه - جواز الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى
إستحكام المرض ومدى الضرر - المادتان ٩ و ١١
ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن مودى نص المادتين التاسعة
والحادية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بأحكام النفقة وبعض

مسائل الأحوال الشخصية أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الرجل أن تثبت به عيب "مستحكم" لا يمكن البرء منه أصلاً أو بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى للزوجة الإقامة مع زوجها المعبى إلا بضرر شديد . وتوسع القانون فى العيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر محولاً الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى إستحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده كل ذلك على شريطة ألا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمها بعيبه صراحة أو دلالة .

(طعن رقم ٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٢/١١/١٩٧٥)

*إبداء طأ . :-طليق أثناء نظر دعوى الإعتراض على إنداء الطاعة .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن طلب الزوجة التطلاق من خلال إعتراضها على الطاعة . وجوب التدخل لإنهاء النزاع صلحاً . إستحكام الخلاف بين الزوجين . أثره . إتخاذ إجراءات التحكيم . إتفاق الحكامين على التفريق . مؤداه . وجوب القضاء بما قرراه . إختلافهما وجوب بعث حكم ثالث معهما . مخالفة ذلك . خطأ المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ مكرراً ثانياً من م بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بق ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢١/٢/٢٠٠٠)

وفي هذا الشأن ايضا قضت محكمة النقض بأن إبداء الزوجة طلب التطبيق للضرر عند نظر دعواها بالاعتراض على طاعة زوجها وبعد ثبوت استحكام الخلاف بينهما ١١م. مكرراً ثانياً من المرسوم بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بق ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وجوب إتخاذ إجراءات التحكيم فيه إبداء هذا الطلب ضمن صحيفة دعوى الاعتراض إعتباره قائماً بذاته . موداه . عدم إتخاذ تلك الإجراءات . أثره . إعتبار تقرير الحكمن ورقة من أوراق الدعوى لا تنقيد به المحكمة ويخضع لتقديرها في مجال الإثبات (الطنن رقم ٤٤٥ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٥/١/٢٠٠٠)

وفي هذا الشأن ايضا قضت محكمة النقض بأن طلب الزوجة التطبيق من خلال دعواها بالإعتراض على الطاعة . وجوب إتخاذ المحكمة إجراءات التحكيم إذا إستبان لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين . إتفاق الحكمن على التطبيق . موداه . وجوب القضاء بما قرراه دون تحر لسيبه أو أى من الزوجين يُسأل عنه . إختلاف التطبيق في هذه الحالة عن التطبيق للضرر ٦م. من م بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . عله ذلك (الطنن رقم ٥٦ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ١/٣/٢٠٠٠)

(الطنن رقم ٤٢٦ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٤/٤/٢٠٠٠)

***دعوى التتطلق للضرر - مخالفة موضوعها
وسببها لدعوى الطاعة - الحكم فى دعوى الطاعة
لا يمنع من نظر دعوى التتطلق - القضاء بالتتطلق
- رفض ضمنى للدفع بعدم جواز نظر الدعوى .**

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه تختلف دعوى الطاعة فى موضوعها وفى سببها عن دعوى التتطلق للضرر إذ تقوم الأولى على المجر وإخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والقرار فى منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على إدعاء الزوجه إضرار الزوج بما لا استطاع معه دوام العشرة ، ومن ثم فإن الحكم الصادر فى دعوى الطاعة لا يمنع من دعوى التتطلق وجواز نظرها لإختلاف المناط فى كل منهما وإذ لم يعول الحكم المطعون فىه على الدفع بعدم جواز نظر دعوى الطلاق لسبق الفصل فىها بالحكم الصادر فى دعوى الطاعة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ، وقضاؤه بالتتطلق يعتبر رفضاً ضمناً لهذا الدفع .

(طعن رقم ١٩ سنة ٣٥ فى جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩س ١٨ ص ٦٩٧)

***النشوز - عدم إعتباره مانعاً من نظر دعوى
التتطلق .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن النشوز لا يمنع نظره دعوى التطلق .

(طعن رقم ١٩ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧ س ١٨ ص ٦٩٧)

***إقرار الزوجة في دعوى الطاعة بإستعدادها للإقامة مع زوجها - ليس حجة عليها في دعوى التطلق المقامة منها ضده ولا تكشف عن عدم إستحالة العشرة بينهما .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن المناط في دعوى الطاعة هو هجر الزوجة زوجها وإخلالها بواجب الإقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية ، وسبب وجوب نفقة الزوجة ما يترتب على الزوجية الصحيحة من حق الزوج في إحتباس الزوجة لأجله ودخولها طاعته ، فإذا فوتته المرأة على الرجل بغير حق فلانفقة لها وتعد ناشزاً . لما كان ذلك وكان يشترط لصحة الإقرار شرعياً وجوب أن يفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجرم ، فلو شابهته مظنة أو إعتوره شك في بواعث صدورهِ فلا يؤاخذ به صاحبه ، ولا يعتبر من قبيل الإقرار بمعناه ، لما كان ما تقدم وكان ما صرح به المطعون عليها في دعوى الطاعة المرددة بينها وبين

الطاعن من إبداء إستعدادها للإقامة مع زوجها في المسكن الشرعى الذى يعده ، قد يحمل على إستهدافها أن تدرك عن نفسها وصف النشوز وبالتالي الحرمان من النفقة ، وهو بهذه المثابة ليس إلا وسيلة دفاع تفرضها طبيعة الدعوى التى صدر فيها ، ولا يدل بذاته على أن العشرة بينها وبين زوجها ليست مستحيلة ، ولا ينطوى على إقرار بذلك تؤخذ باصرتة ، فلا على الحكم إن هو إلتفت عما يتمسك به الطاعن في هذا الخصوص .
(طعن رقم ١٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٨ ص ٢٩ ص ١٢١٧)

*إختلاف دعوى الطاعة عن دعوى التطليق

للضرر .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن دعوى الطاعة . إختلافها موضوعاً وسبباً عن دعوى التطليق للضرر . علة ذلك . الحكم برفض الإعتراض على دعوة الزوج لزوجته للدخول في طاعته . لا تفى بذاته إدعاء الزوجة المضارة في دعوى التطليق فيه بأنه لم يعول على دلالة الحكم في دعوى الطاعة على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢١/١٢/١٩٩٩)

*أثر تنازل الزوج عن إنذار الطاعة .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه تنازل الطاعن عن إنذاره بدعوى المطعون ضدها للدخول في طاعته . أثره . زوال خصومة دعوى الاعتراض عليه . بقاء طلب التطبيق المبدى من خلال هذا الاعتراض مطروحاً على المحكمة متعيناً الفصل فيه طالما أبدى بالطريق الذى رسمه القانون . علة ذلك .

الظعن رقم ٤٢٦ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٤/٤/٢٠٠٠.

تقدير الدليل المقدم فى الدعوى .

* * *

*إستقلال قاضى الموضوع بتقدير الادلة المقدمة فى الدعوى - جواز تعويل الحكم بالتطبيق للضرر على البيئة الشرعية .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كانت المحكمة قد عولت فى قضائها بالتطبيق للضرر على ما ثبت لديها من الحكم الجنائى الصادر ضد الزوج وأيدت إقتناعها بالأوراق الرسمية وبما حصلته من البيئة الشرعية فذلك منها تقدير للأدلة مما يستقل به قاضى الموضوع .

(ظعن رقم ٤ سنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٤/١٩٦٣ س ١٤ ص ٥١٥)

* * *

***تقدير الدليل - لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه -**

تشكك المحكمة في صحة الشهادة في دعوى

الطاعة لا يمنع من الأخذ بها في دعوى التطليق .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تقدير الدليل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يجوز قوة الامر المقضى ، ولا تثريب على المحكمة إن هي أخذت في دعوى الطلاق بشهادة شاهد سمعته هي وكانت المحكمة الجزئية قد تشككت في صحة شهادته في دعوى الطاعة .

(طعن رقم ١٩ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٩٧)

البيئة والشهادة .

***التطليق للضرر لا يجوز إثباته بشهادة التسامع بل تلزم**

فيه شهادة أصلية من رجلين أو رجل وامرأتين .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يجوز للمحكمة إستخلاص عنصر الضرر من وقائع ومستندات غير الشهادة . إنه وإن كان الراجح في فقه الحنفية الواجب الرجوع اليه في نطاق الدعوى عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شهادة التسامع لا تقبل إلا في بعض الأحوال وليس منها التطليق للضرر ، ومن ثم تكون البيئة فيه بشهادة أصلية من رجلين عدلين أو برجل

وامرأتين عدول، ولعن كان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أن أقوال الشاهد الثاني من شاهدي المطعون عليها جاءت سماعية فلا تكون مقبولة ولا يتوافر بها نصاب الشهادة المقررة فقهاً، إلا أنه لما كانت الطاعة قد ساقطت بالإضافة إلى واقعة تشهير الطاعن بها وقائع أخرى يتوافر بها عنصر الإضرار الموجب للتطبيق وإستدلت عليها بما قدمته من مستندات وكان الجحكم المطعون فيه إعتد بها وأخذ بدلائنها وكانت هذه الوقائع والمستندات تكفي لإثبات إضرار الطاعن بزوجه، بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما فإنه لا يكون منتجاً النعى على الحكم بصدد إعتداده بالبينة التي أقيمت على واقعة التشهير بالمطعون عليها ويكون النعى عليه بالفساد في الإستدلال على غير أساس .

(طعن رقم ١١ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥)

طرق الإثبات:

المحررات الرسمية "حجيتها"

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن المحررات الرسمية حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ما لم يبين تزويرها بالطرق المقررة قانوناً . ١١ م إثبات (الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٦٢ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٩)

البينة :

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن قبول الشهادة . شرطه . أن تكون ممن عاينها سمعاً أو مشاهدة متى وافقت الدعوى .

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن قبول الشهادة على حقوق العباد . شرطه . أن تكون موافقة للدعوى . الموافقة التامة والموافقة التضمينية . ماهيتها . كفاية في المعنى دون اللفظ .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن الأصل في المذهب الحنفي . عدالة الشهادة . إنطواء الشهادة على النفع أو الدفع أثره . إتمام الشاهد بالعداوة الدنيوية المانعة من قبول الشهادة . المقصود بها . إختلاف الطاعن خصومة بينه وبين الشاهد . لا أثر له على قبول الشهادة . الإطمئنان إلى الشاهد مرده وجدان القاضى وشعوره دون إلزام بإبداء الأسباب .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن الأصل في الشهادة . وجوب معاينة الشاهد محل الشهادة بنفسه . الشهادة بالتسامع في إثبات

أو نفى مضارة أحد الزوجين للآخر . غير جائزة . نصاها . شهادة أصلية من رجلين عدلين أو من رجل وامرأتين عدول . إعتداد الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه بما في إثبات مضارة الطاعن بالمطعون ضدها . مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٦٥ في "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

وفي هذا الشأن ايضا قضت محكمة النقض بأن شهادة سائر القربابات بعضهم لبعض مقبولة إستثناء . شهادة الأصل لفرعه أو الفرع لأصله أو أحد الزوجين لصاحبه . موداه . قبول شهادة العم لابن أو بنت أخيه .
(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٦٣ في "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/٢/١٤)

*للزوجة حق رفع دعوى جديدة بالتطليق للضرر
إستناداً إلى وقائع استجدت بعد صدور الحكم
الأول برفض التطليق - القضاء برفض الدفع بعدم
جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - صحيح
في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن النص في المادة "السادسة" من
المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية "

يدل على أن من حق الزوجة أن ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التطليق لذات السبب وهو الضرر ، على أن تستند في ذلك إلى وقائع مغايرة لتلك التي رفعت الدعوى الأولى على أساسها .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ٤٠ ق"أحوال شخصية" جلسة ١٠/٢/١٩٧٤ من ٢٥ ص ٢٧٩)

...

* إضافة الزوجة صور للضرر امام الإستئناف

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الضرر الموجب للتفريق . المادة ٦ من م بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . عدم تحديد النص وسيلة لإضرار الزوج بزوجه . مؤداه . إضافة الزوجة في مرحلة الإستئناف ما لم تطرحه من صور سوء المعاملة أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم إعتباره طلباً جديداً يمتنع قبوله طبقاً للمادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . علة ذلك " مثال السبب بحسبانه من صور الضرر "

(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٦٤ ق"أحوال شخصية" جلسة ١٤/٢/٢٠٠٠)

...

* الحكمان في دعوى التطليق للضرر - طريقهما

الحكم لا الشهادة أو الوكالة - إتفاقهما في الرأى

- وجوب إمضاء الحكم له دون تعقيب .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة ان
الحكمين طريقهما الحكم لا الشهادة ولا الوكالة اذا اتفقا على رأى نفذ
حكمهما ووجب على الحكم امضاؤه دون تعقيب .
(طعن رقم ١٣ سنة ٤٢ في جلسة ٢٨/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١١٠٨)

* إختيار المحكمة للحكمين في دعوى التطليق للضرر - مناطه وشروطه .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن نص المادة السابعة من المرسوم
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل على أنه يشترط في الحكمين أن يكونا عدلين
رشدين من أهل الزوجين إن أمكن فإن لم يوجد من أقاربهما من يصلح
لهذه المهمة عين القاضى أجنبيين ممن لهم خبرة بمألهما وقدرة على
الإصلاح وإزالة الخلاف بينهما . ولما كان من الأصول الفقهية المتعارف
عليها أنه إذا أطلق النص في التشريع وجب الرجوع إلى مأخذة ، وكان
المعول عليه في مذهب المالكية المستمد منه هذا النص أنه إذا لم يكن في
الأهل أحد يوصف بما يستحق به التحكيم أو كان الزوجان بمن لا أهل
لهما ، فيختار من هو عدل من غيرهما من المسلمين ، مما مؤداه أنه لا
يشترط أن يكون للحكمين المتدينين من غير دائرة الأقارب إتصال
شخصي بالزوجين قريين منهما مطلعين على أحوالهما . لما كان ذلك .

وكان البين من الإطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة عينت في البداية حكيمين من أهل الزوجين بناء على ترشيحهما ، غير أن حكم الزوج تعمد عدم القيام بالمهمة فقضت المحكمة بنذب آخرين أجبيين ، وكان لم يوجه أى مطعن إلى عدالتهم ، فإن الحكم لا يكون قد خالف قواعد الشرع الإسلامى .

(طعن رقم ١٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ س ٢٦ ص ١١٠٨)

التحكيم :

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن طلب الزوجة التطلق من خلال دعواها بالإعتراض على الطاعة . وجوب إتخاذ المحكمة إجراءات التحكيم إذا إستبان لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين . إتفاق الحكيمين على التطلق . مؤداه . وجوب القضاء بما قرراه دون تحرل سببه أو تحديد أى من الزوجين يسأل عنه . إختلاف ذلك عن التطلق للضرر ٦٠ من م بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٦٣ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/٢٢)

وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن طلب الزوجين ترشيح حكيمين من أهلهم دون أن يسمى كل منهما حكماً . بعث المحكمة

حكيمين أجنبيين دون إضرار الطاعن الذى مثلاً ما هما . النعى بيان
الحكيمين ليسا من أهل الزوجين . دفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه
أمام محكمة الموضوع . غير مقبول .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٦٣ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/٢٢)

وفى هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن الحكيمين . شرطهما . أن
يكونا عدلين رشيدين من أهل الزوجين إن أمكن . عدم وجود من يصلح
من أقاربهما لهذه المهمة . أثره . للقاضى تعيين حكيمين أجنبيين ممن لهم
خبرة بمحاملهما وقدرة على الإصلاح بينهما م ١/٧ م بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩
المعدلة بق ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٦٣ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/٢٢)

*حجية إسهاد الطلاق .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إسهاد الطلاق . من المحررات
الرسمية . له الحجية فيما تضمنه من وصف الطلاق . عدم إستجابة محكمة
الإستئناف لطلب الإحالة للتحقيق إلتراماً بحجية الإسهاد وعدم سلوك
الطاعن سبيل الطعن بالتزوير عليه . لا عيب .

(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٦٢ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٩)

نظر الدعوى

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن دعاوى الأحوال الشخصية وجوب نظرها في جلسات سرية . علة ذلك . إنعقاد الجلسات في علانية . لا يخل بمبدأ السرية طالما لم تدر فيها مرافعات تتناول مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بأى من طرفي النزاع .

(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن الأصل في الإجراءات أمام روعيت . محاضر الجلسات معدة لإثبات ما يجري فيها . خلو محضر الجلسة أمام محكمة الاستئناف من منوال الطاعن أو وكيله . نعى الطاعن بأن المحكمة رفضت إثبات حضوره أو وكيله رغم مثوله أمامها قبل انتهاء الجلسة دون أن يقدم الدليل على ذلك . على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

*عدم تعلق قواعد الإثبات بالنظام العام .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . موداه . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بالبطلان الناشئ عن قصور حكم التحقيق في بيان الوقائع المراد إثباتها ونفيها . أثره عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٦٣ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

الصلح

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن عرض محكمة أول درجة الصلح على الزوجين ورفضه من أحدهما . كاف لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما . عدم لزوم إعادة عرضه أمام محكمة الاستئناف مادام لم يستجد ما يدعوا إليه .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٦٥ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

* سلطة محكمة الاستئناف

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن جواز طلب الإحالة إلى التحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف عدم إستجابتها -له بعد أن تقاعس الطالب عن إحضار شهوده أمام محكمة أول درجة . لا عيب .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٦٥ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن جواز طلب الإحالة إلى التحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم إستجابتها -له بعد أن تقاعس الطالب عن إحضار شهود النفي أمام محكمة أول درجة مع إحضار خصمه المكلف بالإثبات شهوده . لا عيب .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٦٥ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

*الإعلان لجهة الإدارة

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الإعلان لجهة الإدارة لغلق المسكن إعتباره صحيحاً من تاريخ تسليم صورته إلى مندوب الإدارة لا عبرة بتاريخ القيد بدفاتر القسم أو تسليمها للمعلن إليه أو إستلامه للخطاب المسجل .

(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

في هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن عدم وجود من يصح تسليم صورة الإعلان إليه أو غلق السكن . التزام المحضر بتسليمها لجهة الإدارة . ١١ م . مرافعات . تمام الإعلان من تاريخ ذلك التسليم . عدم جواز المجادلة في إرسال الكتاب المسجل متى أثبت المحضر ذلك إلا بطريق الطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٧)

*حجية الإعلان

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن ما يثبت المحضر بورقة الإعلان من إجراءات قام بها بنفسه، لها صفة رسمية . عدم جواز إثبات عكسها إلا بالطعن فيها بالتزوير .

(الظعن رقم ١٧٦ لسنة ٦٥ في "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن إتباع المحضر القواعد المقررة في القانون لضمان وصول الصورة إلى المعلن إليه أثره إفتراض وصول صورة الإعلان إليه في الميعاد القانوني .

(الظعن رقم ٣٢٥ لسنة ٦٥ في "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

*بطلان الإعلان

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن البطلان في ورقة التكليف بالحضور لعب في الإعلان زواله بحضور المعلن إليه بالجلسة المحددة في الإعلان . أثره سقوط الحق في المتمسك بالبطلان إذا تم الحضور بناء على الورقة . ذاتها الحضور في الزمان والمكان المبينين بالورقة قرينة على أن الحضور بناء على الورقة على المتمسك ببطلانها عبء إثبات العكس .

(الظعن رقم ٨٠٧ لسنة ٦٨ في "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/٥/١٥)

*تسييب الحكم

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن محكمة الموضوع إلزامها بالرد بأسباب سائفة على كل طلب أو وجه دفاع يطلب إليها بطريق الجزم.

الفصل فيه متى كان يترتب عليه تغير وجه الرأى فى الدعوى. مخالفة ذلك
قصور .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٦٤ ق " أحوال شخصية" جلسة ٢٣/٥/٢٠٠٠)

*القصور فى التسبب

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تقدم مستندات لمحكمة الموضوع -
والتمسك بدلائلها . إلتفات الحكم عن تمحيصها مع ما قد يكون لها من
دلالة قد تغير وجه الرأى فى الدعوى . قصور .

(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٦٤ ق " أحوال شخصية" جلسة ٢٧/١٢/١٩٩٩)

*حجية الحكم

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الإلتزام بحجية الأحكام بمجاليه
صدور حكم سابق فى ذات المسألة المطروحة فى دعوى تالية مرددة بين
ذات الخصوم . القضاء بحكم واحد فى دعويين منضمتين متحدثتين فى
الطلب . أثره . عدم إعمال قاعدة الحجية فى نطاقهما .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٦٥ ق " أحوال شخصية" جلسة ٢٢/١١/١٩٩٩)

وفى هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن الحكم بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها . شرطه . إتحاد الموضوع والخصوم والسبب

في الدعويين . تخلف أحد هذه الشروط . أثره . إمتناع تطبيق قاعدة قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/١٢)

***الطلبات في الدعوى**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الطلبات في الدعوى . العبرة فيها بالطلبات الختامية لا بالطلبات السابقة عليها .

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/١٣)

***الشطب**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تعجيل الدعوى بعد شطبها . شرطه . تحديد جلسة جديدة لنظرها وإعلان الخصم هذه الجلسة قبل إنقضاء ستين يوماً . ٨٢م مرافعات . لا يفنى عن ذلك تقديم صحيفة التجديد إلى قلم الكتاب . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/٢٢)

***محاماة**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إقرار المحامي المنسوب إليه التوقيع على صحيفة الاستئناف بعدم تحريره الصحيفة أو التوقيع عليها . قضاء الحكم بطلان الصحيفة صحيح . النعي بتوقيع محام آخر عن المحامي

النسوب إليه التوقيع . عدم ثبوته . نعى غير منتج . إلتفات الحكم عنه لا يعيبه بالقصور .

(الطنع رقم ٢٤٢ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)
وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن صحف الدعاوى أمام
محاكم الاستئناف . وجوب التوقيع عليها من محام مقيد بمجداولها . تخلف
ذلك . أثره . بطلان الصحيفة . تعلقه بالنظام العام . مؤداه . إلتزام
المحكمة بالقضاء به من تلقاء نفسها .

(الطنع رقم ٢٤٢ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)
(الطنع رقم ٣٣٣ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/١٧)
وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن للمحامي أن ينيب عنه في
إجراءات التقاضي عامياً آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص مكتوب
٥٦م من قانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ عدم لزوم تقديم سند وكالته عنه .
كفاية الأخذ بما يقرره في هذا الشأن تحت مسؤوليته .

(الطنع رقم ١٧٦ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

*حجية حكم النقض

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن حكم النقض إكتسابه حجية
الشيء المحكوم فيه في المسائل التي بُت فيها . أثره . عدم جواز مساس
محكمة الاستئناف بهذه الحجية أو سلوكها سبيلاً يتعارض معها .

(الطنع رقم ٦١ لسنة ٦٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٦)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١/٦/١١

" لم ينشر بعد "

الحكم برفض الاعتراض على إنذار الطاعة ونشوز
الزوجة بفرض حصوله لايعد بذاته حاسماً في نفى
ماتدعيه من مضارة في دعوى التطليق .

الوقائع

في يوم ١٩٩٦/١١/١٠ طُعن بطريق النقض في حكم محكمة إستئناف
طنطا "مأمورية شبين الكوم الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٩/١١ في الإستئناف
رقم ١٧٣ سنة ٢٩ق ذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول
الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .
وفي نفس اليوم أودعت الطاعنة مذكرة شارحة .
وفي ١٩٩٦/١١/١٦ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .
ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفي
الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه مع الفصل في المصاريف .

وبجلسة ٢٣/٤/٢٠٠١ عُرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وبها سُمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها، والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تنلاه السيد المستشار المقرر/ عبد الحميد الحلفاوى "نائب رئيس المحكمة " ، والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣٢٦ لسنة ١٩٩٥ كلى أحوال شخصية شين الكوم على المطعون ضده بطلب الحكم بعدم الاعتداد بإنذار الطاعة الموجه منه إليها بتاريخ ١٦/١١/١٩٩٥ بدعوته لها للدخول فى طاعته وإثبات طلاقه لها ، وإحتياطياً تطليقها عليه باتناً ، وقالت بياناً لدعواها ، إنه طلقها فضلاً عن أن المسكن المبين لهذا الإنذار غير شرعى ، كما أن للمطعون ضده دائم الإعتداء عليها بالسب والضرب ، ومن ثم أقامت الدعوى . بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٣ لسنة ٢٩ق طنطا "مأمورية شين الكوم " ، وبتاريخ ١١/٩/١٩٩٦ قضت

المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، عُرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول إن المحكمة رفضت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الضرر ، وقضت برفض دعوى التطبيق إستناداً إلى رفض إعتراضها على إنذار المطعون ضده بدعوها للدخول في طاعته رغم إختلاف السبب في الدعويين ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك بأن من المقرر- في قضاء هذه المحكمة - أن دعوى الطاعة تختلف في موضوعها وسببها عن دعوى التطبيق للضرر ، إذ تقوم الأولى على إخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية ، بينما تقوم الثانية على إدعاء الزوجة إضرار الزوج بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، ومن ثم فإن الحكم بدخول الزوجة في طاعة زوجها ونشوزها لا يكون بذاته حاسماً في نفي ما تدعيه من مضارته لها في دعوى التطبيق للضرر تبعاً لتغاير الموضوع في الدعويين ، وإذا طلب الخصم ثبتيه من إثبات أو نفي دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً ، فإنه يستعين على محكمة

الموضوع إجابته إليه متى كان ذلك منتجاً في النزاع ، طالما لم يكن في أوراق الدعوى ما يغني عن هذا الإجراء . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة قد ركت في إثبات طلبها بالتطبيق إلى البيئة الشرعية وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، وكانت محكمة الموضوع بدرجتها قد أعرضت عن هذا الطلب وقضت برفض دعوى التطبيق إستناداً إلى ما إنتهت إليه من رفض إعتراضها على إنذار الطاعة الموجه من المطعون ضده إليها رغم تغاير الموضوع في الدعويين ، إذ أن الحكم برفض الإعتراض على إنذار الطاعة ونشوز الزوجة برفض حصوله لا يعد بذاته حاسماً في نفي ما تدعيه من مضارة في دعوى التطبيق ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد في الإستدلال والإخلال بحق الدفاع ، بما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب التطبيق ولم يقض بفسخ الزواج أو بطلانه أو الطلاق أو التطبيق ، فلا تلتزم محكمة النقض عند نقضها للحكم بالفصل في الموضوع عملاً بنص المادة ٦٣ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ، ومن ثم فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(طعن رقم ٦٥٧ لسنة ٦٦ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠٢/١/٢٦

" لم ينشر بعد "

الضرر الموجب للتطليق وفقاً لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هو إيذاء الزوج زوجته بالفعل أو القول بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ومن ذلك الإقام بارتكاب الجرائم وتعدد الخصومات ، إذ أن إباحة حق التبليغ عن الجرائم لا يتنافى مع كونه يجعل دوام العشرة بين الزوجين مستحيلاً .

الوقائع

في يوم ١٩٩٨/٣/٢٢ طعن بطريق النقض في حكم محكمة إستئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٩٨/١/٢١ في الإستئناف رقم ٧٨٤ لسنة ٩١ وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي

الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة . وفي نفس اليوم أودعت الطاعنة مذكرة شارحة وحافطة مستندات . وفي ١٩٩٨/٣/٣١ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه لما ورد بأسباب الطعن ، والفصل في المصاريف . وبجلسة ٢٠٠١/١٢/٨ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر / محمد برهام عجيز "نائب رئيس المحكمة ، والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١١٥٩ لسنة ١٩٩٦ كلى

أحوال شخصية شمال القاهرة على المطعون ضده للحكم بتطبيقها عليه
طلقة بائنة .

وقالت بياناً لدعواها إنها زوج له ودخل بها . وإذا تعدى عليها بالضرب
والسب ويدد منقولاً وطرداً من منزل الزوجية مما أصابها بضرر
لاستطاع معه دوام العشرة بينهما ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق
، وبعد أن إستتمعت إلى شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٩٧/٦/٢٣
بتطبيق الطاعة على المطعون ضده طلقة بائنة .

إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٨٤ لسنة ١٩٩٨
القاهرة ، وبتاريخ ١٩٩٨/١/٢١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف
ورفض الدعوى .

طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة
أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة
مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها إلترمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى بها الطاعة على الحكم
المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك
تقول :

إستندت محكمة الإستئناف في قضائها بإلغاء حكم أول درجة ورفض
الدعوى إلى عدم إكمال نصاب الشهادة بقالة أن شهادة الشاهد الثانى
للطاعة أمام محكمة أول درجة جاءت سماعية ومتناقضة . وإذا شهد

شهادتها برؤية المظعون ضده يعتدى عليها بالضرب بما يقطع بأنها شهادة رؤية ومعاناة ، كما لم يعرض الحكم المظعون فيه لصور الضرر الأخرى الموجبة للتطليق والتي تمسكت بها الطاعنة ودلت على صحتها ومنها تبديد المظعون ضده منقولاتها وتعدد الخصومات بينهما مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا البعئ سديد ، ذلك بأن من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يكفي لاكمال نصاب الشهادة في دعوى التطليق للضرر أن تتفق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على وجه معين تضرر منه ولا يقره الشرع ، وأن الأصل في الشهادة معاناة الشاهد محل الشهادة بنفسه عيناً أو سماعاً وأنه لاتصح الشهادة بالتسامع في التطليق للضرر ، وأن لمحكمة الموضوع الإستناد إلى جميع صور سوء المعاملة التي تتلقاها الزوجة من زوجها ولو لم تكن قد عددها في صحيفة الدعوى ، فإذا أقام الحكم قضاءه برفض الدعوى على عدم ثبوت بعضها دون أن يعرض لما إدعته الزوجة من صور الإضرار الأخرى فإنه يكون معيباً بالقصور . كما أن من المقرر أيضاً أن الضرر الموجب للتطليق وفقاً لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هو إيذاء الزوج زوجته بالفعل أو القول بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، ومن ذلك الإتهام بارتكاب الجرائم وتعدد الخصومات إذ أن إباحة حق التبليغ عن الجرائم لا يقتضى مع كونه يجعل دوام العشرة بين الزوجين مستحيلاً .

لما كان ماتقدم ، وكان البين من أقوال شاهدى الطاعة أمام محكمة أول درجة أنهما شاهدا المطعون ضده يعتدى عليها بالضرب ، فإنما لا تكون شهادة سماعية وإنما شهادة رؤية ومعينة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى رفض دعوى التطبيق لعدم ثبوت إيناء المطعون ضده للطاعة بالضرب ودون أن يعرض لباقي صور الإضرار التي تمسكت بها وهي تهديده أعيان جهازها وتعدد الخصومات بينهما بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، فإنه يكون معيياً بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

ولما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه ، وكان الثابت من أوراق الدعوى وبينه الطاعة الشرعية الصحيحة أن المطعون ضده إعتدى عليها بالضرب والسب ، وتعددت الخصومات بينهما بما لا يستطاع معه دوام العشرة وتحقق به المضارة الموجبة للتطبيق ، وقد عرضت محكمة الموضوع الصلح فرفضته الطاعة وهو ما يكفي لإثبات عجزها عن الإصلاح بينهما ، ومن ثم تقضى المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

(طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٢/١/٢٦)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠٢/٣/٢٣

" لم ينشر بعد "

للزوجة الحق في طلب التطليق إذا تزوج عليها زوجها بأخرى خلال سنة من تاريخ علمها بذلك ، وأصاها من جرائه ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بينهما ، ما لم تكن قد رضيت به صراحة أو ضمناً .

الوقائع

في يوم ١٩٩٨/١/١٢ طعن بطريق النقض في حكم محكمة إستئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٧ في الإستئناف رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠٠٢ وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .
وفي نفس اليوم أودعت الطاعنة مذكرة شارحة وحافظة مستندات .

وفي ٢٣/٨/١٩٩٨ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .
وفي ١٠/٩/١٩٩٨ أودع المطعون ضده مذكرة بدفاعه مشفوعة بمسنداته
طلب فيها رفض الطعن .
ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها بقبول الطعن شكلاً وفي
الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه مع الفصل في المصروفات .
وبجلسة ٢٦/١/٢٠٠١ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت:
أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وبها سمعت الدعوى أمام هذه
الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كلاً من محامي
الطاعنة والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته والمحكمة أرجأت إصدار
الحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
/ محمد بهرام عجيز " نائب رئيس المحكمة " ، والمرافعة ، وبعد المداولة .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٣١٢ لسنة ١٩٩٦ كلسى

أحوال شخصية شمال القاهرة على المطعون ضده للحكم بتطليقها عليه
طلقة بائنة .

وقالت بياناً لذلك إنما زوج له ، وإذ تزوج بأخرى دون رضاها مما أصابها
بضرر يتعذر معه دوام العشرة بينهما حيث هجرها وامتنع عن الإنفاق
عليها ، فقد أقامت الدعوى .

أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد أن إستتمت إلى شهود
الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٩٨/١/٢٧ بتطليق الطاعة على المطعون
ضده طلقة بائنة .

إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠٠٢
القاهرة / شمال ، فقضت بتاريخ ١٩٩٨/٦/١٧ بإلغاء الحكم المستأنف ،
وبرفض الدعوى .

طلعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة
أهدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة
مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيها .
وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى بها الطاعة على الحكم
المطعون فيه القصور في التسييب والفساد في الإستدلال ومخالفة الثابت
بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول : إن الحكم المطعون فيه اتخذ من تصالحها
مع المطعون ضده في دعوى الطاعة المقامة منه أمام المحكمة الشرعية بعمان
وموافقتها على الإقامة معه في مسكن الزوجية هناك دليلاً على رضاها

بزواجه بأخرى ، كما أطحرت أقوال شاهدها بحجة تناقضها ، في حين أن الطاعنة إستهدفت من الصلح أن تدرك عن نفسها وصف النشور والحرمان من النفقة ، مع علمها بأن معاشره الزوج واجب شرعى لا تمنع عنه الزوجه إلا بعذر ، فالصلح لا يعد رضاء منها بزواج المطعون ضده بأخرى وإلا ما إشتطت عليه عدم إحضار الزوجه الثانية إلى عمان قبل ١٩٩٦/٢/١ حتى تتمكن من إنهاء إجراءات بقائها هناك ، كما أن أقوال شاهدها جاءت موافقة للدعوى لا يعترىها ثمة تناقض ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن الطاعنة قد إرتضت زواج المطعون ضده بأخرى ، ولم يلحقها ضرر من جرائه ، فإنه يكون معيياً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك بأن من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط في الإقرار أن يكون صادراً من الخصم عن قصد الإقرار بالحق المدعى به لخصمه وفي صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم ، وأن إستخلاص الإقرار بالحق ضمناً من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم أو نفى ذلك هو من سلطة محكمة الموضوع مادام إستخلاصها سائفاً .

كما لا يعد إقراراً ما يسلم به الخصم إضطراراً على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه . ولا يعد إقراراً كذلك إبداء الخصم رغبته في تسوية

الزراع معه . فلو شاب الإقرار مظنه أو إعتورته إثارة من شك في بواعث صدورده فلا يؤخذ به صاحبه ولا يعتبر من قبيل الإقرار بمعناه .

لما كان ذلك ، وكان ما صرحت به الطاعنة في دعوى الطاعة التي أقامها المطعون ضده عليها في عمان من إستعدادها للإقامة معه في مسكن الطاعة يحمل على رغبتها في درء وصف النشوز عن نفسها وخشية الحرمان من النفقة ، وهو بهذه المثابة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فرضتها طبيعة الدعوى ، ولا يدل بذاته على أن العشرة ليست مستحيلة بينهما ولا ينطوى على إقرار بذلك ، ولا برضاها بزواج المطعون ضده بأخرى ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدعوى على سند مما إستخلصه من تصالح الطاعنة مع المطعون ضده في دعوى الطاعة التي أقامها عليها في سلطنة عمان وما قرره شاهدا المطعون ضده أمام محكمة أول درجة من أن الطرفين كانا يقيمان في عمان في مسكن واحد وأنه عاشرها معاشرة الأزواج ، وعد ذلك - في إستدلال غير سائق - رضاء منها بزواجه بأخرى ، فإنه يكون معيياً بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، وكان مفاد الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أن المشرع أعطى للزوجة الحق في طلب التطلق إذا تزوج عليها زوجها بأخرى خلال سنة من تاريخ علمها بذلك ، وأصاها من جرائه ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بينهما ،

ما لم تكن قد رضيت به صراحة أو ضمناً . وكانت المحكمة تطمئن إلى ما شهد به شهود الطاعنة أمام محكمة أول درجة من أن المطعون ضده تزوج بأخرى دون رضا الطاعنة ، مما ألحق بها ضرراً يتعللر معه دوام العشرة بينهما يتمثل في هجره إياها وإمساكه عن الإنفاق عليها ، وقد عجزت محكمة الموضوع عن الإصلاح بينهما ، ونسب نتيجة نقضاء بتأييد حكم أول درجة .

(طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٢/٣/٢٣)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠٢/١/١٢

" لم ينشر بعد "

الضرر الموجب للتطليق وفقاً لنص المادة السادسة
من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام
الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠
لسنة ١٩٨٥ هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو
الفعل إيذاء لا ترى المرأة الصبر عليه ويستحيل
معه دوام العشرة بين أمثالهما .

الوقائع

في يوم ١٩٩٨/٣/٢٥ طعن بطريق النقض في حكم محكمة إستئناف
القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٩٨/١/٢٦ في الإستئناف رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٩٨

وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعنة الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .
وفي نفس اليوم أودعت الطاعنة مذكرة شارحة وحافطة مستندات .
وفي ٢٢/٤/١٩٩٨ أعلن المطعون ضده بصحيفة الطعن .
ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه مع الفصل في المصاريف .
وبجلسة ٢٠٠١/١٢/٨ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وبما سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين . محضر الجلسة حيث صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر / عبدالصبور خلف الله والمرافعة ، وبعد المداولة .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٣٤٦ لسنة ١٩٩٦ كلى
أحوال شخصية شمال القاهرة على المطعون ضده للحكم بتطبيقها عليه
طلقة بائنة . وقالت بيانا لذلك إنها زوج له وأنه حكم عليه بعقوبة مقيدة .

للحرية مدة ثلاث سنوات في الجناية رقم ٩٥٠ لسنة ١٩٩٥ القاهرة وبدأ في تنفيذها مما أضر بها على نحو يستحيل معه دوام العشرة بينهما ومن ثم فقد أقامت الدعوى ، أحالت المحكمة الدعوى للتحقيق ، وبعد إن إستمعت إلى شهود الطرفين ، حكمت بتاريخ ١٩٩٧/٥/٣١ بتطبيق الطاعة على المطعون ضده طلقه بائة ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٩٨/١/٢٦ بالقاهرة ، وبتاريخ ١٩٩٨/١/٢٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب والفساد في الإستدلال وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى التطبيق على عدم تحقق الضرر في حين أن الثابت بالأوراق أنه صدر على المطعون ضده حكم بالسجن ثلاث سنوات لإرتكابه جناية تزوير وأحيل إلى التقاعد من تاريخ الحكم عليه وشهد شاهدها بأنه أصابها أضراراً جراء ذلك يستحيل معها إستمرار العشرة بينهما فإنه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الضرر الموجب للتطبيق وفقاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٢٩ بعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو الفعل إيذاء لا ترى المرأة الصبر عليه ويسنحيل معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وأن معيار الضرر شخصي لا مادي وتقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً أمر موضوعي يختلف باختلاف بيئة الزوجين ودرجة ثقافتهما والوسط الاجتماعي الذي يحيط بهما

لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أقامت دعواها بطلب التطليق على المطعون ضده على سند من أنه حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات في جنابة تزوير مما أصابها بأضرار مادية تمثلت في إحالته إلى التقاعد بعد صدور الحكم عليه وأدبية لتنفيذ العقوبة المشار إليها وما لحق بها من أضرار نفسية من جراء ذلك لا يستطيع معها دوام العشرة بينهما وذلك على ذلك بالبيئة الشرعية وكذلك صورة رسمية من الحكم الجنائي الصادر في الجنابة رقم ٩٥٠ لسنة ١٩٩٥ القاهرة ، وشهادة رسمية صادرة من وزارة الداخلية تفيد إلغاء خدمته في ١٤/٣/١٩٩٦ بما يتحقق معه الضرر الموجب للتطليق في مفهوم نص المادة السادسة سالفه البيان ، وإذا أطرّح المطعون فيه أقوال شاهدها ودلائل مستنداتها قضى برفضها على سند من عدم توافر الضرر الذي يبيح التطليق فإنه يكون معيياً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه وكان الحكم الابتدائي قد
إتخذ من مستندات الطاعنة والتي تفيد إدانة المطعون ضده بالسجن ثلاث
سنوات في جنائية وإيداعه السجن نفاذاً لهذا الحكم وما شهد به شهادتها
من أنه حكم عليه لسوء سلوكه قواماً لقضائه ورتب على ذلك -سائفاً-
تطبيقها عليه طليقة بائنة لتحقيق الإضرار بما لا يتواءم ومركزها الأدبي
والاجتماعي بماله أصل ثابت بالأوراق فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون
ويتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

(طعن رقم ٢٣٥ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٢/١/١٢)

" لم ينشر بعد "



مذكرة

فى دعوى التطليق
للضرر "للسب والضرب
وعدم الإنفاق"
(عن المدعى عليه)

محكمة ---- الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة ---- شرعى كلى نفس

مذكرة

بدفاع السيد / ----- مدعى عليه

ضد

السيدة / ----- مدعية

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠١ شرعى كلى

واحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠٢

الواقعات

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامت بها بطلب الحكم بتطليقها على المدعى عليه طلاقاً بائناً للضرر الناتج من عدم الإنفاق والتعدي عليها بالضرب والسب والإهانة وإلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من قيد الكفالة . وقالت شرحاً لدعواها ، أنها زوجه للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى المؤرخ / / ٢٠٠٠ ودخل بها وعاشها معاشرة الأزواج ولا تزال في عصمته وطاعته ، إلا أنه أساء معاشرتها لكونه غير أمين عليها نفساً ومالاً لدأبه التعدى

عليها بالضرب والسب وعدم الإنفاق عليها ، الأمر الذى حدا بها إلى إقامة هذه الدعوى للقضاء لها بالطلبات سالفة البيان .

الدفاع

ن المقرر وفقاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه إذا إدعت الزوجة إضرار الزوج بما مالا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق بينهما وحينئذ يطلقها القاضى طلقه بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما . ومفاد النص أن الشارع إشتراط للحكم بالتطليق للضرر شرطان ، الأول ثبوت الضرر بمالا يستطيع معه دوام العشرة بينهما والثاني عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين . ومن المقرر أن الضرر فى مفهوم المادة سالفة الذكر - سواء كان بالقول أو الفعل - معياره شخصى لامادى ويختلف باختلاف الزوجين بينة وثقافة ووسطاً وتقدير أمره موضوعى متروك لقاضى الموضوع .

* وحيث أن من المقرر أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضى الموضوع ولا معقب عليه فى تكوين عقيدته مما يدلى به شهود أحد الطرفين مادام لم يخرج بذلك عما تحمله أقوالهم " طعن رقم ١١ لسنة ٥٤ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ "

ولما كانت المحكمة قد تدخلت لإنهاء النزاع صلحاً باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة إلا أن المدعية رفضت البقاء في عصمة زوجها ، ولما كان المدعى عليه قد أشهد شاهدين شهدا بعدم إساءة المدعى عليه للمدعية وعدم إعتدائه عليها بالضرب والسب وإنفاقه عليها ، ولما كانت المدعية قد عجزت عن إثبات دعواها بشهادة الشهود ، ولم تقدم ثمة دليل أنحر على صحة دعواها الأمر الذى تضحى دعوى المدعية معه فاقدة السند سواء من الواقع أو القانون ويتعين رفضها .

بناء عليه

يلتمس المدعى عليه الحكم برفض الدعوى.

وكيل المدعى عليه

السيد عفيفى

اشغامى



مذكرة

فى

دعوى التطلق

للزواج بأخرى

(عن المدعى عليه)

محكمة -- الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة --- كلى

مذكرة

بدفاع السيد / ----- مدعى عليه

ضد

السيدة / ----- مدعية

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠١

واحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠١

الوقائع

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامتها ضد المدعى عليه بطلب الحكم لها بتطبيقها عليه طليقة بائنة للضرر للزواج بأخرى وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة مع إلزامه بالمصاريف . وقالت شرحاً لدعواها أنها زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولا تزال في عصمته وأن المدعى عليه تزوج بأخرى بغير

رضائها وأنه قد لحقها من جراء ذلك ضرراً لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما مما حدا بها إلى إقامة هذه الدعوى .

الدفاع

لما كان النص في المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أنه " ٠٠٠ ويجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن قد إشتربت عليه في العقد ألا يتزوج عليها فإذا عجز القاضي عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلاقاً بائنة " ٠٠٠ يدل على أن المشرع إشترب للحكم بالتطليق وفقاً لحكم هذا النص أن تثبت الزوجة وقوع الضرر بها لإقتران زوجها بأخرى مما يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما.

ويشترط للتطليق في هذه الحالة توافر خمس شروط وهي (١) أن يكون زواج الرجل زوجاً صحيحاً فإذا كان فاسداً أو باطلاً أو كان الأمر مجرد خطبة فلا يجوز طلب التطليق لعدم تحقق الضرر (٢) أن يترتب على الزواج من أخرى ضرر للزوجة الأولى يستحيل معه دوام العشرة (٣) أن ترفع دعوى التطليق خلال سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى (٤) ألا تكون الزوجة قد رضيت بالبقاء في عصمة زوجها رغم زواجه بأخرى (٥) عجز القاضي عن الإصلاح بينهما .

والضرر الواقع على الزوجة طالبة التطليق بنوعيه المادى والمعنوى هو ضرر واجب الإثبات ، ويقع على الزوجة عبء الإثبات .
(التفضل بمراجعة مؤلف الوجيز فى الأحوال الشخصية للدكتور /على السمنى -طبعة ١٩٩٨-١٩٩٩ ص ٥٠٤) .

وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بأن "الزواج بأخرى فى حد ذاته لا يعد ضرراً مفترضاً يميز للزوجة طلب التطليق .علة ذلك .إلتزام الزوجة بإقامة الدليل على إصابتها بضرر منها عنه شرعاً حقيقياً ثابتاً مستقلاً بعناصره عن واقعة الزواج اللاحق وليس مترتباً عليها منافعاً لحسن العشرة بين أمثالهما بما يخل بمقوماتها .(الطعن رقم ٣١ لسنة ٦٦ ق أحوال شخصية -جلسة ٢٥/١١/٢٠٠٠) .كما قضت محكمة النقض بأن الزواج بأخرى فى حد ذاته لا يعد ضرراً مفترضاً يميز للزوجة طلب التطليق .
(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٦٦ ق أحوال شخصية - جلسة ٥/٥/٢٠٠٠)

ولما كان الضرر الواقع على الزوجة بسبب الزواج بأخرى ضرر واجب الإثبات ، وعبء إثباته يقع على عاتق الزوجة مدعية الضرر ، ونصاب البينة فى ذلك شهادة رجلين أو رجل وإمرأتين طبقاً للمذهب الحنفى الذى يعمل به فى الإثبات .وقد قضت محكمة النقض بأن "التطليق للزواج بأخرى . ١١م مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . شرطه أن يلحق بالزوجة التى تزوج عليها ضرر مادى أو معنوى .الضرر ماهيته . إكتمال نصاب الشهادة عليه

باتفاق أقوال الشهود على تحققه . (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٦٦٦ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٠٠١/٤/٢) . وعلى هذى ماتقدم وترتيباً عليه ولما كانت المحكمة قد تدخلت لإنهاء النزاع صلحاً باستمرار الزوجية إلا أن المدعية رفضت البقاء فى عصمة زوجها ولما كان المدعى عليه قد أشهد شاهدين شهدا بأن المدعى عليه ينفق على المدعية ولم يهجرها وأنه لم يلحق بالمدعية أى ضرر يتعذر معه دوام العشرة ، ولما كانت الشاهدة الثانية للمدعية لم تشهد بأية أضرار قد أصابتها من زواج زوجها بأخرى ومن ثم يكون نصاب البيئة غير مكتمل شرعاً ، إذا لا يبقى منها - بعد إستبعاد شهادة المرأة ، الثانية فى هذا الخصوص - إلا شطرها المتمثل فى أقوال رجل وامرأة ولما كانت المدعية هى المكلفة بإقامة الدليل على ما تدعى . ، وقد جاءت أوراق الدعوى ومستنداتها خالية من ثمة دليل يساند المدعية فى دعواها الأمر الذى تكون معه المدعية قد عجزت عن إثبات دعواها وتضحى الدعوى عارية الدليل خليقة بالقضاء برفضها .

بناء عليه

يلتمس المدعى عليه الحكم برفض الدعوى .

وكيل المدعى عليه

السيد عفيفى

المحامى



مذكرة

في

دعوى التطليق

للغاية

(عن المدعى عليه)

محكمة --- الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة --- شرعى كلى

مذكرة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠٢

واحدد لنظرها جلسة / ٢٠٠٢

الوقائع

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامتها ضد المدعى عليه بطلب الحكم بتطليقها عليه طلاقه بائنة لغيبته عنها وإلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من قيد الكفالة . وقالت شرحاً لدعورها ، أنه تزوجها بصحيح العقد الشرعى في / ١٩٨٥ وتدخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولا تزال في عصمته وطاعته ، وقد تركها وغاب عنها منذ أكثر من ثلاث سنوات ، بأن سافر إلى المملكة العربية السعودية بلاعذر مقبول ، ودون نفقة وهي شابة تخشى

على نفسها الفتنة مما سبب لها ضرراً يستحيل معه دوام العشرة بين
أمثالهما ومن ثم فقد أقامت الدعوى بالطلبات سالفة التبيان .

الدفاع

لما كان النص في المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على
أنه " إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلاعذر مقبول ، جاز لزوجته أن تطلب
إلى القاضى تطليقها باتناً إذا تضررت من بعده عنها ، ولو كان له مال
تستطيع الإنفاق منه " يدل على أن المشرع أجاز للزوجة إذا ما إدعت
على زوجها غيابها عنها سنة فأكثر وتضررت فعلاً من بعده عنها هذه
المدة الطويلة أن تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر ، والطلقة هنا بائنة لأن
سببها الضرر ، فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج . وشرط ذلك توافر
أمرين أولها أن تكون غيبة الزوج المدة المشار إليها في بلد غير البلد الذى
تقيم فيه الزوجة ، والثانى : أن تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول . ولما
كان النص في المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص
ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه " إذا أمكن وصول الرسائل إلى
الغائب ضرب له القاضى أجلاً وأعذر اليه بأن يطلقها عليه إن لم يحضر
للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها ، فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم
يبد عذراً مقبولاً فرق القاضى بينهما بتطليقة بائنة " يدل على أن المشرع
أوجب على القاضى أن يضرب أجلاً للزوج الغائب - إذا أمكن وصول
الرسائل إليه - ويكتب إليه يعذره بأنه يطلق زوجته عليه إن لم يحضر

للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها ، وهذا الإعذار قصد به حث الزوج الغائب على العودة إلى الإقامة مع زوجته أو ينقلها إليه بجهة إقامته ، بحيث إذا إختار أحد هذه الخيارات الثلاث إنتفى موجب التطليق

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٦٧ قى أحوال شخصية-جلسة ٢٠٠٢/١/١٢)

وعلى هدى ماسلف تبيانه وترتيباً عليه ولما كانت المدعية تعلم أن المدعى عليه يعمل بالملكة العربية السعودية وظلت تراسله بخطابات حتى تاريخ رفع الدعوى -وقد أقرت بصحتها - وكان هو بدوره يرأسها ويرسل إليها مبالغ كبيرة من المال على النحو الثابت بالمستندات ، ولما كان المدعى عليه سافر إلى المملكة العربية السعودية سعياً وراء الرزق ورغبة في زيادة موارده المالية بما يعود عليه وعلى المدعية بالخير ، ولما كانت المحكمة قد ضربت أجلاً للمدعى عليه وأعذرت إليه ، فحضر المدعى عليه وعرض على المدعية أن ينقلها إليه فوراً للإقامة معه في المملكة العربية السعودية ، الأمر الذى ينتفى معه موجب التطليق وتغدو دعوى المدعية معه قائمة على سند صحيح سواء من الواقع أو القانون .

بناء عليه

يلتمس المدعي عليه الحكم برفض الدعوى.

وكيل المدعى عليه

السيد عفيفي

الشحامي



أحكام محكمة النقض

الخاصة بالمدعى عليه

في

دعاوى التطلق

***النص في المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٩ على أن الطلاق المقترن بالعدد
لفظاً أو إشارة لا يقع الا واحدة ، يشمل الطلاق
المتتابع في مجلس واحد .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن نص المادة الثالثة من المرسوم
بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو
إشارة لا يقع إلا واحدة - يشمل الطلاق المتتابع في مجلس واحد - لأنه
مقترن بالعدد في المعنى وإن لم يوصف لفظ الطلاق بالعدد يؤكد ذلك ما
ورد في المذكرة الإيضاحية من أن الطلاق شرع على أن يوقع على دفعات
متعددة وأن الآية الكريمة " الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح
 بإحسان " تكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يكون إلا مرة بعد مرة
وأن دفعات الطلاق جعلت ثلاثاً ليحرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى
والثانية ويروضها على الصبر والإحتمال ولتجرب المرأة نفسها أيضاً حتى
إذا لم تفد التجارب ووقعت الثالثة علم أنه ليس في البقاء خير وأن
الإنفصال البات بينهما أحق وأولى .

(طعن رقم ٣٤ سنة ٢٨ أحوال شخصية جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ من ١١ ص ٤٧١)

* إقامة الزوجة دعوى جديدة بالتطليق للضرر -
عجزها عن إثبات ما تشكو منه - وجوب أن
يبعث القاضي حكمن - إلغاء محكمة الاستئناف
قضاء محكمة أول درجة بالتطليق لعدم إطمئنانها
لشهود الزوجة ، ثم مضى في نظر الدعوى
والقضاء ببعث الحكمين - لا عيب .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة السادسة من المرسوم
بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه إذا كررت الزوجة شكواها طالبة
التطليق لإضرار الزوج بها بعد رفض طلبها بالتفريق ولم تثبت ما تشكو
منه . فإنه يتعين أن يبعث القاضي حكمن على النحو المبين بالمواد من ٧
إلى ١١ من القانون المذكور ، وهو حكم مأخوذ من مذهب الإمام مالك
في أحكام الشقاق بين الزوجين ، ولما كان الثابت أن المطعون عليها
أقامت دعواها الأولى طالبة التطليق للضرر ، وقضى برفضها نهائياً لعجزها
عن الإثبات ثم أقامت دعواها الحالية بنفس الطلبات وقضى فيها إبتدائياً
بالتطليق . ولما كانت محكمة الاستئناف بعد أن ألغت حكم محكمة أول
درجة بالتطليق لعدم الإطمئنان إلى أقوال شهود المطعون عليها - قد

مضت في نظر الدعوى وقضت ببعث الحكمين تطبيقاً لما يوجبه القانون على النحر سالف البيان ، فإن النعى على الحكم يكون في غير محله .
(طنن رقم ٤٦ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٤/٢/٣٠ س ٢٥ ص ٣٧٩)

*** إقامة الزوجة دعواها بالتطليق للضرر - المادة ٦/م**
- ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إضافتها أمام محكمة
الإستئناف إمتناع زوجها عن الإنفاق عليها -
المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٥ - يعد
طلباً جديداً يختلف في موضوعه عن الطلب
الأول - علة ذلك - النعى على الحكم بأنه أغفل
الرد على طلب التطليق لعدم الإنفاق - غير منتج
في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كانت الطاعنة قد أقامت
دعواها ضد المطعون عليه بطلب تطليقها منه طلاقة بائنة للضرر عملاً
بحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وكان ما
أضافته الطاعنة أمام محكمة الإستئناف من أن المطعون عليه إمتنع عن
الإنفاق عليها بعد أن تزوجها ، يعد طلباً جديداً يختلف في موضوعه عن

الطلب الأول . لأن الطلاق بسبب عدم الإنفاق يقع رجعياً وله أحكام مختلفة أوردتها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٥ وبالتالي فلا يجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام محكمة الاستئناف عملاً بما تنص عليه المادة ٣٢١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بالالتحيز ترتيب المحاكم الشرعية من أنه لا يجوز للخصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعوى جديدة غير الدعوى الأصلية إلا بطريق الرفع للدعوى الأصلية ، وهى من المواد التى أبقى عليها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لما كان ذلك فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يرد على طلب التلطيق لعدم الإنفاق يكون غير منتج .

(طعن ١٦ سنة ٣٨ ق"احوال شخصية"جلسة ١٩٧٤/٦/٥ ص ٢٥س ١٧٩)

***إضرار الزوج بزوجه بما لا يستطاع معه دوام العشرة - العنة النفسية - عدم اعتبارها اضراراً فى معنى المادة ٦-ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .**

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الإضرار الذى تعنيه المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية يشترط فيه أن يكون الزوج قد فصله وتعمده سواء كان ضرراً إيجابياً من قبيل الإيذاء بالقول أو الفعل ، أو ضرراً سلبياً يتمثل فى حجر

الزوج لزوجته ومنعها مما تدعو إليه الحاجة الجنسية على أن يكون ذلك بإختياره لا قهراً عنه ، يؤيد ذلك أن المشرع إستعمل لفظ "الإضرار " لا الضرر ، كما يؤيده أن مذهب المالكية مأخذ هذا النص يسمح للزوجة طلب التفريق إذا ماضارها الزوج بأى نوع من أنواع الإيذاء التى تتمخض كلها فى أن للزوج مدخلاً فيها وإرادة محكمة فى إتخاذها . والعنة النفسية لا يمكن عدها بهذه المثابة من قبيل الإضرار فى معنى المادة السادسة سالفة الإشارة لأن الحيلولة دون ممارسة الحياة الزوجية بسببها لايد للزوج فيها بل هى تحصل رغماً عنه وبغير إرادته .

(طعن رقم ٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩/١١/١٩٧٥)

*خلو تقرير الحكمين من نسبة إساءة ما إلى الزوج - تقريرهما بأنهما فشلا فى إقناع الزوجة بالعدول عن طلب الطلاق وإجتماع رأيهما على أن الإساءة من جانبها - عدم إعتباره مجهلاً للحال - رفض الدعوى بالتطبيق فى هذه الحالة - لا خطأ

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان ما قرره الحكم يتفق ومنطق تقرير الحكمين الذى لم ينسب فيه إساءة ما إلى الزوج المطعون عليه فى ذات الوقت الذى قررا فيه فشلهما فى إقناع الطاعنة فى الإستجابة

لطلبهما العدول من إصرارها على فك عروة الزوجية رعاية لأبنائهما ،
وبهذه المثابة فلا يكون ما خلص اليه الحكمان مجهلاً للحال لأن رأيهما قد
اجتمع على التعرف على المسئ من الزوجين وأنه من الطائفة دون
المطعون عليه ، وكانت الإساءة من الزوجة وحدها ولا تبرر التفريق ، فإن
قضاء الحكم برفض الدعوى لا يخالف فيه للقانون .

(طعن رقم ١٧ سنة ٤٣ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٧٥)

*** مهمة الحكمين في دعوى التطليق للضرر .**
بيانها - الإساءة من الزوجة دون الزوج لا تؤدي
للتفريق بينهما - اتفاق الحكمين على رأى معين -
وجوب تنفيذ القاضى لما قرراه ولو كان حكمهما
مخالفًا لمذهبه .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن النص في المادة الثامنة من الرسوم
بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأن " على الحكمين أن يتعرفا أسباب
الشقاق بين الزوجين وبذلك جهدهما في الإصلاح فإن أمكن على طريقة
معينة قرراها " وفي المادة التاسعة بأنه " إذا عجز الحكمان عن الإصلاح
وكانت الإساءة من الزوج أو منها أو جهل الحال قررا التفريق بطلقة بائنة
" وفي المادة الحادية عشرة بأنه " على الحكمين أن يرفعا الى القاضى ما

يقرانه وعلى القاضى أن يحكم بمقتضاه " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع حول الحكيم أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويذلا جهدهما فى الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة قرارها ، وإذا عجزا عن الإصلاح وكانت الإساءة من الزوج أو من الزوجين معا أو جهل الحال بأن غم عليهما سوياً الوقوف على أى من الزوجين كانت منه الإساءة قررنا التفريق بينهما بطلقة بائة ، أما إذا كانت الإساءة من الزوجة دون الزوج فلا يكون هناك تفريق تجنباً - طبقاً لما جاء بالمذكرة الإيضاحية - لأسباب إغراء الزوجة المشاكسة على فصر عرى الزوجية بلا مرر . وهذه الأحكام - فيما عدا كون الإساءة من الزوجة - مستمدة من فقه المالكية ومن النصوص عليه فيه أنه إذا إتفق الحكمان على رأى رفعاه إلى القاضى الذى عليه أن ينفذ ما قرراه دون معارضة أو مناقضة ولو كان حكمهما مخالفاً للمذهب .

(طعن رقم ١٧ سنة ٤٣ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٧٥)

***القضاء برفض دعوى التطليق للضرر لعجز**
الزوجة عن إثباته - م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩
دعواها الجديدة بالتطليق لذات السبب - وجوب
إستنادها إلى وقائع مغايرة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه إذا إدعت الزوجة على زوجها إضراره بما وأقامت دعوى بتطليقها منه ورفضت دعواها لعجزها عن إثبات الضرر ، فإن من حقها أن ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التطليق لذات السبب وهو الضرر، على أن تسد في ذلك إلى وقائع مغايرة لتلك التي رفعت الدعوى الأولى على أساسها . وإذا كان البين من الأوراق أن سند الطاعة في طلب التطليق في الدعوى الأولى كان قائماً على أساس إعتداء المطعون عليه الذي أصابها بتليف في إحدى رجليها ورفض طلبها المبني على هذا السبب ، فإنه لا يجوز لها التذرع بذات الواقعة طلباً للتطليق في الدعوى المعروضة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

(طعن رقم ١٧ سنة ٤٣ ق جلسة ١١/٢٦/١٩٧٥)

*حق الزوجة في طلب التطليق بسبب العنة - وجوب الأخذ فيه بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة - تحقيق عيب العنة المسوغ للفرقة عند الحنفية - مناطه - عدم إمهال الحكم الزوج مدة سنة لإمكان مباشرة

زوجته بدعوى أنه لم يصل إليها مدة أكثر من سنة سابقة على رفع الدعوى - خطأ .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذ كانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قد أوضحت أن التفريق للغيب في الرجل قسمان قسم كان معمولاً به بمقتضى مذهب أبي حنيفة وهو التفريق للعيوب التي تنصل بقربان الرجل لأهله وهى عيوب العنة والجب والخصاء ، وقسم جاء به القانون وزاده على ما كان معمولاً به وهو التفريق لكل عيب مستحکم لا تعيش الزوجة معه إلا بضرب ، وكان ما نصت عليه المادة ١١ من هذا القانون من الإستعانة بأهل الخبرة من الأطباء يقصد به تعرف العيب وما إذا كان متحققاً فيه الأوصاف التي أشارت إليها ، ومدى الضرر المتوقع من المرض وإمكان البرء منه والمدة التي يتسنى فيها ذلك ، وما إذا كان مسوغاً لطلب التطلق أولاً وكان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قد سكت عن التعرض للإجراء الواجب على القاضى إتباعه للوصول إلى الحكم بالفرقة ، فلم يعين الزمن الطويل الذى لا يمكن بعد فواته البرء من المرض أو يبين ما يرتبه على تقارير أهل الخبرة من الأطباء ثبوت وجود العنة من الحكم بالفرقة في الحال أو بعد التأجيل مما يوجب الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب الحنفية طبقاً للمادة ٢٧٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إذا كان ذلك وكان المقرر في هذا المذهب أنه

إذا إدعت الزوجة على زوجها أنه عنين وأنه لم يستطع مباشرتها بسبب هذا العيب وثبت أنها لا زالت بكرًا ، وصادقها الزوج على أنه لم يصل إليها ، فيؤجله القاضي سنة ليين بمرور الفصول الأربعة المختلفة ما إذا كان عجزه عن مباشرة النساء لعارض يزول أو لعيب مستحكم ، وبدء السنة من يوم الخصومة إلا إذا كان الزوج مريضاً أو به مانع شرعى أو طبيعى كالإحرام والمرض فتبدأ من حين زوال المانع ولا يحجب من هذه السنة أيام غيبتها أو مرضها أو مرضه إن كان مرضاً لا يستطاع معه الوقاء ، فإن مضت السنة وعادت الزوجة إلى القاضي مصرة على طلبها لم يصل إليها طلقت منه . لما كان ما تقدم ، وكان البين من تقرير الطبيب الشرعى أن المطعون عليها ما زالت بكرًا تحتفظ بمظاهر العذرية التي ينتفى معها القول بحدوث معاشرة ، وأن الطاعن وإن خلا من أسباب العنة العضوية الدائمة إلا أنها قد تنتج عن عوامل نفسية وعندئذ تكون مؤقتة ويمكن زوالها بزوال بواعثها مما يمهد للشفاء وإسترجاء القدرة على الجماع ، فإن الحكم إذ قضى بالتفريق على سند من ثبوت قيام عيب العنة النفسية به دون إمهال يكون قد خالف القانون ، لا يشفع في ذلك تقريره أن . عجز الطاعن من الوصول إلى زوجته المطعون عليها إستمر لأكثر من سنة ؛ قبل رفع الدعوى ، لأن مناط تحقق عيب العنة المسوغ للفرقة عند الحنفية ليس بمجرد ثبوت عجز الزوج من الوصول إلى زوجته بل إستمرار هذا

العجز طيلة السنة التي يوجّل القاضى الدعوى إليها وبالشروط السابق
الإشارة إليها .

(طعن رقم ١٣ سنة ٤٤٤ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٤٣٢)

*** إقرار الزوج بالطلاق المضاف إلى الماضى -**
وجوب احتساب عدة المطلقة من وقت الإقرار
لا من تاريخ الإسناد - الإستثناء - إنتفاء تهمة
المواضعة أو ثبوت تاريخ الطلاق بالبيئة .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت عدة المطلقة من وقت
إخبار الزوج أو إقراره بالطلاق لا من وقت الإسناد ، وكان تعديل جعل
المدة من وقت الإقرار هو خشية تهمة المواضعة فإنه ينبغى أن يتحرى محلها
ويرجع إلى الناس الذين هم مظالمها ، فإن كان واقع الحال يتجاف عن مظنة
هذه التهمة أو قامت على صحة تاريخ الطلاق ببيئة شرعية ، فإنه ينبغى
الاعتداف بتاريخ الإسناد وإتخاذه بدءاً للطلاق ، لما كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد بنى قضاءه على أن بيئة شرعية لم تقم على إيقاع الزوج
الطلاق فى الزمان الماضى الذى أسنده اليه مما مفاده قيام مظنة تهمة

المراضعة ، وكان واقع الحال في الدعوى لا ينفيها فإنه يكون قد أصاب
صحيح القانون .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ص ٢٨ ص ١٢٨٨)

***الطلاق المضاف إلى الماضي - وقوعه من وقت
إقرار الزوج به - لا أثر لمصادقة الزوجة أو
تكذيبها أو إدعائها الجهل به -علة ذلك -
مصادقة الزوجة أثرها قاصر على إسقاط حقها في
النفقة.**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الفتوى أن الأصل في الطلاق
المضاف إلى الماضي أن يكون من وقت الإقرار به من الزوج مطلقا وسواء
أصدقت الزوجة فيه أو كذبتة إذا ادعت جهلها به نفيًا لتهمة المراضعة
مخافة أن يكون إتفقا على الطلاق وإنقضاء العدة توصلا إلى تصحيح إقرار
الزوج المريض لها بالدين أو ليحل له الزواج بأختها أو أربع سواها ، ولا
تعدو مصادقة الزوجة زوجها المقر في إسناد طلاقها إلى تاريخ سابق إلا
إسقاط لحقها هي في النفقة وما إليها ، دون أن يعمل بهذه المصادقة فيما
هو من حقوق الله تعالى .

(الطن رقم ٢٩ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٥ ص ٢٨٨/١٢٨٨)

*البينة

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الأصل في الشهادة وجوب معاينة الشاهد محل الشهادة بنفسه . الشهادة بالتسامع في إثبات أو نفي مضارة أحد الزوجين للآخر . غير جائزة . نصاها . شهادة أصلية من رجلين عدلين أو من رجل وإمرأتين عدول . إعتداد الحكم الابتدائي المويد بالحكم المطعون فيه لأسبابه بما في إثبات مضارة الطاعن بالمطعون ضدها . مخالف للقانون .

(الطن رقم ٣٤٥ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٧/١/٢٠)

*التحكيم .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الحكمان طريقتهما الحكم لا الشهادة ولا الوكالة . إتفاقهما . أثره . نفاذ حكمهما ووجوب على الحكم إمضاؤه من غير تعقيب .

(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن عدم إتفاق الحكّمين في حالات التلطيق الواجب فيها نذب حكّمين . أثره . إلترام المحكمة ببعث

ثالث معهما . إلزام الحكام الثلاثة بمباشرة مهمتهم مجتمعين . علة ذلك . عدم إلتقاء الحكام أو إختلافهم أو تقدم كل منهم تقريراً منفرداً أو شاب تقريرهم البطلان . أثره . عدم صحة التحكيم وإلتزام المحكمة بالسفر في الإثبات . إستناد الحكم المطعون فيه في قضائه إلى تقرير الحكم الثالث الذى قدمه منفرداً . خطأ .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٦٥ فى "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/١/٣١)

أثر الإستئناف .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الإستئناف . أثره . نقل موضوع النزاع فى حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية وإعادة طرحه عليها بكل ما إشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦٤ فى "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

*سريان قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه فى

الإستئناف .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن قضاء الحكم الابتدائى بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن بائناً مع إسقاط حقوقها المالية المترتبة على الطلاق . إستئناف الطاعن هذا الحكم وقضاء الحكم المطعون فيه بالتطبيق

بائناً مع إستحقاق المطلقة نصف حقوقها الشرعية ومتجمد نفقتها . يعد
إضراراً للمستأنف بإستئنافه إستفادات منه المطلقة التي لم تستأنف . إستناد
الحكم المطعون فيه إلى تقرير الحكّمين في غير حالاته . خطأ .
(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

* سلطة محكمة الإستئناف .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الإقتصار على الفصل في شكل
الإستئناف . عدم جواز التعرض لموضوعه . قضاء الحكم المطعون فيه
باعتبار الإستئناف كأن لم يكن دون التطرق للموضوع . أثره . عدم
قبول النعي في الموضوع لوروده على غير محل .

(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

في هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن تقاعس الخصم المكلف
بالإثبات عن إحضار شهوده أمام محكمة الدرجة الأولى . عدم إستجابة
محكمة الإستئناف إلى طلبه بإحالة الدعوى إلى التحقيق أيّ كان سبيل
تنفيذه سواء أمام المحكمة أم بطريق الإنابة القضائية . لا عيب .

(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٦٣ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/٢/١٤)

* حجية حكم الإثبات .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن حكم الإثبات . لا يحوز قوة
الأمر المقضى ما لم يفصل بوجه قطعى في مسألة ما .
(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٥/١/٢٠٠٠)

* حجية الحكم الجنائى .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إكتساب الحكم الجنائى قوة
الأمر المقضى أمام المحاكم المدنية . شرطه . أن يكون باتاً بإستنفاد طرق
الطعن أو لفوات مواعيدها .
(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠/١٢/١٩٩٩)

في هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن حجية الحكم الجنائى أمام
المحكمة المدنية مناطها . فصله لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس
المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانونى لهذا الفعل
ونسبته إلى فاعله . أنه . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية و ١٠٢ إثبات .
ثبوت أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعوى
الجنائية ودعوى التطلاق . مؤداه . لا حجية للحكم الجنائى في هذا
الخصوص .

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٦٥ ق ، ٤٣٥ لسنة ٦٦ ق "جلسة ٢١/٣/٢٠٠٠)

*الطعن في الحكم .

قاعدة أن الطاعن لا يُضار بطعنه .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن قاعدة أن الطاعن لا يُضار بطعنه . إنطباقها على جميع الطعون . مؤداه . ألا يفيد من الطعن إلا من رفعه .
إستثناء . الحالات التي يوردها القانون على سبيل الحصر .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

*الشطب .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تعجيل الدعوى بعد شطبها . شرطه تحديد جلسة جديدة لنظرها وإعلان الخصم بهذه الجلسة قبل إنقضاء ستين يوماً . ٨٢م مرافعات . لا يفنى عن ذلك تقديم صحيفة التجديد إلى قلم الكتاب . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/٢٢)

*إنقطاع سير الخصومة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن بطلان الإجراءات المترتب على إنقطاع سير الخصومة . بطلان نسي لمن شرع البطلان لحمايته . عدم

أحقية غير خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته
في الإحتجاج بهذا البطلان .

(الطن رقم ٢٣٧ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/٢٢)

*ترك الخصومة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن ترك الخصومة . كفيته . ببيان
صريح في مذكرة موقعة من التارك أو وكيله . ١٤١م مرافعات . عدم
إستلزامها شكل معين للمذكرات أو تحديد طريق معين لتقديمها . الإقرار
النسوب إلى الطاعن والمصدق عليه . تمامه بعد إنقضاء ميعاد الطعن .
مواده . تحقق آثاره بمحرد حصوله بغير حاجة إلى قبول المطعون ضدها .
علة ذلك .

(الطن رقم ٦٢٧ لسنة ٦٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٦)

وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن ترك الخصومة . كفيته .
بيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو وكيله يطلع عليها الخصم
١٤١م مرافعات . عدم إستلزامها شكلاً معيناً لتقديمها . توافره في إقرار
الطاعة الموثق بالزول عن الطعن . تمامه بعد إنقضاء ميعاد الطعن بالنقض
تضمنه نزولاً عن الطعن . مواده . تحقق آثاره بمحرد حصوله بغير حاجة
إلى قبول المطعون ضده . علة ذلك . أثره . وجوب القضاء بإثبات ترك
الخصومة في الطعن .

(الطنن رقم ١٥ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢١/١/٢٠٠٠)

* قوة الامر المقضى .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القضاء النهائي . إكتسابه قوة الأمر المقضى فيما فصل فيه الخصوم . أثره . إمتناع عودة الخصوم في الدعوى التي صدر فيها إلى مناقشة المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . "مثال في أحوال شخصية"

(الطنن رقم ٣٣٧ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٢/١١/٢٠٠٠)

* سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إستقلال قاضي الموضوع بتقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها والترجيح بين البيّنات . شرطه . ألا يخرج عما يؤدي إليه مدلولها ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم وفيه الرد الضمني لكل حجة مخالفة . النعمى عليه في ذلك . عدم جسواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطنن رقم ٣٢٠ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢١/١٢/١٩٩٩)

في هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن محكمة الموضوع لها السطة التامة في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة دون رقيب عليها في

ذلك، شرطه . ألا تعتمد على واقعة بغير سند وبيان الحقيقة التي إقتنعت
بها وإقامة قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله . النعى عليها في ذلك
، جدل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة . تنحسر عنه رقابة
محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)
وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن تقدير أقوال الشهود
والقرائن من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون إستخلاصها
سائفاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .
(الطعان رقم ١٣٢ لسنة ٦٥ ق ، ٢٥ لسنة ٦٦ ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/٢١)

* التوكيل في الطعن .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن وجوب إيداع الطاعن سند
توكيل المحامي الذي رفع الطعن وقت تقديم صحيفة الطعن وحتى قفل
باب المرافعة . مخالفة ذلك، أثره . عدم قبول الطعن . لا يغني عن ذلك مجرد
ذكر رقمه بتوكيل وكيل الطاعن .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٦٣ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

* أثر نقض الحكم .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن نقض الحكم والإحالة . أثره .
إلتزام محكمة الإحالة بإتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي

فصلت فيها . إكتساب حكم النقض حجية الشيء المحكوم فيه في المسائل
التي بُت فيها . أثره . يمتنع على محكمة الإحالة المساس بهذه الحجية عند
إعادة نظر الدعوى .
(الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٦٨ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/٥/١٥)



مذكرة

فى

دعوى الإعتراض

على إنذار الطاعة

(عن المدعية)

محكمة --- الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة --- كلى

مذكرة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠٢

واحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠٢

واقعات التداعى

تخلص واقعة الدعوى في أن المدعية أقامتها ضد المدعى عليه بصحيفة طلبت في ختامها الحكم بعدم الإعتداد بإنذار الطاعة المعلن لها بتاريخ / / ٢٠٠٢ وإعتباره كأن لم يكن مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وقالت شرحاً لدعواها أنها زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولا تزال في عصمته ، إلا أنه بتاريخ / / ٢٠٠٢ أنذرهما بالدخول في طاعته في المنزل الذى أعده لها ، ولكنها تعترض على هذا الانذار لأسباب حصلها أن المدعى

عليه ممتنع عن الإنفاق عليها وأنه غير أمين عليها نفساً لأنه دائم التعدي عليها بالضرب والسب وأنها لا تأمن على نفسها في مسكن الطاعة لعدم وجود جيران مسلمين له وأن المدعى عليه يبتغي من الإنذار حرمان المدعية من النفقة وقد تحرر ضده أكثر من قضية تبديد ، مما حدا بها لرفع هذه الدعوى بغية القضاء لها بطلباتها .

الدفاع

لما كان من المقرر قانوناً حسبما نصت عليه المادة ١١ مكرر ثانياً من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أنه إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الإمتناع وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمزل الزوجة بعد دعوة الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها ، وعليه أن يبين في هذا الإعلان المسكن وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان ، وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في إمتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول إعتراضها . ومفاد ذلك أن طاعة الزوجة لزوجها واجب عليها بعد إيفائها عاجل صداقها وهيئة مسكن شرعى لها وعدم وجود مانع شرعى ، وأمانته عليها مالاً ونفساً بدون توقف على حكم من القاضي عليها بالدخول في طاعته . والمقصود بالطاعة هو تمكين للزوج من أن يباشر حقه عليها في إحتباسها لصالحه شرعاً ، ويشترط في

مسكن الطاعة أن يكون شرعياً ، ويتعين أن يكون صالحاً للسكنى ومزود بالمرافق ، وأن تأمن فيه الزوجة على نفسها ومالها ، وأن يكون بين جيران صالحين وخالياً من سكنى الغير ولا يجوز للزوج طلب زوجته لطاعته في مسكن يقيم به أبواه حتى ولو كانت قد قبلت الإقامة معهم حيث يكون لها أن تطلب الإستقلال بمسكن مستقل إذا تضررت من هذا الوضع باعتبار أن المسكن المستقل هو الأصل في هذا المعنى (الحكم رقم ٤٥٤ .. لسنة ١٠١٠ قى استئناف على القاهرة جلسة ١١/٤/١٩٨٥) وحسبنا في ذلك أيضاً ما قضت به محكمتنا العليا بأنه " يشترط لوجوب طاعة الزوجة لزوجها ثلاثة شروط أولها أن يكون الزوج قد أوفأها عاجل صداقها وثانيها أن يكون الزوج قد هيا مسكناً شرعياً وثالثاً أن يكون الزوج أميناً على الزوجة نفساً ومالاً ، ومن أمثلة عدم أمانة الزوج على نفس الزوجة إعتدائه عليها بضرب أو سب ، ومن أمثلة عدم أمانته على أموالها تبديده لأعيان جهاز الزوجة أو سرقة أموالها وهكذا ، ويقع عب الإثبات في دعوى إعتراض الطاعة على المعارض والتي من أهمها البينة الشرعية ، وبكفى بثبوت عدم أمانة الزوج على نفس الزوجة فقط لحمل القضاء بعدم الإعتداد بانذار الطاعة حيث لا يشترط عدم الأمانة على النفس والمال وعدم شرعية المسكن جميعها . (نقض أحوال شخصية الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥٩ قى جلسة ٢٨/١٢/١٩٩٣) (نقض أحوال رقم ٣٠ لسنة ٥٧ قى

جلسة ١٩٨٩/٣/٣١ (نقض أحوال رقم ١١٦ لسنة ٥٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤).

وحيث أنه على هدى ماتقدم وأخذاً به ، ومتى كان الثابت من أقوال شاهدي المدعية أن المعارض ضده غير أمين نفساً لإعتدائه عليها بالضرب والسب بالفاظ نابية ، وكان الثابت بالمستندات أنه غير أمين على أموالها لتبديده أعيان جهاز الزوجية وهو مايدل على سوء طويته ، وكان الثابت أيضاً بمحضر إثبات الحالة رقم --- لسنة ٢٠٠٢ أن مسكن الطاعة غير صالح للسكنى ومشغولاً بسكنى الغير ، الأمر الذى تكون معه المدعية قد أقامت دعواها على سند صحيح من القانون .

بناء عليه

تلتزم المدعية بالحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفى

الخامى



أحكام محكمة النقض

الخاصة بالمدعية

في

دعوى الإعتراض على

إنذار الطاعة

* شروط الطاعة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لمن كانت الطاعة حقاً للزوج على زوجته ، إلا إن ذلك مشروطاً بأن يكون الزوج أميناً على نفسه الزوجة ومالها ، فلا طاعة له عليها إن هو تعمد مضارها بأن هو أساء إليها بالقول وبالفعل ، أو إستولى على مال لها بدون وجه حق .

(نقض ١٩٨٦/٦/٢٤ طعن ٥٥/١١٦ ق أحوال)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن حق الطاعة للزوج شرطه ، أن يكون أميناً على نفسها ومالها ومحكمة الموضوع أن تأخذ في معرض إثبات أمانة الزوج بالقرائن وأقوال الشهود . شرطه أن تكون القرائن التي عولت عليها تؤدي إلى ما إنتهت إليه ولا تخرج بأقوال الشهود إلى غير مدلولها .

(نقض ١٩٨٩/٣/٣١ طعن ٥٧/٣٠ ق أحوال)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن المناط في دعوى الطاعة هو هجر الزوجة زوجها وإخلالها بواجب الإقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية ، وسبب وجوب نفقة الزوجة مما يترتب على الزوجية الصحيحة من حق الزوج في إحتباس الزوجة لأجله ودخولها طاعته فإذا فوتته المرأة على الرجل بغير حق فلا نفقة لها وتعد ناشزاً لما كان ذلك

وكان يشترط لصحة الإقرار شرعاً وجوب أن يفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم ، فإن شابهة مظنة أو إعتوره شك في بواعث صدوره فلا يؤخذ به صاحبه ، ولا يعتبر من قبيل الإقرار بمعناه . لما كان ما تقدم وكان ما صرحت به المطعون عليها في دعوى الطاعة المرددة بينها وبين الطاعن من إبداء إستعدادها للإقامة مع زوجها في المسكن الشرعى الذى يعده قد يحمل إستهدافها أن تدرك عن نفسها وصف النشوز وبالتالي الحرمان من النفقة ، وهو بهذه المثابة ليس إلا وسيلة دفاع تفرضها طبيعة الدعوى التى صدر فيها ولا يدل بذاته على أن العشرة بينها وبين زوجها ليست مستحيلة ولا ينطوى على إقرار بذلك تؤخذ بإصرته ، فلا على الحكم أن هو إلتفت عما يتمسك به الطاعن في هذا الخصوص .

(نقض ١٩٧٨/٥/١٠ طعن رقم ١٢ لسنة ٤٦ ق س ٢٩ ص ١٢١٧)

***إذا طلبت الزوجة التطليق سواء من خلال
دعوى الاعتراض أو بدعوى أخرى مستقلة
وقضى لها به بحكم نهائي ، يتعين في هذه الحالة
الحكم بعدم الإعتداد بإعلانها بالدخول في الطاعة
في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١١ مكرر ثانياً
من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مفاده أن دعوى إعتراض الزوجة على**

دعوى زوجها لها بالدخول في طاعته إنما هي من دعاوى الزوجية حال قيامها ، فإذا طلبت الزوجة التطليق سواء من خلال دعوى الإعتراض ، أو بدعوى أخرى مستقلة وقضى لها به بحكم نهائي ، فإن علاقة الزوجية بين الطرفين تكون قد انفصمت ، ويتعين في هذه الحالة الحكم بعدم الإعتداد بإعلانها بالدخول في الطاعة ، وإعتباره كأن لم يكن لأنه لا طاعة على مطلقه لمن طلقت عليه .

(نقض ١٩٨٥/٣/١٩ طعن رقم ٦٧ لسنة ٥٤ ق أحوال)
وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن لا طاعة لمطلقه على من طلقت عليه .

(نقض ٨٩/٣/١٤ طعن ٥٧/٤١ ق أحوال)
* اختلاف دعوى الطاعة عن دعوى التطليق للضرر .
في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن دعوى الطاعة ، إختلافها عن دعوى التطليق للضرر لإختلاف المناط في كل من إحدهما عن الأخرى من المسائل التقديرية لمحكمة الموضوع .

(نقض ٨٩/٣/٢٨ طعن ٥٣/٧ ق أحوال)
* إلزام إجراءات التحكيم شرطه أن تطلب الزوجة التطليق من خلال دعواها بالإعتراض .

في هذا الشأن قضت محكمة النقص بأن إبداء الزوجة طلب التطليق للضرر عند نظر دعاوها بالإعتراض على طاعة زوجها بعد ثبوت إستحكام الخلاف بينهما م ١١ مكرر ثانياً من القانون ١٩٢٩/٢٥ المضافة بالقانون ١٩٨٥/١٠٠ وجوب إتخاذ إجراءات التحكيم فيه . إبداء هذا الطلب ضمن صحيفة دعوى الإعتراض مؤداه عدم إتخاذ إجراءات التحكيم فيه . إتخاذ تلك الإجراءات أثره اعتبار تقرير الحكيم ورقة من أوراق الدعوى لا تقيد به المحكمة ويخضع لتقديرها في مجال الإثبات .

(نقض ١٩٨٩/٦/٢٠ طعن ٥٧/١٣١ ق أحوال)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقص بأن إلزام إجراءات التحكيم شرطه أن تطلب الزوجة التطليق من خلال دعاوها بالإعتراض على دعوى زوجها لها العودة إلى منزل الزوجية .

(نقض ٨٩/٣/٢٨ طعن ٥٣/٧ ق أحوال)

* دعوى الإعتراض على إنذار الطاعة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقص بأن إجراءات دعوى الزوج زوجته للعودة لمنزل الزوجية وإعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية م ١١ مكرر ثانياً من م بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بق ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

سريانه على جميع منازعات الطاعة حال قيام الزوجية سواء دخل بالزوجة أو لا . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٦٣ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن دعوى إعتراض الزوجة على دعوة زوجها للعودة لمزل الزوجية . ماهيتها . من دعاوى الزوجية حال قيامها . القضاء بتطليق الزوجة من خلال دعوى الإعتراض أو بدعوى مستقلة . أثره . عدم الإعتداد باعلانها بالدخول في الطاعة وإعتباره كأن لم يكن . علة ذلك . لا طاعة لمطلقة لمن طلقت به .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٦٣ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٦٤ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/١/٣١)



مذكرة

في

دعوى عدم الإعتداد

بإصدار الطاعة

(عن المدعى عليه)

محكمة — الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة — شرعى كلى

مذكرة

بدفاع السيد / ----- مدعى عليه

ضد

السيدة / ----- مدعية

في القضية رقم — لسنة ٢٠٠٢

وامحمد لنظرها جلسة / / ٢٠٠٢

الوقائع

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامتها ضد المدعى عليه بطلب الحكم بعدم الإعتداد بالإنذار الموجه منه إليها بتاريخ / / ٢٠٠٢ . وقالت بياناً لدعواها ، أنها زوجة المدعى عليه ومدخولته وأنه وجه إليها هذا الإنذار يدعوها فيه إلى الدخول في طاعته في مسكن غير شرعى وأنها تعترض عليه لأنه غير أمين عليها نفساً ومالاً وطردها من مسكن الزوجية وأنه يعتدى عليها بالضرب إلى حد تحرير محاضر شرطة وأنه لم يقصد بذلك الإنذار سوى الكيد لها ، مما حدا بها لإقامة دعواها بالطلبات سائلة التبيان .

الدفاع

من المقرر عملاً بنص المادة ١١ مكرر ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل أنه " إذا إمتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الإمتناع ، وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمثل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر ٠٠٠ وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان ، وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في إمتناعها عن طاعته وإلحکم بعدم قبول اعتراضها ٠٠٠ وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما ٠٠٠٠ " . وقد جعلت الشريعة الإسلامية حقوق الزوجية وواجباتها متقابلة ، فحين ألزمت الزوج بالإنفاق على زوجته في حدود استطاعته أوجبت على الزوجة طاعته ، وكان مظهر هذه الطاعة أن تستقر الزوجة في سكن الزوجية الذي هيأه لها الزوج .

والمقصود بالطاعة هو تمكين للزوج من أن يباشر حقه عليها في إحتباسها لصالحه شرعاً ، والمقصود بخروج الزوجة عن طاعة الزوج خروجها من مسكن الزوجية رغماً عنه بمعنى أن تفوت عليه حقه في إحتباسها . والمقرر شرعاً أن أركان الطاعة التي لاتقوم بدونها هي أولاً:-السكن الشرعى ، ثانياً:- أمانة الزوج على النفس والمال ، ثالثاً:- إيفاء عاجل الصداق .

فإن إنتفى ركن من هذه الأركان سقط عن الزوجة واجب الطاعة ، أما إذا توافرت فعليها أن تطيع . (التعليق على قوانين الأحوال الشخصية لأشرف مصطفى كمال طبعة ١٩٩٠ ص١٤٨ وما بعدها) .

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمة النقض بأن " للزوج على زوجته حق الطاعة . شرطه . أن يهيئ لها مسكناً شرعياً لائقاً بحاله . إمتناع الزوجة عن طاعته في المسكن الذي أعده لها . أثره . إعتبارها ناشزاً . (الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٦٦ ق الأحوال شخصية - جلسة ٢٠٠١/٤/٣٠)

وعلى هدى ماتقدم وترتيباً عليه ، ولما كانت الزوجة تستند في صحيفة إعتراضها على عدم أمانة الزوج عليها لاعتدائه عليها بالضرب كسبب للإعتراض على طاعته ، وقد أحالت المحكمة الدعوى للتحقيق لتثبت ذلك ، فوردت أقوال شاهديها مجرد روايات نقلت عنها ، فضلاً عن أنها أوردت بصحيفة إعتراضها أن هناك محاضر شرطة تحررت عن واقعة الإعتداء دون أن تورد ذكراً لأرقام تلك المحاضر ، ولما كان المدعى عليه قد أشهد شاهدين شهدا بشرعية مسكن الطاعة وعدم إساءة المدعى للمدعية وعدم إعتدائه عليها بالضرب والسب وإنفاقه عليها ، وأن المسكن الخاص بالمعترض ضده هو مسكن الزوجية ولا يشاركه فيه أحد وأنها تركت منزل الزوجية بمفردها وأن المدعية رفضت الصلح ، ويؤيد ذلك المستندات المقدمة من المدعى عليه والتي تفيد تدخل رجال الدين للصلح ورفض المدعية لذلك ، الأمر الذي تكون معه المعارضة قد عجزت عن إثبات

دعواها بشهادة الشهود ، ولما كانت المدعية لم تقدم ثمة دليل آخر على صحة دعواها ، وكانت المحكمة قد تدخلت لإنهاء النزاع صلحاً باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة إلا أنها عجزت عن إنهاء الدعوى صلحاً ، الأمر الذى تغدو دعوى المعارضه معه فاقدة السند من الواقع أو القانون ويتعين رفضها .

بناء عليه

يلتمس المدعى عليه الحكم برفض الدعوى مع إلزام المعارضه المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه .

وكيل المدعى عليه

السيد عفيفى

المحامى



أحكام محكمة النقض

الخاصة بالمدعى عليه

في

دعوى الإعتراض على

إنذار الطاعة

* شروط الطاعة .

ى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن للزوج على زوجته حق الطاعة شرطه . أن يهيئ لها مسكناً شرعياً لائقاً بحاله . المسكن الشرعى . ماهيته . إمتناع الزوجة عن طاعة زوجها فى هذا المسكن . أثره . إعتبارها ناشراً .

· (الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٤ ق"أحوال شخصية" جلسة ١٦/١١/١٩٩٩)

* إعلان إنذار الطاعة .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الأصل فى إعلان أوراق المحضرين تسليم صورة الإعلان لذات المعلن إليه أو نائبه . للمادتان ١٠ مرافعات و ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . الإكتفاء بالعلم الإفتراضى عند تعذر ذلك . النص فى المادة الأخيرة على تسليم الإعلان للزوجة بدعوتها للسدخول فى طاعة زوجها لشخصها أو من يتوب عنها . لا ينفى إعمال القواعد العامة فى قانون المرافعات .

· (الطعن رقم ٨٨ لسنة ٦٤ ق"أحوال شخصية" جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٠)

* عرض الصلح فى دعوى الإعتراض على إنذار الطاعة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن دعوى إعتراض الزوجة على إعلان الزوج لها بالدخول في طاعته في المسكن المعد للزوجية ، وجوب تدخل المحكمة لإنهاء النزاع بينهما صلحاً .

(نقض ٨٩/٣/٢٨ طعن ٥٣/٧ في أحوال)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن دعوى إعتراض الزوجة على إعلان زوجها لها بالدخول في طاعته . وجوب تدخل المحكمة لإنهاء النزاع صلحاً بينهما . عدم كفاية مجرد عرض الصلح دون السعى له . إلزام المحكمة بإثبات الدور الذي قامت به في محضر الجلسة وأسباب الحكم . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٦٤ في "أحوال شخصية" جلسة ١٩٩٩/١١/١٦)

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٦٤ في "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٦٤ في "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

***محاماه .**

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إقرار المحامي المنسوب إليه التوقيع على صحيفة الاستئناف بعدم تحريره الصحيفة أو التوقيع عليها . قضاء الحكم ببطلان الصحيفة . صحيح النعي بتوقيع محام آخر عن المحامي المنسوب إليه التوقيع . عدم ثبوته . نعي غير منتج . التفات الحكم عنه لا يعيبه بالقصور .

وفي هذا الشأن ايضا قضت محكمة النقض بأنه إقتصار الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم المستأنف بعدم قبول الاعتراض لرفعه بعد الميعاد دون التطرق للموضوع . النعى يبطلان إنذار الطاعة لعدم ترك الطاعة مسكن الزوجية . نعى لا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه . غير مقبول .
(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٦٤ ق"أحوال شخصية"جلسة ٢٧/٢/٢٠٠٠)



مذكرة

فى

دعوى نفقة زوجية

وصغار

(عن المدعية)

محكمة ---- الجزئية للأحوال الشخصية نفس

مذكرة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠٠ جزئي شرعي

والمحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠٠

الوقائع

توجز وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامت ضد المدعى عليه إبتغاء الحكم لها بنفقة شهرية لها ولصغيرها منه بأنواعها من تاريخ الدعوى مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . وقالت شرحاً لدعواها أنها زوجة للمدعى عليه بالعقد الصحيح الشرعي بتاريخ / / ١٩٩٨ ودخل بها وعاشها معاشرة الأزواج ، ومازالت في عصمته وطاعته حتى الآن ورزقت منه على فراش الزوجية بأولاد صغار وهم ---- وعمره - --- سنة و---- وعمره ---- سنة و---- وعمره ---- سنة في يدها وحضانتها الصالحة لهم شرعاً وهم فقراء لامال لهم ، وأن المدعى عليه تركها وأولادها بلا نفقة ولا منفق من تاريخ رفع هذه الدعوى بدون

حق قانوني ولا مبرر شرعي ، الأمر الذي حدا بما لإقامة دعواها بالطلبات
سابقة التبيان .

الدفاع

من المقرر قانوناً وعملاً بحكم المادة الأولى من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠
المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أنه "تجب النفقة
للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه ولو
حكماً حتى ولو كانت موسرة أو مختلفة معه في الدين --- وتشمل النفقة
الغذاء والكسوة ومصاريف العلاج وغير ذلك مما يقضى به الشرع ---
وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ إمتناعه عن الإنفاق مع
وجوبه ، ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء .. " .

ومفاد ذلك أن سبب وجوب نفقة الزوجة على زوجها هو إحتباسها له
الناشئ عن عقد الزواج الصحيح ، ويتحقق هذا الإحتباس بتسليم الزوجة
نفسها للزوج ودخولها في طاعته وإنشغالها بمجافته وقرارها في بيته ،
فلا تبرحه إلا بإذن أو لضرورة لأمر مشروع . ومما يؤكد وجوب نفقة
الزوجة على زوجها قوله تعالى " لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه
رزقه فلينفق مما آتاه الله " وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إتقوا الله
في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهن
عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف "

كما أنه من المقرر قانون وعملاً بنص المادة ١٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أنه "تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت إستحقاقها يسراً أو عسراً على ألا تقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذى يفي بم حاجتها الضرورية ١٠٠".

وحيث أن البتة من الأسباب الموجبة للنفقة بأنواعها .

وحيث أنه من المقرر عملاً بنص المادة ١٨ مكرر ثانياً وثالثاً والمضافة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أنه "إذا لم يكن للصغير مال نفقته على أبيه وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تتزوج البنت أو تكسب ما يكفى نفقتها وإلى أن يتم الإبن الخامسة عشر من عمره ويصبح قادراً على الكسب المناسب ، فإن أمها عاجزاً عن الكسب لأفة بدنية أو عقلية بسبب طلب العلم الملازم لأمثاله ولإستعداده ، أو بسبب عدم تيسر هذا الكسب إستمرت نفقته على أبيه . ويلتزم الأب بنفقة أولاده وتوفير المسكن لهم بقدر يساره وبما يكفل للأولاد العيش فى المستوى اللائق بأمثالهم . وتستحق نفقة الأولاد على أبيهم من تاريخ إمتناعه عن الإنفاق عليهم ."

مما مفاده إن إنفاقه عليهم كانفاقه على نفسه وإحيائه لهم كإحيائه لنفسه وإن النفقة واجبة للفرع على أصله لإحيائه ودفع الهلاك عنه ، وأنها تقدر بحسب الكفاية والقدر والحاجة عملاً بقوله تعالى "وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف"

وعلى هدى ماتقدم وترتيباً عليه ، ولما كان المدعى عليه قد ترك المدعية وأولادها بلا نفقة ولا منفق رغم يساره ، ودون حق قانونى أو مبرر شرعى الأمر الذى تغدو دعوى المدعية معه قائمة على سند صحيح سواء من الواقع أو القانون .

بناءً عليه

· تلتمس المدعية الحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفى

المحامى



مذكرة

فى

دعوى زيادة نفقة

(عن المدعية)

محكمة ---- الجزئية للأحوال الشخصية نفس

مذكرة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠١

والمحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠١

الوقائع

تتحصل وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامت دعواها ضد المدعى عليه بطلب الحكم بزيادة ما هو مفروض لها ولأولادها بالحكم رقم --- لسنة ١٩٩٨ إلى الحد المناسب مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . وقالت شراحاً لدعواها ، أنها زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ولا تزال في عصمته وطاعته إلى الآن . وقد رزقت منه على فراش الزوجية الصحيح بأولاد صغار وهم --- عمره --- سنة و --- وعمره --- سنة ، و --- وعمره --- سنة وكانت المدعية قد أقامت الدعوى رقم --- لسنة ٩٨ أمام محكمة --- الجزئية للأحوال الشخصية نفس والمستأنف بالحكم رقم --- لسنة ١٩٩٩ أحوال شخصية مستأنف --- ، وحكم لها ولأولادها بفرض

مبلغ --- شهرياً كنفقة لها ولأولادها وحيث أنه قد مضى على هذا الحكم مدة طويلة من الزمن إرتفعت خلالها الأسعار إرتفاعاً كبيراً وزادت احتياجات الصغار لكثير سنهما وتغيرت الأحوال المعيشية والاقتصادية سواء للمدعية أو المدعى عليه . وحيث أن المدعية قد طالبت المدعى عليه بزيادة المفروض لها ولصغارها بالحكم المذكور إلى القدر المناسب إلا أنه رفض مما حدا بها إلى رفع دعاوها بالطلبات سالفة التبيان

الدفاع

إن من المقرر والمستقر عليه قضاءً أن لكل من الزوجين أن يرفع دعوى بطلب زيادة النفقة أو بخفضها أمام القاضي الجزئي والقاضي المستعجل إذا تغيرت الظروف بالنسبة لأى منهما ، وذلك عملاً بالمبدأ المستقر لدى قضاء النقض بكون الأحكام الصادرة بالنفقات لا تحوز إلا حجية مؤقتة بطبيعتها لكون النفقات مما تقبل التغيير والتبديل بحسب الأصل ، وتستحق الزيادة من تاريخ ثبوت تغيير الحالة المالية تمثلياً مع التعديل الذى أدخل على النص بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، إلا أن بعض الفقه يذهب إلى إستحقاق الزيادة من تاريخ المطالبة، كما يذهب البعض الآخر إلى إستحقاقها من تاريخ الحكم . (التفضل بمراجعة القضاء المستعجل للمستشار/ الديناصورى والأستاذ / عكاز طبعة ١٩٨٦ ص ٢٥ ، والمستشار / نصر الجندى فى الأحوال الشخصية طبعة ١٩٨٧ ص ٦٣ ، وكمال البنا فى مرافعات الأحوال الشخصية طبعة ١٩٨٧ ص ١٣ ،

نقض أحوال شخصية جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤ ص ١٠٠٣ وقوانين الأحوال الشخصية للأستاذ / أشرف مصطفى كمال ص ٢٢٠ .

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بأن "الأحكام الصادرة في دعاوى النفقة . الأصل فيها أن حجيتها مؤقتة (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٩ أحوال شخصية - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

وحيث أن نفقة الأولاد على الأب قابلة للزيادة والنقصان لتغير أحوال الصغير من حيث السن والمتطلبات ، وكذا حالة الأب المالية والاجتماعية باعتباره الملتزم بالنفقة ، وعلى ذلك يكون للولد أن يطلب بدعوى جديدة زيادة المفروض كنفقة لتغير الأسعار وتقدم السن وغير ذلك ، كما يكون للأب أن يقيم الدعوى أيضاً لتنقيص المفروض عليه كنفقة إذا تدهورت أحواله وقل كسبه . (نقض أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤ ص ١١٠٣)

وعلى هدى ماسلف تبيانه وترتيباً عليه وكان الثابت بالتحريات والمستندات المقدمة من المدعية يسر المدعى عليه وقدرته على الكسب ، ونظراً لما طرأ على أحوال المعيشة من زيادة مطردة في الأسعار وزيادة المصروفات ، وكانت المدعية قد أقامت دعاوها بغية القضاء لها ولصغارها بزيادة المفروض لهم كنفقة إلى الحد الذى يتناسب مع حالة المدعية والأحوال المعيشية ، وكذا تحسن أحوال المدعى عليه الأمر الذى تضحى معه دعوى المدعية قائمة على سند صحيح سواء من الواقع أو القانون .

بناءً عليه

تلتزم المدعية الحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفي

المحامى



مذكرة

فى

دعوى نفقة عدة

(عن المدعية)

محكمة -- الجزئية للأحوال الشخصية نفس

مذكرة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠١

والمحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠١

الوقائع

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامتها ضد المدعى عليه بطلب الحكم لها بفرض نفقة عدة بأنواعها إعتباراً من تاريخ الطلاق الحاصل في // ٢٠٠١ وإلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقالت شرحاً لدعواها أنها كانت زوجة للمدعى عليه بعقد صحيح شرعى ، ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ، إلا أنه قام بتطليقها غيباً بتاريخ // ٢٠٠١ دون علمها ولارضائها ، وأنه تركها بلانفقة ولامنفق رغم يساره وقدرته على الدفع ، مما حدا بها لإقامة هذه الدعوى بالطلبات سالف التبيان .

الدفاع

من المقرر قانوناً عملاً بنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أنه تجب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه ولو حكماً . . . وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والمسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك مما يقضى به الشرع . . . وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج مسن تاريخ إمتناعه عن الإنفاق مع وجوبه ، ولا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء . . . كما نصت المادة الثانية من ذات القانون على أن المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً كما في المادة السابقة من تاريخ الطلاق .

كما نصت المادة ١/١٦ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت إستحقاقها يسراً أو عسراً على الأتقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذى يفي بحاجتها الضرورية .

وحيث أن نفقة الزوجة واجبة على زوجها جزاء لإحتباسه إياها سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة ، فقيرة أو غنية عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم "إنقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله ، وإستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف " .

وحيث أنه من المقرر شرعاً أن تجب العدة على المطلقة بعد الدخول الحقيقي أو الخلوة الصحيحة ، كما تجب على المتوفى عنها زوجها سواء دخل أو إختلى بها أم لا ، وعدة المطلقة رجعيّاً أو بائناً ثلاثة قروء ، أما المطلقة الحامل فعندما حتى تضع حملها ولو توفى عنها زوجها ، فإنها تعتد عدة الحامل بوضع الحمل ولا تعتد عدة الوفاة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام . . . وتبدأ مدة العدة من تاريخ الطلاق أو علم المطلقة به . . . وتستحق المطلقة النفقة لمدة لا تقل عن ستين يوماً وهي أقل مدة للعدة ولا تزيد على سنة ميلادية وهي أقصى مدة لسماع دعوى نفقة العدة . وعلى هدى ماتقدم وكان الثابت بالأوراق والمستندات أن المدعية زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى وأنه طلقها بتاريخ / ٢٠٠٠ وكان الثابت يسار المدعى عليه ، وكان من المقرر أن المخاصمة القضائية قرينة الإمتناع عن الإنفاق ، الأمر الذى تغدو دعوى المدعية معه قد قامت على سند صحيح سواء من الواقع أو القانون .

بناء عليه

تلتزم المدعية بالحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفى

المحامى



مذكرة

فى

دعوى نفقة متعة

(عن المدعية)

محكمة -- الكلية للأحوال الشخصية

الدائرة --- شرعى كلى

مذكرة

مدافع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠١

واخلد لنظرها جلسة / / ٢٠٠١

الوقائع

تتحصل وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامتها ضد المدعى عليه بطلب الحكم بالزام المدعى عليه بأن يؤدي لها نفقة متعة توازى نفقتها شهريا لمدة خمس سنوات مع أمره بالأداء إليها وإلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . وقالت شرحاً لدعواها ، أنها كانت زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى المورخ / / ١٩٩٥ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ، وأنه طلقها دون رضاها ولا بسبب من قبلها ومن ثم أقامت دعواها بالطلبات سالفه التبيان .

الدفاع

من المقرر قانوناً وعملاً بنص المادة ١٨ مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أن " الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قتلها تستحق فوق نفقة عدتها نفقة متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل وبمراعاة حال المطلق يسراً أو عسراً ومدة الزوجية ٠٠٠ " . وسند وجوب نفقة المتعة في القرآن الكريم قوله تعالى " ومتعوهن على الموسع قدره والمقتدر قدره مناعاً بالمعروف حقاً على المحسنين " وقوله تعالى " وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين " .

ويشترط لإستحقاق نفقة المتعة عدة شروط (١) أن يكون عقد الزواج صحيحاً والزوجة مدخولاً بها . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٨٥ ق أحول شخصية جلسة ١٥/١/١٩٩١) . (٢) أن تكون الزوجة قد طلقت . (٣) أن يكون الطلاق رغماً عن الزوجة وليس برضاها (٤) ألا يكون الطلاق بسبب من قبل الزوجة . ويراعى في تقدير نفقة المتعة أمور ثلاثة (١) حالة المطلق يسراً وعسراً شريطة ألا تقل نفقة المتعة عن القدر السدّي يفي بحاجة الزوجة الضرورية ويؤدي الغرض من نفقة المتعة وهو جبر خاطر المطلقة (٢) ظروف الطلاق وملابساته ومعرفة أسبابه وما إذا كان الزوج قد إستعمل الطلاق في محله أم في غير محله (٤) مدة الزوجية .

(التفضل بمراجعة الوجيه في الأحوال الشخصية للدكتور / حسن على
السمي طبعه ١٩٩٨- ١٩٩٩ ص ٥٥٠ وما بعدها)
وحسبنا في ذلك ماقتضت به محكمتنا العليا بأن " المتعة . استحقاق الزوجة
المدخول بها في زواج صحيح لها . تقديرها بنفقة سنتين على الأقل وفقاً
لحال المطلق يسراً أو عسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية م. ١٨ مكرراً
من م بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٤ . البيئة فيها
شهادة أصلية من رجلين عدلين أو من رجل وامرأتين عدول . (الطعن
رقم ١٢٠ لسنة ٦٥ في أحوال شخصية جلسة ٢٦/٢/٢٠١٠) .
وعلى هدى ماتقدم وترتيباً عليه ، ولما كانت المدعية قد أشهدت شاهدين
على صحة دعواها ، فشهدا بأن المدعى عليه قد طلق المدعية رغماً عنها
وليس برضاها ولا بسبب من قبلها ، وكان الثابت بसार المدعى عليه ،
الأمر الذي تضحى دعوى المدعية معه قائمة على سند صحيح سواء من
الواقع أو القانون .

بناء عليه

تلتزم المدعية بالحكم بالطلبات .

وكيل المدعية

السيد عفيفي

المحامى



مذكرة

فى

دعوى نفقة أقارب

(عن المدعى)

محكمة --- الجزئية للأحوال الشخصية

للولاية على النفس

مذكرة

بدفاع السيد / ----- مدعى

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠٢

والمحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠٢

واقعات التداعي

تخلص واقعة الدعوى في أن المدعى أقامها ضد المدعى عليه بصحيفة طلب في ختامها الحكم بفرض نفقة شرعية والإذن له بالإستدانة من الغير مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه مع شمول الحكم بهاجل النفاذ الطليق من قيد الكفالة . وقال شرحاً لدعواه أنه والد المدعى عليه ، وأنه فقير وليس له من يجب نفقته عليه سواء ، وأن عمره تجاوز السبعين وغير قادر على العمل ، وأن المدعى عليه موسر إذ أنه يعمل بـ --- ويمتلك

أرض زراعية ويعمل في تجارة --- ويمتلك سيارة ودخله من ذلك كله
١٥٠٠ جنيه شهرياً ، مما حدا به لرفع هذه الدعوى بالطلبات بادية الذكر

الدفاع

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً أن نفقة الأصل الفقير واجبة على فرعه ،
ويشترط لاستحقاق نفقة الأصل على فرعه أولاً : أن يكون الأصل
المستحق للنفقة محتاجاً لإعساره . ثانياً : أن يكون من تجب عليه النفقة
موسراً بأن يفيض منه ما يفي بحاجة أصله المحتاج . (التفضل بمراجعة
الوجيز في أحكام الأسرة في الاسلام للدكتور / محمد سلام مذكور -
طبعة ١٩٧٥ ص ٥٣٦ وما بعدها) .

ويجب لاستحقاق النفقة على الفرع أن يكون الأصل لا مال له فإن كان
كذلك وجب على إبنه أن ينفق عليه ولو كان الأب قادراً على الكسب
لأن الله تعالى أمر بالإحسان إلى الوالدين لقوله تعالى (وقضى ربك ألا
تعبدا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما
فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً). ويجب أن يكون الفرع
قادراً على الكسب ، فمن توافر هذا الشرط فيه وجبت عليه النفقة ولو لم
يكن موسراً . (التفضل بمراجعة الأحكام الإسلامية في الأحوال الشخصية

للأستاذ / محمد زكريا الريدسي ص ٦٧٢ ومبادئ الأحوال الشخصية
للأحمد نصر الجندى طبعة ١٩٨٦ ص ١١٩٤).
وعلى هدى ماتقدم وترتيباً عليه ومنى كان الثابت بالمستندات أن المدعى
عليه قادراً على الكسب إذ أنه يعمل بـ ---- ويمتلك أرض زراعية
وسيارة ، ولم يثبت أن للمدعى ثمة مال ، ومن ثم وجب نفقته على
المدعى عليه وتكون دعواه قد أقيمت على سند صحيح من القانون .

بناءً عليه

يلتمس المدعى الحكم بالطلبات .

وكيل المدعى

السيد عفيفي

الحامي



أحكام محكمة النقض
فى
دعوى النفقة

* نفقة

في هذا الشأن قضت محكمة النقص بأن القضاء نهائياً بإثبات نشور المطعون ضدها ووقف نفقتها لرفض اعتراضها على إنذار الطاعة الموجه إليها من الطاعن . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بفرض نفقة للمطعون ضدها على الطاعن دون أن يورد بأسبابه امتثال المطعون ضدها للطاعة . مؤداه . مناقضة الحكم المطعون فيه للقضاء السابق الحائز لقوة الأمر المقضى بين نفس الخصوم . أثره . جواز الطعن بالنقص .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٦٩ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٠١١/١١/٢٠٠٠)

في هذا الشأن قضت محكمة النقص بأن صدور حكم بالنفقة للزوجة على زوجها . لا يبرر امتناعها عن الدخول في طاعته ما لم يكن الامتناع بحق . علة ذلك . استيفاء شروط النفقة وقت الحكم بما لا يمنع عدم توافرها في وقت لاحق للحجية المؤقتة للأحكام الصادرة بالنفقات .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٠١٢/٢٥/٢٠٠٠)

في هذا الشأن قضت محكمة النقص بأن نفقة الزوجة على زوجها . مناطه . احتباسه لها تحقيقاً لمقاصد الزواج . كيفية الاحتباس . علة ذلك . النفقة حق للزوجة وانتقالها إلى زوجها حقه شرطه . عدم تحقق شرط وجوب النفقة . أثره . عدم وجوبها . مؤداه . عدم استحقاق الناشئة النفقة .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٠١٢/٢٥/٢٠٠٠)

حجية حكم النفقة :

"حكم النفقة مؤقت "

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الحكم بفرض قدر محدد من النفقة . إعتبره مصاحباً لحال المحكوم عليه يسراً وعسراً حتى يقوم الدليل على تبدل ظروف فرضها.عدم إلزام الحكم الابتدائي المؤبد بالحكم المطعون فيه في تقدير المنفعة للمطعون ضدها بحكم النفقة النهائي دون بيان ما إذا كانت ظروف الطاعن المالية قد تغيرت بعد الحكم ووقوف المحكمة على الحالة التي آل مصيره إليها . خطأ .

(الطن رقم ٢٨ لسنة ٦٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن الأحكام الصادرة في دعاوى النفقة . الأصل فيها أن حجيتها مؤقتة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن أحكام النفقة . حجيتها مؤقتة . بقاء هذه الحجية طالما أن دواعي النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير . موداه . الحكم بفرض قدر محدد من النفقة . إعتبره مصاحباً لحال المحكوم عليه يسراً أو عسراً حتى يقوم الدليل على تبدل الظروف التي إقتضت فرضها .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٧/٤/٢٠٠٠)

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١١/٧/٢٠٠٠)

*نفقة العدة - شرط سماع الدعوى بها - ألا تزيد
المدة المطالب بالنفقة عنها على سنة من تاريخ
الطلاق - وألا يكون قد مضى على هذه السنة
ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى - المادة
١٧/١ م ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمادة ٦/٩٩ من
اللائحة التشريعية .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يشترط لسماع الدعوى بنفقة
العدة ألا تزيد المدة المطالب بهذه النفقة عنها على سنة من تاريخ الطلاق
وهو ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ١٨٧ من المرسوم بقانون رقم
٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أنه " لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على
سنة من تاريخ الطلاق " . ويشترط لسماع تلك الدعوى فوق ذلك . ألا
يكون قد مضى على هذه السنة ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى،
وذلك عملاً بمحكم الفقرة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة

١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تنص على أنه " لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات غايتها تاريخ رفع الدعوى " ولا محل للقول بأن هذا النص مقصور على نفقة الزوجية ونفقة العدة على سواء ، ولأن نفقة العدة هي في حقيقتها نفقة زوجة على زوجها .

(طعن رقم ٢٧ سنة ٢٩٩٠ ق.أحوال شخصية"جلسة ٢٢/٥/١٩٧٤ من ٢٥ ص ٩٢٧)
***الطلاق والرجعة مما يستقل بهما الزوج - أما العدة فمن أنواعها وأحوال الخروج منها وانتقالها ما تنفرد به الزوجة في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الطلاق والرجعة مما يستقل به الزوج إن شاء راجع وإن شاء فارق ، أما العدة فمن أنواعها وأحوال الخروج منها وانتقالها ما تنفرد به الزوجة واتتمنها الشرع عليه .**

(طعن رقم ٣٩ سنة ٣٩٩٠ ق.جلسة ٢٣/٥/١٩٦٢ من ١٣ ص ٦٦٢)
***عدة المطلقة - المنازعة في مضي مدتها - القول قولها يمينها .**

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الرأي عند الحنفية أنه إذا ادعى المطلق بمضي عدة مطلقة وكذبتة قبل قولها بحلفها إذ الحيض والطمهر لا يعلم إلا من جهتها والقول فيه قولها يمينها .

(طعن رقم ١٨ سنة ٣٥٩٠ ق.جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧ من ١٨ ص ٦٩٢)

*متعة :

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن المتعة . استحقاق الزوجة المدخول بها في زواج صحيح لها . تقديرها بنفقة سنتين على الأقل وفقاً لحال المطلق يسراً وعسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية . ١٨م مكرراً من م بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بق ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . البيئة فيها . شهادة أصلية من رجلين عدلين أو من رجل وامرأتين عدول .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٦٥ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن المتعة استقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون رقابة محكمة النقض . شرطه . ألا يزل الحكم بها عن الحد الأدنى المقرر بنفقة سنتين على الأقل ، بمراعاة حال المطلق يسراً أو عسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية .

(الطعان رقم ١٢٤، ١٢٦ لسنة ٦٥ ق أحوال شخصية - جلسة ٢٠٠١/٣/٢٤)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن الحكم بفرض قدر محدد من النفقة اعتباره مصاحباً لحال المحكوم عليه يسراً أو عسراً حتى يقوم الدليل على تبدل ظروف فرضها . قضاء الحكم المطعون فيه بتمتعة قدرها بنفقة سنتين ، بمراعاة ظروف الطلاق ومدة الزوجية ومدى يسار الطاعن استناداً لحكم النفقة النهائي . عدم إجابة محكمة الاستئناف إلى طلب إحالة الدعوى للتحقيق أو التحرى ، لاعيب . شرطه . النعي عليه جادل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٦، ١٢٤ لسنة ٦٥ في "أحوال شخصية" - جلسة ٢٤/٣/٢٠٠١)
وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن تقرير المتعة المطلقة
أساسه . جبر خاطر المطلقة ومواساتها ومعونتها وليس جزاء لإساءة
الزوج استعمال حقه في التطلق .

(الطعن رقم ١٢٦، ١٢٤ لسنة ٦٥ في "أحوال شخصية" - جلسة ٢٤/٣/٢٠٠١)
وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن الطلاق الرجعي . أثره .
إنقاص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته . عدم زوال حقوق
الزوج إلا بانقضاء العدة . فرض المتعة . أساسه الطلاق البائن الذي يزيل
الملك ويرفع الحل .

(الطعن رقم ١٢٦، ١٢٤ لسنة ٦٥ في "أحوال شخصية" - جلسة ٢٤/٣/٢٠٠١)
وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن المتعة . استقلال محكمة
الموضوع بتقديرها دون رقابة محكمة النقض . شرطه . ألا يتزل الحكم بها
عن الحد الأدنى المقرر بنفقة سنتين على الأقل بمراعاة حال المطلق يسراً أو
عسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٦٥ في "أحوال شخصية" - جلسة ٢١/٤/٢٠٠١)

*متعة

إستحقاقها :

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن المتعة . إستحقاقها . شرطه
م. ١٨ متكرراً من م بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بق ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٧/٤/٢٠٠٠)

* أثر الحكم بالتطليق للضرر في إستحقاق المتعة

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن قضاء الحكم المطعون فيه بإستحقاق المطعون ضدها للمتعة تأسيساً على القضاء بطليقتها للضرر .
بعبارة أن التتطبيق ليس يرضاهما ولا بسبب من جنبها . صحيح تحمله أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٧/٤/٢٠٠٠)

* تقدير المتعة

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن المتعة . إستقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون رقابة محكمة النقض . شرطه . ألا يتزل الحكم بما عن الحد الأدنى المقرر بنفقة سنتين على الأقل بمراعاة حال المطلق يسراً وعسراً وظروف الطلاق ومدة الزوجية .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٦٩ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٧/١/٢٠٠٠)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن المتعة . تقديرها وفقاً لظروف الطلاق ومدة الزوجية بمراعاة حال المطلق يسراً أو عسراً وقت الطلاق . تغير حالة العسر أو اليسر بعد الطلاق . لا أثر له . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٧/٤/٢٠٠٠)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن المنفعة . تقديرها بنفقة
سنتين على الأقل . بمراعاة حال المطلق يسراً أو عسراً عند إيقاع الطلاق
ومدة الزوجية وظروف الطلاق .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١١/٧/٢٠٠٠) .

*قضاة

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن عدم صلاحية القاضي .
م ١٤٦/٥ مرافعات . ماهيته . قيام القاضي بعمل يجعل له رأياً مسبقاً في
الدعوى . نظر القاضي دعوى التطلق . لا يتوافر به سبب لعدم
الصلاحية يمنعه من نظر دعوى المنفعة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٦٥ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٧/٤/٢٠٠٠)



مذكرة

فى

دعوى ضم صغير

(عن المدعية)

محكمة --- الجزئية أحوال شخصية نفس مذكورة

بدفاع السيدة / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠٢

والحدد لنظرها جلسة / ٢٠٠٢

الوقائع

تحصل واقعات هذه الدعوى في أن المدعية أقامتها ضد المدعى عليه -
وطلبت في ختامها الحكم بالزام المدعى عليه بأن يقوم بتسليم الصغير - لها
وضمه لحضانتها وعدم التعرض له مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب
المحاماة .

وقالت شرحاً لدعواها أنها زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى
المؤرخ في / ١٩٩٩ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ، ورزقت
منه على فراش الزوجية بالصغير --- ولازال في من حضانة النساء ،

وقد قام بانتزاعه من حضانتها دون مسوغ قانوني ، مما حدا بها لإقامة دعواها للحكم لها بالطلبات سالفة التبيان .

الدفاع

لما كان من المقرر قانوناً أنه " ينتهى حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن إثنتى عشرة سنة ، ويجوز للقاضى بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة دون أجر حضانة ، إذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك --- إلخ " ولما كان من المقرر فقهاً أنه يثبت على الطفل منذ ولادته ثلاث ولايات الأولى هى ولاية التربية الثانية وهى الولاية على النفس والثالثة هى الولاية على المال ، إذا كان له مال ، والولاية الأولى وهى ولاية التربية ، يكون الدور الأول فيها للنساء وما يسمى بالحضانة وهى ولاية تربية الطفل فى المدة التى لا يستغنى فيها عن تربية النساء (راجع قوانين الأحوال الشخصية لأشرف مصطفى كمال ط ٩٠/٩١ ص ٣٦) وحيث أنه هدياً بماسلف ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الصغير لازال فى سن حضانة النساء ، وأولى النساء بحضانة الصغير هى أمه ، وكانت الشروط اللازمة فى الحاضنة لم يثبت المدعى عليه عدم توافر أى منها فيها ، ومن ثم تكون المدعية هى صاحبة الحق فى حضانة الصغير فى هذا السن ، وتكون دعواها قد قامت على سند صحيح من الواقع والقانون .

بناءً عليه

تلتزم المدعية الحكم بإلزام المدعى عليه بتسليم الصغير --- للمدعية
وعدم التعرض لها مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه .

وكيل المدعية

السيد عفيفي

المحامى



مذكرة

فى

دعوى تسليم صغير

(عن المدعية)

محكمة --- الجزئية أحوال شخصية

مذكرة

مدعى السيد / ----- مدعية

ضد

السيد / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠٢

والمحدد لنظرها جلسة / ٢٠٠٢

الوقائع

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية أقامت دعواها ضد المدعى عليه بطلب الحكم بالزام المدعى عليه بتسليم الصغيرة لها وعدم التعرض لهما مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . حيث أن المدعية كانت زوجة للمدعى عليه بصحيح العقد الشرعى بموجب وثيقة زواج رسميه بتاريخ / ١٩٩٥ ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ، ورزق منها على فراش الزوجية الصحيحة بالصغيرة --- وعمرها خمس سنوات وقد طلقها المدعى عليه بموجب إشهاد طلاق رسمى مؤرخ في / ١٩٩٧ .

وبتاريخ / / ١٩٩٩ تزوجت المدعية بأجنى عنه ، مما حدا بها إلى تنازلها عن حضانة الصغير وتسليمه للمدعى عليه، وبتاريخ / / ٢٠٠١ تم طلاق المدعية ، الأمر الذى حدا بها إلى مطالبة المدعى عليه ودياً بتسليمها الصغيرة --- ولكنه أبى ، لذا أقامت دعواها بالطلبات سائلة التبيان .

الدفاع

لما كان من المقرر قانوناً أنه (ينتهى حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن إثنتى عشرة سنة ويجوز للقاضى بعد هذا السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج فى يسر الحاضنة دون أجر حضانة إذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك ---) وحيث أنه من المقرر فقهاً أنه يثبت على الطفل منذ ولادته ثلاث ولايات الأولى هى ولاية التربية والثانية وهى الولاية على النفس والثالثة هى الولاية على المال إذا كان له مال ، والولاية الأولى وهى ولاية التربية يكون الدور الأول فيها للنساء وما يسمى بالحضانة وهى ولاية تربية الطفل فى المدة التى لا يستغنى فيها عن تربية النساء .

(قوانين الأحوال الشخصية لأشرف مصطفى كمال ط ٩٠/٩١ ص ٣٦)
وحيث أنه قد جاء فى حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنهم أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن

ولدى هذا بطني له وعاء وحجرى له حواء وثلثي له سقاء وإن هذا يريد أن يترعه مني فقال صلى الله عليه وسلم أنت أحق به ما لم تتزوجي . " وحيث أن كل من الحاضنة والمحضون له حق في الحضانة ، إلا أن حق المحضون أقوى من حق الحاضنة ولئن أسقطت الحاضنة حقها في الحضانة ولو كان بإشهاد أمام القاضي فإنها لاتقدر على إسقاط حق الصغير . (القضاء الشرعي في مجمين عاماً للمستشار أحمد نصر الجندي -المبدأ ١٣) وحيث أنه وهدياً بماسلف ، ولما كان الثابت بالمستندات أن الصغيرة --- لازالت في سن حضانة النساء وأولى النساء بحضانة الصغيرة هي أمها وكانت الشروط اللازمة في الحاضنة لم يثبت المدعى عليه عدم توافر أى منها بعد طلاقها ومن ثم تكون المدعية هي صاحبة الحق في حضانة الصغيرة .

بناء عليه

تلتزم المدعية بالحكم بإلزام المدعى عليه بتسليم الصغيرة --- لها مع عدم التعرض لها مع إلزام المدعى عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه
وكيل المدعية

السيد عفيفي

المحامى



مذكرة

فى

دعوى ضم صغير

(عن المدعى)

محكمة --- الجزئية للأحوال الشخصية

مذكرة

بدفاع السيد / ----- مدعى

ضد

السيدة / ----- مدعى عليه

في القضية رقم --- لسنة ٢٠٠٢

واحدد لنظرها جلسة / ٢٠٠٢

الوقائع

تخلص وقائع هذه الدعوى في أن المدعى أقامها ضد المدعى عليها طالباً
الحكم له بإلزام المدعى عليها بتسليمه الصغير --- بحله منها لتكملة
تربيته والحفاظة عليه .

حيث أن المدعى عليها كانت زوجة للمدعى بصحيح العقد الشرعى
موجب وثيقة زواج رسمية بتاريخ / ١٩٩٠ ودخل بها وعاشها معاشرة
الأزواج ، ورزق منها على فرائض الزوجية الصحيحة بالصغير --- وقد
تركت المدعى عليها منزل الزوجية ومعها صغارها مما حدا بالمدعى إلى
توجيه إنذار لها بالدخول في طاعته دون جدوى ، وحيث أنه بتاريخ
/ ٢٠٠٢ بلغ الصغير سن العاشرة طبقاً للتقويم الهجرى وهى أقصى

سن حضانة النساء للصغير (م ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المستبدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الأصل أن يُضم الصغير لأبيه ببلوغ هذا السن المعينة شرعاً ولا يؤذن بمد حضانة النساء إلا في حالات خاصة .
وحيث أن المدعى طالب المدعى عليها ودياً بأن تسلمه صغيرها المذكور .
لكل تربيته ولكنها أثبت بدون وجه حق شرعى ، الأمر الذى حدا به لإقامة دعواه بالطلبات سائلة التبيان .

الدفاع

لما كان من المقرر بنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل أن "ينتهى حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة إثنتى عشر سنة --- إلخ
ولما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٠ سائلة التبيان أنه إذا انقضت مدة حضانة النساء إنتقل الحق فى الحضانة إلى العصابات من الرجال بحسب ترتيب الإستحقاق مع الإرث ، ذلك أن الصغير فى هذه الفترة يحتاج إلى التأديب والتخلق بأداب الأب وأخلاقه ، والعاصب أجدر على التأديب والتعنيف .

وحيث أن الأصل أن يُضم الصغير لأبيه ببلوغ السن المعينة شرعاً ، ولا يؤذن بمد حضانة النساء إلا في حالات خاصة

وحيث أن المدعى هو والد الصغير وأقرب عاصب له وهو الأجدد على تربيته ، وحيث أن الصغير قد بلغ سن العاشرة ومن ثم إستغنى عن خدمة النساء ويحتاج إلى التخلق بأخلاق الرجال .

وحيث أنه هدياً بماسلف ، ولما كان الصغير قد بلغ عشر سنوات ، وكان المدعى قد طلب في دعواه القضاء له بضم الصغير إليه لتكملة تربيته ورعايته ، وأجضر شاهدين إستمعت المحكمة إلى شهادتهما ، وقرر كل منهما أن من مصلحة الصغير أن يكون مع المدعى ، الأمر الذى تكون دعواه قد جاءت على سند صحيح من الواقع والقانون .

بناء عليه

يلتمس المدعى الحكم بإلزام المدعى عليها بتسليمه الصغير --- بحله منها لتكملة تربيته والمحافظة عليه وعدم تعرضها له فى ذلك مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه .

وكيل المدعى

السيد عفيفى

الحامى

مراجع الكتاب الأول

- ١- شرح قانون العقوبات - القسم العام- للدكتور / محمود نجيب حسنى ١٩٨٨ .
- ٢- الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية للدكتور / أحمد فتحى سرور الطبعة الرابعة ١٩٨١ :
- ٣- مبادئ الإجراءات الجنائية للدكتور/ رعوف عبيد طبعة ١٩٨٥ .
- ٤- الموسوعة القانونية فى جرائم المخدرات للمستشار/ أحمد سعيد عبدالحالق .
- ٥- المرجع فى شرح قانون المبانى الجديد للمستشار / محمود عبدالحكم طبعة ١٩٩٤ .
- ٦- الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض للأستاذين/ الفكهاى وعبدالمعزم حسنى .
- ٧- مجلة المحاماه .
- ٨- أحكام النقض الحديثة .

مراجع الكتاب الثاني

- ١-قوانين الأحوال الشخصية للمستشار / أشرف مصطفى كمال .
- ٢-الأحوال الشخصية للمستشار / أحمد نصر الجندى طبعة ١٩٨٧ .
- ٣-مرافعات الأحوال الشخصية للأستاذ / كمال البنا طبعة ١٩٨٧ .
- ٤-الوجيز في الأحوال الشخصية للدكتور / حسن على السمنى
طبعة ١٩٩٨ .
- ٥-الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض للأستاذين
/ الفكهاقي وعبدالمعنى حسنى .
- ٦-الأحكام الحديثة لمحكمة النقض .

فهرس الكتاب الأول

الصفحة	الموضوع
٩	<p>*مذكرة في جريمة السب والقذف -----</p> <p>أولاً : الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لإعلان صحيفة الدعوى المباشرة بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ علم المدعى بالحق المدني بالجريمة ومرتكبها بالمخالفة لنص المادة ٣ إجراءات .</p> <p>ثانياً:- الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لردها بغير الطريق القانوني تطبيقاً لنص المادتين ٣٠٢/٣٠٣ إجراءات .</p> <p>ثالثاً :-الدفع بالإعفاء من العقاب لتوافر أسباب الإباحة في جريمة السب والقذف تطبيقاً لنص المادتين ٣٠٢/٣٠٣ .</p> <p>رابعاً:-الدفع بانتفاء ركن العلانية .</p> <p>*أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جنحة</p>
١٨	<p>السب والقذف -----</p> <p>*مذكرة في جريمة إصدار شيك لايقابله رصيد</p>
٣١	<p>قائم وقابل للسحب .-----</p> <p>أولاً:-الدفع بعدم اختصاص المحكمة عملياً بنظر الدعوى إعمالاً لنص المادة ٢١٧ إجراءات .</p> <p>ثانياً:-الدفع بعدم توافر أركان جريمة الشيك .</p>

الصفحة	الموضوع
	ثالثاً:-الدفع بوجود تاريخين للشيك .
٣٨	*أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جريمة إصدار شيك بدون رصيد -----
٥٣	*مذكورة في جريمة النصب -----
	أولاً :- عدم توافر أركان جريمة النصب .
	ثانياً:-الدفع بوحدة النشاط الإجرامى وتطبيق نص المادة ٣٢ عقوبات على اعتبار الجريمة الأشد .
٥٨	*أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جنحة النصب -----
٧٥	*مذكورة في جريمة خيانة الأمانة -----
	أولاً:-الدفع بالخلق في حبس المنقولات محل الاتهام .
	ثانياً:-الدفع بانتفاء القصد الجنائي .
٧٩	*مذكورة في جريمة تبديد المنقولات الزوجية -
	الدفع بانتفاء أركان جريمة خيانة الأمانة لانتهاء ركن التسليم .
٨٣	*أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جنحة التبديد -----

الصفحة	الموضوع
٩٩	*مذكرة في جريمة الضرب أولاً:-الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها بغير الطريق القانوني تطبيقاً لنص المادة ٦٣/٣ إجراءات . ثانياً:-في الموضوع ١-التناقض بين الدليل القولي والدليل القني ٢-كيدية الإتمام وتلفيقه . ٣-عدم وجود شاهد واحد لإثبات الواقعة *أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جنحة
١٠٥	الضرب
١١٧	*مذكرة في جريمة السرقة أولاً:-الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى تطبيقاً لنص المادة ١٢٢ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل . ثانياً:-في الموضوع *أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جنحة
١٢٢	السرقة
١٣٩	*مذكرة في جريمة التهرب من سداد الضرائب الجمركية

الصفحة	الموضوع
	أولاً:- الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل صدور طلب من وزير المالية عملاً بنص المادة ١٢٤ مكرر من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . ثانياً:- في الموضوع .
١٤٤	* أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جنحة التهرب -----
١٥٧	* مذكرة في جريمة البلاغ الكاذب ----- حق البلاغ عن الجرائم حق كفله القانون بل وأوجبه في ذات الوقت .
١٦٣	* أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جنحة البلاغ الكاذب -----
١٦٧	* مذكرة أولى في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة -----
١٧٣	* مذكرة ثانية في جريمة دخول عقار في حيازة الغير لمنع حيازته بالقوة -----

الصفحة	الموضوع
١٧٧	* أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة -----
١٨٩	* مذكرة في جنحة تزوير مباشرة ضد محام -- أولاً: -الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية إعمالاً لنص المادة ٥٥ من قانون المحاماة . ثانياً: -في الموضوع .
١٩٤	* أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جنحة التزوير -----
٢١٣	* مذكرة في جريمة التصرف في المواد التموينية على غير الوجه المقرر -----
٢١٧	* أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جرائم التموين -----
٢٣٣	* مذكرة في جريمة البناء بدون ترخيص ----- أولاً: -الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . ثانياً: - الدفع بعدم إعلان قرار الإيقاف . ثالثاً: -في الموضوع .

الصفحة	الموضوع
٢٣٨	أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جريمة البناء بدون ترخيص
٢٥٣	*مذكرة في جريمة القتل الخطأ أولاً: - الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها بغير الطريق القانوني تطبيقاً لنص المادة ٣/٦٣ إجراءات . ثانياً: - في الموضوع . عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية .
٢٥٨	*أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جنحة القتل الخطأ
٢٧١	*مذكرة في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار
٢٧٨	الدفع بتطبيق القانون الأصلح للمتهم إعمالاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات . *أحكام محكمة النقض الخاصة بتقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار
٢٨٨	حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بجلسة ١٩٩٧/٣/١٥ بشأن تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار

الصفحة	الموضوع
٣٠٣	*مذكرة في جريمة غش الأغذية ----- أولاً:-الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ثانياً:-الى الموضوع .
٣٠٨	*أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جرائم الغش -----
٣٢٥	*مذكرة في جريمة إعداد مكان لألعاب القمار - أولاً:- الدفع بطلان القبض والتفتيش لتمامهما قبل صدور إذن النيابة . ثانياً:-الدفع بطلان القبض والتفتيش لعدم تضمين الإذن الصادر بهما اسم القائم بالتفتيش . ثالثاً:-الدفع بطلان الاعتراف لأنه وليد إكراه من قبل رجال الشرطة .
٣٣١	*أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جرائم ألعاب القمار -----
٣٣٩	*مذكرة في جريمة الإعتياد على ممارسة الدعارة أولاً:-الدفع بطلان إذن النيابة العامة الصادر بتفتيش شخص ومسكن المتهم لعدم جدية التحريات.

الصفحة	الموضوع
	ثانياً:-الدفع ببيان الإقرار المنسوب للمتهمة بمحض الضبط .
	ثالثاً:-وفى الموضوع :الدفع بعدم توافر ركن الإعتياد على ممارسة الدعارة .
٣٤٦	*أحكام محكمة النقض الخاصة بالمتهم في جرائم الدعارة -----
٣٥٩	*أحكام محكمة النقض الحديثة -----

فهرس الكتاب الثانى

الصفحة	الموضوع
٣٩٧	*مذكرة فى دعوى التطلق للضرر "للسب والضرب وعدم الإنفاق " (عن المدعية)-----
٤٠٣	*مذكرة فى دعوى التطلق للضرر "لتعدد الخصومات القضائية " (عن المدعية)-----
٤٠٧	*مذكرة فى دعوى التطلق لهجر الزوجة (عن المدعية)-----
٤١١	*مذكرة فى دعوى التطلق للغبية (عن المدعية)
٤١٥	*مذكرة فى دعوى التطلق للزواج بأخرى --
٤٢١	*مذكرة فى دعوى التطلق لعب فى الزوج (عن المدعية)-----
٤٢٥	*مذكرة فى دعوى التطلق لحبس الزوج (عن المدعية)-----
٤٢٩	*مذكرة فى دعوى الخلع (عن المدعية)-----

الصفحة	الموضوع
٤٣٣	* أحكام محكمة النقض الخاصة بالمدعية في دعاوى التطلق -----
٤٨٧	* مذكرة في دعوى التطلق للضرر "للسب والضرب وعدم الإنفاق " (عن المدعى عليه) -----
٤٩١	* مذكرة في دعوى التطلق للزواج بأخرى (عن المدعى عليه) -----
٤٩٧	* مذكرة في دعوى التطلق للغيبة (عن المدعى عليه) -----
٥٠١	* أحكام محكمة النقض الخاصة بالمدعى عليه في دعاوى التطلق -----
٥٢٣	* مذكرة في دعوى الاعتراض على إنذار الطاعة (عن المدعية) -----
٥٢٩	* أحكام محكمة النقض الخاصة بالمدعية في دعوى الاعتراض على إنذار الطاعة -----

الصفحة	الموضوع
٥٣٥	* مذكرة في دعوى عدم الإعتداد بانذار الطاعة ----- (عن المدعى عليه)
٥٤١	* أحكام محكمة النقض الخاصة بالمدعى عليه في دعوى الاعتراض على إنذار الطاعة -----
٥٤٥	* مذكرة في دعوى نفقة زوجية وصغار (عن المدعية) -----
٥٥١	* مذكرة في دعوى زيادة نفقة (عن المدعية) -----
٥٥٧	* مذكرة في دعوى نفقة عدة (عن المدعية) -----
٥٦١	* مذكرة في دعوى نفقة متعة (عن المدعية) -----
٥٦٥	* مذكرة في دعوى نفقة أقارب (عن المدعى) -----
٥٦٩	* أحكام محكمة النقض في دعاوى النفقة -----
٥٨٣	* مذكرة في دعوى ضم صغير (عن المدعية) -----
٥٨٧	* مذكرة في دعوى تسليم صغير (عن المدعية) -----
٥٩١	* مراجع الكتاب الأول -----
٥٩٢	* مراجع الكتاب الثانى -----

٥٩٣	*فهرس الكتاب الأول —————
٦٠١	*فهرس الكتاب الثاني —————

كمبيوتر / حسين كيلاى

تم بحمد الله

سابقة الأعمال

- ١- جرائم المخدرات بين التشريع الجنائي الإسلامى والقانون الوضعى ١٩٨٦ . للأستاذ / السيد عفيفى الخامى .
- ٢- الحبس الإحتياطى ١٩٨٨ . للأستاذ / السيد عفيفى الخامى .
- ٣- الغرامة التهديدية ١٩٨٩ . للأستاذ / السيد عفيفى الخامى .
- ٤- الوسيط فى تقادم الدعوى الجنائية طبعة أولى ١٩٩٢ - طبعة ثانية ١٩٩٧ . للأستاذ / السيد عفيفى الخامى .
- ٥- موسوعة المذكرات أمام القضاء المدنى . للمؤلفين طبعة أولى ١٩٩٥ - طبعة ثانية ١٩٩٩ - طبعة ثالثة ٢٠٠٠ - طبعة رابعة ٢٠٠١ - طبعة خامسة ٢٠٠٢ - طبعة سادسة ٢٠٠٣
- ٦- موسوعة المذكرات أمام القضاء الجنائى . للمؤلفين طبعة أولى ١٩٩٨ - طبعة ثانية ١٩٩٩ - طبعة ثالثة ٢٠٠٠ - طبعة رابعة ٢٠٠٠ - طبعة خامسة ٢٠٠١ - طبعة سادسة ٢٠٠٢ - طبعة سابعة ٢٠٠٣
- ٧- موسوعة المرافعات أمام محاكم الجنائيات للمؤلفين طبعة أولى ٢٠٠٠ - طبعة ثانية ٢٠٠١ - طبعة ثالثة ٢٠٠٢ .
- ٨- فن المرافعة فى جرائم المخدرات طبعة أولى ٢٠٠٢

كلما أدينى الدهرُ أرائى نقص عقلى
وإذا ما إزددت علماً زادنى علماً بجهلى
" الإمام الشافعى "

رضى الله عنه *

* * *

" لا تكونن متكبراً بسبب معرفتك ، ولا تكونن منتفخ الأوداج
لأنك رجل عالم ، فتشاور الجاهل والعاقل ، لأن نهاية العلم
لا يمكن الوصول إليها "

بتاح حطب

وزير الملك إسماعيل

* * *

كلما إرتفعت الى أعلى ياولدى وجه نظرك الى أسفل حتى
لا تسمى نفسك وتسمى مسئوليتك أمام الإله الذى رفعك .
" أمنحطب بن كنخت "

Biblioteca Alexandrina



0548675